

سِرُّ الْوَرِيقَاتِ فِي الْمَنَاطِقِ

تَصْنِيفُ
الْعَلَامَةِ الْإِمَامِ عَلَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّفِيسِ
الْمُتَوَفَّى ٦٨٧ هـ



تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ
السَّيِّحِ أَحْمَدَ قُرَيْدُ الْمَرْيَدِيِّ



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah
أسسها الشيخ محمد باقر
سنة ١٣٧١ هـ

شَرَحُ الْوَرِيقَاتِ فِي الْمَنْطِقِ

تَصْنِيفُ
الْعَلَامَةِ الْإِمَامِ عَلَاءِ الدِّينِ ابْنِ النَّفِيسِ
الْمُتَوَفَّى ٦٨٧ هـ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ
السَّيِّحِ أَحْمَدُ فَرِيدُ الْمَرْيُوتِيِّ



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أُنشِئَتْ بِمُتَوَفَّى بَيْتُوت سَنَةِ ١٩٧١ بَيْرُوت - لُبْنَان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Shiabooks.net



الكتاب : شرح الوريقات في المنطق

Title : ŠARḤ AL-WURAYQĀT
FĪ AL-MANṬIḤ

التصنيف : منطق

Classification: Logic

المؤلف : الإمام علاء الدين ابن النفيس (ت 687 هـ)

Author : Al-Imam Ala'uddin Ibn An-Nafis (D.687H.)

المحقق : الشيخ أحمد فريد المزيدي

Editor : Ahmad Farid Al-Mazidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات 320

قياس الصفحات 17x24 cm

سنة الطباعة 2015 A.D - 1436 H.

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الأولى

Printed in : Lebanon

Edition : 1^{re}

baydoun@al-ilmiyah.com

sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

http://www.al-ilmiyah.com

٦١٢٨٤

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beirut-Lebanon No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or by any
means, or stored in a data base or retrieval system, without
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beyrouth-Lebanon Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation
préalable signée par l'éditeur est illégale et exposerait le contrevenant à
des poursuites judiciaires.

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Ammon, al-Quebban,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah- Bldg
Tél : +961 5 804 310/1/12
Fax : +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut Lebanon,
Riyad al-Salib Beirut 1107-2290

عمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف : ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس : ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية
بيروت لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق الكتاب
كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات صوتية إلا بموافقة الناشر خطياً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، بديع السماوات والأرض وما بينهما، ذي العرش المجيد. الفعال لما يريد، وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ عبده وخاتم أنبيائه ورسله إلى عباده من الأنفس الحية القابلة للموت، من الإنس والجن، بالذين الذي اجتبرهم به، ليسكن الجنة التي هي دار النعيم السرمدي من أطاعه ويدخل النار التي هي محل العذاب الأبدي من عصاه؛ وما توفيقنا إلا بالله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ويعد ... فمنذ أن وجد الإنسان في الكون، وهو يواجه مشاكل كبرى؛ فالطبيعة تنزل عليه بالكوارث كما أن أخاء الإنسان لا يتردد في مواجهته حول المصالح وحسن البقاء، بالإضافة إلى مسائل أخرى كانت تشغله وما زالت تشغله، ولما لهذه المسائل والأمور من حضور واقعي، وهكذا بدأ الإنسان يطرح أسئلة تتأرجح بين الغرابة من الواقع ومحاولة فهم هذا الواقع، وهدف هذه الأسئلة كان هو محاولة فهم كل ما يحيط به، فتارة كان الإنسان يلتجئ إلى تفسير خرافي للواقع ولللكوارث التي تلحقه، وتارة أخرى يلتجئ إلى الميثافيزيقا أو إرجاع جميع الأمور إلى قوة غيبية، ولكن مع تطور المجتمع وقطعه أشواطاً مهمة في التاريخ، وجد الإنسان تفسيرات وأجوبة لأسئلته التي شغلته طويلاً، ربما كانت أقرب إلى الحقيقة النسبية، وهذا ما سمي بالتفسير العلمي.

وعموماً يمكن القول بأن الإنسان كان يستعمل ويعتمد على منطق معين في تفسيره للحقائق المحيطة به، مما جعل المنطق والعقل يسيران وفق خطين متوازيين؛ إذ أن كل منطق عرفه التاريخ ولازمه عقل معين، ففي المرحلة التي كان يعتمد فيها

الإنسان على التفسير الخرافي لا يمكن إلا أن نقول: إن الإنسان كان يعتمد على منطق خرافي لفهم الكون، وهكذا فكل عقل عرفه التاريخ إلا ولازمه منطق معين؛ إذ لا وجود للمنطق في غياب العقل باعتبار المنطق نتاج للعقل.

وغايتنا من هذه الدراسة هي الوقوف عند المنطق كمقولة فلسفية وعلمية في آن واحد، محاولين كشف مجموع التيارات الفكرية. والمنطق الذي اعتمدته لتفسير الكون، وكذا توضيح أشكال المنطق الذي يعتمد عليه العقل البشري لتفسير التحديات المطروحة عليه، وسنقف خاصة عند المنطق الأرسطي باعتباره المنطق الأكثر انتشاراً.

- مفهوم المنطق:

يقول ويل ديورانت في كتابه «قصة الفلسفة»: إن المنطق يعني ببساطة، الفن أو الأسلوب الذي يساعدنا على تصحيح تفكيرنا لأنه نظام وأسلوب كل علم وفن، وحتى الموسيقى تلجأ إليه لأنه علم؛ لأن وسائل التفكير الصحيح يمكن اختصارها بشكل كبير وتحويلها إلى قواعد كالطبيعيات والهندسة، وتدريسها لكل عقل عادي. فمن خلال نص ديورانت نجد أن المنطق ما هو إلا النسق المستعمل لحل المشاكل المطروحة على الفكر، وهو نوع من اختزال العلاقات بين الأشياء إلى رموز وصور، وحتى الحس المشترك لا يخرج عن هذا التعريف؛ فالمنطقي عند العامة هو المعقول.

والمنطق عموماً يعني قوانين العقل السليم وهو يساعدنا على تصحيح تفكيرنا بالالتجاء إلى بديهيات ومسلمات تكون كقاعدة مرجعية للانطلاق؛ لذا فطبيعي أن يكون المنطق تاريخياً نظراً لإمكانية القواعد، وسنحاول إبراز هذا التطور التاريخي الذي عرفه المنطق بالاعتماد على نماذج معينة - مدارس فكرية.

- المنطق الأرسطي:

يقول ويل ديورانت في كتابه: «قصة الفلسفة» في الفصل المخصص عن أعمال أرسطو: إن أول تمييز عظيم يمتاز به أرسطو عن سلفه وهو من وضعه وتفكيره، هو وضعه لعلم جديد هو المنطق، يعتمد بضرورة تدريب العقل بطريقة

مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة الأدبية اليونانية، ويرى أن العقل لا يكتمل بدون هذا التدريب، والواقع أن العقل اليوناني نفسه كان في حالة من الفوضى وعدم النظام إلى أن قدم أرسطو وسيلة لفحص وتصحيح الفكر.

وإن ما يميز أرسطو عن باقي الفلاسفة والمفكرين الذين جاءوا قبله هو وضعه لعلم المنطق، أي وضع قواعد للمنطق، وهذا لا يعني طبعاً أن الناس قبل وضع قواعد المنطق كانوا يفكرون في حالة من الفوضى، بل إن أرسطو وضع منهجاً خاصاً للتفكير السليم، يعد من اكتشافه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة من المفكرين قبل أرسطو حاولوا وضع قواعد للمنطق، وأهم فيلسوف يمكن ذكره هنا هو الفيلسوف بارمنيدس الذي عاش في النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد، ولتأكيد الفكرة نجد في معجم الفلاسفة ما معناه أن منطق أرسطو ما هو إلا تطوير لأفكار بارمنيدس حيث جاء في «معجم الفلاسفة»: إن بارمنيدس كان أول فيلسوف جعل مبدأً للهوية ومبدأً لعدم التناقض وأنهما أساسا العقل، هذا بالإضافة إلى فلاسفة آخرين عرفهم التاريخ لا يسع المجال هنا لذكرهم جميعاً، وقد توقفنا عند المنطق الأرسطي لشرحه وفهمه أكثر؛ ولنقده في الأخير، طبعاً لما يحمله هذا المنطق من تماسك منهجي جعل العقول تخضع له لقرون طويلة، بل إنه مازال يسيطر على العقول ليومنا هذا، لكن الملاحظ أن المفكرين المحدثين والمعاصرين وجهوا نقداً لاذعاً للمنطق الأرسطي.

فالمنطق الأرسطي يرتبط بشدة بالعقل السليم أو مبادئ العقل التي يستند عليها الإنسان في تفكيره، وقبل أن نقف عند المنطق الأرسطي لا بأس أن نعرض على مفهوم العقل عند أرسطو أو العقل الأرسطي، والمبادئ التي يستند عليها لحل المشاكل المطروحة على الفكر.

- العقل الأرسطي أو العقل السليم:

لقد وضع أرسطو مبادئ عامة للعقل وأكد على أن هذه المبادئ ضرورية لكي يكون التفكير سليماً، وهذه القواعد والمبادئ ما هي إلا مسلمات وبديهيات تكون معروفة لدى العامة، وهي متناسقة فيما بينها؛ إذ أن الواحدة منها تحدد

الأخرى، رغم أن أرسطو يؤكد على أن هذه المبادئ غير مترابطة فيما بينها وهذه المبادئ حددها أرسطو في ثلاثة مبادئ، وهناك من يذهب إلى أن أرسطو قد حدد أربع مبادئ وهي:

المبدأ الأول: مبدأ الهوية. المبدأ الثاني: مبدأ عدم التناقض. المبدأ الثالث: مبدأ المرفوع. المبدأ الرابع: مبدأ العلوية أو مبدأ السببية، وسنحاول ما أمكن أن نقف عند كل مبدأ بتفصيل ليتسنى لنا فهم واستيعاب المنطق الأرسطي أكثر فأكثر.

المبدأ الأول: مبدأ الهوية: ويعني هذا المبدأ أن الشيء يبقى هو هو لا يتغير ولا يتبدل وإن طرأت عليه تغيرات داخلية، فمثلاً عندما أبحث عن القلم: فإن القلم الذي أبحث عنه والقلم الذي سأجده هو هو، ويعبر عن هذا المبدأ رياضياً بـ $A=A$ كما أن هذا المبدأ هناك من يسميه بمبدأ الذاتية.

المبدأ الثاني: مبدأ عدم التناقض كأن تقول عن الشيء أنه موجود وغير موجود في نفس الوقت، فإما أن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود، ويعتبر مبدأ عدم التناقض الركيزة الأساسية في منطق أرسطو، أو العقل الأرسطي.

المبدأ الثالث: مبدأ المرفوع ويعني هذا المبدأ أنه من الضروري أن يكون للشيء صفة ما أو نقيضها، كأن تقول مثلاً أن التلميذ قد نجح في الامتحان، أو رسب، وليست هناك حالة ثالثة؛ لأن الحالة الثالثة مرفوعة بالاختيار (النجاح أو السقوط) وهذا المبدأ هناك من يسميه بالوسط الممتنع أو الوسط المستبعد.

المبدأ الرابع: مبدأ العلوية هذا هو المبدأ الذي اختلف فيه الدارسون، فهناك من ينسبه إلى العقل الأرسطي، وهناك من استبعد هذا.

ويقصد بهذا المبدأ أن لكل شيء سبباً، أو لكل معلول علة، والعلة ما هي إلا الشرط اللازم لحدوث أمر ما، وعموماً يحدد أرسطو أربعة علل للشيء وهي:

أ - العلة المادية. ب - العلة الصورية. ج - العلة الفاعلة. د - العلة الغائية.

فإذا أراد مثلاً النجار أن يصنع طاولة من خشب فهو يحتاج إلى الخشب وهو العلة المادية، كما يحتاج إلى تصميم أو صورة للطاولة التي يقدم على صنعها وهي العلة الصورية، كما يحتاج إلى قوة مادية لتحويل الخشب إلى الطاولة وهي العلة

الفاعلة، وفي الأخير لا بد وأن تكون هناك غاية أو هدف وراء صنع الطاولة، وهي العلة الغائية.

وهذه هي المبادئ العامة التي يستند عليها العقل الأرسطي، وبدونها يكون التفكير غير سليم حسب اعتقاد أرسطو طبعاً، وإذا كانت هذه هي المبادئ المشكلة للعقل الأرسطي، فلا بد أن ينتج لنا هذا العقل منطقاً معيناً، تكون له أسسه ودعاماته؛ فلنقف إذاً عند المنطق الأرسطي محاولين كشف مبادئه الأساسية.

٢ - **المنطق الأرسطي أو منطق القياس:** إن أهم ما أدخله أرسطو على الفلسفة هو مذهبه في القياس، والقياس نوع من التدليل المنطقي المؤلف من ثلاثة أجزاء، وهذه الأجزاء الثلاثة هي مقدمة كبرى، مقدمة صغرى، النتيجة، وهذه النتيجة تنتج عن الحقيقة المسلم بها في المقدمة الكبرى والصغرى. ولتوضيح منطق القياس عند أرسطو لا بد أن نعطي مثلاً توضيحياً، ولعل المثال الذي قدمه أرسطو نفسه للتلاميذ هو المثال الأكثر وضوحاً، وهذا المثال هو: (أ) كل إنسان فان، مقدمة كبرى (ب) سقراط إنسان، مقدمة صغرى (ج) إذاً سقراط فان، النتيجة، وكل إنسان فان، هذه مسلمة وبديهية لدى جميع الناس، فمن يستطيع أن يشك في هذا؟ ولهذا سماها أرسطو بالمقدمة الكبرى، أي أن جميع الناس يعتقدون بها.

سقراط إنسان: لا شك في أن أغلبية الناس يسمعون بهذه الشخصية العظيمة التي دخلت التاريخ من بابها الواسع لكن رغم ذلك فليس كل الناس يعرفون سقراط؛ ولهذا سميت مقدمة صغرى.

سقراط فان: هذا معروف جداً؛ لأن سقراط قد مات ولم يشك في هذا.

هذا هو مبدأ القياس عند أرسطو وهو ما زال قائماً ليومنا هذا خاصة في الرياضيات والفيزياء الكلاسيكية، وأرسطو يشترط أن تكون المقدمتان الكبرى والصغرى صحيحتين كي تكون النتيجة معقولة وصحيحة.

ولأن منطق أرسطو يساعدنا على حل المشاكل المطروحة على الفكر؛ فإنه قد يبدو للوهلة الأولى منطقاً سليماً؛ لأن فوائده عملية، ويجب الإشارة إلى أن أرسطو بوضعه لعلم المنطق، لا يعني هذا أن الناس قبله كانوا يفكرون في حالة من

الفوضى، بل إن كل عقل عرفته الإنسانية، إلا ولازمه منطق معين كما أشرنا إلى ذلك في بداية المقال.

يقول رايشنباخ في كتابه: «نشأة الفلسفة العلمية»: إن التفكير المنطقي قديم من قدم التفكير ذاته، وكل فعل ناجح يخضع لقواعد المنطق.

أما فضل أرسطو؛ فإنه يعود إلى وضعه لعلم جديد وأسس له منهجاً معيناً، وهو علم المنطق، ويمكن التأكيد هنا على مقولة غاستون باشلار: «إن العقل الإنساني ليس شائباً، بل إن عمره بمقدار مشاريعه» وهكذا فإن أرسطو قد وضع مشروعاً كبيراً جاء على الإنسانية بكثير من الفوائد، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية. يقول أرسطو حول الطريق الطبيعي للفحص في كتاب: «فيليب فرانك حول الصلة بين العلم والفلسفة»: يبدأ الطريق الطبيعي للفحص بما هو أكثر يسراً في التعرف عليه وما هو أشد وضوحاً لنا، ونستطرد إلى ما هو بديهي أو في غير حاجة إلى تدليل وما هو في جوهره أقرب إلى إدراكنا .. فقدرتنا على معرفة الشيء أمر يختلف تماماً عن فهمنا له موضوعياً .. ومن ثمَّ فإننا ننصح بهذا المنهج: أن نبدأ بما هو أكثر وضوحاً لنا أو كان في جوهره أشد غموضاً، ثم نتقدم نحو ما هو في جوهره أكثر وضوحاً وأقرب إلى الفهم.

إن أرسطو قد طبق قياسه المنطقي على العلوم الطبيعية والعلوم البحتة كما يبدو لنا من خلال ما أكد عليه في هذا النص، وهو يعتقد أن هذا الفحص يعد فحصاً سليماً وبإمكانه أن يبلغ بنا إلى الحقيقة التي نبحث عنها. ولا بأس أن نوسع منطق أرسطو ونرى كيف فهم العالم، وكيف ينظر إليه.

يقول سلامة موسى في كتابه: «حرية الفكر وأبطالها في التاريخ»: «... ويمتاز أرسطو ليس عن أفلاطون وسقراط بأنه عالم لا يشوب ذهنه شيء من الصوفية الأفلاطونية، بل هو أول من فصل الأدب عن العلم عندما ألف كتاب: «التاريخ الطبيعي» وتلخص آراء أرسطو ليس من حيث النظر العلمي في ما يلي:

١ - إن المادة دائمة غير مخلوقة ولا تفتنى.

٢ - أصل المادة أربعة عناصر، وهي: الماء والهواء والتراب والنار.

٣ - الأرض كرة وهي مركز الكون.

٤ - النجوم والكواكب تدور حول الأرض.

٥ - الكون محدود.

هذه هي جل آراء أرسطوطاليس حول الكون، وقد يندهش الإنسان عندما يجد هذه الآراء التي توصل إليها عن طريق العقل السليم التي لم تعد مجدية في شيء في العصر الذي نعيشه؛ فكيف استطاع أرسطو أن يسقط في هذا التناقض مع أن منطقته قد استفادت منه البشرية وما زالت تستفيد منه ليومنا هذا؟

الجواب واضح، إذا كنا نقر بتاريخية الفكر والمنطق، فهذه الآراء التي أدلى بها أرسطو تعتبر آراء ثورية في عصره، لكن مع هذا لم يتردد في الإدلاء بها، أما مع تقدم العلم والمعرفة فقد أصبحت آراء أرسطو بمثابة أفكار يمكن وضعها في متاحف التاريخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان أرسطو قد وضع قواعد للمنطق، ألا يمكن أن تكون هذه القواعد تاريخية؟ وبالتالي فإن ما وضعه أرسطو ليس منطقاً مطلقاً؟

لذا فإن باب الانتقاد مفتوح في وجه أرسطو.

هذا ما سنركز عليه إذاً، وسنحاول ما أمكن إبراز مكامن الخلل في المنطق الأرسطي، ونرى كيف عالجه مجموعة من المفكرين.

- نقد المنطق الأرسطي

هذا لا يعني ضرب كل ما أنتجه أرسطو عرض الحائط، بل يعني بالدرجة الأولى قراءة هذا المنطق قراءة علمية وكشف الخلل الحاصل، وبالتالي السير قدماً، وتجاوزه وإعطاء منطق بديل لهذا المنطق.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه: «مهزلة العقل البشري»: لا يجوز لنا على أي حال أن ننكر ما للفلسفة القديمة من فضل في تقدم الفكر البشري، ولكن اعترافنا بهذا لا يمنعنا من التطور بأفكارنا حسب مقتضيات الزمان الجديد... هذا هو حال الفكر عبر التاريخ، وكل مفكر جاء بأفكار جديدة ما هي إلا نقد لأفكار مفكر

آخر، أو تجاوز لأفكار كانت سائدة ربما عمرت لقرون، وبما أن أرسطو قد اجتهد وقدم للإنسانية منطقاً عاد بالفضل الكبير على تقدم الفكر، فإن اجتهاده هذا كان تاريخياً مما فتح الباب لمفكرين آخرين للاجتهاد، وبالتالي ما توصل إليه هؤلاء المفكرون قد انطلقوا من منطق أرسطو كقاعدة خلفية للتوصل إلى آرائهم الجديدة أن أهم نقد موجه للمنطق الأرسطي هو أنه منطق يعتمد على القياس، أي أن المعارف الموروثة تدخل بالضرورة في بناء هذا المنطق، كما أن المقدمتين الكبرى والصغرى قد انتقدت بشدة، وسنقف عند كل مبدأ بتفصيل لتتوصل في الأخير إلى انتقاد عام لآراء أرسطو حول العالم.

- نقد القياس عند أرسطو:

هناك مجموعة من المفكرين الذين تهجموا على مذهب القياس عند أرسطو، وجملة انتقاداتهم تدخل في إطار كون أن مذهب القياس ينبنى أساساً على معطيات التجربة الإنسانية اليومية، وفي هذا الصدد يؤكد أحد المفكرين المعاصرين وهو بوزانكيت بقوله: «أنها مسلمات أو صفات عامة للواقع المعلوم .. وإن العقل استمدّها من التجربة» وبوزانكيت يقصد بلا شك المقدمتين الكبرى والصغرى. مثلاً عندما نقول استناداً إلى مذهب القياس عند أرسطو: أن جميع المعادن تذوب بالحرارة، فإن حكمنا هذا مبني على أساس التجربة اليومية، وليس على مبدأ علمي محض؛ إذ أننا لم نتفحص جميع المعادن في كل زمان وكل مكان لتأكد من صحة ادعائنا، لكن من يضمن لنا عدم وجود معدن لا يذوب بالحرارة؟ بل إن العلم قادر على اكتشاف معادن أخرى في المستقبل لا تنطبق عليها معلوماتنا التي استنتجناها من معارفنا الموروثة.

وحتى نوضح فكرتنا أكثر فأكثر لا بأس أن نأخذ نفس المثال الذي اعتمده أرسطو في مذهب القياس: «كل إنسان فان» مقدمة كبرى سقراط إنسان مقدمة صغرى إذا «سقراط فان» نتيجة لنأخذ المقدمة الكبرى ولنتفحصها جيداً، «كل إنسان فان» هذا ما تعودنا عليه من تجربتنا اليومية، بل إننا نعرف أن جميع الناس معرضون للموت، لكن هل بمقدورنا أن نبرهن علمياً على أن جميع الناس معرضون للموت؟

طبعاً لأن إطارنا الفكري محدود، بل معارفنا المكتسبة تحول دون تقبل فكرة وجود إنسان غير معرض للموت.

يقول علي الوردي في حديثه عن منطق القياس: والنقد الذي يوجه على هذا القياس أنه يعتمد في أساسه على المقدمة الكبرى. وإذا علمنا أن المقدمة تستند على البديهيات المألوفة اتضح لنا تفاهة هذا القياس برمته؛ بالإضافة إلى مجموعة من المفكرين قد تهاجموا على منطق القياس عند أرسطو، ذكرهم ويل ديورانت في كتابه «قصة الفلسفة» حيث يقول: «إن وجه الصعوبة كما أشار إلى ذلك رجال المنطق من أيام بيرو إلى ستيوارت ميل، تكمن في أن المقدمة الكبرى في القياس تأخذ النقطة المراد إثباتها قضية مسلمة بها.. هكذا فالتقد الموجه للمنطق الأرسطي هو نقد موجه لمذهب القياس أو التدليل المنطقي الذي اعتمده، ويمكن أن نجمله في كون المقدمة الكبرى تحتاج إلى تدليل أو تعليل أكثر. فعندما نقول مثلاً «كل إنسان فان» فإن هذه العبارة عبارة ذاتية محضة وليست عبارة موضوعية، وقد كان أرسطو ذكياً عندما وضع سقراط في مقدمته الصغرى؛ فالكل يعرف أن سقراط قد مات مسموماً في محاكمة تاريخية، فلماذا لم يقل مثلاً أرسطو في مقدمته الكبرى: إن إنسان المستقبل إنسان فان؟ طبعاً لأن أرسطو لم يضمن ذلك، بل إنه اعتمد في مقدمته الكبرى على مسألة اعتاد عليها الناس والنتيجة التي نصل إليها عن طريق منهج أرسطو في القياس هي نتيجة معروفة سلفاً، والحقيقة أن منهج القياس يمكن أن نقول: إنه منهج للتأكيد من فرضية معينة وليس منهجاً للوصول إلى الحقيقة النسبية التي يدعيها أرسطو، وفي هذا الصدد بالذات يؤكد وليم جيمس على أن الحقيقة ما هي إلا فرضية يفترضها الإنسان كي يستعين بها على حل مشكلات الحياة.

- نقد مبادئ العقل التي يستند عليها الإنسان في تفكيره عند أرسطو رفض مجموعة من الرياضيين مبدأ الثالث المرفوع واعتبروه عائقاً للتفكير الصحيح، فمبدأ الثالث المرفوع عند أرسطو يقر على ثنائية القيم أو ثنائية الشيء أو النقيض، وهذا ما يتنافى مع ما وصلت إليه البحوث الفيزيائية المعاصرة كما أن المفكر برتراند

رسل قد هاجم بشدة ثنائيات أرسطو وتوصل بتفكيره وبمنطقه المناقض لمنطق أرسطو إلى نقد مبدأ الثالث المرفوع وقد أعطى راسل مثلاً واضحاً وهو كالتالي: إن العبارة التالية على هذه الصفحة جملة كاذبة، ولنطلق عليها اسم (ع) تشير إلى نفسها، وتقول عن نفسها أنها كاذبة ولكن إذا كانت ع كاذبة، فإن ما تقوله لا بد وأن يكون كاذباً، ومعنى هذا أن ع ليست كاذبة ولما كانت كل عبارة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، فإن معنى هذا أن ع لا بد من أن تكون صادقة ولكن: إذا كانت ع صادقة، وإذا كانت تقول عن نفسها أنها كاذبة، فلا بد إذاً من أن تكون كاذبة. ولو أننا افترضنا أن ع كاذبة لكان علينا أن نسلم بالضرورة أنها صادقة، وهلم جرا.

هذا هو مثال برتراند رسل الذي انتقد به مبدأ الثالث المرفوع: إذ أن العبارة ع صادقة وكاذبة في نفس الوقت، وبهذا المثال فقد ضرب رسل مبدأ الثالث المرفوع عرض الحائط.

هذا بالإضافة إلى ما توصلت إليه الفيزياء المعاصرة حول طبيعة الضوء: فقد كان هناك نقاش كبير بين الفيزيائيين، فقد كان هناك فريق يؤكد على الطبيعة المادية للضوء، في حين ذهب الفريق الآخر إلى اعتبار الضوء موجة وهو ليس بالمادة إذ أن المادة تتميز بالحجم والكتلة وقد انتهت الأبحاث إلى نظرية جديدة وهي أن الضوء ذو طبيعة جسيمية؛ إذ أن الضوء مادة وموجة في نفس الوقت ويمتاز بخصائص المادة والموجة في نفس الوقت.

وقد انتقدت المبادئ الأخرى التي يستند عليها العقل الأرسطي، خاصة مبدأ العلة والمعلول، أو أن لكل سبب مسبب يقول علي الوردي في كتابه: «مهزلة العقل البشري»: «مثال ذلك: قولهم كل شيء له سبب، وهذا يعد في نظرهم قانوناً بديهياً لا يجوز لأحد أن يشك فيه، وهو ما يعرف بقانون السببية، فهم يرون كل شيء في محيطهم له سبب، واعتادوا على ذلك حتى صار متغلغلاً في صميم تفكيرهم المنطقي، فإذا اعترض عليهم أحد وقال: كيف عرفت أن لكل شيء سبباً؟ هل استطعتم أن تفحصوا كل الأشياء الموجودة في السموات والأرض وتكتشفوا الأسباب المخفية وراءها؟ ضحكوا وقالوا هذه سفسطة كما قلنا فقانون السببية

يسيطر على عقول البشر ويحول دون البحث العلمي الجاد، والغريب أن الناس يعتمدون قانون السببية للتدليل المنطقي على أمور معينة، لكن يتناولون عنه ويهاجمونه عندما تخرج المعرفة عن حدود إطارهم الفكري. وعموماً يمكن القول أن قانون السببية استفادت منه العلوم الحقة خاصة العلوم الفيزيائية، وخاصة الفيزياء الكلاسيكية التي كانت تبحث عن أسباب الحركة وعلاقتها بالقوى المطبقة على الجسم، أما العلوم الإنسانية فإنها خسرت الشيء الكثير باعتمادها على هذا القانون إذ أن البحث في الظواهر الإنسانية والاجتماعية له أسباب متعددة وليس سبب واحد وفقط، لكن الإطار الفكري والتكوين النفسي والديني يحول دون استيعاب هذه الأسباب المتعددة.

وقد اعتقد ايمانويل كانط أن المنطق ولد كاملاً مع أرسطو، بمعنى أن أرسطو قد نجح في وضعه لقواعد المنطق. طبعاً لا يمكن إلا أن نقول أن كانط كان مخطئاً في ادعائه؛ لأن المنطق لم يولد مع أرسطو كما أن منطق أرسطو يحتوي على كثير من المغالطات العلمية والمنهجية ما أكد على ذلك مجموعة من الباحثين في نفس الميدان. كما أن جذور المنطق تعود إلى مفكرين كانوا قبل أرسطو، خاصة السفسطائيين وبارمنيدس وسقراط، كما أن العصر الذي سبق سقراط كان عصراً رياضياً بامتياز كما تؤكد على ذلك البحوث وفي هذا الصدد بالذات يقول برتراند رسل: «إن بارمنيدس هو مكتشف المنطق» بالإضافة إلى فيثاغورس الذي عرف بعلاقاته الرياضية خاصة في ميدان الهندسة، وهناك علاقات باسمه تستعمل إلى يومنا هذا في الرياضيات.

- نقد عام لآراء أرسطو حول العالم: إذا كان أرسطو قد وضع للعقل والمنطق قواعد للمنطق بدونها لن يكون التفكير سليماً، فما هي الآراء أو النتائج التي تصل إليها بمنطقه هذا، ولنقف عند بعض آرائه ولنحاول فهمها أكثر.

والمعلوم أن أرسطو قد وضع نظرية حول الكون، وتفيد نظريته أن أصل الكون يعود إلى أربعة مواد وهي: الماء، الهواء، التراب، والنار. وهذا ليس برأي جديد بل إن مفكرين قبل أرسطو قد أكدوا على هذا، وما فعله أرسطو هو أنه قد

جمع آراء الفلاسفة قبله حول أصل الكون، بل إن رأي ديموقريطس حول أصل الكون كان علمياً إلى درجة كبيرة حيث أكد على أن الذرة هي أصل الكون؛ وأرسطو لم ينتبه إلى رأي ديموقريطس.

وأرسطو اعتبر أن الأرض هي مركز الكون، وهذا رأي سيطر على عقول الناس لمدة طويلة، وقد دفع غاليليو حياته ثمناً مقابل إدلائه برأي مخالف لرأي أرسطو، كما أن أرسطو قد اعتقد ودافع على أن النجوم والكواكب الأخرى تدور حول الأرض، وهذا الرأي انتقده العلم الحديث بشدة. هذه هي جل الانتقادات الموجهة لآراء أرسطو حول العالم.

يقول ديورانت في كتابه «قصة الفلسفة»: «كما أن أرسطو نفسه كما سنرى قد خالف القواعد التي وضعها كثيراً...».

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن وقوفنا عند المنطق الأرسطي كانت غايته فهم هذا العمل العظيم الذي قدمه للبشرية، كما أن وقوفنا عند الانتقادات الموجهة لمنطق أرسطو كانت غايته إثبات سيرورة الفكر ونسبيته وتاريخيته.

هذا ... وبين يديك أيها القارئ الكريم هذا الكتاب النافع الجامع لمنطق الحكماء المتقدمين، لعالم بحق نفيس في عباراته وإشاراته حاز السبق في علوم الدين والدنيا، وقد نسخنا هذا الكتاب منذ عشر سنوات تقريباً؛ على نسخته الخطية الوحيدة، وإن طبعت طبعة أخرى قبلنا؛ إلا أننا نتقدم لهم بوافر الشكر على جهدهم الطيب المبارك، ولا شك أنها أفادت لنا ولطلاب العلم. ونسأل الله تعالى من فضله أن يزيّدنا بصيرة بأسراره وغوصاً في غماره وتوفيقاً لاقتفاء آثاره واقتباس أنواره والقيام بشكره والتحفّظ من قهره ومكره، وأن ينفعني بكتابي والطالبيين ويجعلهم فيه راغبين، ويرحمني وإياهم ومن دعا لي منهم ويتقبل في دعوته برحمته إنه هو أرحم الراحمين.

كتبه الفقير إلى حضرة ربه الغني العظيم: أبو الحسن والحسين وحمزة: أحمد فريد المزيدي، والله الموفق لكل خير، وهو الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله المباركين وصحبه المقربين، وسلم تسليماً كثيراً.

العلامة ابن النفيس

هو العلامة الكبير: علي بن أبي الحزم القرشي، علاء الدين الملقب بابن النفيس.

وورد اسمه في كثير من المصادر (علي أبي بالحزم) والصواب (ابن أبي الحزم) بزاي ساكنة، كما هو بخطه.

يعد علاء الدين ابن النفيس واحداً من أعظم الأطباء الذين ظهرت على امتداد تاريخ الطب العربي الإسلامي، مثل أبي بكر الرازي، وابن سينا، والزهراوي. وهو صاحب كتاب «الشامل في الصناعة الطبية» وهو أضخم موسوعة طبية يكتبها شخص واحد في التاريخ الإنساني.

حياة ابن النفيس:

ولد في قرية «قرش» بالقرب من دمشق فيما وراء النهر سنة ٦٠٧هـ = ١٢١٠م.

وبدأ تعليمه مثل غيره من المتعلمين: فحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة. وقرأ شيئاً من النحو واللغة والفقه والحديث، قبل أن ينصرف إلى دراسة الطب التي اتجه إليها سنة ٦٢٩هـ = ١٢٣١م وهو في الثانية والعشرين من عمره بعد أزمة صحية ألمّت به. ويقول هو عنها: قد عرض لنا حميات مختلفة، وكانت سنناً في ذلك الزمان قريبة من اثنتين وعشرين سنة. ومن حين عوفينا من تلك المرضة حملنا سوء ظننا بأولئك الأطباء (الذين عالجوه) على الاشتغال بصناعة الطب لننفع بها الناس وتذكر المصادر التاريخية أنه تعلم قبل ذلك التاريخ على «المهذب الدخوار» أحد كبار الأطباء في التاريخ الإسلامي، ودرس عليه الطب، وكان رئيساً للأطباء في عصره ويعمل في البيمارستان النوري بدمشق، وتوفي سنة ٦٢٨هـ = ١٢٣٠م وكانت دمشق في تلك الفترة تحت حكم الأيوبيين الذين كان

يعنون بالعلم عامة وبالطب خاصة عناية كبيرة، وجعلوا من دمشق حاضرة للعلوم والفنون، وكانت تضم فيما تضم مكتبة عظيمة تحوي نفائس الكتب، وبیمارستانا عظیماً أنشأه نور الدین محمود، واجتذب أمهر أطباء العصر، توافدوا علیه من كل مكان. وفي هذا المعهد العتید درس ابن النفیس الطب علی ید الدخوار، وعمران الإسرائیلی المتوفی سنة ٦٣٧هـ وكان طبیباً فذاً وصفه «ابن أبی أصیبة» الذی زامل ابن النفیس فی التلمذة والتدریب علی یدیه بقوله: «وقد عالج أمراضاً كثيرة مزمنة كان أصحابها قد سئموا الحیاة، ویس الأطباء من برئهم، فبرئوا علی یدیه بأدویة غریبة یصفها أو معالجات بدیعة یعرفها فی القاهرة سنة ٦٣٣هـ = ١٢٣٦م.

نرح ابن النفیس إلى القاهرة، والتحق بالیمارستان الناصري، واستطاع بجدّه واجتهاده أن یصیر رئیساً له، وعمیداً للمدرسة الطبیة الملتحقة به، ثم انتقل بعد ذلك بسنوات إلى «بیمارستان قلاوون» علی إثر اكتمال إنشائه سنة ٦٨٠هـ = ١٢٨١م.

وعاش فی القاهرة فی بحبوحة من العیش فی دار أنيقة، وكان له مجلس یرتدّد علیه العلماء والأعیان وطلاب العلم یطرحون مسائل الطب والفقه والأدب.

ووصفه معاصروه بأنه كان کریم النفس، حسن الخلق، صریح الرأي، متديناً علی المذهب الشافعي؛ ولذلك أفرد له السبکی ترجمة فی کتابه «طبقات الشافعية الکبری» باعتباره فقیهاً شافعیاً. وأوقف قبل وفاته كل ما یملکه من مال وعقار لابن النفیس. والدورة الدموية اقترن اسم ابن النفیس باکتشافه الدورة الدموية الصغری التي سجلها فی کتابه «شرح تشریح القانون غیر أن هذه الحقیقة ظلت مخفیة قروناً طویلة، ونسبت وهماً إلى الطیبب الإنجلیزی "هارفی" المتوفی سنة ١٠٦٨هـ = ١٦٥٧م الذی بحث فی دورة الدم بعد ما یزید علی ثلاثة قرون ونصف من وفاة ابن النفیس وظل الناس یتداولون هذا الوهم حتی أبان عن الحقیقة الدكتور محیی الدین التطاوی فی رسالته العلمیة.

وكان الطیبب الإيطالی «ألباجو» قد ترجم فی سنة ٩٥٤هـ = ١٥٤٧م أقساماً من کتاب ابن النفیس «شرح تشریح القانون» إلى اللاتینیة، وهذا الطیبب أقام ما یقرب من ثلاثین عاماً فی "الرها" وأتقن اللغة العربیة لینقل منها إلى اللاتینیة. وكان

القسم المتعلق بالدورة الدموية في الرثة ضمن ما ترجمه من أقسام الكتاب، غير أن هذه الترجمة فُقدت، واتفق أن عالماً إسبانياً ليس من رجال الطب كان يدعى «سيرفيتوس» كان يدرس في جامعة باريس اطلع على ما ترجمه «ألباجو» من كتاب ابن النفيس.

ونظراً لاتهام سيرفيتوس في عقيدته، فقد طرد من الجامعة. وتشرد بين المدن، وانتهى به الحال إلى الإعدام حرقاً هو وأكثر كتبه في سنة ١٠٦٥هـ = ١٥٥٣م على أن من عدل الأقدار أن بقيت بعض كتبه دون حرق، كان من بينها ما نقله عن ترجمة ألباجو عن ابن النفيس فيما يخص الدورة الدموية، واعتقد الباحثون أن فضل اكتشافها يعود إلى هذا العالم الإسباني ومن بعده هارفي حتى سنة ١٣٤٣ = ١٩٢٤م حين صحح الطبيب المصري هذا الوهم، وأعاد الحق إلى صاحبه وقد أثار ما كتبه الطبيب التطاوي اهتمام الباحثين، وفي مقدمتهم "مايرهوف" المستشرق الألماني الذي كتب في أحد بحوثه عن ابن النفيس: «إن ما أذهلني هو مشابهة، لا بل مماثلة بعض الجمل الأساسية في كلمات سيرفيتوس لأقوال ابن النفيس التي ترجمت ترجمة حرفية».

ولما اطلع "الدوميلي" على المتن قال: «إن لابن النفيس وصفا للدوران الصغير تطابق كلماته كلمات سيرفيتوس تماماً، وهكذا فمن الحق الصريح أن يعزى كشف الدوران الرئيس إلى ابن النفيس لا إلى سيرفيتوس أو هارفي غير أن اكتشاف الدورة الدموية الصغرى هي واحدة من إسهاماته العديدة فالرجل حسب ما تحدثنا البحوث الجديدة التي كتبت عنه قد اكتشف الدورتين الصغرى والكبرى للدورة الدموية، ووضع نظرية باهرة في الإبصار والرؤية، وكشف العديد من الحقائق في الطب التشريحي، وجمع شتات المعرفة الطبية والصيدلانية في عصره، وقدم للعلم قواعد للبحث العلمي وتصورات للمنهج العلمي التجريبي.

مؤلفاته:

لابن النفيس مؤلفات كثيرة، نشر بعضها وما يزال بعضها الآخر حبيس رفوف المخطوطات لم ير النور بعد، منها:

- شرح فصول أبقرط، طبع في بيروت بتحقيق ماهر عبد القادر ويوسف زيدان سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- المذهب في الكحل المجرب، نشر بتحقيق ظافر الوفاي، ومحمد رواس قلعة جي في الرباط سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- الموجز في الطب، نشر عدة مرات، منها مرة بتحقيق عبد المنعم محمد عمر في القاهرة سنة ١٤٠٦هـ وسبقتهما نشرة ماكس مايرهوف ويوسف شاخت ضمن منشورات أكسفورد سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
- المختصر في أصول علم الحديث، نشر بتحقيق يوسف زيدان بالقاهرة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- شرح تشريح القانون، نشر بتحقيق الدكتور سلمان قطابة بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م وهو من أهم الكتب وتبرز قيمته في وصفه للدورة الدموية الصغرى، واكتشافه أن عضلات القلب تتغذى من الأوعية المبهوثة في داخلها لا من الدم الموجود في جوفه. ويظهر في الكتاب ثقة ابن النفيس في علمه؛ حيث نقض كلام أعظم طبيين عرفهما العرب في ذلك الوقت، وهما: جالينوس، وابن سينا.
- غير أن أعظم مؤلفاته تمثل في موسوعته الكبيرة المعروفة بـ«الشامل في الصناعة الطبية». وقد قام الدكتور يوسف زيدان في جمع أجزاء الكتاب المخطوطة. وتطلع المجمع الثقافي في أبو ظبي إلى هذا العمل، فأخذ على عاتقه نشره محققاً، فخرج إلى النور أول أجزاء هذا العمل في سنة ٢٠٠١م.
- شرح الوريقات في المنطق (كتابنا هذا) وكلاهما لابن النفيس.
- بغية الفطن من علم البدن، منه نسخة في الفاتيكان (١٠٦٩ عربي).
- الرسالة الكاملية في السيرة النبوية، طبع.
- وكان ابن النفيس قد وضع مسودات موسوعته في ثلاثمائة مجلد، بيّض منها ثمانين، وهي تمثل صياغة علمية للجهود العلمية للمسلمين في الطب والصيدلة لخمس قرون من العمل المتواصل. وقد وضعها ابن النفيس لتكون نبراساً ودليلاً لمن يشتغل بالعلوم الطبية.

أما عن طريقته في التأليف يقول ابن قاضي شعبة: «وكانت تصانيفه يملئها من حفظه ولا يحتاج إلى مراجعة لتبخره في الفن».

وقال السبكي: «صنّف شرحاً على التنبيه، وصنّف في أصول الفقه، وفي المنطق، وكان مشاركاً في فنون».

وقال صاحب الأعلام: «وكانت طريقته في التأليف أن يكتب من حفظه وتجاربه ومشاهداته ومستنبطاته، وقلّ أن يراجع أو ينقل» ثم تراه يقول آخراً: «وخلف مالا كثيراً ووقف كتبه وأملاكه على البيمارستان المنصوري بالقاهرة».

وفاته: كان ابن النفيس إلى جانب نبوغه في الطب فيلسوفاً وعالماً بالتاريخ وفقهياً ولغوياً له مؤلفات في اللغة والنحو، حتى كان ابن النحاس العالم اللغوي المعروف لا يرضى بكلام أحد في القاهرة في النحو غير كلام ابن النفيس، وكان يقضي معظم وقته في عمله أو في التأليف والتصنيف أو تعليم طلابه وفي أيامه الأخيرة بعدما بلغ الثمانين مرض ستة أيام مرضاً شديداً، وحاول الأطباء أن يعالجوه بالخمير فدفعها عن فمه وهو يقاسي عذاب المرض قائلاً: «لا ألقى الله تعالى وفي جوفي شيء من الخمر» ولم يطل به المرض؛ فقد توفي في سحر يوم الجمعة الموافق ٢١ من ذي القعدة ٦٨٧هـ = ١٧ من ديسمبر ١٢٨٨م.

انظر: ابن الفوطي: تلخيص مجمع الآداب ١١٧ / ٢، ١١٨، ١، الذهبي: تاريخ الإسلام، الجزء الأخير ٧٢، ٧٣، الإسنوي: طبقات الشافعية ١٧٦، ١، فهرس مخطوطات الطب بالظاهرية، الصفدي: الوافي ١٢: ٢١، ٢٢ (ط)، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ٧: ٣٧٧، السبكي: طبقات الشافعية ٥: ١٢٩، ابن كثير: البداية ١٣: ٣١٣، ابن العماد: شذرات الذهب ٥: ٤٠١، ٤٠٢، مختصر دول الإسلام ٢: ١٤٥، النعيمي: الدارس: ١٣١، السيوطي: حسن المحاضرة ١: ٣١٣، طاش كبري: مفتاح السعادة ١: ٢٦٩، اليافعي: مرآة الجنان ٤: ٢٠٧، حاجي خليفة: كشف الظنون ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٩٠، ٨٨٥، ١٠٢٤، ١١١٤، ١٢٦٩، ١٣١١، ١٣١٢، ١٨٩٩، ٢٠٣١، البغدادى: إيضاح المكنون ١: ١٨٨، فهرست الخديوية ٦: ٢٠، ٢١، المكتبة البلدية:

فهرس الطب ٢٢، ٤٩، الجلبى: فهرس مخطوطات الموصل ٢١٧، ٢٣٧.
 كوبرلى زاده محمد باشا كتبخانه سنده ٦٣، ٦٤، الخوانسارى: روضات الجنات
 ٤٩٤، ٤٩٥، كتابخانه دانشگاه تهران جلد سوم ٨١١، ٨١٢، البغدادي: هدية
 العارفين ١: ٧١٤.

[مقدمة المصنف]

قال الفقير إلى الله تعالى علي بن أبي الحزم القرشي المتطبب: هذا كتاب شرحت فيه كتابي الذي عرف بكتاب: «الوريات» ولأجل تقرير مباحثه افتقرت فيه إلى استعمال البراهين قبل تحقيقها، ورتبته على مقدمة وتسعة كتب على ترتيب ذلك الكتاب، وأنا أسأل الله التوفيق والعصمة.

وهذه المقدمة تشتمل على فصول:

الفصل الأول

في بيان الحاجة إلى المنطق

العلوم المشهورة الحاجة إليه معلومة إلا المنطق، فرأينا أن نبتدئ ببيان وجه الحاجة إليه^(١).

(١) قال ابن سينا في «المنطق» (٢/١): «إن الغرض في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائق الأشياء كلها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه. والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا، ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية. والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس. لا بأن تعلم فقط، بل بأن تعلم ما يُعمل به فتعمل. فالنظرية غايتها اعتقاد رأي ليس بعمل، والعملية غايتها معرفة رأي هو في عمل، فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي. والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين: أحدهما الأمور التي تخالط الحركة، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة، مثل العقل والباري. والأمور التي تخالط الحركة على ضربين: فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة، مثل الإنسانية والتربيع، وما شابه ذلك، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك. فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين: فإنها إما أن تكون لا في القوام ولا في الوهم، يصح عليها أن تجزأ عن مادة معينة، كصورة الإنسانية والفرسية، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم

لا شك أن بالعلوم يحصل للنفس كمال وشرف، وذلك مطلوب؛ فبنا حاجة إلى تكميل نفوسنا بالعلم والعلم على قسمين:

علم علمي: والغرض منه العلم بالحق لذات العلم به.

وعلم عملي: والغرض منه العلم بالخير للعمل به.

وكلاهما يكملان النفس باعتبار قوتها النظرية، وبالععمل بالخير تكمل النفس

دون القوام. مثل التربيع، فإنه لا يُحوج تصوُّره إلى أن يُخص بنوع مادة، أو يُلْتَفَت إلى حال حركة. وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة، ولها وجود دون ذلك. فهي مثل الهوية، والوحدة، والكثرة، والعلية. فتكون الأمور التي يصح عليها أن تجرد عن الحركة، إما أن تكون صحتها صحة الوجوب، وإما ألا تكون صحتها صحة الوجوب، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك، مثل حال الوحدة، والهوية، والعلية، والعدد الذي هو الكثرة. وهذه إما أن يُنظر إليها من حيث هي، فلا يفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء، لا من حيث هي في مادة، إذ هي، من حيث هي هي، لا في مادة، وإما أن يُنظر إليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في وجود إلا في المادة. وهذا على قسمين: إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة، مثل النظر في الواحد، من حيث هو ناز أو هواء، وفي الكثير، من حيث هو أسطقسات، وفي العلة، من حيث هي مثلاً حرارة أو برودة، وفي الجوهر العقلي، من حيث هو نفس، أي مبدأ حركة بدن، وإن كان يجوز مفارقتها بذاته. وإما أن يكون ذلك العرض وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة فإنه قد تُتوهم أحواله وتُشتبان من غير نظر في المادة المعينة والحركة النظر المذكور، مثل الجمع والتفريق، والضرب والقسمة، والتجذير والتكعيب، وسائر الأحوال التي تُلحق العدد، فإن ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس، أو في موجودات متحركة منقسمة متفرقة ومجمعة، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية. فأصناف العلوم إما أن تتناول إذا اعتبار الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً. فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي. والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض، وعلم العدد المشهور منه، وأما معرفة طبيعة العدد، من حيث هو عدد، فليس لذلك العلم. والقسم الثالث هو العلم الإلهي؛ وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه».

باعتبار قوتها العملية، وأيضاً كل علم فإما تصور وإما تصديق؛ لأن العلم إن كان إدراكاً ساذجاً فهو التصور، وإن اشتمل على حكم فهو التصديق، وكل واحد منهما منه فطري ومنه مكتسب، والفطري منهما شيء نزر لا يحصل به كمال يعتد به، والمكتسب منهما قد ينال حقيقة من مخبر عنه معصوم، وهو النبي ﷺ وقد تعذر ذلك علينا في كثير مما يهم الاعتقاد به؛ لفقد مشافهته، وتطرق الوهن إلى دلالة الألفاظ.

وأيضاً لسنا في رتبة من يحصل له ذلك بالإلهام السماوي، أو بالحدس القدسي، فدعت الحاجة إلى اكتساب ذلك بآلة، وآلة اكتساب التصور هو الحد وما يجري مجراه كالرسم، وآلة اكتساب التصديق هو القياس وما يجري مجراه كالاستقراء، ثم لسنا آمنين من الخطأ في استعمال هاتين الآلتين. ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف، ولا وقع لواحد في رأيه تناقض، بل كل واحد منهما قد يكون صحيحاً وقد يكون فاسداً، وفسادهما يكون إما من جهة مادتهما، وإما من جهة صورتهم، وإما من جهة الجميع؛ لأن كل واحد منهما مؤلف من معان، وكل مؤلف يقع فيه فساد، فإما أن يكون الفساد مما ألف منه، وإما أن يكون من هيئة تأليفه، وإما أن يكون من المجموع.

ثم التمييز بين الصحيح من الآلتين والفاقد ليس فطرياً، وإلا سلكه كل عاقل، فلم يقع الاختلاف، فيكون مكتسباً، والعلم الذي يميز بينهما هو المنطق.

الفصل الثاني

في حد المنطق ومنفعته وموضوعه

فالمنطق: علم يعلم فيه التميز بين الحد الصحيح وما يجري مجراه من فاسده، وبين القياس الصحيح وما يجري مجراه من فاسده.

ومنفعته: أن تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر.

وموضوعه: المعقولات الثانية من جهة أنه كيف نؤلف تأليفاً يستعلم به مجهول، وتحقيق المعقولات الثانية أن كل حقيقة فلها باعتبار نفسها لوازم مثلما لكل مثلث أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، ولها باعتبار وجودها الخارجي لوازم

مثلما لكل مثلث في الأعيان أنه في جهة. ولها باعتبار وجودها الذهني لوازم مثلما يلزم المثلث إذا تعقل أنه كلي، وجنس للمتساوي الساقين ونوع للسطح. وأمثال هذه الأخيرة هي موضوع المنطق، ولا شك أن وجودها في الذهن بعد وجود الماهيات فتكون معقولة ثانياً^(١).

وإنما قلنا: إن موضوع المنطق ذلك؛ لأن المنطق ينظر في الحد والقياس وما معهما، وهما مؤلفان، وكل مؤلف فإنما يعلم بعد العلم بمفرداته من جهة كونها صالحة للتأليف. ومفردات الحد كالجنس والفصل.

وأما القياس: فيتتركب من مقدمات، وهي تتركب من مفردات، والمنطقي ينظر فيها من جهة ما هي موضوعة أو محمولة، وفي المقدمة من حيث هي كلية أو جزئية أو غير ذلك، وذلك هو المعقولات الثانية.

الفصل الثالث

في ذكر شكوك وحلها

الشك الأول: لو كان المنطق يميز بين صحيح الحد والقياس من فاسده لما غلط المنطقي. لكننا نراه يغلط كثيرا حتى في المنطق نفسه.

الشك الثاني: المنطق إما أن يكون بجملته فطرياً أو بجملته مكتسباً. أو بعضه فطرياً وبعضه مكتسباً، والأول باطل؛ لأنه يلزمنا في تعلمه كلفة، ولأنه غلط فيه كثيراً، والثاني يحوج إلى منطق آخر. والثالث إن كان البعض الفطري منه كافياً في

(١) إن موضوع علم المنطق التصورات والتضديقات؛ لأنه يبحث عن أحوال التصور من حيث إنه حد أو رسم فيوصل إلى تصور ومن حيث إنه جنس أو فضل أو خاصة فيركب منها حد أو رسم وعن أحوال التضديق من حيث إنه حجة توصل إلى تضديق ومن حيث إنه قضية أو عكس قضية أو نقيض فيؤلف منها حجة وبالجملته جميع مباحثه راجعة إلى الإيصال وما له دخل في الإيصال وقد يقع البحث عن أحوال التصور الموصول إليه بأنه إن كان بسيطاً لا يحد، وإن كان مركباً من الجنس والفضل يحد، وإن كان له خاصة لازمة بيته يرسم وإلا فلا ويمكن أن يجعل ذلك راجعاً إلى البحث عن أحوال التصور من حيث إنه الموصول بأن يقال: معناه أن الحد يوصل إلى المركب دون البسيط فيكون من المسائل.

اكتساب المجهولات، وجب ألا يحصل في الباقي منه غلط، وأيضاً فليستغني عن ذلك الباقي، وإن لم يكن كافياً احتيج في الباقي إلى منطق آخر.

الشك الثالث: أن جماعة اكتسبوا علوماً ولم يحتاجوا إلى منطق، ولولا ذلك لكان الناس قبل ظهوره جهالاً بالعلوم النظرية.

الجواب عن الأول: كون المنطق يميز بين الصحيح والفاسد من الحد والقياس لا يمنع غلط المنطقي إذا لم يراعِهِ، كالتحوي إذا لم يراعِ أصول النحو فإنه قد يلحن.

وعن الثاني: أنه إذا وقع في بعض النظري من المنطق غلط لمن لم يراعِ البعض الفطري، ولو روعي حق المراعاة لم يقع غلط، وإنما احتيج إلى البعض النظري؛ لتكون طرق الكسب كثيرة، فيكون الوصول إلى المطلوب سهلاً.

وعن الثالث: أنا لا ندعي أن الذهن لا يكفي في إصابة الحق ألبتة، بل ندعي أنه قد لا يكفي، فلا يحصل الوثوق إلا بالمنطق.

كتاب إيساغوجي^(١)

هو كالمدخل إلى هذه الصناعة، فلذلك قُدِّم. وإنما افتقرنا إلى الكلام في الألفاظ؛ لأن بين اللفظ والمعنى علاقة، ولذلك إذا فكرنا في معاني لا بد وأن يتخيل لها ألفاظاً تتميز بها حتى كأن المفكر يناجي نفسه، ولذلك يختلف المعنى باختلاف اللفظ، بل باختلاف هيئة اللفظ. فإن قولنا: «ضرب زيد عمراً» مغاير في معناه لمعنى قولنا: «ضرب زيداً عمرو» فوجب على المنطقي مراعاة اللفظ المطلق غير مقيد بلغة قوم إلا فيما يقل.

والكلام في اللفظ يشتمل على فصول:

(١) قال الخوارزمي: هذا العلم يسمى باليونانية، لوغيا، وبالسريانية، مليوثا، وبالعربية: المنطق. إيسغوجي، هو المدخل، يسمى باليونانية: إيسفوجي. [مفاتيح العلوم (ص ٢٦)]. قلت: وهو من تأليف فرفوربوس الصوري، والكتب التي بعده من تأليف أرسطاطاليس معلم الاسكندر ومدير مملكته.

الفصل الأول

يشتمل على مباحث:

❖ البحث الأول: في حقيقة اللفظ.

اللفظ: صوت مؤلف من حركات وحروف تأليفاً اختيارياً يدل على معنى بالوضع، وبعضهم لا يشترط فيه الدلالة.

❖ البحث الثاني: في أقسام الدلالة، هي على ثلاثة أقسام:

طبيعية: كدلالة بعض الأصوات على الغضب، وبعضها على الاستعطاف، وغير ذلك من الأنعام الدالة على الانفعالات النفسية، فإن ذلك يعرفه الحيوان غير الناطق.

وعقلية: كدلالة قول من قال: «دين» على أنه حيوان ناطق سليم اللسان.

ووضعية: إما وضع عام كدلالة الألفاظ اللغوية، أو وضع خاص كدلالة الألفاظ النحوية.

* البحث الثالث: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى. وذلك على ثلاثة

أوجه:

أحدها: دلالة المطابقة؛ وهي دلالة اللفظ الوضعية على المعنى لأجل وضعه له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، فقولنا: «الوضعية» لتخرج الدلالة الطبيعية والعقلية. وقولنا: «لأجل وضعه له» لتخرج دلالة التضمن والالتزام.

وثانيها: دلالة التضمن؛ وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لما يشتمل عليه. كدلالة الإنسان على الناطق، وسمي الأول مطابقة لانطباق اللفظ على المعنى، وسمي هذا تضمناً لأن ما دل عليه داخل في ضمن الموضوع له.

وثالثها: دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على المعنى لأجل وضعه لخارجي يستلزمه ذهنياً، فقد يكون صفة لما وضع اللفظ له، كقابلية الكتابة للإنسان، وقد لا يكون كالحائط للسقف، وسمي هذا التزاماً؛ للزوم المدلول عليه لمسمى اللفظ.

ودليل الحصر: أن ما دل عليه اللفظ إما أن يكون هو الذي وضع له، وهي دلالة المطابقة، أو يكون داخلياً فيما وضع له، وهي دلالة التضمن، أو لا هذا ولا ذاك، ولا بد وأن يكون بينهما لزوم ذهني، وإلا لم يكن انتقال الذهن إليه أولى من غيره، وهي دلالة الالتزام، ولا يلغي منها اللزوم الخارجي، ولذلك لم يدل اسم كل واحد من الجوهر والعرض على الآخر مع تلازمهما في الخارج.

الفصل الثاني

في اللفظ المفرد والمؤلف

اللفظ المؤلف: لفظ يراد بجزئه دلالة على جزء معناه، كقولنا: «زيد قائم» و«قام زيد» فيكون اللفظ كالجنس، وباقيه كالفصل. ويشتمل على قيود ثلاثة: **أحدها:** أن يكون لجزئه دلالة.

وثانيها: أن تكون تلك الدلالة على جزء معين الكل.

وثالثها: أن يكون ذلك مراداً، ولو قيل: «هو الذي يراد بجزئه دلالة حين هو جزؤه» لصح؛ لاستحالة أن يراد بجزئه دلالة حين هو جزؤه لا على جزء معين كله. واللفظ المؤلف يسمى: قولاً، وعند الشيخ لا فرق بين اللفظ المؤلف والمركب، وبعضهم فرّق بينهما، وجعل المركب ما يدل جزؤه على معنى لا حين هو جزؤه.

اللفظ المفرد: واللفظ المفرد لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه؛ لأن المفرد بإزاء المؤلف، فيكون حدّه بإزاء حدّه، وكأن المؤلف لفظ يثبت له القيود الثلاثة، فيكون المفرد لفظاً انتفت عنه تلك القيود، والمجموع ينتفي بانتفاء أحد أجزائه، فعلى هذا يكون المفرد على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يدل جزؤه على جزء معناه، كما لو دل الإنّ على البدن، واللسان على النفس، لكن لم يرد ذلك.

وثانيهما: أن يدل جزؤه، لكن على غير جزء معناه، كدلالة الإنّ على الشرط.

وثالثها: ألا يدل جزء منه ألبته، كالنون من إنسان.

وعرّفه المعلم الأول بأنه «الذي لا يدل جزؤه على شيء» واستنقص بعضهم ذلك وقال: «يجب أن يقال على جزء من معنى كله».

وأجاب الشيخ بأن ذلك يكون للتفهم لا للتميم؛ لأن التعريف تمّ بقوله: «لا يدل جزؤه على شيء» لأن اللفظ بذاته لا يدل على معنى، بل بإرادة الالفاظ، وعندما يجعل عبد الله اسماً لشخص لا يريد بشيء من أجزائه دلالة على معنى، ولا يدل على شيء، ولا شك أن المفرد قبل المؤلف، فيجب الابتداء بالكلام في المفرد؛ لكننا قدمنا تعريف المؤلف؛ لأننا عرفناه بأمور ثبوتية. وعرفنا المفرد بسلبها.

الفصل الثالث

في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الجزئي

وكل لفظ مفرد إما أن يكون كلياً، وإما أن يكون جزئياً.

❖ **والجزئي:** لفظ مفرد تصور معناه الواحد يمنع الكثرة فيه، كـ«زيد» المشار إليه، وإنما قلنا: معناه الواحد؛ لأن زيدا يجوز أن يسمى به كثير، ومع ذلك لا يكون كلياً؛ لأن معناه الواحد لا تجوز فيه الشراكة.

وقولنا: «تصور معناه يمنع الكثرة» أي: يكون المانع من تجويز الكثرة نفس مفهومه، حتى لو كان تصويره لا يمنع، ويمنع شيء خارج عن مفهومه لم يكن جزئياً.

❖ **والكلي:** لفظ مفرد لا يمنع تصور معناه الكثرة فيه، فعلى هذا يمكن أن يقسم الكلي إلى ستة أقسام؛ لأن الكثرة إما أن يكون لها وجود أولاً، فإن كان لها وجود، فإما أن تكون متناهية كالكوكب، أو غير متناهية كالإنسان، وإن لم تكن موجودة، فإما أن تكون ممكنة كالشمس عند من يجوز وجود شمس كثيرة، أو ممتنعة كالإله تعالى، فإن امتناع الكثرة عليه لا يجعله جزئياً؛ لأن الامتناع لا لنفس تصويره؛ ولهذا افترقنا في إثبات الوجدانية إلى برهان، هذا كله إن كان للكلي وجود، فإن لم يكن له وجود فإما أن يكون ممكن الوجود كالعنقاء، أو ممتنع الوجود كشريك الباري.

واعلم أن الجزئي كما يقال على ما لخصناه فإنه يقال على كلٍ أخص تحت أعم؛ وإن كان كلياً، ويسمى الأول جزئياً حقيقياً وشخصياً، ويسمى الثاني جزئياً إضافياً، والفرق بينهما: أن الحقيقي يتحقق بنفسه، والإضافي يتحقق بالنسبة إلى ما فوقه، وأيضاً الحقيقي يستحيل أن يكون كلياً، والإضافي قد يكون كلياً.

واعلم أن الإضافي أعم؛ لأن كل جزئي حقيقي فهو أخص من حقيقته، فيصدق عليه أنه أخص تحت أعم؛ ومع كونه أعم منه ليس جنساً له، لإمكان تعقل الحقيقي مع الجهل بالإضافي.

واعلم أن الجزئي والكلي بالحقيقة هو المعنى، وأما اللفظ فيسمى بذلك: مجازاً.

الفصل الرابع في الذاتي والعرضي

ولنترك الجزئي فلا تقع فيه العلوم، ونشتغل بتقسيم الكلي، وإنما قدمنا تعريف الجزئي لتعريفنا له بقيود ثبوتية، وكل كلي فإما أن يكون ذاتياً وإما أن يكون عرضياً؛ لأن كل كلي فهو صفة لموضوعاته؛ لأن كل كلي فله جزئيات موجودة أو موهومة، وهو يحمل على كل واحد منها؛ فلهذا يقال: الكلي محمول بالطبع، والجزئي موضوع بالطبع، والمحمول صفة للموضوع، وكل صفة فإما أن تكون بحيث إذا تصور معناها لم يمكن تصور الموصوف بها إلا وهي ثابتة له أولاً، وإما ألا تكون.

♦ **الذاتي:** والأول هو الذاتي، والثاني: العرضي، فيشتمل تعريف الذاتي على قيدين:

أحدهما: أنه كل من عقله وعقل الموصوف به لزمه اعتقاد ثبوته له.

وثانيهما: وهو المراد بقولنا أولاً، ويفهم على وجهين:

- **أحدهما:** أن يكون تعقله أولاً؛ أي: متقدماً.

- **وثانيهما:** أن يتعقل كونه أولاً، ونعني بالتقدم ها هنا ما يكون المتأخر

محتاجاً إلى المتقدم في تحقيقه، وكلا المعنيين ثابت للذاتي، فإن الحيوان إذا فهم معناه لم يمكن فهم الإنسان إلا والحيوان متقدم عليه في التصور، ومتصور تقدمه عليه؛ أي: يحتاج في أن يكون إنساناً إلى أن يكون حيواناً، وكذلك يحتاج في تصوره إنساناً إلى تصوره حيواناً، وكذلك الإنسان لزيد وعمرو؛ لأن الذاتي يشتمل على ما هو داخل في الماهية، وما هو كمال الماهية، وهذا اصطلاح جزئي بين المنطقيين، ولا علينا من كون اللغة تأباه.

❖ **العرضي:** والعرضي ما ليس كذلك؛ أي: كل صفة انتفى عنها مجموع القيدتين، وانتفاؤهما إما بانتفاء تقدم التصور، وتصور التقدم كالفردية للثلاثة، فإنه وإن كان كل من عقلها عقل ثبوت الفردية لها، ولكن لا على أنه كانت فرداً حتى صارت ثلاثة، بل لما تحققت الثلاثة ثلاثة عرض لها أن كانت فرداً، فهي لا تحتاج إليها في تحقيقها، ولا أيضاً يحتاج متصور الثلاثة إلى تقديم تصور الفردية.

وإما بانتفاء اللزوم كالضحك بالفعل للإنسان، فإنه لا يلزم من تعقله اعتقاد ثبوت الضحك بالفعل له، وحينئذ نقول: العرضي على أقسام؛ لأن العرضي إما أن يكون بحيث يمكن رفعه عن الموصوف به ذهنأ ووجوداً، أو لا يكون.

والأول إما أن يكون رفعه سهلاً كغضب الحليم، أو عسيراً كغضب الحقود، وأيضاً إما أن يكون رفعه سريعاً كالقيام والقعود، أو بطيئاً كالشباب والشيخوخة، والثاني إما أن يمكن رفعه ذهنأ فقط، أو لا يمكن.

والأول هو لازم الوجود كسواد الحبشي، والثاني هو اللازم، وهو الذي لا يمكن رفعه عن الموصوف، ويخالف الذاتي، فإنه لزم بعد تحقق الموصوف به؛ وهذا على قسمين: لأنه إما أن يكون بين الثبوت أو لا يكون، وكون الشيء بين الثبوت يفهم على وجهين:

أحدهما: أن كل من عقل الموصوف أدرك لزوم الصفة له.

والثاني: أن كل من عقل الموصوف والصفة أدرك اللزوم بينهما.

والثاني أعظم من الأول، وإذا قلنا: إن كذا لازم بين الثبوت أردنا أنه كذلك

بالمعنى الثاني.

ونقول: كل لازم فلزومه إما أن يكون بوسط أو بغير وسط، ونعني بالوسط: ما يقترن بقولنا: «لأنه وهو كذا» من قولنا: «لأنه كذا» والوسط إما أن يكون مقوماً للموصوف أو لا يكون، وإذا كان مقوماً - أي: ذاتياً - لم يكن اللازم مقوماً له؛ لأن مقوم المقوم مقوم، فيكون اللازم مقوماً، هذا خلف؛ فإننا نخص باسم اللازم ما كان مع لزومه عرضياً، وإن كان المقوم أيضاً لازماً.

ونقول: لا بد من لازم بغير وسط؛ لأن لازماً معيناً مع ملزومه إما أن يكون بينهما وسط أو لا يكون، فإن كان الثاني ثبت المطلوب، وإن كان الأول فلذلك الوسط لا بد وأن يكون لازماً؛ لأنه لو جاز أن يفارق لجاز مفارقة لازمه، فلا يكون اللازم لازماً، هذا خلف، وحينئذ لزوم الوسط للملزوم إما بغير وسط فيثبت المطلوب، أو يتسلسل فيكون بين اللازم وملزومه أوساط غير متناهية، وهو محال، ثم تلك تكون متتالية لا محالة، فلا يكون بين كل واحد منها وبين تاليه وسط، فيثبت المطلوب.

ونقول: كل لازم لزومه بغير وسط فهو بين الثبوت؛ لأنه لو شك في ثبوته لافتقر إلى ما يقترن بقولنا: «لأنه» فيكون له وسط، والفرض أن لا وسط، هذا خلف، وأيضاً كل لازم بوسط فلزومه غير بين، وإلا استغنى عما يقترن بـ«لأنه» والفرض أن له وسطاً، هذا خلف.

فهذه أقسام العرضي، سواء خَصَّ حقيقة أو عَمَّ حقائق، فإن قيل: لو كان اللازم بلا وسط بين الثبوت لكانت اللوازم كلها بينة؛ لأن اللازم بوسط لازم للوسط بلا وسط، فيكون بين الثبوت له، وهو بين الثبوت للملزوم، فيكون اللازم بالوسط بين الثبوت للملزوم، وكذلك حتى تكون اللوازم كلها بينة، وأيضاً قد قلتم: إن اللازم بوسط لا يكون بين الثبوت، هذا خلف.

فنتقول: قد فسرنا البين الثبوت بأنه الذي إذا عقل اللازم والملزوم عقل لزومه له، فلا يلزم من ذلك أن يكون من عقل الملزوم والوسط وعقل اللزوم بينهما أن يخطر بباله لازم الوسط بالكلية حتى يعقل لزومه للوسط، فيعقل لزومه للملزوم،

ولو تعقله لتعقل لزومه له^(١).

(١) فائدة لابن سينا في «المنطق» (١/١): قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي: إن الذاتي مقومٌ والعرضي غير مقوم، ثم لم يَحْضَلْ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقومًا، أو غير مقوم. وقيل أيضًا: إن الذاتي لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء، والعرضي يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء فيجب أن نُحْضِلْ نحن صحة ما قيل أو اختلاله، فنقول: أما قولهم إن الذاتي هو المقوم، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دالٍ على الماهية، فإن المقوم مقوم لغيره. وقد علمت ما يعرض من هذا، اللهم إلا أن يُعْغَى بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه. ولكن يعنون به ما عينا بالذاتي فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صُرِفَ عن الاستعمال الأول. ولم يدل على المعنى الذي نقل إليه، ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي. وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة. وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم، فيجب أن تذكر ما أعطيناك سالفًا: أن المعنى الكلّي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تُلْزِمُه وتتبعه، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا. فأما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته، فلن يحصل معقولاً مع سلب تلك الأوصاف منه. وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان، وقد تكون موجودة في الأوهام. وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين وأن كل واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية، وأن كل واحد من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية عند ذلك الوجود، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر. وربما كانت له لوازم تلزمه من حيث الماهية، لكن الماهية تكون متقرة أولاً، ثم تلزمها هي، فإن الاثنينية يلزمها الزوجية، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لا لأحد الوجودين، بل لأنه مثلث. وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها؛ وإذا لم تحصل ماهية. لم تحصل معقولة ولا عينا. فإذا حصل معقولة، حصلت وقد حصل ما يتقوم به العقل معها على الجهة التي تتقوم به؛ فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل، لم يمكن السلب فيجب أن تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له، ولا يجوز سلبها عنه، حتى تثبت الماهية في الذهن، مع رفعها في الذهن بالفعل. ولست أعني بحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل، فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال، وإخطارها ما هي مقومة له بالبال، حتى تكون هذه مُخْطَرة بالبال، وذلك مُخْطَراً بالبال بالفعل، أن يسلبها عنه، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها، أعني تصور الماهية في الذهن، وإذا كان كذلك، فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني المعقولة، يجب ضرورة أن تعقل للشيء على هذا الوجه إذ لا تصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها.

الفصل الخامس

في المقول في جواب «ما هو»

والمقول في جواب «أَيُّها هو»

والمقول في طريق «ما هو» والداخل في جواب «ما هو»

وهذه هي أقسام الذاتي.

والمقول في جواب «ما هو»: هو ما يدل على ماهية المسؤول عنه؛ لأن معنى قولنا: «ما كذا؟»: ما مفهوم اسمه؟ أو ما حقيقته؟ والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. فيجب أن يكون الجواب بالماهية، فإذا كان للمسؤول عنه مقومات كثيرة وجب أن يكون الجواب دالاً عليها؛ ليكون قد دل على الماهية. ولا يكفي أن يكون دالاً عليها بالالتزام، بل إما بالمطابقة، كما إذا أجيب عن سؤال: ما الإنسان؟ فقيل: جوهر له امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، وله نفس لها قوة تغذٍّ ونموٍّ وجبَّت وحركة إرادية، ولها إدراك المعاني الكلية.

وإما بالتضمن، كما لو قيل: حيوان ناطق، فإن ذلك يتضمن جميع الذاتيات.

والمقول في جواب «ما هو» على ثلاثة أقسام: لأنه إما أن يصلح؛ لأن يجاب به عن المسؤول عنه حالة اجتماعه مع غيره فقط، أو حالة انفراده فقط، أو حالة انفراده واجتماعه.

والأول: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة فقط، كالحیوان للإنسان والفرس إذا سئل عنهما معاً؛ أي: ما الحقيقة التي لهما؟ وإذا كانت الحقائق المسؤول عنها في مرتبة واحدة، فسواء كثرت أو قلت فالجواب عنها بشيء واحد، وإن كانت متفاوتة المراتب، فكلما كان التباعد بينهما أكثر كان الجواب بذاتيات أقل، ولا بد من حقيقة مشتركة بين الحقائق المسؤول عنها، وإلا لم يصح السؤال عنه مجموعة بما هي.

والثاني: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الخصوصية فقط، كالحَدَّ على المحدود، فإنه يصلح؛ لأن يجاب به عنه حالة انفراده، ولا يصلح حالة اجتماعه مع

غيره، فإن حدّ الشيء لا يكون إلا له.

والثالث: هو المقول في جواب ما هو، بحسب الشركة والخصوصية معاً. كالإنسان لزيد وعمرو، إذا سئل عنهما مجموعين ومفردين: لأن ما بعد الإنسانية عوارض، لو قدر عروض أضدادها لكل واحد منهما لم يلزم من ذلك عدمهما، ولا كذلك الإنسان والفرس، فإن لكل واحد منهما بعد الحيوانية زيادة ذاتية بها تتم ماهيته، ولو قدر عروض ضدها للفرد، ولم يكن ذلك الحيوان.

وأما المقول في جواب أيما هو: فهو ما يدل على مميز للمسؤول عنه، سواء كان عرضياً كالأبيض المميز للثلج عن القار، أو ذاتياً كالناطق المميز للإنسان عن الفرس، إلا أن المنطقيين لا يسمون مقولاً في جواب أيما هو إلا ما كان ذاتياً، فيكون المقول في جواب أيما هو في اصطلاحهم هو ما يدل على ذاتي مميز للمسؤول عنه.

وأما المقول في طريق ما هو: فهو ما يدل بالمطابقة على ذاتي من حيث إنه ليس مميزاً للمسؤول عنه، فيقال عليه في جواب أيما هو، ولإكمال حقيقته، فيقال عليه في جواب ما هو، كالجسم للإنسان والفرس، وإن كان قد يكون كذلك إذا سئل عن ذلك المسؤول عنه مع حقيقة أخرى.

وأما الداخل في جواب ما هو: فهو ما كان من الذاتيات مدلولاً عليه بالتضمن من جملة المقول في جواب ما هو، والحاصل أن أجزاء المقول في جواب ما هو إن دل عليها بالمطابقة، فهي المقول في طريق ما هو، وإن دل عليها بالتضمن فهي الداخل في جواب ما هو، هذا إذا لم يكن ذلك الذاتي مقولاً في جواب أيما هو بالفعل، وإن صلح لذلك.

الفصل السادس

في حد الجنس وأقسامه

والحد: قول يدل على ما هية الشيء، فيجب أن يكون مشتقاً على مقوماته كلها، فيكون مؤلفاً من جنسه القريب، وتمام الفصول.

الجنس في اللغة اليونانية: هو العام لكثيرين كالعلوية للعلويين، والمصرية

للمصريين، وبها جعلوا مبدأ ذلك العام جنساً، فيجعلون علياً جنساً للعلايين، ومصر جنساً للمصريين، فلما رأى المنطقيون المعنى الذي يسمونه جنساً مشتركاً لكثيرين سموه بالجنس، وهو: المقول على كثيرين بالفعل مختلفي الحقائق في جواب ما هو.

فقولنا: المقول على كثيرين^(١) يدخل فيه الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، ويخرج عنه الجزئي.

وقولنا: بالفعل، يخرج عنه ما يكون كذلك بالقوة، فإنه لا يسمى جنساً، وإلا كانت الحقائق كلها أجناساً، لإمكان أن تكون مقولة على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو.

وقولنا: مختلفي الحقائق، يخرج عنه النوع والفصل والخاصة.

وقولنا: في جواب ما هو يخرج العرض العام.

ونريد بقولنا: كثيرين، ما زاد على الواحد؛ ولا علينا إن لم تجوزه اللغة العربية.

وكل جنس: فإما أن يكون فوقه جنس، وإما ألا يكون، وعلى التقديرين إما أن يكون تحته جنس، وإما ألا يكون، فإن كان فوقه وتحته جنس فهو المتوسط كالجسم ذي النفس، فإن فوقه جنس وهو الجسم، وتحته جنس وهو الحيوان. وإن كان تحته

(١) قال الأمدى: معقياً على قول ابن سينا «إذا لم يكن الحيوان الجنسي محمولاً على الإنسان وعلى غيره من الأنواع فلا يكون الجنس مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق» ليس كذلك، فإنه ليس معنى كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق أنه صفة لكل واحد منها من حيث هو جنس، فإنه من حيث هو جنس طبيعة واحدة مطلقة لا وجود لها إلا في الأذهان. فلا يتصور أن يكون صفة للمخصص، ولا سيما إذا كان المخصص موجوداً في الأعيان كالأشخاص، بل معنى قوله: «على المختلفات» ليس إلا بمعنى أن طبيعته إذا جردناها عن الجنسية كان المفهوم منها مطابقاً لما تخصص منها بالأنواع المختلفة. وعلى هذا فما هو الجنس إنما هو الطبيعة المطلقة. وما هو المادة إنما هو الطبيعة المخصصة، وبه يندفع ما أورده من الإشكال على كلام الشيخ، كيف وأن الكبرى في هذا النظم إن كانت كلية فظاهره الكذب، وإن كانت جرية فلا إنتاج ضرورة كونه من الشكل الأول؟.

جنس وليس فوقه جنس، فهو الجنس العالي.

وجنس الأجناس، كالجوهر عند من يقول: إنه جنس، وإن كان بالعكس من هذا؛ أعني: أن يكون فوقه جنس، وليس تحته جنس، فهو السافل، والجنس القريب كالحیوان، وإن لم يكن فوقه ولا تحته جنس، فهو المفرد، ولا علينا إن لم يكن له وجود.

وأيضاً لفظ الجنس يقال على الطبيعي والعقلي والمنطقي، وعلى ما قبل الكثرة وبعد الكثرة، ومعها وفيها.

فالمنطقي: هو المعنى الذي لخصناه، ولا وجود له في الخارج.
والطبيعي: هو الطبيعة؛ أي: الحقيقة التي هي معروضة له كالحیوان. فإنه معروض الجنس المنطقي، والطبيعي موجود في الخارج؛ لأن هذا الحيوان موجود فالحيوان موجود.

والعقلي: هو الطبيعي الموصوف بالمنطقي، كالحیوان المقول على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو، ولا شك أنه لا وجود له في الخارج؛ لأن كل موجود في الخارج فهو مشار إليه، مختص بنفسه.

وأما: ما قبل الكثرة فهو المعقول للمبادئ المفارقة.

وأما: ما بعد الكثرة فهو المعقول لنا من الكثرة الموجودة.

وأما: ما مع الكثرة وفيها فهو ما يشترك فيه الأفراد الموجودة. وعليك أن تعلم مثل هذا في كل كلي.

الفصل السابع

في ماهية النوع وأقسامه

النوع في لغة اليونان: هو الحقيقة والطبيعة.

وفي اصطلاح المنطقين يقال على معنيين:

أحدهما: يسمى النوع الحقيقي.

والآخر: يسمى النوع الإضافي.

فالنوع الحقيقي: هو المقول على كثيرين، ولو بالقوة لا يختلف بالحقائق، قولاً في جواب ما هو، كالإنسان والشمس.

فقولنا: المقول على كثيرين، ليدخل فيه الخمسة ويخرج عنه الجزئي.

وقولنا: ولو بالقوة، يدخل فيه ما نوعه في شخصه كالشمس.

وقولنا: لا يختلف بالحقائق، يخرج عنه الجنس والعرض العام.

وقولنا: في جواب ما هو، يخرج الفصل والخاصة.

وأما النوع الإضافي، فقد رسمه المعلم بأنه: الذي يقال عليه الجنس في

جواب ما هو.

قال الشيخ: ويجب أن يزداد الكلّي أو يقال: هو الذي يقال في جواب ما هو، ويقال عليه غيره في جواب ما هو، ليخرج بذلك الشخص والصفة، وهو طائفة من النوع امتازوا بصفة عرضية، لكن المعلم رسم الجنس بأنه: المقول على كثيرين مختلفي الأنواع في جواب ما هو.

ف قيل: قد أخذ النوع في حد الجنس، والجنس في حد النوع، فيلزم الدور، وليس كذلك، فإن في تعريف الجنس أخذ النوع بالمعنى اللغوي، وهو الحقيقة، كأنه قال: مختلفي الحقائق.

وتعريف آخر للنوع الإضافي: وهو الذي يحمل عليه وعلى غيره الجنس

حماً ذاتياً أولاً.

فقولنا: ذاتياً يخرج الفصل؛ لأنه يحمل عليه وعلى غيره الجنس. ولكن ليس

ذاتياً له.

وبقولنا: أولياً يخرج الشخص والصفة؛ لأنه يحمل عليهما الجنس لا أولاً.

بل لأجل حمل النوع عليهما.

ومراتب النوع الإضافي كالجنس: لأنه إما أن يكون فوقه نوع، أو لا يكون،

وعلى كل تقدير، فإما أن يكون تحته نوع أو لا يكون، فالذي فوقه وتحته نوع هو المتوسط كالحيوان، والذي فوقه ولا تحته هو السافل، ونوع الأنواع كالإنسان، والذي تحته ولا فوقه هو العالي كالجسم، والذي لا تحته ولا فوقه هو المفرد.

وأما النوع الحقيقي فينقسم إلى قسمين: لأنه إما أن يكون فوقه نوع وهو نوع الأنواع، أو لا يكون وهو المفرد، إلا أن المفرد من النوع الحقيقي لا يلزم أن يكون هو المفرد من النوع الإضافي؛ لأن الإضافي لا بد وأن يكون فوقه جنس يقال عليه، والحقيقي لا يلزم فيه ذلك، والفرق بين النوع الحقيقي والإضافي من ستة وجوه:

أحدها: النوع الإضافي قد يكون جنساً، ولا كذلك النوع الحقيقي.

وثانيها: النوع الإضافي يتحقق بالنسبة إلى ما فوقه، والحقيقي بالنسبة إلى ما تحته.

وثالثها: النوع الإضافي يفتقر إلى الجنس في تحققه، والنوع الحقيقي لا يفتقر إليه.

ورابعها: النوع الإضافي يفتقر إلى الفصل؛ لأن كل ما له جنس فله فصل، ولا كذلك الحقيقي.

وخامسها: الإضافي يكون مركباً من الجنس والفصل، والحقيقي قد يكون بسيطاً.

وسادسها: الأجناس العالية إذا أخذت طبائعها مجردة عن فصولها المتنوعة كانت أنواعاً حقيقية، ويستحيل أن تكون إضافية؛ وإذا ثبت هذا فليس أحدهما أعم من الآخر ولا أخص منه مطلقاً، والنوع الذي هو أحد الخمسة هو الحقيقي، وإلا خرجت الحقائق البسيطة عن الخمسة^(١).

(١) قال الآمدي: قال الرازي: واعلم أن من الناس من زعم أن النوع الإضافي أعم من النوع الحقيقي. قال: واعلم أن هذا الكلام يحتمل وجهين: الأول: أن يقال: النوع المضاف جنس للنوع الحقيقي. والثاني: أنه ليس بجنس له ولكنه لازم أعم منه. والذي يدل على بطلان الوجهين جميعاً: أن النوع الإضافي قد يوجد مع عدم النوع الحقيقي، والحقيقي أيضاً قد يوجد مع عدم الإضافي، كالحقائق البسيطة، مثل: النقطة، والوحدة، فإن لها حقائق وماهيات، وهي مقولة على الأشخاص الداخلة تحتها، وأيضاً فإن المركبات إنما تتركب عن البسائط، فيكون لكل واحد من تلك البسائط حقيقة نوعية بالمعنى الحقيقي. ولا يكون لها نوعية إضافية، وإلا لكانت أيضاً مركبة من الأجناس والفصول فلا تكون البسائط بسائط، هذا

الفصل الثامن

في الفصل

الفصل في اللغة هو: ما يميز شيئاً عن شيء، سواء كان من شأنه أن يفارق ما يتميز به، ويتصف به الآخر [غيره] ^(١) عما يميز به أولاً، أو كان من شأنه أن يفارق، ولكن لا يصير صفة للآخر.

وهذان لا يميزان الشيء دائماً، أو كان مما يميز دائماً فلا يفارق ما تميز به.
مثال الأول القيام: فإنه يميز القائم، ثم قد يفارقه ويتصف به من كان قاعداً فيتميز به عن القائم أولاً.

ومثال الثاني الكتابة: فإنها تميز الكاتب عن الأمي، ثم قد تفارقه ولا يتصف بها الأمي.

ومثال الثالث الإنسان الأبيض: يتميز عن الأسود ببياضه دائماً.
والمنطقيون خصصوا ذلك بما يميز تمييزاً دائماً ذاتياً، وهو الكلي الذاتي الذي يقال على الشيء في جواب أيما هو من جنسه.
فقولنا: الكلي يدخل فيه الخمسة.

وبقولنا: الذاتي يخرج الخاصة والعرض العام.
وبقولنا: يقال على الشيء في جواب أيما هو يخرج النوع والجنس.
وقولنا: من جنسه ليخرج عنه كمال الحقيقة، فإنه قد يكون المقول في جواب: أي: شيء هو، هو بعينه المقول في جواب ما هو؛ وكمال حقيقة المسؤول عنه؛ لأنه إذا لم يقل: أي: شيء هو من جنسه، بل: أي: شيء هو فقط، فقد سأل عن

خلاف. قال شيخنا: الحق في ذلك أنه وإن انفك كل واحد من النوعين عن الآخر غير أن كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجه، فإن النوع الحقيقي قد يكون بعينه نوعاً إضافياً كالإنسان، وقد لا يكون إضافياً كالبسائط، فهو أعم من هذا الوجه من الإضافي، والإضافي قد يكون حقيقياً كالإنسان وقد لا يكون حقيقياً كالحيوان. فيكون من هذا الوجه أعم من الحقيقي. [كشف التمويهات ص ٦٦] بتحقيقنا.

كلي ذاتي مميز له عن الشبيه، والشبيه ليست ذاتية فيكون الجواب بجميع الذاتيات، وذلك هو المقول في جواب ما هو.

وأما إذا قال: من جنسه كقولنا: أي: حيوان هو الإنسان؟ فجوابه بالناطق، وهو الفصل.

والفصل: منه فصل النوع كالناطق، ومنه فصل الجنس كالحساس المتحرك بالإرادة للحيوان. فإنهما فصلان في مرتبة واحدة لو فرضنا ذلك جائزاً، ولكنه غير جائز.

الفصل التاسع

في الخاصة

الخاصة يقال على معنيين: خاصة مطلقة، وخاصة مضافة.

فالخاصة المطلقة: هو الكلي العرض الذي يعرض لحقيقة واحدة.

فقولنا: الكلي يدخل فيه الخمسة.

وبقولنا: العرضي يخرج الجنس والنوع والفصل.

وبقولنا: العرض لحقيقة واحدة، يخرج العرض العام.

وهذه الخاصة على ثلاثة أقسام:

أحدها: ألا تعم جميع الأفراد، كالضحك بالفعل للإنسان.

وثانيها: أن تعم الأفراد ولكن لا تكون لازمة، كالشروق للكواكب.

وثالثها: أن تكون عامة ولازمة لكل فرد، كقابلية الضحك للإنسان.

والخاصة المضافة: هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة دون بعض ما

يغايها، كعدم قبول الأشد والأضعف المعدودة في خواص الجوهر.

والخاصة التي هي إحدى الخمسة الكليات هي المطلقة، وإلا خرجت عن

الخمسة، وأفضل الخواص في التعريف هي المطلقة العامة اللازمة، فإن كانت مع

ذلك بينة للزوم فهو أفضل.

الفصل العاشر

في العرض العام

العرض العام: هو الكلي العرضي الذي يعرض لحقيقة ولغيرها^(١).

فقولنا: كلي يدخل فيه الخمسة.

وبقولنا: عرضي يخرج الجنس والنوع والفصل.

وبقولنا: يعرض لحقيقة ولغيرها يخرج الخاصة.

فإن قيل: فما الفرق بين العرض والخاصة المضافة؟ قلنا: باعتبار كون العرضي العارض لأكثر من حقيقة واحدة تعرض لحقيقة ولغيرها عرض عام، وباعتبار كونه يعرض لحقيقة دون شيء مما يغيرها خاصة مضافة.

والعرض العام على أقسام ثلاثة: لأنه إما أن يكون عاماً لكل فرد من أفراد تلك الحقائق، أو لا يكون.

والأول: إما أن يكون لازماً كالبياض للثلج والعاج. أو لا يكون لازماً كالمتحرك للإنسان والفرس.

والثاني: كالأبيض للإنسان والفرس، فقد عرفت الجنس والنوع والفصل

(١) قال ابن حزم في «التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية» (ص ٣٥):

العرض العام يعم أنواعاً كثيرة جداً، وهو ينقسم أقساماً: فمنه ما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ثم في بعض أحواله دون بعض؛ وذلك كحمرة الخجل، وصفرة الجزع، وكبدة النهم. وهذه سريعة الزوال جداً؛ وكان تعود والقيام والنوم وما أشبه ذلك، وهذه كلها تستحيل بها أحوال من هي فيه استحالة الأسباب المولدة لها. وتنفصل بها أحواله بعضها من بعض؛ ومنها ما هو أبداً زوالاً كصبا الصبي وكهولة الكهل وما أشبه ذلك؛ ومنها ما لا يزول أصلاً. إلا أنها لو أمكن أن تزول لم يبطل شيء من معاني ما هي فيه، كزرقة الأزرق وقنى الأقرنى وفطسة الأقطس وسواد الغراب وحلاوة العسل وما أشبه ذلك؛ فانه إن توهم الزنجي أبيض والغراب أعصم لم يخرجاً بذلك عن الغرابية ولا عن الإنسانية، وكذلك العسل قد يكون منه مر ولا يبطل عن أن يكون عسلاً؛ وبالصفتان التي ذكرنا ينفصل بعض أنواع الأعراض عن بعض. واعلم أن في الأعراض أنواعاً وأجناساً وأشخاصاً كما في الجواهر.

والخاصة والعرض العام.

وبرهان انحصار الكلّي فيها، أن كل كلي فهو صفة لشيء: إما أن يكون ذاتياً له، وإما أن يكون عرضياً.

والعرضي: إما أن يكون مختصاً بحقيقته وهو الخاصة، أو لا يختص وهو العرض العام.

والذاتي: إما أن يكون مقولاً عليه في جواب ما هو، وإما أن يكون مقولاً عليه، أو على جنسه في جواب أيما هو؛ لأن كل وصف ذاتي، فإما أن يكون كمال حقيقة الموصوف به، فيكون مقولاً على أفرادها في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، أو لا يكون كمال حقيقته، فيكون داخلاً فيها لا محالة؛ إذ الفرض أنه ذاتي، وحينئذ إما أن يكون مختصاً بحقيقته فيكون مميزاً لها، فيقال عليها في جواب أيما هو، وهو الفصل، أو لا يكون مختصاً فيكون مشتركاً بين حقائق، فيقال عليها في جواب ما هو بحسب الشركة: إن كان تمام المشترك، وإلا نقل الكلام إلى الأعم منه.

ولا بد وأن ينتهي إما إلى تمام مشترك بين الموصوف وحقيقة أخرى، فيقال عليها في جواب ما هو، أو إلى مساو لتمام المشترك في العموم مميز له، فيقال عليه في جواب أيما هو، وهو فصل الجنس.

والمفرد الكلّي المقول في جواب ما هو: إما أن يكون ما تحته مختلفين بالحقائق وهو الجنس، أو لا يكون وهو النوع الحقيقي، فثبت انحصار الكلّي في هذه الخمسة.

واعلم أن الجنس مثلاً ليس جنساً في نفسه، ولا لكل شيء، بل للأنواع التي تحته. ولا امتناع في أن يكون شيء تحته أنواع وفوقه جنس، فيكون هو نوعاً له، فيكون ذلك الجنس جنساً ونوعاً، بل رب جنس هو نوع وفصل وخاصة وعرض عام، كاللون فإنه جنس للبياض والسواد، ونوع من الكيف، وفصل لغير الشفاف من الأجسام، وخاصة للجسم، وعرض عام للإنسان.

وقد يتركب بعض هذه مع بعض، فالجنس مثلاً يكون جنساً للنوع كالحيوان

للإنسان، وللفضل كالمدرّك للناطق، وللجنس كالجسم ذي النفس للحيوان، وللخاصة كالمتحرك للمشّي الذي هو خاصّة الحيوان، وللعرض العام كالثّقل الأبيض الذي هو عرض للإنسان، وكذلك فافهم في الباقيّة.

وقد جرت العادة أن نذكر هاهنا المشاركات والمباينات التي بين هذه الخمسة، ونحن رأينا ألا نطول كتابنا هذا بذلك، فإنّ الذكي إذا فهم حقيقة كل واحد منها عرف ما به يشارك الآخر وما به يباينه. انتهى.

كتاب قاطيغورياس

وهو كتاب المقولات: وليس من المنطق؛ إذ لا نظر للمنطقي في الحقائق الوجودية، وإنما ذكره المعلم لتكثر عند المتعلم الأمثلة، فاقتدينا به، ويشتمل على فصول.

الفصل الأول

في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى

نقول: اللفظ بالنسبة إلى معناه: إما أن يتكثراً أو يتحداً أو يتكثر أحدهما ويتحد الآخر.

أما الأول: وهو أن يكون اللفظ والمعنى كثيراً، وتسمى المتباينة؛ لأن كل واحد منها يبين الآخر بلفظه ومعناه.

وأما الثاني: وهو أن يكون اللفظ والمعنى واحداً، فذلك المعنى إما ألا يمكن حصوله لكثيرين، بل يكون اللفظ واحداً والمعنى واحداً شخصياً كزيد، وهو العلم لتعرف معناه به؛ أو يمكن حصوله لكثيرين، فإما على السواء، كالإنسان لأشخاصه وهو المتواطئ، وهو أن يكون اللفظ واحداً والمعنى واحداً يمكن حصوله لكثيرين على السواء؛ لأنه تواطأت الأشخاص في معنى واحد؛ وإما لا على السواء، بل لبعضها أولى كالبياض للثلج والجصر وهو المشكك؛ لأنه شك هل هو متواطئ؟ لأن المعنى واحد، أو مشترك للاختلاف فيه.

وأما الثالث: فإن كان المتكثر هو اللفظ والواحد هو المعنى كالأسماء المحمولة فهو المترادف، لأنه ترادفت الألفاظ على معنى واحد. وأما إن كان بالعكس، أعني أن يكون اللفظ واحداً والمعنى كثيراً، فإن كان موضوعاً لها على السواء كالعين للعضو الباصر والذهب فهو المشترك، لاشتراك المعاني في لفظ واحد بالسوية. وإن لم يكن على السواء، بل كان اللفظ واحداً والمعنى كثيراً،

والوضع لها لا على السواء بل نقل إلى الثاني لمشابهته الأول، فهو المتشابهة كالحمار للحيوان المعروف والبليد من الناس، ويسمى بالنسبة إلى الأول حقيقة وبالنسبة إلى الثاني مجازاً. وتشارك المتشابهة والمشاركة في اسم واحد. وهو المتفق. لاتفاق المعاني في لفظ واحد.

الفصل الثاني

في نسبة الموضوعات إلى المحمولات

الموضوع يوصف بمحموله على وجهين:

أحدهما: أن يوصف به بأنه هو أسماء ومعنى، وذلك هو حمل المواطأة.
وثانيهما: أن يوصف به بأنه ذو هو أو له هو، ويسمى ذلك حمل الاشتقاق.
فالمحمول بالمواطأة: هو المحمول على موضوع، فإنه هو أسماء ومعنى، وإذا كان كلياً خص باسم المحمول على موضوع.

والمحمول بالاشتقاق: هو الذي يحمل بالمواطأة بسبب الاشتقاق.

والاشتقاق: أن يكون شيء له صفة أو شيء منسوب إليه غير صفة، فيوجد له من اسم الصفة أو ذلك الشيء المنسوب اسماً ليدل على ثبوته له ويغير في شكله أو تصريفه أو يزداد أو ينقص، ليدل على تخالف المعنيين كقولك: حداد مشتق من الحديد، وهو ذات غير صفة، فيدل الحداد على حديد منسوب إلى غير معين، وكذلك عالم مشتق من العلم، وهي صفة، والعالم يدل على علم لغير معين عند السامع، وكذا مصري ومدني؛ إلا أنه قد يخص ما يلحقه هذه الياء باسم المنسوب. والمحمول الذي على المجرى الطبيعي، هو أن يكون المحمول مستحقاً؛ لأن يكون محمولاً، والموضوع مستحقاً؛ لأن يكون موضوعاً، كحمل الصفة على الموصوف، كقولنا: الجسم متحرك، وحمل العام على الخاص، كقولنا: الإنسان حيوان.

والمحمول الذي ليس على المجرى الطبيعي ولا مضاداً له عنه، كحمل الشخص على الشخص، وليس أحدهما صفة للآخر كقولنا: زيد هو أبو عمرو، فإنه ليس أحدهما بأن يكون موضوعاً والآخر محمولاً أولى من العكس.

وأما المحمول الذي ليس على المجرى الطبيعي ومع ذلك مضاد للمجری الطبيعي، فهو أن يكون المحمول مستحقاً؛ لأن يكون موضوعاً والموضوع مستحقاً؛ لأن يكون محمولاً، كحمل الموصوف على الصفة. كقولنا: المتحرك جسم، وحمل الخاص على العام، كقولنا: بعض الحيوان إنسان.

الفصل الثالث

في نسبة الأجناس إلى فصولها

أما الأجناس المتباينة: كالعلم والحيوان، فإن فصولها تكون متباينة، وأما التي بعضها تحت بعض، فكل فصل قوم العالي قوم السافل؛ لأن العالي مقوم للسافل، ومقومه مقوم المقوم، فيكون مقوماً ولا ينعكس؛ لأن السافل قد يقوم ما يختص به فلا يقوم العالي، وكل فصل يقسم السافل يقسم العالي؛ لأنه كلما وجد السافل وجد العالي، فإذا وجد السافل في أصنام وجب أن يوجد فيها العالي، ولا ينعكس ذلك، فليس كلما وجد العالي وجد السافل، فلذلك ليس كلما قسم العالي قسم السافل.

والفصل يقسم الجنس ويقوم النوع والجنس العالي؛ أعني: جنس الأجناس، يوجد له فصل مقسم ولا يوجد له فصل مقوم، وإلا كان له جنس فلا يكون عالياً، وكذلك المفرد والجنس المتوسط، يوجد له فصل يقومه ويقسم جنسه إليه، وفصل يقسمه إلى أنواعه، والأجناس العالية قد اشتهر الاعتراف بأنها عشرة، ولنا نجد برهاناً على أنه لا أقل منها ولا أكثر، لكننا نذكر ضابطها.

الفصل الرابع

في تقسيم تضبط به المقولات

كل موجود: فإما أن يكون بحيث إذا نظر إليه من حيث هو هو يستحيل عدمه، وهو الواجب الوجود؛ أو لا يستحيل عدمه، وهو الممكن الوجود، فوجوده إما أن يكون لا في موضوع، وهو الجوهر، أو في موضوع، وهو العرض. والعرض إما أن يكون بحيث يقتني لذاته قسمة ويكون له أجزاء، أو لا يكون. والأول هو الكم. والثاني إما أن يكون قار الذات أو لا يكون.

والأول إما أن يقتضي وجوده نسبة إلى شيء أو لا، والثاني هو الكيف، والأول إما أن يكون لا وجود له إلا تلك النسبة، وهو المضاف، أو يكون له وجود زائد، فتلك النسبة، إما أن تكون لأجزائه بعضها إلى بعض بحسب الجهات المختلفة، وهو الوضع، أو إلى شيء محيط ينتقل معه، وهو الجهة، أو إلى زمان، وهو متى، أو إلى مكان، وهو أين، والذي لا يكون قار الذات، فهو أن يفعل وأن يفعل.

الفصل الخامس

في الجوهر وأقسامه

الجوهر حقيقة: إذا وجدت كان وجودها لا في موضوع، والفرق بين الموضوع والهيولي، مع اشتراكهما في أن كل واحد منهما محل، أن الموضوع موصوف يتقوم بنفسه ثم يقوم ما يحل فيه.

وأما الهيولي فموصوف لا يتقوم إلا بما يحل فيه، فالمحل أعم من الموضوع، وعدم الموضوع أعم من عدم المحل، فالجوهر ليس في موضوع، ولكنه قد يكون في محل، وإذا لم يكن في محل استحال أن يكون في موضوع^١.

واقسام الجوهر خمسة: لأن الجوهر، إما أن يكون متحيزاً وهو الجسم الطبيعي، أو لا يكون متحيزاً، فإما أن يكون جزءاً من المتحيز أو لا يكون.

والأول: إما أن يكون به الجسم بالفعل وهو الصورة، أو لا يكون به الجسم بالفعل، بل بالقوة. وهو المادة، أو لا يكون متحيزاً ولا جزءاً منه، فإما أن يكون له

(١) قال الحجة الغزالي في «معيار العلم في فن المنطق» (ص ٧١): «حد الهيولي: أما الهيولي المطلقة فهي جوهر وجوده بالفعل، إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية كقوة قابلة للصورة، وليس له في ذاته صورة إلا بمعنى القوة، وهو الآن عندهم قسم الجسم المتقسم بالقسمة المعنوية، لست أرى بالقسمة الكمية المقدارية إلى الصورة والهيولي. والقول في إثبات ذلك طويل ودقيق، وقد يقال هيولي لكل شيء من شأنه أن يقبل كملاً وأمراً ما ليس فيه، فيكون بالقياس إلى ما ليس فيه هيولي وبالقياس إلى ما فيه موضوع، فمادة السرير موضوع لصورة السرير، هيولي الصورة الرمادية التي تحصل بالاحتراق».

تعلق بالجسم بالتدبير، وهو النفس، أو لا يكون وهو الملك، ويسمى العقل.

والجسم يقال على معنيين:

أحدهما: الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة من مبدأ واحد.

وثانيهما: الجسم التعليمي، وسنذكره في الكم.

وللجوهر خواص منها: أنه لا ضد له؛ لأنه ليس في موضوع. والضد يكون

في موضوع.

وايضاً: لا يشتد ولا يضعف؛ لأنه ليس يوجد حجر أشد من حجر آخر في حجريته، بل ربما كان أشد منه في الصلابة وأما في الحجرية فلا. وكذلك الإنسان.

وهاتان الخاصتان ليستا من الخواص المطلقة؛ لأن الكم يشارك الجوهر في ذلك، وكذلك بعض أنواع الكيف.

وايضاً: أنه مقصود إليه بالإشارة، وهذه الخاصة مطلقة؛ لأن الأعراض إنما يشار إليها تبعاً للإشارة إلى الجواهر، ولكن هذه الخاصة لا تعم الجواهر، فإن من الجواهر ما لا يشار إليه، وهي الجواهر المفارقة.

واعلم أن كليات الجواهر جواهر؛ لأنه يصدق عليها أنها متى وجدت كان وجودها لا في موضوع، وكذلك الصور المعقولة من الجواهر، ولو كان الإنسان جوهرًا لأنه زيد، لما كان عمرو جوهرًا.

الفصل السادس

في تحقيق العرض

العرض حقيقة: إذا وجدت كان وجودها في موضوع، وقد عرفت معنى

الموضوع، والفرق بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في الهيولي، أن الصورة مقومة لما تحل فيه، والعرض متقوم به.

والفرق بين كون العرض في موضوع وبين كون الهيولي في الصورة، أن الهيولي تفارق الصورة وهي باقية بصورة أخرى، والعرض يفسد بفساد ما هو فيه.

والفرق بينه وبين وجود الجزء في الكل، أن الجزء مقوم للكل. والعرض

متقوم بما هو فيه.

والفرق بينه وبين وجود الكل في الأجزاء، أن الكل موجود في أشياء، والعرض في شيء واحد، ثم إن كان قد يوجد في أشياء، كالمحاذاة والتماسة، فإنه موجود في كل واحد منها.

والفرق بينه وبين وجود الجوهر في العرض ككون زيد في راحة. أن العرض لا يفارق ما هو فيه. والجوهر يفارقه.

وكذلك الفرق بينه وبين كون الشيء في الوعاء، ككون الشراب في الدن، وبين كون الشيء في الزمان وفي المكان، والعرض منه جزئي كهذا البياض، ومنه كلي كالبياض، وكل كلي فهو محمول على موضوع، فالعرض الكلي موجود في موضوع ومحمول على موضوع.

والجزئي موجود في موضوع؛ لأنه عرض، وليس على موضوع؛ لأنه جزئي؛ لأننا نخص باسم المحمول على موضوع ما كان من المحمول بالمواطأة كلياً، والجوهر الكلي محمول على موضوع؛ لأنه كلي، وليس موجوداً في موضوع؛ لأنه جوهر.

والجزئي ليس محمولاً على موضوع ولا موجوداً في موضوع؛ لأنه لا عرض ولا كلي.

الفصل السابع

في تحقيق أقسام العرض

من العرض الكم: وابتدينا به لشدة مشابهته للجوهر، ولهذا يشاركه في خاصيته، ولهذا ظن به أنه جوهر.

وله خواص آخر مطلقة:

أحدها: إنه لذاته يقبل التجزيء.

وثانيها: إنه لذاته يقال في الشيء: إنه مساو أو مغاوت.

وثالثها: إنه يمكن أن يوجد فيه واحد يقدره؛ فلينظر أنه بأي هذه الخواص

يصح رسمه؟

أما الأولى: فإنه يخرج منها العدد.

وأما الثانية: فلأن المساواة والمفاوتة لا تعرف إلا بالكم؛ لأن المساواة تعرف بأنها اتفاق في الكم، فلو عرفناه بها لزم الدور، بقي أنه يرسم بالخاصية الثالثة فيقال: هو عرض يمكن أن يوجد فيه واحد يقدره. وكل كم: فإما أن يكون لأجزائه حد مشترك، وهو المتصل، أو لا يكون، وهو المنفصل.

والكم المنفصل: هو العدد.

وأما المتصل: فإما أن يكون بحيث توجد أجزاءه معاً، وهو القار، أو لا يوجد معاً، وهو غير القار.

والكم المتصل غير قار: هو الزمان.

والقار: إما أن يكون له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم وهو الجسم التعليمي، أو امتدادان فقط وهو السطح، أو امتداد واحد وهو الخط.

ومن أقسام العرض:

الكيف: وقدمناه على غيره؛ لأنه قار ولا يحوج تصويره إلى تصور غيره، ورسمه الصحيح أنه هيئة قارة لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة، فبقولنا: قارة، يخرج أن يفعل وأن يفعل؛ وبقولنا: لا يقتضي لذاتها قسمة، يخرج الكم فإنه، وإن كان يقال: إن هذا البياض نصف ذلك البياض أو أعظم منه، فذلك لا لذاته بل؛ لأنه قائم في كم، وبقولنا: ولا نسبة، تخرج باقي المقولات.

أنواع الكيف أربعة:

الأول: من شرطه أن يكون في نفس أو في ذي نفس، فما كان من هذا سريع الزوال كغضب الحليم يسمى حالاً، وما كان بطيء الزوال كحقد الحقود يسمى ملكة.

والنوع الثاني: هو تهيز الجسم لقبول أثر. فما كان منها متهيئاً نحو المقاومة وبطيء الإنفعال يسمى قوة طبيعية كقوة المصاحبة، وما كان منه تهيئاً للإنفعال سهلاً سمي وهنا طبيعياً كالمراضية.

والنوع الثالث: هو الكيفيات المحسوسة في ظاهر الأجسام بذواتها، فما كان منها ثابتاً راسخاً يسمى كيفيات انفعاليات كحمرة الورد وحلاوة العسل؛ لأنها تنفعل الحواس عنها؛ ولأن بعضها يتبع انفعالات في أصل الخلقة، ومنها سريعة الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل، ويسمى انفعالات لما يعرض لحاملها من الانفعال.

والنوع الرابع: هو الكيفيات المختصة بالكميات، إما المتصلة كالاستقامة والانحناء، وإما المنفصلة كالزوجية والفردية؛ ولهذا النوع الرابع خاصيتا الكم والجوهر، وهو أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص ولا يتضاد.

ومن أقسام العرض المضاف: ومنه مشهوري، ومنه حقيقي.

فالمشهوري: هو كل شيء مقول الماهية بالقياس إلى غيره كالآب.

والحقيقي: هو ما لا وجود له إلا مقولاً بالقياس إلى غيره كالأبوة، لا كالآب فإنه جوهر؛ أي: أن له وجوداً زائداً على كونه مقولاً بالقياس إلى غيره.

وعرفه المعلم بأنه: «الذي لا وجود له إلا بما هو مضاف» فاعتقد أن هذا تعريف الشيء بنفسه وليس كذلك؛ لأن المضاف المأخوذ في التعريف هو المشهوري، والمعرف هو الحقيقي.

ومن أقسام العرض الأين: وليس هو المكان؛ لأنه سطح، ولا المتمكن؛ لأنه جوهر، بل هو كون الشيء في مكان ما، ويقع فيه تضاد كالإنجاد والانتهاج.

ومن أقسام العرض المتى: وليس هو الزمان؛ لأنه كم، ولا الزمني؛ لأنه قد يكون جوهرأ؛ بل هو كون الشيء في زمان ما، ككون الهجرة عام كذا.

ومن أقسام العرض الوضع: وهو هيئة كون أجزاء الجسم ذوات نسبة لبعضها عند بعض في الجهات المختلفة، كالقيام والاستلقاء، وتلك النسبة هي للأجزاء إضافة مشهورية، ولكل وضع.

ومن أقسام العرض الجدة: ويقال لها مقولة الملك، ومقوله له، وهو كون الشيء في محيط ينتقل معه، إما محيط بكله كالتلبس والتشليح، أو ببعضه كالتختم.

من أقسام العرض أن يفعل: وهو كون الشيء يصدر عنه في غيره هيئة غير قارة، بل لا تزال تتجدد شيئاً فشيئاً ليتوجه بذلك إلى غاية، كالسخين والتقطيع.

ومنها: أن ينفعل وهو كون الشيء بحال تصدر هذه الهيئة فيه عن غيره، كالسخن والترطب والتقطع؛ والانفعال يشتد ويضعف ويتضاد؛ لأن ما فيه الانفعال كذلك.

الفصل الثامن

في المتقابلات

المتقابلات: هما اللذان لا يوجدان معاً في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة.

والمتقابلات أربع:

أحدها المتضادان: وهما الذاتان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد، وبينهما غاية الخلاف الممكن في الطبع، ولا بد وأن يكون جنسهما القريب واحداً كالسواد والبياض.

وثانيها المتضايفان: وهما اللذان لا يوجدان إلا معاً، وكذلك لا يعدمان إلا معاً؛ لأن كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر، وهذا لا يوجد لغيرهما من المتقابلات.

وثالثها تقابل السلب والإيجاب: ولا نعني بذلك تقابل.

قولنا: زيد إنسان.

وقولنا: زيد ليس بإنسان فقط، بل ما يعم ذلك.

ويقابل قولنا: فرس، لقولنا: لا فرس مثلاً، سواء كان باعتبار الأمر في نفسه، أو باعتبار القول، وإنما ينسب هذا إلى القول؛ لأن لا فرس ليس له في الوجود معنى محصل، وله في القول معنى مفهوم، والفرق بين هذا وبين تقابل التضاد أن الضدين ذاتان، وهذا ذات وعدمها.

وأيضاً إذا نقل هذا إلى القول والحكم كان أحد القولين صادقاً والآخر كاذباً، ولا كذلك المتضادان، فقد يكذبان عند عدم الموضوع أو وجوده عند وجود المتوسط. أما الذي له اسم خاص كالأغبر بين الأسود والأبيض، وأما المسمى بسلب الطرفين كقولنا: لا عادل ولا جائر، وللفاتر لا حار ولا بارد، أو بإيجاب

الطرفين كقولنا: للمر حلو حامض، الفرق بينه وبين المتضايقين ظاهر، وإذا نقل هذا إلى الحكم صدق الواحد وكذب الآخر، والمتضايقان إذا نقلا إلى الحكم فقد يكذبان كقولنا: زيد أبو عمرو وأبو خالد، فقد يكونان كاذبين.

ورابعها تقابل العدم والملكة: ونعني ها هنا بالملكة، وجود شيء في مادة متهيئة له، وبالعدم عدم ذلك الشيء عما من شأنه أن يكون له في وقته، والفرق بين هذا وبين تقابل السلب والإيجاب إذا جعلنا قولاً وقضية، أن العدم والملكة يكذبان قبل حلول الوقت أو عدم استعداد الموضوع.

الفصل التاسع

في المتقدم والمتأخر ومعاً

المتقدم: يكون متقدماً إما بالمصلحة، كقولنا: تعلم الأخلاق قبل المنطق.

وإما بالذات: كتقدم الواحد على الاثنين، ومعنى ذلك أن المتأخر يحتاج إلى المتقدم في أن يوجد، والمتقدم لا يحتاج إلى المتأخر.

وإما بالعلّة: كتقدم حركة الأصبع على حركة الخاتم، والفرق بينه وبين التقدم الذاتي، أن المتقدم في التقدم الذاتي شرط في وجود المتأخر لا مؤثر له، وفي التقدم العلي يكون مؤثراً.

وإما بالزمان: كتقدم عيسى على محمد - صلوات الله عليهما - وهذا باعتبار الماضي كل ما هو أبعد من الآن، فهو متقدم على ما هو أقرب إليه وباعتبار المستقبل بالعكس.

وإما بالشرف والفضيلة: كتقدم أبي بكر على عمر رضي الله عنهما.

وإما بالرتبة، إما العقلية: كتقدم الجنس على النوع، هذا إن ابتدئنا من جنس الأجناس، فلو بدأنا من الشخص كان بالعكس.

وإما الرتبة المكانية: كتقدم الإمام على المأموم إن بدينا من القبلة، وإلا كان بالعكس، وإذا كان المتقدم يكون متقدماً بأحد هذه المعاني، فكذلك المتأخر يكون متأخراً بأحد هذه المعاني، وكذلك معاً.

كتاب بارير مينياس^(١)

وهو كتاب العبارات

ويشتمل على فصول:

الفصل الأول

الكتابة: دلالتها وضعية؛ أي: اصطلاحية على اللفظ.

واللفظ: دلالاته وضعية على تصورات النفس، وليس موضوعاً للأعيان. وإلا لما اختلف عند اتحاد ما في الأعيان بحسب اختلاف التصورات.

والتصورات: دلالتها طبيعية غريزية على أعيان الأشياء، فأعيان الأشياء مدلول عليها وليس دالة.

والكتابة: دالة غير مدلول عليها.

واللفظ والتصورات دالان ومدلول عليهما، والأعيان التصورات لا يختلفان باختلاف النواحي والأمم، واللفظ والكتابة يختلفان باختلاف ذلك.

الفصل الثاني

في أقسام اللفظ المفرد

كل لفظ مفرد: فإما أن يكون اسماً أو كلمة أو أداة؛ لأنه إما ألا يستقل بالمفهومية وهو الأداة، أو يستقل ويدل على كون ذلك المعنى في زمان معين من الثلاثة وهو الكلمة، أو لا يدل على ذلك وهو الاسم.

(١) يتبين فيه كيفية تركيب المعاني المفردة بالنسبة الإيجابية أو السلبية حتى تصوير قضية وخبراً يلزمه أن يكون صادقاً أو كاذباً.

فالاّسم: لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه دون متاه المعين، فقولنا: لفظ مفرد يدخل فيه الثلاثة، وقولنا: يدل على معنى في نفسه؛ أي: معين قائم بنفسه لا يفتقر في تحقيقه إلى لفظ آخر يخرج عنه الأداة.

وقولنا: دون متاه المعين يخرج الكلمة، وإنما قلنا: دون متاه ولم نقل دون زمان؛ لأن ذلك أكثر تحقيقاً للاّسم والكلمة؛ لأن متى تدل على الكون في الزمان وهو أخص من الدلالة على الزمان، فالكلمة تدل على كون معناها في زمان معين، فقولنا: متاه تبييناً لزيادة هذا المعنى في الكلمة، ويكون المنفي عن الاّسم هو هذا الأمر الخاص حتى لو فرضنا أن لفظاً ما دل على زمان معين، ولم يدل على كون معناه في ذلك الزمان لم يلزم ذلك ألا يكون اسماً.

وقولنا: معين؛ أي: من أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر والماضي والمستقبل.

ثم الاّسم ينقسم إلى محصل: وهو الذي عبر عنه بلفظه. فليس فيه سلب كقولك عالم، وإلى معدول، وهو الذي عبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: لا جاهل؛ ولا جاهل هو لفظ مفرد؛ لأنه اسم لمعنى واحد، كما أن عبد الله لما جعل اسماً صار لفظاً مفرداً، وكما أن عبد، من عبد الله، إذا جعل لقباً ولم يقصد به الوصف لا يدل على معنى، كذلك لا، من لا جاهل، لا تدل على معنى.

والكلمة كذلك؛ أي: لفظ مفرد يدل على معنى في نفسه، ويدل على متاه المعين، فقولنا: في نفسه يخرج الأداة، وبقولنا: ويدل على متاه المعين يخرج الاّسم.

وتنقسم الكلمة إلى محصل كقولك: صح، وإلى معدول؛ أي: عدل به عن لفظه فعبر عنه بسلب ما ليس هو، كقولك: ما صح ولا صح وأقوم ويقوم ليست بكلمات؛ لأن الهمزة من أقوم دلت على معنى زائد على مفهوم الكلمة؛ لأنها تدل على تعيين الفاعل، وكذلك يقوم.

وأما يقوم، فلم يدل على معنى زائد؛ لأن قام يدل على قيام صدر عن قائم غير معين في زمان معين، ويقوم لم يدل إلا على ذلك فقط فلم يكن في الياء زيادة

معنى.

وأما الأداة: فهو لفظ مفرد لا يدل إلا على معنى في غيره: أي: يقوم في غيره كقولك: في وعلى، والفرق بينه وبين الأسماء النواقص أن تلك، مع دلالتها على معنى في غيرها، تدل أيضاً بأنفسها على معنى، وأما الأداة فلا يدل إلا على معنى في غيره.

الفصل الثالث

في أقسام اللفظ المؤلف

اللفظ المؤلف: إما أن يكون تأليفه تأليفاً تقيدياً، وهو الذي في قوة المفرد كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإن هذا في قوة قولك: الإنسان، وإما ألا يكون كذلك، فإما أن يكون المراد منه طلباً أو إعطاء.

والأول: إما أن يكون طلب معنى وهو الاستفهام، أو طلب فعل أو ترك يصدر عن المخاطب، فإما على سبيل الاستعلاء وهو الأمر والنهي، أو على سبيل التضرع وهو الدعاء، أو على سبيل التساوي وهو الالتماس.

والثاني: أي الذي يراد منه الإعطاء: أي: الإعلام، فإما أن يكون إعلاماً بالفعل وهو الخبر، أو بالقوة وهو التنبيه، ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والنداء والتقسم، والذي نريد أن نتكلم فيه وفي أقسامه وأحكامه هو الخبر.

الفصل الرابع

في الخبر وتحقيقه

إذا قلنا: الإنسان حيوان، مثلاً، فهو: باعتبار مادته لفظ مؤلف، وباعتبار هيئة تأليفه تختلف أسماؤه باختلاف اعتبارات تعرض له، فباعتبار كونه بحيث يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيما قاله أو كاذب، يسمى خبراً، وباعتبار كونه حكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، يسمى قضية، وباعتبار كونه يطالب قائله بإقامة الحجة على صدقه، يسمى دعوى، وباعتبار كونه جزءاً من الحجة، يسمى مقدمة، وباعتبار كونه تقام الحجة لإثباته، يسمى مطلوباً، وباعتبار كونه لازماً عن الحجة، يسمى نتيجة.

فالخبر: قول يحتمل التصديق والتكذيب.

والقضية: قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء بإيجاب أو سلب، ثم القضية تنقسم بوجوه من التقاسيم.

التقسيم الأول:

كل قضية إما أن تكون بسيطة؛ أي: لو حللت لم تكن أجزاءها قضايا، وهي الحملية، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه مفردين كقولنا: الإنسان حيوان أو مؤلفين في قوة المفردين كقولنا: الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالإرادة، أو أحدهما مفرد والآخر مؤلف كقولنا: الإنسان جسم حساس متحرك بالإرادة.

وإما ألا تكون بسيطة، بل يمكن إذا حللت أن تنحل إلى قضايا، وقد جعل مجموعها قضية واحدة، فحينئذ إما أن يكون حكمها مصاحبة أحد الجزئين للآخر أو معاندته له، والأولى هي الشرطية المتصلة والآخرى هي الشرطية المنفصلة.

فالقضية الحملية: قضية حكمها بأن كذا يكون كذا أو ليس، كقولك: الإنسان يكون حيواناً، الإنسان ليس يكون حيواناً، ثم هنا بحث، وهو إنه إن كان الإنسان هو بعينه الحيوان فكأننا قلنا: الإنسان يكون إنساناً أو الحيوان يكون حيواناً، ولا شك أن ذلك هذر، وإن كان الإنسان غير الحيوان، وكأننا قلنا: الإنسان يكون غير الإنسان؛ ولا شك أن ذلك باطل.

فتقول: هو هو من جهة وغيره من جهة، فهو غيره من جهة أن المفهوم من كل واحد منهما غير المفهوم من الآخر، وهو هو من جهة أن الذات الموصوفة بهما واحدة، كأننا قلنا: الشيء الذي يقال له إنسان يكون بعينه الذي يقال له: حيوان، سواء كان ذلك الشيء هو أحدهما أو كان في نفسه معنى ثالثاً.

كقولنا: كل كاتب ضاحك، فإن الذات الموصوفة بهما هي غيرهما، وتلك الذات هي الإنسان، وأما إذا كان أحدهما فقد يكون هو الموضوع كقولنا: الإنسان كاتب، وقد يكون هو المحمول كقولنا: الكاتب إنسان، ولما كانت القضية قولاً حكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، والحملية من جملة القضايا، ففيها إذا شئنا ونسبة

بينهما، فالشيء المنسوب إليه فيها يسمى موضوعاً، والشيء المنسوب فيها يسمى محمولاً.

وأما القضية الشرطية المتصلة: فهي التي حكمها تلو قضية لأخرى إن كانت موجبة، كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو ليس تلوها إن كانت سالبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود، والجزء المقرون به حرف الشرط يسمى مقدماً، والجزء المقرون به حرف الجزاء يسمى تالياً، ولا فرق في أن تكون القضية متصلة أن تقول: إذا كانت، أو إن كانت، أو متى كانت، وغير ذلك من الحروف الدالة على الشرط.

وأما القضية الشرطية المنفصلة: فهي قضية حكمها عناد قضية لأخرى أو ليس، كقولك: إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون العدد فرداً، وليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون منقسماً بمتساويين، والمقدم ذكرنا يسمى مقدماً، والمؤخر تالياً، وسنستقصي الكلام في الشرطيات.

والموجب: من هذه القضايا ما حكمه ثبوت النسبة بين جزئيهما، سواء كان المنسوب والمنسوب إليه إيجابيين أو سلبيين أو معدولين أو محصلين أو مختلفين.

والسالب: ما حكمه رفع النسبة فيكون أجزاء الموجب منسوباً ومنسوباً إليه ونسبة، وأجزاء السالب منسوباً ومنسوباً إليه ونسبة ورفعهما، فيكون أجزاء السلب زائدة، فلهذا الموجب أبسط من السالب إذا عني بالأبسط الأقل أجزاء.

التقسيم الثاني:

كل قضية حملية: فإما أن تكون طبيعية أو مخصوصة أو مهملة أو محصورة [كذلك] كل حملية فلها موضوع فذلك الموضوع إما أن يوضع من حيث هو تلك الطبيعة المحكوم عليها من غير اعتبار كونها كلية أو جزئية أو غير ذلك، بل من حيث هي هي، كقولك: الإنسان نوع فإن الموضوع ها هنا أي: المحكوم عليه هو الإنسان من حيث هو إنسان، والإنسان من حيث هو إنسان ليس إلا أنه إنسان.

وأما كونه كلياً أي: تصور معناه لا يمنع الكثرة، أو جزئياً أي: تصور معناه يمنع الكثرة فهما قيدان زائدان على كونه إنساناً، فهذه القضية تسمى طبيعية، وإما أن

يوضع من حيث تلك الطبيعة مشخّصة كقولنا: زيد كاتب، أو الرجل كاتب. إذا أردت باللام التعريف لمعهد، وتسمى هذه القضية مخصوصة ومشخّصة.

وإما أن توضع من حيث تلك الطبيعة كلية، فحينئذ إما أن نبين فيها كون الحكم عاماً لكل الأفراد أو لبعضها، كقولك: كل إنسان حيوان أو بعض الإنسان كاتب، وتسمى هذه القضية محصورة، فإن كان يبين أن الحكم لكل الأفراد، فتسمى كلية، أو لبعضها، فتسمى جزئية، وأما إن لم يبين كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها فتسمى هذه القضية مهمة.

فالقضية الحملية الطبيعية: ما موضوعها الطبيعة بما هي هي، وهذه لا تصدق كلية ولا جزئية، فلا يصدق كل إنسان نوع، ولا كل إنسان عام، ولا كل حيوان جنس، ولا يصدق أيضاً بعض الإنسان عام أو بعض الإنسان نوع أو بعض الحيوان جنس، فليست إذاً مهمة.

والمخصوصة: ما موضوعها الطبيعة مشخّصة.

والكلية: ما موضوعها كلي، وقد يبين أن الحكم عام لكل فرد.

والجزئية: ما موضوعها كلي، وقد بين أن الحكم لبعض الأفراد مع قطع التعرض للباقي، ولا يمتنع أن تصدق كلية، أو مع التعرض لسلبه عن الباقي، وتكون هذه في الحقيقة في قوة قضيتين إحداهما موجبة على البعض، والأخرى سالبة عن البعض الآخر، فتكون الجزئية بما هي جزئية وقضية واحدة لا يمنع صدق الحكم على الكل.

والمهمة: ما موضوعها الطبيعة كلية، ولم يبين كون الحكم لكل الأفراد أو لبعضها، فحينئذ يجوز أن يكون الصادق هو البعض فقط، ويجوز أن يكون الكل، وقد بينا أن الجزئية كذلك، فقوتها إذاً واحدة، وكل واحدة من هذه القضايا فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة، وكيفية الحكم هو إيجابه أو سلبه، وكميته هو حصره في كل الأفراد أو بعضها.

واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سوراً، وهو في لغة العرب للموجب الكلي كل، وكذلك طراً وأجمعون، وما أشبه ذلك، وللجزئي بعض أو واحد، وفي

السلب الكلّي لا شيء أولاً واحداً، وفي الجزئي ليس كل أو ليس بعض، ومعنى ليس كل؛ أي: ليس الكل من حيث هو كل، فيجوز أن يثبت للبعض، وتكون دلالة اللفظ بالمطابقة هو على سلبه عن الكل، من حيث هو كل، ودلالته على السلب عن البعض بالالتزام، وقولنا: ليس بعض بالعكس؛ وقد تستعمل ليس بعض بمعنى ليس بعض البتة فيكون سلباً كلياً، وأما في اللغة الفارسية فللموجب الكلّي هم، وللنائب الكلّي هنج.

فالموجبة الكلية: كقولنا: كل إنسان حيوان.

والجزئية: كقولنا: بعض الناس، أو واحد من الناس كاتب.

والسالبة الكلية: كقولنا: لا شيء، أو لا واحد من الناس بحجر.

والجزئية: كقولنا: ليس كل إنسان كاتباً، أو ليس بعضهم.

ويشبه أن تكون لغة العرب تضيق عن المهملات؛ لأن الموضوع إما أن يكون بلام التعريف، وهي في لغة العرب لها ثلاثة معان: أحدها: العهد فتكون القضية مخصوصة.

وثانيها: تعني الطبيعة فتكون القضية طبيعية.

وثالثها: للاستغراق فتكون القضية كلية، أو يكون بغير لام التعريف، فإما أن يكون معيناً فتكون القضية مخصوصة، أو غير معين فتكون القضية جزئية.

واللفظ الدال على نسبة المحمول إلى الموضوع يسمى رابطة: وهي في لغة اليونان الكلمات الزمانية المشتقة من الكون والوجود ليكون وما يتصرف منهما، وإذا كان الحكم غير زمني كقولك: الله عالم، أتوا بما يدل على الزمان الحاضر. واعلم أنه إذا كان المحمول كلمة ارتبط بذاته؛ لأن الكلمة تدل على مصدر لفاعل غير معين، وعلى زمان معين فتكون النسبة والزمان متضمنين فيها، فلا حاجة إلى الرابطة.

وأما إذا كان المحمول اسماً جامداً افتقر إلى الرابطة: لأن القضية قول فيه حكم بنسبة شيء إلى شيء، فإذا أردنا أن يكون لكل معنى لفظ، استحق هذا المعنى الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه، لكنه قد يحدث في بعض اللغات بدل يدل عليه كما في

لغة العرب، وذلك البديل إما هيئة الإعراب كقولنا: زيد حيوان، فرفع زيد بالابتداء وحيوان بالخبر يدل على النسبة، وقد لا يظهر الإعراب فيدل عليه تقارب اللفظين في الزمان، كقولنا: هذا عيسى، فهذا هنا تقارب اللفظين في الزمان يدل على النسبة التي بينهما.

وأما إذا كان المحمول اسماً مشتقاً: كقائم وضارب وحداد، فإنه يدل على معنى لشيء غير معين، ولكنه يخالف الكلمة بأنه لا يدل على الزمان المعين، وقد كان اللفظ الدال على النسبة المسمى رابطة في لغة اليونان هو الكلمة الزمانية، فإن شرطنا في مفهوم الرابطة الدلالة على الزمان، افتقرت الأسماء المشتقة، إذا كانت محمولة، إلى الرابطة، ولا [يعني]^(١) هو في لغة العرب، إن كانت دالة على النسبة؛ لأنها لا تدل على الزمان، فحينئذ لا يصح أن يقال: زيد هو كاتب على أن هو رابطة، بل لا بد وأن يقال: يوجد كاتباً أو يكون كاتباً أو ما أشبه ذلك.

وإن لم يشترط في مفهوم الرابطة الدلالة على الزمان، ارتبطت الأسماء المشتقة بذواتها، والظاهر أن ذلك لا يشترط؛ لأن المراد بالرابطة الدلالة على النسبة، اللهم إلا أن تجعل الدلالة على الزمان داخلية في مفهوم القضية كما هو الواقع في لغة اليونان، فلا يكفي حينئذ ما يدل على نسبة شيء إلى شيء من غير أن يدل على الزمان، وحينئذ يجب أن يوجد الزمان في تعريف القضية.

[الفصل الخامس]^(٢)

في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما

هذه النسبة: التي هي نسبة المحمول إلى الموضوع، قد تكون قوية موثقة كنسبة الحيوان إلى الإنسان، فإنه لا يجوز أن تنفك عنه البتة، بل كلما وجد الإنسان لزمه أن يكون حيواناً، وقد تكون رخوة سلسلة كنسبة الكاتب إلى الإنسان، فإنه يجوز أن ترفع نسبته إليه، فيوجد إنساناً ولا يكون كاتباً، وكيفية هذه النسبة باعتبار الأمر في

(١) في الأصل: «يلفي» والمثبت أقرب للمعنى.

(٢) في الأصل: «الفصل الرابع».

نفسه تسمى مادة، وهي كون القضية في نفس الأمر محمولها واجب لموضوعها كالحيوان للإنسان، أو ممتنعاً له كالحجر له، أو لا واجب ولا ممتنع كالكتابة له، ويسمى اللفظ الدال على كيفية النسبة في وثاقتها وضعفها جهة، وقد يسمى اعتقاد تلك الكيفية جهة أيضاً.

والفرق بين الجهة والمادة من وجوه^(١):

(١) الفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت.

وأما المادة وقد تسمى عنصراً فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة. وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت: كل إنسان يجب أن يكون كاتباً، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن.

وكما أن السور من حقه أن يجاور به الموضوع والرابطة من حقه أن يجاور بها المحمول؛ فكذلك الجهة من حقه أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور. فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحداً أو اختلف، أحدهما الرابطة والآخر السور. وكان لك أن تقرنها لهذا وبذلك، فإنك تقول: يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً، وتقول: كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً؛ وكذلك تقول: يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً، وتقول: بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً. وأما في السلب الكلى فلا تجد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول: يمكن ألا يكون أحد من الناس كاتباً، ولا نجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول: ولا واحد من الناس إلا ويمكن ألا يكون كاتباً أو تقول: كل إنسان يمكن ألا يكون كاتباً؛ لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب. وأما السلب الجزئي فتقول فيه القولين جميعاً، فنقول: يمكن ألا يكون كل إنسان كاتباً، وبعض الناس يمكن ألا يكون كاتباً. وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ماقرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا. فيجب أن تعلم شيئاً آخر؛ فنقول: كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول. ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة، فلم يكن سلب قولنا: زيد يوجد عادلاً؛ قولنا: زيد يوجد لا عادلاً، بل قولنا: زيد لا يوجد عادلاً؛ فكيف وتأتلك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً. فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة؛ فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر؛ فلذلك إذا قلت: يمكن أن يكون زيد كاتباً، فسلبه ليس إمكان السلب، بل سلب الإمكان،

أحدها: أن المادة معتبرة بحسب الأمر في نفسه كما بينا، والجهة معتبرة بحسب اللفظ أو الاعتقاد.

وثانيها: أن الجهة قد تعتبر في السلب والإيجاب، والمادة هي كيفية النسبة الإيجابية في نفس الأمر، فاعتبارها بحسب الإيجاب فقط.

وثالثها: أن الجهة قد تنقل القضية من الصدق إلى الكذب وبالعكس، ولا كذلك المادة، فإننا إذا قلنا: بالضرورة الإنسان كاتب كذبننا، فإذا قلنا: بالإمكان الإنسان كاتب صدقنا.

واعلم أنه قد تختلف المادة والجهة في قضية واحدة، وتكون صادقة كقولنا: واجب ألا يكون الإنسان حجراً، فالقضية صادقة، والجهة بالوجوب، والمادة مادة الامتناع؛ لأن نسبة الحجر إلى الإنسان نسبة الامتناع.

أعني ليس هو قولك: يمكن ألا يكون، بل قولك: لا يمكن أن يكون. وكيف وقولك: يمكن ألا يكون. يسالم قولك: يمكن أن يكون في الصدق. وكذلك إذا قلت: يجب أن يكون زيد كاتباً. ليس سلبه يجب ألا يكون كاتباً. فكلاهما يتسالمان في الكذب، بل ليس يجب أن يكون. وكذلك إذا قلت: يمتنع أن يكون زيد كاتباً، ليس سلبه أن تقول: يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً، فإن قولك: يمتنع ألا يكون زيد كاتباً، يسالمه في الكذب، بل سلب قولك يمتنع أن يكون زيد كاتباً؛ هو قولك: ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمتنع أن يكون، فلا تتفق على الصدق ألبتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة؛ وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعني به ما هو عندنا كذلك، والممكن ما هو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعني به معنى آخر، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً، والممكن ما لا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن، وقال قوم: إن الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص، لكن قولهم غير مستمر في ألفاظه... المنطق لابن سينا ص ١٩٦.

[الفصل السادس]

في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات

أصول الجهات أربعة: ضرورة ودوام وإمكان وإطلاق، وضرورة الحكم قد تكون مطلقاً، وقد تكون بحسب ذات الموضوع، وقد تكون على غير ذلك، وكذلك الدوام.

وإذا قلنا: في قضية أنها ضرورية، أردنا أنها كذلك بحسب ذات الموضوع، وأن تكون الضرورة لأجل الذات لا لسبب خارجي، وإلا جاز أن تصدق الضرورية مع صدق النممكنة المخالفة في الكيف؛ إذ الإمكان الذاتي لا ينافي الضرورة بالغير.

فتكون القضية الضرورية: هي التي يبين فيها لزوم حكمها، سواء كان إيجاباً أو سلباً لموضوعها، ما دامت ذاته موجودة، سواء كانت أزلية أو محدثة، لكنها إن كانت الذات أزلية كان الحكم ضرورياً دائماً كقولنا: بالضرورة الله عالم. وإن كانت محدثة لم يكن الحكم ضرورياً على الإطلاق، بل ما دامت الذات موجودة، كقولنا: بالضرورة الإنسان حيوان، فإن الإنسان ما دام موجود الذات كان وجوب الحيوان عليه ضرورياً.

وأما لو عدم الإنسان لم يبق وجوب الحيوان عليها ضرورياً، إلا بمعنى أنه لو وجدت لوجب له الحيوان ما دامت ذاته.

المشروطة العامة: قضية حملية يبين فيها أن حكمها ضروري، ما دامت ذات موضوعها موصوفة بما صارت به موضوعاً.

المشروطة الخاصة: قضية حملية يبين فيها أن حكمها ضروري ما دامت ذات موضوعها موصوفة بما جعلت معه موضوعاً، وغير ضروري ما دامت الذات، كقولنا: كل متحرك متغير بالضرورة، ما دام متحركاً لا ما دامت ذات المتحرك موجودة.

الوقتية: قضية حملية يثن فيها أن حكمها ضروري في وقت معين، لا ما دامت ذات الموضوع موجودة، ولا ما دامت موصوفة، كالخسوف للقمر.

المنتشرة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها ضروري في وقت غير معين، لا ما دامت الذات موجودة أو موصوفة، كالتنفس لذي الرئة.

الوجودية اللا ضرورية: هي المطلقة الخاصة، وسنذكرها.

الدائمة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها دائم بدوام ذات موضوعها من غير بيان كون ذلك الدوام ضرورياً أو ليس، وأما هل يمكن صدق حكم كلي دائم غير ضروري أو لا يمكن، فليس على المنطقي.

العرفية العامة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها دائم لموضوعها ما دامت ذاته موصوفة بما صارت به موضوعاً.

العرفية الخاصة: قضية حملية يثن أن حكمها دائماً لموضوعها ما دامت ذاته موصوفة بما صارت به موضوعاً؛ لا ما دامت موجودة.

الوجودية اللا دائمة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه له وجود وقتاً ما لا دائماً.

الممكنة العامة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع، فقد يكون واجباً وقد لا يكون؛ لأن الإمكان عند العامة ما يلزم سلب الامتناع، فالأشياء عندهم إما ممكنة وإما ممتنعة، فما ليس بممتنع فهو عندهم ممكن وما ليس بممكن فهو عندهم ليس ما ليس بممتنع، فهو ممتنع، فالواجب داخل في هذا الممكن؛ لأنه يصدق عليه أنه ليس بممتنع.

الممكنة الخاصة: قضية حملية يثن فيها أن حكمها في إيجابه أو سلبه غير ممتنع وغير واجب، كالكتابة للإنسان؛ وذلك؛ لأن الخاصة لما رأوا ما نسبته كنسبة الحيوان إلى الإنسان مختصاً باسم الواجب، وما نسبته كنسبة الحجر إلى الإنسان فمختص باسم الممتنع.

وأما ما نسبته كنسبة الكتابة إلى الإنسان فلم يكن له اسم خاص؛ لأن الإمكان بالمعنى العامي كان معناه يصدق عليه وعلى غيره، فأرادوا أن يخصصوه باسم، ثم

رأوا هذا مختصاً بصدق الإمكان العامي عليه في جانبيه جميعاً؛ أعني: جانبي سلبه وإيجابه، فإنه يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون؛ لأنه غير ممتنع أن يكون، ويصدق عليه ممكن بالإمكان العامي ألا يكون، وليس هذا لغيره من المواد، فإن الواجب يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون، ولا يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي ألا يكون؛ لأنه ممتنع ألا يكون.

والممتنع يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي ألا يكون؛ لأنه غير ممتنع ألا يكون، ولا يصدق عليه ممكن بالإمكان العامي أن يكون؛ لأنه ممتنع أن يكون، فلذلك خصصوه باسم الإمكان، والواجب خارج عنه، إلا أن ضعفاء النظر قالوا: الواجب أن يكون إن كان ممكناً أن يكون، والممكن أن يكون ممكن ألا يكون، فالواجب أن يكون ممكن ألا يكون، هذا خلف.

وإن كان الواجب أن يكون غير ممكن أن يكون، وما ليس ممكناً أن يكون فهو ممتنع أن يكون، فالواجب أن يكون ممتنع أن يكون، هذا خلف.

وجوابه: أن الواجب ممكن بالمعنى العامي ولا يلزم ذلك أن يكون ممكناً ألا يكون، وليس بممكن بالمعنى الخاصي ولا يلزم ما ليس بممكن بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً.

فالممكن الخاصي هو: الذي انتفت الضرورة الذاتية عن جانبي وجوده وعدمه.

وأما الممكن الأخص فهو: الذي يكون حكمه خالياً عن جميع أقسام الضرورة المذكورة كالكتابة للإنسان، فإنها غير ضرورية، لا بحسب ذات الإنسان ولا بحسب وصفه ولا في وقت معين أو غير معين، ولكنها ضرورية ما دام الإنسان كاتباً، فإنه لا تخلو قضية عن هذه الضرورة؛ لأن كل شيء فإنه ما دام موجوداً يستحيل ألا يكون موجوداً.

وأما الممكن الاستقبالي فهو: ما حكمه غير ضروري أن يكون وألا يكون بحسب المستقبل، من غير اعتبار حاله في الحال، وبعضهم يشترط في هذا أنه لا يكون موجوداً في الحال؛ لأنه يعتقد أنه إذا كان موجوداً في الحال كان واجباً،

والواجب لا يتقلب ممكناً.

فنتقول: وإذا كان معدوماً كان واجب العدم ممتنعاً فوجب ألا يتقلب ممكناً، وإن كان الامتناع لا يمنع الإمكان، فكذلك الوجوب.

وايضاً: الوجود في الحال لا ينافي العدم في ثاني الحال، فبالأ ينافي إمكان العدم أولى.

وايضاً: إن كان ممكن الكون يجب في الحال ألا يكون موجود الكون، فممکن اللاكون يجب في الحال ألا يكون موجود اللاكون، لكن ممكن اللاكون هو بعينه ممكن الكون، فممکن الكون، يجب على أصولهم، ألا يكون موجود اللاكون. هذا خلف.

المطلقة العامة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها بالفعل من غير بيان وقت وحال، فيدخل فيها جميع القضايا الموجهة الفعلية.

المطلقة الخاصة: قضية حملية بيّن فيها أن حكمها بالفعل ولكنه غير ضروري؛ أي: الضرورة الذاتية، فيدخل فيها كل ما فيه ضرورة بشرط غير الذات، وكل ما شرط فيه دوام بشرط ألا يكون ضرورياً الضرورة الذاتية والوجودية اللا دائمة.

فهذا ما رأينا إirاده في هذا المختصر من أصناف القضايا، والفرق بين كون الشيء بالقوة وبين كونه بالإمكان، أن الشيء إذا وجد بطل كونه بالقوة، ولا يلزم بطلان كونه بالإمكان.

والقضية الممكنة تنقسم إلى:

ساذجة: وهي التي اقتصر فيها على بيان الإمكان فقط، وإلى مقيدة بقيد اللاوجود البتة، وإلى مقيدة بقيد الوجود في وقت.

الفصل السابع^(١)

في تعديد أجزاء الحملية وذكر مواضعها

القضية الثنائية هي: التي اقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ولم يذكر لها رابطة ولا جهة، سواء ذكر لها سور أو لم يذكر؛ لأن السور لا يزيد في أجزاء القضية؛ وإنما هو لتعيين الموضوع أنه كل أو بعض.

القضية الثلاثية هي: التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول رابطة؛ كقولك: الإنسان يكون حيواناً.

القضية الرباعية هي: التي ذكر لها مع الموضوع والمحمول والرابطة جهة، كقولك: بالضرورة الإنسان يوجد حيواناً.

واعلم أن القضية لما كانت قولاً يحكم فيه بنسبة شيء إلى شيء، كانت الأجزاء الذاتية لها ثلاثة: محكوم به هو المحمول، ومحكوم عليه هو الموضوع، ونسبة بينهما هو الرابطة.

وأما الجهة فهي: كيفية النسبة، فتكون لازمة لا مقومة للقضية، فإن عدوها من الأجزاء فيجب أن يعدوا السور أيضاً؛ ولأن الموضوع محكوم عليه فمكانه أن يكون مقدماً، والمحمول محكوم به فوجب أن يؤخر، والرابطة تدل على النسبة التي بينهما فيجب أن يتوسطهما، والسور يدل على تعيين الموضوع فيجب أن يكون معه، وهذه هي الأماكن الطبيعية، وقد يعرض أن تزال عن مواضعها، حتى السور، فيقال: رأيت الناس طراً، والمراد كل إنسان فقد رأيت.

والجهة تدل على كيفية الرابطة فكان يجب أن تكون معها، لكن يعرض من ذلك خلل؛ لأنها إن جعلت بعدها وقبل المحمول، لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو محمولة، وما بعدها يفسرها، كما لو قيل: كل إنسان يوجد بالإمكان كاتباً، فإنه لا يدري هل المحمول الكتابة والإمكان جهة، فتكون القضية موجهة بالإمكان، والمادة مادة الإمكان، أو المحمول هو إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة في

(١) في الأصل: «الفصل السادس».

اللفظ ومادتها مادة الضرورة؛ لأن ثبوت إمكان الكتابة للإنسان ضروري.

وكذلك لو جعلت بعد المحمول لعرض ما، قلنا مع زيادة خلل آخر، وهو أنه لم يبق فرق بين السالبة الموجهة وبين سالبة الجهة، كقولنا: الإنسان ليس يوجد كاتباً بالإمكان، فإننا لا ندري أن هذه القضية سالبة موجهة بجهة الإمكان، كأنا قلنا: بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتباً، أو سالبة للإمكان نفسه، كأنا قلنا: ليس يوجد للإنسان إمكان الكتابة، فتكون القضية مطلقة عامة. فتعذر أن تجعل بعد المحمول، ولو جعلت قبل الرابطة وبعد الموضوع عرض من ذلك خلل؛ وهو أنه لم يبق فرق بين أن تكون جهة للحمل أو جزءاً من الموضوع، كقولك: الإنسان بالإمكان يوجد كاتباً، فإننا لا ندري هل الإمكان جهة أو جزء من الموضوع؟ كأنا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان يوجد كاتباً؛ فلم يبق لها مكان إلا قبل الموضوع، هكذا بالإمكان الإنسان يوجد كاتباً، فإن كانت الجهة مفردة كالضرورة والدوام والإمكان وجب أن تتقدم على الموضوع، ولم يجز تأخرها عنه إلا على سبيل التجوز.

وإن كانت مركبة كجهة المشروطة الخاصة مثلاً، تعذر أن تتقدم على الموضوع، فإنه لا يقال: بالضرورة ما دام متحركاً لا ما دامت ذاته كل متحرك متغير، فحسن أن تتأخر على أن مثل هذه الجهات الأولى أن تجعل جزءاً من المحمول لا جهة.

فإن قيل: وإذا جعلت الجهة قبل الموضوع احتمل أن يكون جهة للحمل، وأن تكون جهة للسور والفرق بينهما، أنا إذا قلنا: بالإمكان كل إنسان كاتب، فإن أردنا بالجهة جهة الحمل كان معنى ذلك أن كل واحد من الناس فإن الكتابة له ممكنة، فتكون القضية صادقة، وإن جعلناها جهة للسور كان معنى ذلك أن الكتابة ممكن أن تكون للكل فتكون القضية مشكوكاً فيها، قلنا: نحن قد بينا أننا لا نريد بقولنا: كل كذا كذا، إلا كل واحد واحد، فزال اللبس.

وأما حرف السلب فقد قالوا: إنه يكون في القضايا الثنائية رافعاً للحمل، فيجب أن يدخل على المحمول؛ وفي الثلاثية يكون رافعاً للنسبة، فيجب أن يدخل على الرابطة، وفي الرباعية يكون رافعاً للجهة، فوجب أن يدخل على الجهة، فيقال:

ليس بالضرورة الإنسان يوجد كاتباً، ليكون هذا رافعاً لقولنا: بالضرورة الإنسان يوجد كاتباً.

ولا يجوز تأخيرهِ على الجهة، وإلا جاز ألا يكون رافعاً لها بل مقررأ، كقولنا: بالإمكان الإنسان يوجد كاتباً، فلو قلنا: بالإمكان ليس الإنسان يوجد كاتباً، أو بالإمكان الإنسان ليس يوجد كاتباً، أو بالإمكان الإنسان يوجد لا كاتباً [صدقوا^(١)] جميعاً، وكان السلب مقررأ للإيجاب؛ لأن الممكن ألا يكون بالإمكان الخاصي يجب أن يكون ممكناً أن يكون.

وأما في القضية المسورة: فحرف السلب يكون رافعاً للسور، فيجب أن يدخل عليه، وأقول: ينبغي أن يجعل حرف السلب في جميع القضايا السالبة متقدماً، لتكون السالبة البسيطة متميزة عن الموجبة المعدولة تمييزاً ظاهراً.

[الفصل الثامن^(٢)]

في تحقيق الموضوع والمحمول

إذا قلنا: كل «ج ب» بالضرورة مثلاً أو بالإمكان أو الدوام أو مطلقاً، فهنا شرائط معتبرة في الموضوع والمحمول، ولنذكر الشرائط التي تعم جميع القضايا، ثم ما يخص كل واحد منها.

أما شرائط الموضوع فهي أربعة:

أحدها: أنا لا نعني بذلك أن كلية «ج ب»؛ أي: الكل من حيث هو كل، ولا نعني أيضاً أن الـ «ج» الكلّي هو «ب»، بل نريد بذلك كل واحد واحد أو كل فرد فرد.

والفرق بين هذه المعاني:

أما الأول: فلأنه قد يصدق على الكل ما لا يصدق على كل واحد، وبالعكس فإنه يصدق على الكل أنه كل، ولا يصدق على كل واحد أنه كل، وكذلك يصدق

(١) في الأصل: «صدقاً».

(٢) في الأصل: «الفصل السابع».

على كل واحد من الناس مثلاً، أنه يمكن أن يدخل هذه الدار، ولا يصدق ذلك على كلهم.

وثانيها: أنا لا نعني بذلك كل ما الـ «ج» حقيقته، وإلا لم يظهر إنتاج الشكل الأول، على ما سيأتي، ولا نعني بذلك كل ما الـ «ج» صفته، وإلا لم يدخل في ذلك ما يكون الموضوع هو الذات، كقولنا: كل إنسان؛ ولأن كل واحد منهما أخص من قولنا: «ج» فوجب أن يؤخذ الأعم، وهو ما يقال له «ج» سواء كانت الـ «ج» ذاته أو صفته.

وثالثها: لا نعني بذلك ما يقال له «ج» دائماً أو لا دائماً؛ لأن كل واحد من هذه أخص من الذي يقال له «ج»، فليؤخذ ما يعم ذلك، وهو كل ما يقال له «ج» كيف كان.

ورابعها: لا نعني بذلك ما هو بالإمكان «ج»، وإن لم يكن بالفعل «ج»، وإن كان ذلك أعم؛ بل يشترط أن يكون ذلك بالفعل؛ لأن اللغات تأبى الاكتفاء بالإمكان؛ لأن الذي بالقوة متحرك هو في الحقيقة غير متحرك.

فهذه الشروط معتبرة في موضوع كل قضية:

وأقول: يجب أن تكون الشروط الثلاثة الأخيرة معتبرة في المحمول أيضاً، حتى يكون معنى قولنا: كل «ج ب»، كل واحد من «ج» على الشرائط المذكورة، فإنه يكون الشيء الذي هو «ب»، سواء كان «ب» صفة لذلك الشيء، أو ذاته. وعلى كلا التقديرين فهو صفة لـ «ج» وسواء كان ذلك الشيء «ب» دائماً أو غير دائم بعد أن يكون بالفعل «ب» وبعد أن يكون دائماً لذاته بدوام الحكم، وواجباً بوجوبه.

وأما الشرط الأول الذي في الموضوع: فإنما وقع بين جهة السور، فلذلك هو غير معتبر في المحمول.

ثم القضايا تنقسم بوجه آخر إلى: حقيقية، وتقديرية، ووجودية.

ونحن رأينا أن نسمي الوجودية خارجية لثلا يقع الغلط في استعمالها، فيظن أنا نريد الوجودية اللدائمة أو الوجودية اللازورية؛ وكل واحدة منها رأينا أن

نقسمها إلى حالة وشائعة.

والحقيقية تنقسم إلى حقيقية مطلقاً وإلى حقيقية الموضوع، وكذا الخارجية، فمعنى الحقيقية مطلقاً، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة، كذلك عند العقل، فيكون قولنا: كل «ج» أي: كل واحد مما يقال له «ج» دائماً أو غير دائم بعد أن يكون بالفعل «ج» عند العقل، ولا بد وأن يكون مع إمكان وقوعه حتى لو كان كذلك عند العقل، وكان مستنع الوقوع في الخارج لم يصح. والأصح أخذ الموضوع على تقدير ألا يثبت له المحمول، فيلزم ألا تصدق قضية كلية البتة.

ومعنى الحقيقية الموضوع: أن يكون موضوعها كذلك عند العقل، وأما محمولها فيكون خارجياً، ومعنى الخارجية مطلقاً، أن يكون الموضوع والمحمول، بعد الشرائط المذكورة. كذلك في الخارج.

ومعنى الخارجية الموضوع: أن يكون موضوعها كذلك في الخارج، وأما محمولها فيكون كذلك عند العقل.

ومعنى التقديرية: أن يكون الموضوع والمحمول ما لو وجد في الخارج لكان ما ذكرناه بالفعل، ولا بد من إمكان وجوده لما قلناه.

ومعنى القضية الحالية: أن يكون الموضوع سواء كان خارجياً أو حقيقياً أو تقريرياً على ما ذكرناه، حالة ثبوت الحكم الإيجابي أو السلبي. فيكون معنى قولنا: كل «ج ب» أي: كل واحد من «ج» فإنه حين ما هو «ج» هو «ب».

ومعنى القضية الشائعة: أن يكون الموضوع سواء كان خارجياً أو حقيقياً أو تقريرياً على ما ذكرناه وقتاً ما، إما حالة الحكم أو قبله أو بعده.

ويظهر الفرق بين الحالية والشائعة إذا كان وصف الموضوع مضاداً لوصف المحمول، فإن الحالية لا تكون صادقة، وقد تصدق الشائعة، فإننا لو قلنا: كل نائم مستيقظ، صدق في الشائعة بأن يكون الوقت الذي تتصف الذات بالنوم غير وقت ثبوت اليقظة، ولا يصدق في الحالية.

وقد يقع غلط بسبب إغفال لون الجهة، جهة للموضوع أو للمحمول أو

للمحمل، فالجهة المعتبرة في كون القضية مطلقة أو موجهة هي جهة الحمل؛ أي: جهة نسبة المحمول إلى الموضوع، حتى لو قلنا: ما هو بالضرورة «ج» فهو الذي هو بالضرورة «ب» كانت القضية مطلقة.

الفصل التاسع^(١)

في تحقيق تقابل القضايا وشروطه

القضيتان المتقابلتان: هما اللتان تختلفان في الكيف؛ أعني: في الإيجاب والسلب، ويتفق موضوعهما ومحمولهما في المعنى، وكونه خارجاً أو عقلياً أو تقديرية أو شائعاً أو حالياً، وفي الإضافة والزمان والمكان والكل والجزء والقوة والفعل والشرط؛ لأن السلب سلب الإيجاب، فيجب أن نسلب ما أوجب، فإذا أوجب شيء معين في مكان معين وزمان معين وإضافة معينة، وغير ذلك مما عددناه على شيء معين، فيجب في سلب ذلك أن نسلب ذلك الشيء عن ذلك الشيء بجميع الشروط، حتى لو اتفق المحمول والموضوع فيهما؛ أعني: في الموجبة والسالبة في اللفظ، ولم يتفق المعنى، لم يكن المسلوب هو الموجب. ولذلك لو اختلف في كونهما خارجيين أو حقيقيين أو معدومين لن يتقابلا؛ لأن المحكوم عليه بالإيجاب، وليكن ما هو بالفعل عند الفعل «ج»، يكون غير المحكوم عليه بالسلب، وليكن ما هو بالفعل في الخارج «ج» وكذلك بالعكس. وكذلك لو اختلفت الإضافة، فكان الأب، مثلاً، في أحدهما لغير ما في الأخرى، لم يتقابلا.

وكذلك لو اختلف الزمان فقليل مثلاً: زيد جالس وأريد اليوم، وقيل: زيد ليس بجالس وأريد أمس، لم يتقابلا. وكذلك لو اختلف المكان فقليل: زيد جالس: أي: على الأرض، زيد ليس بجالس: أي: على الفلك، لم يتقابلا.

وكذلك لو قيل: الشراب مسكر؛ أي: بالقوة. الشراب ليس بمسكر؛ أي:

(١) في الأصل: «الفصل الثامن».

بالفعل. لم يتقابلا.

وكذلك لو قيل: الزنجي أسود وأريد بشرته، الزنجي ليس بأسود، وأريد جملة أعضائه، لم يتقابلا.

وكذلك لو قيل: زيد جالس، وأريد إن كان كذا زيد ليس بجالس، وأريد إن كان شيء آخر، لم تتقابلا.

واعلم أن مضادة السلب للإيجاب أكثر من إيجاب الضد؛ لأن من المحمولات ما لا ضد له، فلو جعل ضد الإيجاب إيجاب الضد خلت تلك القضية عند الضد؛ ولأن سلب الشيء يصدق على كل ما يخالفه، وإيجاب ضده لا يصدق على كل ما يخالفه؛ ولأن قولنا: زيد ليس بعادل، لا يضاده قولنا: زيد جائر؛ لأنهما قد يصدقان، ولا قولنا: أنه ليس بجائر، فقد يصدقان أيضاً، فإذا إنما يضاده قولنا: زيد عادل، وكل ضد فهو ضد لضده، فيكون قولنا: زيد عادل ضده قولنا: ليس بعادل.

الفصل العاشر^(١)

في القضية الواحدة والكثرة

وما يصدق مجموعاً، ومتفرقاً، وما لا يصدق

قد علمت أن كون القضية موجبة أو سالبة لا؛ لأن جزئها إيجابيين أو سلبيين، بل؛ لأن الحكم إيجابي أو سلبي. كذلك كون القضية واحدة أو كثيرة، هو لكون الحكم واحداً أو كثيراً، وإذا كان الموضوع كثيراً وحكم عليه من حيث مجموع لشيء واحد، فالقضية واحدة، كقولنا: من به حمى لازمة ووجع ناخس وسعال فيه ذات الجنب، فإن هذه قضية واحدة ولا يصدق الحكم على كل واحد من أجزاء الموضوع كلياً.

وأما إذا كان الحكم على كل واحد من تلك الكثرة، لم تكن قضية واحدة، بل

(١) في الأصل: «الفصل التاسع».

قضايا بعدد الموضوعات، كقولنا: كل واحد من زيد وعمرو وخالد فهو إنسان، فإن هذه في قوة قولنا: زيد إنسان وعمرو إنسان وخالد إنسان، ويكون الحكم صادقاً على كل واحد، كما صدق على الجميع.

وأما إذا كان المحمول كثيراً فإن كان محمولاً على أن الكثير شيء واحد، كانت القضية واحدة، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق؛ أي: حيوان متحقق الحيوانية بأنه ناطق، وهذا قد يصدق متفرقاً، كما في هذا المثال، فإنه يصدق الإنسان حيوان ويصدق الإنسان ناطق، وقد لا يصدق، كما أنه يصدق قولنا: الإنسان معدوم [النظير]^(١) ولا يصدق الإنسان معدوم.

وكذلك قد يصدق أيضاً متفرقة ولا يصدق مجموعة، إذا حملت على أنها شيء واحد، فإنه قد يصدق على زيد أنه طيب، ويصدق عليه أنه فاره إذا كان فارهاً في النجوم مثلاً، ولا يصدق عليه أنه طيب فاره على أنه محمول واحد. وكذلك قد يحسن الشيء متفرقاً ويقبح مجموعاً، فإنه يحسن قولنا: زيد إنسان. ويحسن أيضاً زيد حيوان، ويقبح زيد إنسان حيوان؛ لأن الحيوان يكون مكرراً.

الفصل الحادي عشر^(٢)

في أقسام القضايا الشرطية

الشرطية تنقسم أولاً إلى متصلة ومنفصلة: لأن النسبة بين الجزئين إما التلو ومقابلة، أو العناد ومقابلة، والأولى هي المتصلة، وتنقسم إلى:

لزومية: وهي التي بيّن فيها لزوم تاليها لمقدمها، إن كانت موجبة، أو لا لزومية إن كانت سالبة.

والى اتفاقية: وهي التي بيّن فيها اتفاق صدق تاليها عند صدق مقدمها، إن كانت موجبة، ولا صدقه إن كانت سالبة.

(١) في الأصل: «النظير».

(٢) في الأصل: «الفصل العاشر».

وقد تكذب اللزومية مع صدق الاتفاقية، إذا كان الجزءان صادقين، لكن ليس بينهما لزوم، ولزوم التالي للمقدم إما أن يكون؛ لأن المقدم علته، كقولنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وإما؛ لأنه معلول مساو له، كقولنا: إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، وإما؛ لأنه معلول علته، كقولنا: إذا كان النهار موجوداً فالعالم مضيء.

وإما؛ لأنه مضاييف له، كقولنا: إن كان هذا أبا لذاك فذاك ابن لهذا.

أما المنفصلة فتنقسم إلى:

حقيقية: وهي التي يستحيل اجتماع جزئيهما على الصدق أو الكذب، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً، وإما ألا يكون زوجاً.

والى مانعة الخلو: وهي التي يستحيل كذب جزئيهما، ولا يستحيل اجتماعهما على الصدق، كقولنا: إما ألا يكون هذا حيواناً، وإما ألا يكون جماداً، وكقولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإما ألا يغرق.

والى مانعة الجمع: وهي التي يستحيل صدق جزئيهما، ولا يستحيل كذبهما، كقولنا: إما أن يكون هذا جماداً، وإما أن يكون حيواناً، وسنستقصي الكلام في هذا في كتاب القياس.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة، إما ألا يكون بين جزئيهما اشتراك البتة، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما ألا يكون النهار موجوداً، وإما أن تكون الشمس طالعة.

وإما أن يكون بينهما اشتراك في جزء واحد، كقولنا: إن كان الإنسان حيواناً فالإنسان حساس، وإن كان الإنسان حيواناً فالناطق حيوان، وإما ألا يكون الإنسان حساساً وإما أن يكون الإنسان حيواناً، وأيضاً إما ألا يكون الناطق حيواناً، وإما أن يكون الإنسان حيواناً.

وإما أن يكون بينهما اشتراك في الجزئين، كقولنا: إن كان كل إنسان حيواناً فبعض الحيوان إنسان، وإما ألا يكون شيء من الحيوان إنساناً، وإما أن يكون بعض الحيوان إنساناً.

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلة فقد تكون مؤلفة من حمليتين ومن متصلتين، ومن منفصلتين، ومن حملي ومتصل، ومن حملي ومنفصل، ومن متصل ومنفصل.

والمتصلة: لمقدمها تميز عن تاليها، فيمكن وقوع الأقسام الثلاثة الأخيرة فيها على وجهين، ولا كذلك المنفصلة لعدم تميز مقدمها عن تاليها.

ولنمثل أولاً أقسام المتصلة:

فالأول من حمليتين: كقولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والثاني من متصلتين: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلما لا يكون النهار موجوداً لا تكون الشمس طالعة، ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه.

والثالث من منفصلتين: كقولك: إن كان الحيوان إما ناطقاً وإما غير ناطق، فالجسم إما ناطق وإما غير ناطق، ضرورة أن ما قسم الخاص قسم العام.

والرابع من حملي مقدم ومتصل تالي: كقولك: إن كان هذا علة لذلك، فكلما وجد هذا وجد ذاك.

والخامس عكسها: كقولك: إن كان كلما وجد هذا وجد ذاك، فذاك لازم لهذا.

والسادس من حملي مقدم ومنفصل تالي: إن كان هذا عدداً، فهو إما زوج وإما فرد.

والسابع عكسها: إن كان هذا إما زوج، وإما فرد فهو عدد.

والثامن من متصل مقدم ومنفصل تالي: كقولك: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما ألا يكون النهار موجوداً، وإما أن تكون الشمس طالعة؛ لأن كل شيء لزمه شيء كان بين انتفاء اللازم ووجود الملزوم معاندة.

والتاسع عكسها: كقولك: إن كان العدد إما زوج وإما فرد فكلما كان زوجاً، فهو ليس بفرد وإلا اجتمع النقيضان.

وأما أقسام المنفصلة:

فالأول من حمليتين: إما أن يكون العدد زوجاً، وإما أن يكون فرداً.

والثاني من متصلتين: إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود، وإما أن يكون قد تكون الشمس طالعة، والنهار ليس بموجود.

والثالث من منفصلتين: إما أن تكون هذه الحمى صفراوية أو دموية، وإما أن

تكون سوداوية أو بلغمية.

والرابع من حملي ومتصل: إما ألا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، أو

يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

والخامس من حملي ومنفصل: إما ألا يكون هذا عدداً، وإما أن يكون إما

زوج وإما فرد.

والسادس من متصل ومنفصل: إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود، وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجوداً.

الفصل الثاني عشر^(١)

في حصر الشرطيات، وإهمالها

وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وإيجابها، وسلبها

والشرطيات أيضاً: فقد يدخلها إهمال وحصر وخصوص، وكون الشرطية

كلية أو جزئية أو مهملة أو مخصوصة ليس؛ لأن مقدمها أو تاليها كذلك،

فإنك إذا قلت: كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده كانت المتصلة كلية من

مخصوصتين.

فالشرطية الكلية هي: التي بيّن فيها تلو تاليها لمقدمها أو عناده له أو ليس

بتلو ولا عناد في كل حال يمكن وقوع المقدم عليها، وإنما شرطنا الإمكان؛ لأن من

جملة الأحوال أن يكون المقدم ثابتاً مع عدم تلو التالي أو عناده أو وجود المانع من

ذلك.

(١) في الأصل: «الفصل الحادي عشر».

والجزئية هي: التي بيّن فيها تلو التالي للمقدم أو عناده أو لا تلو ولا عناد في بعض الأحوال التي يمكن وقوع المقدم عليها.

والمهملة هي: التي اقتصر فيها على بيان التلو أو العناد أو عدمهما فقط، ولم يبين أن ذلك في كل الأحوال أو بعضها مع إمكان كل واحد منهما، كقولك: إذا جئتني أكرمتك.

والمخصوصة هي: التي بيّن فيها أن التلو والعناد أو عدمهما في حال معينة، كقولك: إن جئتني اليوم أكرمتك.

وسور المتصلة الموجبة الكلية كلما أو دائماً، كقولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وهذا لا يصدق في الاتفاقية إلا إذا أخذ ذلك باعتبار ماهية الجزئين، كأنه قيل: كلما كان الإنسان تقتضي ماهيته أن يكون ناطقاً، فماهية الحمار تقتضي أن يكون ناهقاً.

وأما إذا أخذ باعتبار الوجود، فلا لاحتمال أن يكون الإنسان موجوداً وقتاً ما ولا يكون الحمار موجوداً البتة.

والموجبة الجزئية قد تكون كقولك: قد يكون إذا كان الجسم حيواناً فهو إنسان.

والكلية السالبة ليس البتة، كقولك: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

والجزئية السالبة، كقولك: كلما أو ليس دائماً إذا كان النهار موجوداً فالسماء مصحبة.

وسور المنفصلة الموجبة، الكلية «دائماً»، كقولك: دائماً إما أن يكون العدد زوجاً، وإما أن يكون العدد فرداً.

والجزئية «قد يكون، كقولك: قد يكون العدد إما زائداً وإما ناقصاً، حيث علم اللامساواة.

والسالبة الكلية «ليس البتة، كقولك: ليس البتة إما أن يكون العدد كيفاً، وإما أن يكون جوهرراً.

والجزئية «قد لا يكون، و«ليس دائماً» كقولك: ليس دائماً إما أن يكون الحيوان متنفساً وإما ألا يكون.

وكذلك ليس كون الشرطية صادقة أو كاذبة هو لكون جزءاها صادقين أو كاذبين، بل لكون التلو أو العناد أو عدمهما صادقا أو كاذبا.

فقد تتألف المتصلة الصادقة من صادقتين، كقولك: كلما كان الإنسان ناطقاً فهو حيوان. ومن كاذبتين؛ لأنه إذا لزم شيء شيئاً لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، كقولك: لو كان الإنسان ليس بحيوان لكان ليس بناطق.

ومن مقدم كاذب وتال صادق لجواز كون اللازم أعم من الملزوم، كقولك: لو كان الإنسان فرساً لكان حيواناً، وأما عكس هذا فممتنع لاستحالة أن يلزم الصادق كاذب.

ومن مجهولتي الصدق والكذب، كقولك: كلما كان عبد الله يكتب فهو يحرك يده، إذا كنا نجهل حركته وكتابته وعدمهما.

والكاذبة قد تتألف من كاذبتين، كقولك: كلما كان الإنسان حجراً فهو كيف؛ ومن صادقتين، وهذا في اللزومية ظاهر لجواز أن يكونا صادقين، لا يلزم أحدهما الآخر.

وأما في الاتفاقية فلا يتصور؛ ومن مقدم صادق وتال كاذب، كقولك: كلما كان الإنسان ناطقاً فهو حجر، ومن مقدم كاذب وتال صادق، كقولك: كلما كان الإنسان حجراً فهو ناطق.

ومن مجهولي الصدق والكذب، كقولك: كلما كان زيد في الشام فهو بالحجاز إذا جهل أين هو.

والمنفصلة الحقيقية: ومناعة الجمع الصادقتان لا يمكن أن تكون أجزاءهما صادقين، والحقيقية ومناعة الخلو الصادقتان لا يمكن أن تكون أجزاءهما كاذبتين.

والسالبة المنفصلة: تكون صادقة إذا كان جزءاها صادقين أو كاذبين، أو أحدهما صادق والآخر كاذب، لكن لا عناد بينهما إلا في منفصلة منزلتها منزلة الاتفاقية في المتصلة.

وكذلك أيضاً كون الشرطية موجبة أو سالبة هو لكون اللزوم أو العناد موجباً أو مسلوباً، لا لكون أجزائها كذلك، فقد يظن أن قولنا: كلما كان «أ ب» فليس «ج د» سالبة، كيف كان وليس كذلك، فإنها إنما تكون سالبة إذا كان حكمها سلب لزوم التالي لا لزوم سلب التالي، فيكون معناها إذا كانت سالبة أنه ليس البتة إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د»، أو كلما كان «أ ب» فليس يلزمه «ج د»، وأما إذا كان معناها أنه إذا كان «أ ب» لزمه سلب «ج د»، أي: لزمه ألا يكون «ج د» فإنها موجبة، وتشبه المعدولة من الحملات.

[الفصل الثالث عشر^(١)]

في القضايا المحرفة وفي هيئات تلحق القضايا تفيدها أحكاماً زائدة
إنه قد يقال: لا يكون «أ ب» أو يكون «ج د» أو حتى يكون «ج د» أو إلا أن يكون «ج د» وهذه القضية شرطية يسكن أن تكون متصلة، ويمكن أن تكون منفصلة. أما أنها شرطية؛ فلأنها توجب نسبة بين حكم وحكم، وتشبه من المتصلات قولك: كلما كان «أ ب ف ج د».

ومن المنفصلات قولك: إما أن يكون «ج د» وإما ألا يكون «أ ب»، إلا أن لحوقها بالمنفصلات لا تغير كيفية فهي بها أولى.
وكذلك قد يقال: لا يكون «أ ب» و «ج د»، وهي شرطية أيضاً لما علمت، وتشبه من المتصلات، إن كان «ج د» فلا «أ ب».

ومن المنفصلات: إما ألا يكون «أ ب» وإما ألا يكون «ج د» إلا أن لحوقها بالمتصلات أولى؛ لأنها لا تغير منها كيفية.

وقد يقال: قد يكون «أ ب» وليس «ج د»، فهي شرطية أيضاً لما علمت، وفي قوة قولنا: قد يكون إذا كان «أ ب» فليس «ج د».
ويقال أيضاً: إنما يكون «أ ب» إذا كان «ج د»، وهي شرطية لما علمت، وفي قوة متصلة وهي: إذا كان «ج د ف أ ب».

(١) في الأصل: «الفصل الثاني عشر».

ويدل «إنما» على تخصيص وجود «أب» بوجود «ج د» ويقال: «إنما يكون الإنسان حيواناً» فيفيد «إنما» تخصيص الموضوع بالمحمول، كأننا قلنا: «لا يكون الإنسان إلا حيواناً» وقال الشيخ: إن «إنما» هنا تجعل الحمل مساوياً للموضوع أو خاصاً به، وكذلك في قولنا: «إنما يكون بعض الناس كاتباً» ولم أفهم هذا من اللفظ. وكذلك نقول: «إن الإنسان هو الضحاك» بالألف واللام في لغة العرب، فيدل على أن المحمول والموضوع متساويان في الوجود، بل وفي المعنى.

ونقول أيضاً: «ليس الإنسان إلا الناطق» ويفهم منه معنيين:

أحدهما: إنه لا معنى للإنسان إلا معنى الناطق، وليس تقتضي الإنسانية معنى آخر.

وثانيهما: إنه لا يوجد إنسان إلا ناطقاً، فكل إنسان ناطق.

وكذلك يقال في الشرطيات: «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فيفيد ذلك مع وجوب الاتصال وضع المقدم وتسديسه وإنتاج وضع التالي، كأنه قيل: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود» فأفادت زيادة لما على مفهوم القضية إن صارت هذه القضية في قوة قياس ونتيجته.

كتاب أنولوطيقا الأولى^(١)

وهو كتاب القياس

ويشتمل على جملتين:

الجملة الأولى: تشتمل على فصول:

الفصل الأول

في أقسام الحجة، وحد القياس

وتفسير ألفاظ تستعمل في هذا الكتاب

أصناف ما يحتج به ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل.

لأن الاستدلال إما أن يكون بالعام على الخاص: وهو القياس؛ لأن القائس

يستدل بثبوت الحدوث الممكن على ثبوته للجسم وهو أخص من الممكن.

وإما أن يكون بالخاص على العام: وهو الاستقراء؛ لأن المستقري يستدل

بثبوت الحكم لهذا ولذلك من نوع على ثبوته لذلك النوع.

وإما ألا يكون كذلك: وهو التمثيل؛ لأن به يستدل بثبوت الحكم لصورة معينة

على ثبوته لصورة أخرى، وليست أعم منها ولا أخص.

والعمدة هو القياس: وهو قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزوم عنها بالذات

قول آخر، فقولنا: «قول» يدخل فيه كل لفظ مؤلف، وبقولنا: «مؤلف من أقوال»

يخرج عنه ما عدا الشرطيات، فيكون كالجنس القريب وبقائه كالفصل، وقولنا: «متى

سلمت» لا يلزم منه أن تكون مسلمة في نفسها، بل تكون بحيث متى سلمت لزوم

عنها القول الآخر حتى لو كانت مسلمة، ولا يلزم عنها القول الآخر لم يكن ذلك

(١) انظر: كتاب التقريب لحد المنطق لابن حزم (بتحقيقنا).

قياساً ولو كانت كاذبة، لكنها متى سلمت لزوم القول الآخر فهو قياس، وقولنا: لزوم عنه أعم من كون ذلك اللزوم بيناً أو غير بين. وأيضاً لا بد وأن كون القول الآخر لازماً للصدق عنها، بمعنى: إن كل من سلم صدق تلك الأقوال لزمه الاعتراف بلسانه أو بقلبه لزوم ذلك القول الآخر لها، ولو كان القول الآخر بديهياً، وعمل تأليف لإنتاجه لم يكن ذلك قياساً؛ لأنه حينئذ لا يكون مستفاداً عنه، وقولنا: «بالذات» احترزنا به عن شيئين:

أحدهما: أن يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة محذوفة كقول المهندس: خطأ «أ ب» خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، فإن ذلك إنما لزم لمقدمة محذوفة وهي: وكل الخطوط المخرجة من المركز إلى المحيط متساوية.

وثانيهما: أن يكون ذلك اللزوم بسبب لازم مقدمة، كما يقال: «جزء الجوهر يلزم من رفعه رفع الجوهر، وما ليس بجوهر لا يلزم من رفعه رفع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر» فإن هذا إنما لزم لعكس نقيض المقدمة الثانية، وهي: «كل ما يلزم من رفعه رفع الجوهر فهو جوهر».

فإن قيل: فيلزم من هذا خروج الشكل الثاني والثالث بل وأكثر اختلاطات الشكل الأول عن كونها أقيسة؛ لأنها إنما تبين نتائجها إما بعكس أو خلف أو غير ذلك، وأيضاً فإن هذا من الشكل الثاني، فكيف قلتم إنه ليس بقياس؟ قلنا: إنا نريد بقولنا: «بالذات» أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه إلى تغير حدود الأقوال، والشكل الثاني مثلاً وإن تبين بالعكس، إلا أن العكس المستوي لا تتغير فيه الحدود، بل مواضعها فقط.

وأما الاعتراض: فهو مجرد تسمية كما سنبين، على أن أمثال هذه إنما هي لتبيين اللزوم لا للزوم؛ ولهذا فإن فاضل الذهن قد يلحظ اللزوم بدون ذلك.

وأما أن هذا من الشكل الثاني: فصحيح، وقولنا: «إنه ليس بقياس» أي: إنه ليس بقياس على إنتاج أن جزء الجوهر جوهر، ونتيجته على أنه من الشكل الثاني أن جزء الجوهر ليس ما ليس بجوهر، وقولنا: «قول آخر» الفرق بين الآخر والغير أن الآخر أخص: لأن الغير يكتفي فيه باختلاف الصفات، والآخر يشترط فيه

اختلاف الذوات، فلا بد وأن يكون القول اللازم مغايراً في حدوده؛ أي: أجزائه لكل قول في القياس؛ لأن كل قضية صدقت لزومها صدق عكسها وعكس نقيضها وجزئها، وكذب نقيضها، وليست هذه أقوال آخر، بل غير فاحترزنا بقولنا: آخر عما يلزم القضايا من ذلك.

وكل قياس: فإما أن يكون بحيث يمكن حله إلى أقيسة وهو المركب، أو لا يمكن بل ينحل أول انحلاله إلى قضايا، وهو البسيط.

والقياس البسيط: إما أن يكون القول اللازم عنه أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل وهو الاستثنائي؛ لأن فيه استثناء.

أولاً: يكون كذلك وهو الاقتراضي؛ لأن فيه قرن مقدمة بأخرى، مثال الاقتراضي قولك: كل «ج ب» وكل «ب أ» يلزمه كل «ج أ» وليس مصرحاً به ولا بنقيضه في القياس.

والمقدمة: قضية هي جزء قياس؛ فلهذا لم يقل في تعريف القياس: إنه قول مؤلف من مقدمات؛ لثلا يلزم الدور، وأجزاء المقدمة التي تبقى بعد فك الرابط؛ أي: النسبة التي بينها تسمى حدوداً؛ لأن الحد هو الطرف ولا محالة أنه لا يبقى بعد رفع النسبة إلا محمول وموضوع أو مقدم وتال.

وأما الجهة: فلأنها كيفية النسبة وقد رفعت فیرتفع وصفها، وما يتكرر من الحدود مثل «ب» في مثالنا يسمى حدّاً أو وسط؛ لأنه يتوسط عند الذهن في ثبوت القول اللازم، والحدان الآخران يسميان طرفين ورأسين، والذي يصير منهما موضوع القول اللازم مثل: «ج» في مثالنا، أو مقدمة تسمى حدّاً أصغر؛ لأن الموضوع يجوز أن يكون أخص من المحمول، والأخص كالأصغر عند الأعم.

ومقدمة الأصغر تسمى صغرى، والذي يصير محموله أو تاليه يسمى حدّاً أكبر ومقدمته كبرى، وتأليف الصغرى والكبرى تسمى قرينة، وما كان من القرائن يلزمه القول الآخر فيسمى قياساً، وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط من الحدين الآخرين يسمى شكلاً، وما دام يؤلف يسمى ما يلزم عنه في العلوم مطلوباً؛ إذ السعي لأجله، ويسمى في غير العلوم وضعاً، فإذا لزم سمي نتيجة، وقبل التأليف

دعوى.

والحد الأوسط إن كان محمولاً أو تالياً في الصغرى، موضوعاً أو مقدماً في الكبرى، كان هذا الشكل بيتناً؛ لأن الحكم على الأوسط يكون حكماً على الأصغر، فيجب أن يكون هذا الشكل هو الشكل الأول؛ لأن قياسيته تظهر عن قرب ولا تحوج فيه الذهن إلى تخلف.

ويجب أن يكون عكسه؛ أعني: ما يكون الأوسط فيه موضوعاً أو مقدماً في الصغرى، محمولاً أو تالياً في الكبرى، مطرحاً لشدة مخالفة الأول الطبيعي، وإن كان الأوسط محمولاً أو تالياً في المقدمتين معاً فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً أو مقدماً فيهما فهو الثالث.

الفصل الثاني

في الشكل الأول

وهذه الأشكال الثلاثة قد تتألف

من الحمليات، ومن الشرطيات، ومن خلط منهما.

الشكل الأول من الحمليات:

إننا نعلم بالضرورة أنه إذا كان صادقاً كل «ج ب» أو بعض «ج ب» بالفعل مثلاً سواء كان دائماً أو غير دائم أو ضرورياً، ثم كان صادقاً كل «ب أ» أي: كل واحد مما يقال له «ب» بالفعل أو يحكم عليه بأنه «ب» بالفعل بأي جهة كان، ولناخذ المعنى الأعم من المعاني التي لخصناها كالشائعة؛ أي: كل واحد مما حكم عليه بأنه «ب» بالفعل في أي وقت كان أو بالمعنى المأخوذ فيه المحمول في الصغرى.

وبالجملة: ما يعم الموضوع فإنه «أ» إما بالضرورة أو دائماً أو ممكناً أو غير ذلك مما سوى المشروطتين والعرفيتين، فإننا نعلم حينئذ أن «ج» تدخل تحت هذا الحكم حتى يكون كل «ج أ» أو بعض «ج أ» بتلك الجهة، وكذلك لو كانت الكبرى سالبة، وهذا فالصغرى فيه موجبة كلية أو جزئية، والكبرى كلية موجبة أو سالبة، فتكون إذا هذه الضروب أربعة.

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كل «ج ب» وكل «ب أ» فكل «ج أ».

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ».

الضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: بعض «ج ب» وكل «ب أ» فبعض «ج أ».

الضرب الرابع: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: بعض «ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ».

فقد أنتج المحصورات الأربع فلذلك يسمى كاملاً، ولم يحتج في إنتاجه إلى بيان فلذلك يسمى بيتاً، والمعلم الأول يعني بالكامل ما لا يحتاج في إنتاجه إلى بيان، وقد تبعت النتيجة الصغرى في الكم، والكبرى في الكيف، وإنما اقتصرنا على المحصورات؛ لأن المهمة في قوة الجزئية، والمخصوصة قليلة النفع في العلوم وأكثر ما تستعمل صغرى وخصوصاً في أعمال الطب، والطبيعية فأكثر وقوعها صغرى، ومن علم إنتاج المحصورات لم يشكل عليه إنتاج الباقي

وأما إذا كانت الصغرى سالبة لم يكن الأصغر من جملة ما قيل له الأوسط، فلا يلزم تعدي حكمه إليه، وكذلك لو كانت الكبرى جزئية كقولنا: بعض «ب أ» أو بعض «ب» ليس «أ» احتمال أن يكون البعض الآخر من الأوسط يخالف ذلك ويكون هو الأصغر؛ لا احتمال كون الأصغر أخص من الأوسط، كقولنا: كل «ج ب» وبعض «ب أ» فقد يكون بعض «ب» ليس «أ» ويكون ذلك هو «ج» فشرط إنتاج هذا الشكل، أن تكون صغراه موجبة وكبراه كلية، لكنه لو كانت الصغرى سالبة في قوتها صدق موجبة، كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة أنتج ولو من سالبتين، ويكون الشرط كلية الكبرى فقط.

الشكل الأول من المتصلات: والشركة في جزء تام الشروط وعدد الضروب

كما في الحملات؛ لأنه إذا كان كلما وجد شيء وجد شيء ثانٍ، وكلما وجد الثاني وجد أو انتفى شيء ثالث، علمنا بالضرورة أنه كلما وجد الأول وجد أو انتفى

الثالث.

وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، فلو كانت سالبة لم تنتج، فإنه إذا كان ليس البتة أو ليس كلما إذا وجد شيء وجد شيء ثانٍ وكان كلما وجد الثاني وجد ثالث أو انتفى، لم يلزم من ذلك أن يكون إذا وجد الأول وجد الثالث أو انتفى لاحتمال أن يكون وجود الثالث أو انتفاؤه أعم من وجود الثاني، فيكون وجوده أو انتفاؤه قد يكون عند عدم الثاني أيضاً.

وكذلك لو كانت الكبرى جزئية لم تنتج؛ لأنه إذا صدق أنه قد يكون إذا وجد الأوسط بلا الأكبر لم يمنع ذلك أن يكون قد يكون إذا وجد لا يتلوه، ويكون ذلك حين ثبوت الأوسط للأصغر؛ لجواز أن يكون وجود الأوسط أعم من وجود الأصغر، وكذلك لو كانت الكبرى جزئية سالبة.

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج كلية موجبة: كلما كان «أ ب ف هـ ر» وكلما كان «هـ ر ف ج د» فكلما كان «أ ب ف ج د».

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة: كلما كان «أ ب ف هـ ر» وليس البتة إذا كان «هـ ر ف ج د» فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

الضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد تكون إذا كان «أ ب ف هـ ر» وكلما كان «هـ ر ف ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

الضرب الرابع: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد تكون إذا كان «أ ب ف هـ ر» وليس البتة إذا كان «هـ ر ف ج د» فليس كلما كان «أ ب ف ج د».

وهذا إنما يكون قياساً مفيداً إذا كانت المتصلة لزومية، أما لو كانت اتفافية لم يفد القياس؛ لأن الاتفاقية لا تكون صادقة إلا إذا كان التالي صادقاً، فالكبرى لا تكون صادقة إلا إذا كان تاليها صادقاً، فإذا أضفنا إليه مقدم الصغرى كانت الاتفاقية التي تظن نتيجة صادقة، وإن لم يلتفت إلى الوسط البتة.

الشكل الأول من المنفصلات والشركة: إما أن تكون في جزء تام أو في جزء

غير تام.

أما الأول: فلا تختلف فيه الأشكال؛ إذ المنفصلات لا تتعين مقدماتها من تواليها، فيمكن جعل الجزء المشترك تالياً في المقدمتين ومقدماً فيهما؛ وتالياً في إحداهما مقدماً في الأخرى وشرط إنتاجه.

أما إن كانت المنفصلات حقيقية أن يكون فيه موجبة وكنية.

أما الشرط الأول: فلأن سلب العناد يصدق سواء كانت الأجزاء صادقة أو كاذبة، فلو كان التأليف من سالبتين لم يدل ذلك على صدق الأجزاء الغير المشتركة ولا على كذبها.

وأما الشرط الثاني: لأنه كان من جزئيتين جاز أن يكون حال عناد إحدى المقدمتين غير حال عناد الأخرى، فيجوز أن يكون الجزءان اللذان ليسا بمشتركين متلازمين، ويجوز أن يكونا متباينين، فيسقط إذا من الضروب الستة عشر الممكنة سبعة، تبقى الضروب المنتجة تسعة.

الأول: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» ينتج دائماً كلما كان «أ ب» لزمه «ج د» ودائماً كلما كان «ج د» لزمه «أ ب» ضرورة أن «أ ب» و «ج د» لازمان مساويان لتقيض «هـ ر» ولأنه كلما صدق «أ ب» لزمه كذب «هـ ر» وكلما كذب «هـ ر» لزمه صدق «ج د» وبالعكس.

الضرب الثاني: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» وليس البتة إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس البتة إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس البتة إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب» لأنه لما جاز مع صدق السالبة المنفصلة أن تكون الأجزاء صادقة وكاذبة، فليس يلزم أحد جزئي الموجبة صدق الجزء الذي ليس بمشترك من السالبة ولا كذبه، وكذلك لا يكون لازماً له.

الضرب الثالث: ليس البتة إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس البتة إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس البتة إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب».

الضرب الرابع: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» وقد يكون إما

أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب».

الضرب الخامس: قد يكون إما «أ ب» وإما «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب».

السادس: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» وقد لا يكون إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس كلما كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس كلما كان «ج د» يلزمه «أ ب».

السابع: قد لا يكون إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» ودائماً إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس كلما كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس كلما كان «ج د» يلزمه «أ ب».

الثامن: ليس البتة إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» وقد يكون إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس كلما كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس كلما كان «ج د» يلزمه «أ ب».

التاسع: قد يكون إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «هـ ر» وليس البتة إما أن يكون «هـ ر» وإما أن يكون «ج د» فليس كلما كان «أ ب» يلزمه «ج د» وليس كلما كان «ج د» يلزمه «أ ب».

وأما إذا كانت المنفصلات مانعة الخلو فقط: فهي لا تكون إلا موجبة، فشرط إنتاجه أن تكون فيه موجبة لما بيناه، وضروبه إذا تكون ثلاثة ولا ينتج إلا جزئية.

الضرب الأول: وينبغي أن نعبر بالعبارة المعتادة في العرف؛ ليكون ذلك أقرب إلى الفهم. دائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «أ ب» أو «هـ ر» ودائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «هـ ر» وإما «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» يلزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب» ضرورة أن «أ ب» و«ج د» لازمان عامان لتقيض «هـ ر» وإنما لا تجب النتيجة كلية لجواز أن يكون أحدهما أعم من الآخر، وليس كلما وجد العام وجد الخاص.

الثاني: دائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «أ ب» أو «هـ ر» وقد يكون أحد الأمرين لازم وهو إما «هـ ر» أو «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» لزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» لزمه «أ ب».

الثالث: قد يكون أحد الأمرين لازماً وهو: إما «أ ب» وإما «هـ ر» ودائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «هـ ر» وإما «ج د» فقد يكون إذا كان «أ ب» لزمه «ج د» وقد يكون إذا كان «ج د» لزمه «أ ب».

وأما إذا كان المنفصلات مانعة الجمع فقط: فإن التأليف يكون غير منتج؛ لأن كل واحد من «أ ب» و«ج د» يكون أخص من نقيض «هـ ر» فلا يلزم من ذلك أن يكونا متلازمين أو متعاندين أو مقابل ذلك، حتى لو صرح بتأليف «أ ب» و«ج د» مع نقيض «هـ ر» كان ذلك تأليفاً من جزئيتين.

هذا وأما إذا ألفت المنفصلات وكانت الشركة في جزء غير تام: فلا شك إنه إذا كان «أ» قد قيلت عليه أشياء، بمعنى أنه يحكم عليه بأنه إما هذا وإما هذا، إما على وجه يكون أحدهما فقط صادقاً والثاني كاذباً، أو على وجه لا يجتمعان في الصدق أو لا يجتمعان في الكذب، ثم صدق على كل ما قيل عليه واحد من تلك أنه يصدق عليه أحد شيئين أو أشياء ويكذب الباقي، أو لا يجتمع على الصدق أن «أ» يدخل في ذلك الحكم أيضاً فيجب أن تكون الصغرى موجبة والجزء الذي وقع الاشتراك فيه موجباً، ليكون الأصغر مما يقال له ذلك، وأن تكون الكبرى كلية لتعم الأصغر، ثم الصغرى قد تكون كلية وقد تكون جزئية، والكبرى قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، فتكون الضروب إذا أربعة:

الضرب الأول: دائماً «أ» إما «ب» وإما «ج» ودائماً «ج» إما «هـ» وإما «د» فإن شئت أن تجعل أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الصغرى لتكون الكبرى جزءاً واحداً قلت: فدائماً «أ» إما «ب» وإما أنها «هـ» وإما «د» وإن شئت أن تكثر أجزاء النتيجة بعدد أجزاء الكبرى قلت: فدائماً «أ» إما «ب» وإما «هـ» وإما «د».

الضرب الثاني: دائماً «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء البتة من «ج» إما «هـ» وإما «د» فليس لك ها هنا أن تكثر عدد الأجزاء، بل أن تجعل الكبرى جزءاً واحداً

فيكون عدد أجزاء النتيجة كعدد أجزاء الصغرى، وهي دائماً «أ» إما «ب» وإما «د»
يكون إما «هـ» وإما «د».

الضرب الثالث: قد يكون «أ» إما «ب» وإما «ج» ودائماً «ج» إما «هـ» وإما «د» فقد يكون «أ» إما «ب» وإما «هـ» وإما «د» أو قد يكون «أ» إما «ب» وإما «هـ» وإما «د».

الضرب الرابع: قد يكون «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء البتة من «ج» إما «هـ» وإما «د» فقد يكون «أ» إما «ب» وإما «د» وهذا التأليف ينتج الموجب وإن كان فيه مقدمة سالبة.

الشكل الأول من متصل وحمل: ولتكن الحملية كبرى تشارك تالي المتصلة، ويجب أن يكون التالي مع الحملية كما في الحمليات وتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف التالي مع الحملية؛ لأن التالي اللازم للمقدم يلزمه نتيجة تأليف مع الحملية، ولازم اللازم لازم للملزم.

الضرب الأول: كلما كان «أب» فكل «ج د» وكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فكل «ج هـ».

الثاني: كلما كان «أ ب» فكل «ج د» ولا شيء من «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج هـ».

الثالث: كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» وكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج هـ».

الرابع: كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» ولا شيء من «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

وأربعة أخرى والمتصلة جزئية ولتكن الحملية صغرى: والشركة في التالي والشروط، وعدد الضروب كما قلنا؛ لأن نتيجة تأليف التالي بالحملية لازمة للتالي اللازم للمقدم.

الضرب الأول: كل «ج هـ» وكلما كان «أ ب» فكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فكل «ج د».

الثاني: كل «ج هـ» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج د».

الثالث: بعض «ج هـ» وكلما كان «أ ب» فكل «هـ د» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج د».

الرابع: بعض «ج هـ» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج د».

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية

الشكل الأول من حملي ومنفصل، والحملي صغرى: ولا شك أنه إذا كان «أ» قيل: إنه «ب» وكان كلما قيل له: «ب» فإنه يصدق عليه أحد شيئين ويكذب الآخر أن «أ» يكون كذلك، فيجب أن تكون الحملية واحدة وموجبة، والمنفصلة كلية تشارك الحملية بالموضوع للانفصال في الأجزاء كلها الذي هو محمول الحملية، وتكون النتيجة منفصلة تتبع الصغرى في الكم والكبرى في الكيف، وتكون الضروب أربعة.

الأول: كل «أ ب» ودائماً كل «ب» إما «ج» وإما «د» فكل «أ» إما «ج» وإما «د». انتهى.

الثاني: كل «أ ب» وليس البتة شيء من «ب» إما «ج» وإما «د» فليس البتة شيء من «أ» إما «ج» وإما «د».

الثالث: بعض «أ ب» ودائماً كل «ب» إما «ج» وإما «د» فبعض «أ» إما «ج» وإما «د».

الرابع: بعض «أ ب» وليس البتة شيء من «ب» إما «ج» وإما «د» فليس كل «أ» إما «ج» وإما «د».

وإما إذا كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى والنتيجة حملية: فهو

القياس المقسم، ولا شك أنه إذا كانت أشياء قد قيلت على شيء واحد، ثم حكم على كل واحد مما قيلت عليه كل واحدة من تلك بحكم أن ذلك الشيء يدخل في ذلك الحكم، وأن الشروط وعدد الضروب كما في الحملات، فيجب أن تكون

المنفصلة وأجزاؤها موجبات، والحمليات كليات وتشارك كلها في محمول واحد وتتحد في الكيف.

الضرب الأول: كل «أ» إما «ب» وإما «ج» وكل «ب» وكل «ج» فكل «أ» هـ.

الثاني: كل «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء من «ب» هـ ولا شيء من «ج» هـ فلا شيء من «أ» هـ.

الثالث: بعض «أ» إما «ب» وإما «ج» وكل «ب» وكل «ج» فبعض «أ» هـ.

الرابع: بعض «أ» إما «ب» وإما «ج» ولا شيء من «ب» هـ ولا شيء من «ج» هـ فليس كل «أ» هـ.

الشكل الأول من متصل ومنفصل: وليكن المتصل هو الصغرى والشركة في جزء غير تام، إنا نعلم بالضرورة أنه إذا لزم شيء شيئاً ثم كان اللازم يلزمه شيء أن ذلك يكون لازماً للملزم الأول، مثلاً: «أ ب» إذا كان يلزمه «ج د» ويلزم «ج د» نتيجة تأليفه مع المنفصلة، فتلك النتيجة تكون لازمة لـ «أ ب» فتكون النتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف والتالي والمنفصلة، فيجب أن يكون التالي موجباً كلياً أو جزئياً، وأن تكون المنفصلة كلية موجبة أو سالبة.

فهذه أربعة ضروب، والمتصلة قد تكون كلية وجزئية فتكون ثمانية أضرب:

الضرب الأول: كلما كان «أ ب» فكل «ج د» وكل «د» إما «هـ» وإما «ر» ينتج مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف من التالي والمنفصلة، وهي كلما كان «أ ب» فكل «ج» إما «هـ» وإما «ب».

الثاني: كلما كان «أ ب» فكل «ج د» وليس البتة شيء من «د» إما «هـ» وإما «ر» فكلما كان «أ ب» فليس البتة شيء من «ج» إما «هـ» وإما «ر». انتهى.

الثالث: كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» وكل «د» إما «هـ» وإما «ر» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج» إما «هـ» وإما «ر». انتهى.

الرابع: كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» وليس البتة شيء من «د» إما «هـ» وإما «ر».

«ر» فكلما كان «أ ب» فليس كل «ج» إما «هـ» وإما «ر».

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

وما سوى ذلك من الاقترانات الشرطية فقد رأينا ألا نطول به كتابنا هذا.

الفصل الثالث

في الشكل الثالث

إن هاهنا بيان حقيقي لإنتاج الشكل الثالث، ومعرفة جهته لا تتوقف على عكس ولا على برهان افتراض أو خلف لم نجد مثله في الشكل الثاني، فرأينا أن نبتدئ أولاً بالكلام في الشكل الثالث، فقد نستعين به في كثير مما نحتاج إلى إثباته، والشكل الثالث خاصيته في ترتيب حدوده أن الأوسط موضوع في مقدمتيه جميعاً.

ونريد أن نتكلم فيه أولاً بحسب المشهور، ولنقدم قبل ذلك مقدمة فنقول:

إذا قلنا: كل «ج ب» أو بعض «ج ب» مطلقاً مثلاً وكان ذلك صادقاً، فيجب أن نصدق بعض «ب ج» مطلقاً عاماً؛ لأن لنا أن نفرض شيئاً ما يكون «ج» و«ب» وليكن ذلك الشيء «د» فتكون «د» هي «ج» و«ب» فيكون شيء ما هو «ج» و«ب» فيكون ذلك الشيء هو «ب» و«ج ف ب» ف«أ ج».

وهذا الشكل لا يجوز أن تكون صغراه سالبة: لأنه حينئذ يجوز أن يكون الأكبر أعم من الأصغر أو خاصاً به موجباً عليه، ويجوز أن يكون مбайناً له سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة، ولا يجوز أن تتألف من جزئيتين؛ لأنه حينئذ يحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بإيجاب الأكبر أو سلبه، وجاز أن يكون هو هو، فلا ندري أن الحق هو الإيجاب أو السلب، فتكون ضروبه ستة؛ لأن الصغرى الموجبة الكلية تتألف مع الكبرى على أي قسم كانت من المحصورات الأربع، فيكون ذلك أربعة أضرب، والصغرى الموجبة الجزئية تتألف مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية، وذلك ضربان، فتكون الضروب ستة:

الأول: من كليتين موجبتين تنتج موجبة جزئية، كل «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» لأننا نعكس الصغرى فتكون بعض «ج ب» نقرنها بالكبرى فيكون الضرب الثالث من الشكل الأول.

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج جزئية سالبة، كل «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» لأننا إذا عكسنا الصغرى صار الضرب الرابع من الشكل الأول.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية، بعض «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» كما بينا في الأول.

الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة جزئية كل «ب ج» وبعض «ب أ» فبعض «ج أ» لأننا نعكس الكبرى ونجعلها صغرى فينتج بعض «أ ج» ثم نعكس النتيجة؛ لأن المطلوب كان نسبة الأكبر إلى الأصغر، فيصير بعض «ج أ» وهذا وإن بين الإنتاج فلا يتبين به جهة النتيجة؛ لأن عكس الموجبات كما ستعلمه لا يحفظ الجهات، وتبين ذلك بالافتراض وستعلمه.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» لأننا نعكس الصغرى فيكون رابع الأول.

السادس: من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية لا يبين بالعكس؛ لأن الصغرى تنعكس جزئية فيكون التآليف من جزئيتين فلا ينتج، والكبرى تنعكس؛ لأنها سالبة جزئية، فإننا إذا قلنا: «ليس كل حيوان إنسان» وصدق لا يلزم أن يصدق «ليس كل إنسان حيواناً» فطريقه الافتراض أو الخلف.

أما الافتراض: فإننا نفرض البعض من «ب» الذي ليس «أ د» حتى يكون لا شيء من «د أ» فنقول: كل «د ب» وكل «ب ج» فكل «د ج» ولا شيء من «د أ» فلا كل «ج أ» وفي هذا بحث سنذكره في الشكل الثاني.

وأما الخلف: فلأنه لو لم يصدق ليس كل «ج أ» فكل «ج أ» وكل «ب ج» فكل «ب أ» وكان لا كل «ب أ» هذا خلف.

وأما البيان الآخر فلا يحتاج إلى هذا التطويل، بل نقول: إذا كان كل «ب ج» وكل «ب أ» فيكون «ب» فقد قيل لها: «ج» و«أ» فشيء هو «ج» و«أ» وهو «ب» فبعض «ج أ» ولم يجب كل «ج أ» لأننا لم نتحقق أن ذلك الشيء الذي قيل له:

«ج» قيل عليه كل ما هو «ج» فقد يكون «ج» ما غير مقول على الشيء الذي هو «ب» الذي قيل له: «أ» أو سلب عنه «أ».

ويجوز أن تكون الكبرى موجبة وسالبة كلية وجزئية، والصغرى جزئية وكلية، ولا بد وأن يكون فيهما كلي وإلا لم يتحقق أن الشيء الذي قيل له: «ج» هو الذي حكم عليه بثبوت «أ» أو سلبه، وأن تكون الصغرى موجبة ليكون الأوسط قد قيل له الأصغر.

وكذلك لو كانت سالبة في قوتها صدق موجبة، ومهما كانت الصغرى موجبة فعلية؛ أي: ما عدا الممكنات، أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، فإن سلبها يستلزم الإيجاب بالفعل فتستلزم قول الأصغر على الأوسط، وكانت جهة الكبرى لا تتعلق بشرط وصف الموضوع لتعلق المشروطين والعرفيتين كانت النتيجة تابعة للكبرى في الكيف والجهة؛ لأنه إذا كان شيء من «ب» بالفعل «ج» وكان ذلك «ب» قيل له: «أ» فذلك «ج» الذي هو «ب» قيل له: «أ» بتلك الجهة، وأما إذا كانت الكبرى إحدى المشروطين أو العرفيتين فيجب أن تكون النتيجة مطلقة.

أما في العاميتين فعامية: لأننا لا ندرى أن «أ» ثبت لما قيل له: «ج» ما دام موصوفاً بـ«ج» أو في وقت آخر؛ لأنه كان الشرط ما دام موصوفاً بـ«ب» ولم يكن شرط ألا يكون ذلك دائماً بدوام الذات فيجوز أن يكون؛ فهذا جعلنا النتيجة مطلقة عامة.

وأما في الخاصيتين: ففي المشروطة الخاصة وجودية اللاضورية؛ لأن «ج» الذي هو «ب» يكون «أ» لا بالضرورة ما دامت ذاته.

وفي العرفية الخاصة: وجودية لا دائمة؛ لأن «ج» الذي هو «ب» يكون «أ» لا دائماً؛ إذ كما قلنا: كل «ب» ما دام «ب» لا دائماً.

وأما إذا كانت الصغرى ممكنة فلنؤخر الكلام فيه إلى المختلطات.

الشكل الثالث من المتصلات والشركة في جزء تام: ونحن نعلم أيضاً

بالضرورة إنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء آخر، ووجود شيء آخر أيضاً

أو انتفاؤه إنه قد يكون في وقت ما إذا وجد أحد ذينك الشئيين لزمه وجود الآخر أو انتفاؤه، وذلك عند وجود الملزوم، ولا يلزم أن يكون ذلك في كل وقت فقد يكون وجود كل واحد منهما أعم من وجود الملزوم، فلا بد وأن يكون في المقدمتين كلية؛ ليتحقق إيجاد زمان وجد فيه اللازمان، ولا بد وأن تكون الصغرى موجبة؛ ليكون قد وجد الأصغر في زمان وجد فيه الأكبر أو انتفاء وجوده فيه إن كانت الكبرى سالبة، فتكون الضروب إذا ستة كما في الحمليات:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين تنتج موجبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وكلما كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

الثاني: من كليتين والكبرى سالبة تنتج سالبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وليس البتة إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد لا يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية تنتج موجبة جزئية: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وكلما كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية تنتج موجبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وقد يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وليس البتة إذا كان «أ ب ف ه ر» فقد لا يكون إذا كان «ج د ف ه ر».

السادس: من كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى تنتج سالبة جزئية: كلما كان «أ ب ف ج د» وقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ه ر» فليس دائماً إذا كان «ج د ف ه ر».

وإذا كانت المتصلات اتفافية لم يكن للقياس فائدة؛ لأن المقدمتين إنما يصدقان إذا صدق تاليهما، وحينئذ يتحقق اتفاق صدقهما من غير حاجة إلى وسط أو تأليف قياس.

الشكل الثالث من حملي ومتصل: وقد رأينا أن نقصر على ما يكون الحملي كبرى تشارك التالي كراهة الإطالة بما يقل استعماله، وإننا نعلم بالضرورة أنه إذا كان

شيء يلزمه شيء ويلزم ذلك اللازم شيء آخر، أن ذلك اللازم الآخر يكون لازماً للملزم، فإذا كان مثلاً كلما وجد «أ ب» لزمه وجود كل «د ج» وإذا وجد كل «د ج» لزمه مع الحملية الصادقة وهي كل «د هـ» أن بعض «ج هـ» كان بعض «ج هـ» لازماً لـ «أ ب» فيجب أن يكون التالي موجباً، ولا بد من أن يكون هو والحملية أحدهما كلياً.

الضرب الأول: كلما كان «أ ب» فكل «د ج» وكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج هـ».

الثاني: كلما كان «أ ب» فكل «د ج» ولا شيء من «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

الثالث: كلما كان «أ ب» فبعض «د ج» وكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج هـ».

الرابع: كلما كان «أ ب» فكل «د ج» وبعض «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج هـ».

الخامس: كلما كان «أ ب» فبعض «د ج» ولا شيء من «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

السادس: كلما كان «أ ب» فكل «د ج» وليس كل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

وستة أخرى والمتصلة جزئية، ولتكن الحملية صغرى: فتكون الضروب وعدد الضروب كما قلناه؛ إذ نتيجة تأليف التالي بالحملية لازمة للتالي اللازم للمقدم، فهي لازمة له أيضاً.

الضرب الأول: كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض «ج هـ».

الثاني: كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «د هـ» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

الثالث: بعض «د ج» وكلما كان «أ ب» فكل «د هـ» فكلما كان «أ ب» فبعض

«ج ه».

الرابع: كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فبعض «د ه» فكلما كان «أ ب» فبعض

«ج ه».

الخامس: بعض «د ج» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «د ه» فكلما كان «أ

ب» فلا كل «ج ه».

السادس: كل «د ج» وكلما كان «أ ب» فلا كل «د ه» فكلما كان «أ ب» فلا

كل «ج ه».

وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

الفصل الرابع

في القضية العدمية، والمحصلة

والمعدولة من أصناف الحملات، والتفرقة بينها^(١)

القضية العدمية: هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه

أن يكون له في الوقت الذي فقده، كقولنا للكهل: إنه جاهل.

وقد يقال: هي التي محمولها دال على عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون

له أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد، وهذا أعم من الأول.

وقد يقال: هي التي محمولها أحس المتقابلين: كالجور والظلمة.

والقضية المحصلة على الإطلاق: هي التي ليس في موضوعها ولا في

محمولها عدول البتة، وإذا أطلقنا لفظ المحصلة أردنا التي بحسب المحمول؛ أي:

المحصلة المحمول، سواء كان في موضوعها عدول أو لم يكن، فيكون محمولها

اسماً محصلاً أو كلمة محصلة، كقولنا: «زيد قائم» و«زيد يقوم» ومنهم من يشترط

في المحصلة ألا يكون محمولها عديمياً، ونحن نتبع هؤلاء في ذلك لتكون العدمية

قسماً خارجاً عن المحصلة لا قسماً منها.

(١) انظر: كتاب التفرقة، لحد المنطق لابن حزم (بتحقيقنا).

والقضية المعدولة على الإطلاق: هي التي موضوعها اسم معدول ومحمولها

اسم معدول أو كلمة معدولة كقولنا: «ما ليس بحي يكون ليس بعالم» أو «يكون لا يعلم» وإذا أطلقنا لفظ المعدولة أردنا التي بحسب المحمول.

فلنفرق بين الموجبة المعدولة عند إطلاق اللفظ، وبين السالبة المحصلة عند تأخير حرف السلب عن الموضوع، والفرق بينهما من جهة اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ فالقضية: إن كانت ثلاثية تميزت الموجبة المعدولة عن

السالبة المحصلة، بأن حرف السلب يكون في السالبة متقدماً على الرابطة كما بيناه.

وأما في الموجبة المعدولة: فإنه يتأخر؛ لأنه داخل في المحمول فيجب أن

يتأخر لتكون الرابطة قد ربطت المحمول بكماله، ولو قدم حرف السلب على الرابطة لم تكن الرابطة ربطت المحمول بل جزءه، ويكون حرف السلب وقع خارجاً عن المحمول غير مربوط بالرابطة، بل ولا يصح هذا أيضاً؛ لأن حرف السلب صار جزءاً من اللفظ الذي هو المحمول، كالهزمة من إنسان فلا يجوز أن يعبر عن موضعه، وأنت تعلم أنك لو قلت: «زيد عبد يكون الله» على أن تجعل المحمول «عبد الله» لم يصح، ولو جعلت «عبد الله» وصفاً ولفظاً مؤلفاً، فكيف لو جعلته لقباً على أنه لفظ مفرد؟ والاسم المعدول أو الكلمة المعدولة لفظ مفرد كما بينا، فلا يجوز فصل بعضه عن بعض.

وأما لو تجوز متجاوز في السالبة المحصلة الثلاثية تقدم الرابطة على حرف

السلب، وقال: هذا نقل للحرف عن موضعه، كما قد ينقل السور فهذا تجوز مخل، فإن جوزت اللغة ذلك فتكون التفرقة بين السالبة والمعدولة بالنية.

وأما إن كانت القضية ثنائية فالنية تفرق بينهما، فإن القائل إن أراد بقوله: «زيد

ليس بصيراً» أن المحمول هو مجموع ليس بصيراً فالقضية معدولة موجبة، وإن أراد أن المحمول هو البصر وحده وأن «ليس» رافعة للحمل فالقضية سالبة محصلة، وكذلك أيضاً اللغة قد يفرق بينهما بأن يكون بعض حروف السلب للمعدول وبعضها

للسلب، فيشبه أن يكون في لغة العرب لما جوزوا [حذف]^(١) الرابطة، فرقوا بين حروف السلب؛ لثلاث يقع اللبس بحسب ذلك، فيشبه أن يكون في لغتهم «غير» تستعمل للعدول و«ليس» للسلب، فإذا قالوا: «زيد غير بصير» فالقضية معدولة، وإذا قالوا: «زيد ليس بصيراً» فالقضية سالبة؛ ولذلك لا يجوز في لغتهم تقديم «غير» على الرابطة، كما يجوز تقديم «ليس» فلا يصح أن يقال: «زيد غير يكون عادلاً» وتجاوز «ليس يكون عادلاً».

وأما الفرق من جهة المعنى: فقد تجعل المعدولة في قوة العدمية بالتفسير الأول، وقد تجعل في قوة العدمية بالتفسير الثاني، فلا يقال على التفسير الأول للصبي: إنه لا عالم. ويقال ذلك للكهل. وعلى التفسير الثاني يصح ذلك حتى يصح أن يقال للحائط: إنه لا عالم، وعلى هذين التفسيرين فالفرق بين المعدولة الموجبة والسالبة المحصلة ظاهر؛ لأن السلب لا يشترط فيه كون المسلوب من شأنه أن يكون للموضوع ولا لشيء من المحمولات عليه، وقد يجعل أعم من ذلك وهو أن يكون محمولها شيء عبر عنه بسلب ما ليس هو. سواء كان ذلك الشيء ملكه أو عدماً أو غير ذلك، وبهذا المعنى يوصف الله ﷻ بالأسماء غير المحصلة.

وحينئذ يكون الفرق بينها وبين السالبة المحصلة: إن المعدولة حكمها ثبوت نسبة لا كذا الذي هو المحمول إلى الموضوع؛ لأنها موجبة. وحكم الموجبة: هو ثبوت نسبة المحمول سواء كان محصلاً أو معدولاً إلى الموضوع.

وأما السالبة: فحكمها رفع النسبة الإيجابية بينهما، ولا يلزم ذلك ثبوت نسبة بينهما؛ إذ الحكم بلا نسبة.

وأما في المعدولة: فالحكم هو بنسبة لا كذا إلى الموضوع، ويتفرع على هذا أنا إذا قلنا: «ج» هو ليس «ب» ثم قلنا: كل ما ليس هو «ب» أي: كل ما حكم عليه بأنه ليس «ب» دخل «ج» فيه، وإذا قلنا: «ج» ليس هو «ب» ثم قلنا: كل ما هو ليس

(١) في الأصل: «حد من».

هو «ب» أي: كل ما حكم عليه بأنه ليس «ب» لم تدخل ج في ذلك؛ إذ ليس «ج» مما حكم عليه بأنه ليس «ب» بل حكم بلا نسبة بين «ج» و«ب».

وأيضاً فإن معنى السالبة أنه: ليس شيء هو بالفعل «ج» و«ب» أي: ليس شيء هو بالفعل «ج» إما في الخارج في القضية الخارجية، أو في العقل في الحقيقة، أو تقديراً في التقديرية، وهو بالفعل «ب» فلا يلزم من ذلك أن يكون شيء حكم العقل عليه أنه «ج» في الحقيقة أو شيء هو في الخارج «ج» أو في الخارجية، أو شيء هو لو وجد لكان «ج» في التقديرية، وكذلك لا يلزم ذلك في «ب».

وأما المعدولة فمعناها: إن ما هو بالفعل «ج» إما في الخارج في الخارجية أو في الفعل في الحقيقة، أو لو وجد لكان بالفعل «ج» في التقديرية، فهو محكوم عليه بأنه ما هو بالفعل لا «ب» ومعلوم أن صدق ذلك يتوقف على موضوع هو بالفعل كذلك؛ لأن الحكم بثبوت وصف لشيء يستدعي ثبوت ذلك الموصوف وذلك الوصف.

وأقول أيضاً: لو قلنا: ليس «ج ب» وفرضنا أن شيئاً هو «ج» بالفعل لم يلزم أن يكون ذلك الـ«ج» محكوماً عليه بأنه ليس «ب» وإن كان له ثبوت؛ لأن حكمنا بأنه لا «ج ب» حكم برفع النسبة، وأما الحكم بإثبات نسبة لا «ب» فهو حكم بثبوت النسبة، ولا يلزم من الحكم بلا ثبوت شيء الذي هو النسبة الحكم بثبوتها، فلا يلزم من الحكم بلا ثبوت نسبة، كذا الحكم بثبوت نسبة لا كذا؛ إذ قد يوجد الحكم بلا ثبوت نسبة كذا مع عدم الحكم بثبوت نسبة لا كذا؛ كما إذا لم يكن للموضوع تحقق.

فعلى هذا يكون صدق السالبة أعم؛ لأن الموجبة تكذب تارة بكذب النسبة وتارة بعدم تحقق الموضوع، والسالبة لا تكذب إلا بثبوت النسبة الإيجابية بين المحمول والمتحقق والموضوع المتحقق، ولا شك أن المتوقف على شروط أكثر أقل وجوداً، فوجود كذب السالبة أقل، ووجود كذب الموجبة أكثر؛ لأن توقفه على شروط أقل ووجوهه أكثر، وصدق السالبة أكثر؛ لأن شروطه أقل، وصدق الموجبة

أقل؛ لأن شروطه أقل، وأكثر ما يقع الغلط في أمر السالبة حين يؤخر حرف السلب عن الموضوع، فيوهم أنه محكوم عليه، فينبغي أن يجعل دائماً مقدماً على الموضوع.

وكل واحدة من العدمية والمحصلة والمعدولة قد تكون موجبة كما مثلناه وقد تكون سالبة **كقولنا في العدمية: «لا شيء من الإنسان بالحي».**

وفي المحصلة: «لا شيء من الإنسان بحجر».

وفي المعدولة، إما معدولة الموضوع كقولنا: «لا شيء مما ليس بحي بصير».

وإما معدولة المحمول كقولنا: «لا شيء من الإنسان غير بصير».

وإما معدولة الموضوع والمحمول كقولنا: «لا شيء مما ليس بحي غير ميت».

والقضية المحصلة تسمى بسيطة؛ لأن أجزائها أقل، والأقل أجزاء يسمى بسيطاً بالقياس إلى الأكثر أجزاء، واعلم أن بين هذه القضايا تلازم وتعاند، فلنجعل لذلك قانوناً نمتحن عليه، ولنقتصر على المخصوصات كراهة الإطالة ولنسامح، ونسمي العدمية ما محمولها أحسن المتقابلين، ونقول: كل موضوع، فيما أن يكون له وجود أو لا يكون.

والثاني كقولنا: «العناء عادل».

والأول: إما أن يكون قد حصل له المحمول بالفعل أو لا يكون.

والأول كقولنا: «عمر ﷺ عادل».

والثاني: إما أن يكون قد حصل له ضد المحمول كقولنا: «الحجاج جائر» أو

المتوسط كقولنا: «المأمون عادل وجائر» وإما ألا يكون قد حصل له واحد منها.

فإما أن يكون ذلك بالقوة كقولنا: «الصبي عادل» أو ولا بقوة كقولنا: «الحجر

عادل» وكلما صدق الأخص صدقاً، صدق الأعم ضرورة استلزام الأخص الأعم

ولا ينعكس وإلا بطل العموم، وكلما كذب الأعم كذب الأخص ضرورة انتفاء

الخاص عند انتفاء العام، ولا ينعكس وإلا بطل العموم، وكلما كان أعم صدقاً من

آخر فنقيضه أخص صدقاً من نقيضه ضرورة أن الصدق والكذب لا يخرج عن

النقيضين.

فإذا فرضنا الأمور مثلاً سبعة، وصدق الخاص على ثلاثة والعام على أربعة، وجب أن يصدق نقيض الخاص على أربعة، ونقيض العام على ثلاثة؛ ولأنه كلما صدق نقيض العام صدق نقيض الخاص، وليس كلما صدق نقيض الخاص صدق نقيض العام.

أما الأول: فلأنه لو جاز صدق نقيض العام مع كذب نقيض الخاص، وكلما كذب نقيض الخاص صدق الخاص لجاز صدق الخاص عند صدق نقيض العام، وكلما صدق نقيض العام كذب العام، فيجوز صدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وأما الثاني: فلأنه كلما كذب الخاص صدق نقيضه، فلو كان كلما صدق نقيض الخاص صدق نقيض العام لزم منه كلما كذب الخاص صدق نقيض العام، وكلما صدق نقيض العام كذب العام فكلما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف.

وأيضاً كلما كذب نقيض الخاص كذب نقيض العام، وليس كلما كذب نقيض العام كذب نقيض الخاص.

أما الأول: فلأنه لو جاز كذب نقيض الخاص مع صدق نقيض العام، وكلما صدق نقيض العام كذب العام لجاز كذب نقيض الخاص مع كذب العام، لكن كلما كذب نقيض الخاص صدق الخاص، فيجوز صدق الخاص مع كذب العام، هذا خلف.

وأما الثاني: فلأنه كلما صدق العام كذب نقيضه فلو كان كلما كذب نقيض العام كذب نقيض الخاص، وكلما كذب نقيض الخاص صدق الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

ويلزم مما ذكرنا أن يكون نقيض الخاص أعم من نقيض العام، ولتخذ لذلك
لوحاً يقربه إلى الحس:

زيد يكون عادلاً

زيد ليس يكون عادلاً

يصدق في واحد وهو إذا كان عادلاً
ويكذب في خمسة وهو إذا كان جائراً
أو متوسطاً وإذا كان ليس شيء من
ذلك بالفعل بل بالقوة وإذا كان لا
بالفعل ولا بالقوة وهو موجود أو
معدوم

يكذب في الواحد الذي صدق فيه
نقيضه
ويصدق في الخمسة التي كذب فيها
نقيضه

زيد ليس يكون لا عادلاً

زيد يكون لا عادلاً

يصدق في اثنين إذا كان عادلاً أو
معدوماً
ويكذب في الأربعة الباقية

يكذب في الإثنين اللذين صدق فيهما
نقيضه
ويصدق في الأربعة الباقية التي كذب
فيها نقيضه

زيد ليس يكون جائراً

زيد يكون جائراً

يكذب في واحد وهو إذا كان جائراً
ويصدق في الخمسة الباقية

يصدق في الواحد الذي كذب فيه
نقيضه
ويكذب في الخمسة التي صدق فيها
نقيضه

فكل اثنين من هذه فهما في العرض متناقضان.

وأما في الطول: فاللوح الأيمن ما هو منه أعلى، فهو أخص صدقاً وأعم
كذباً مما هو أسفل، وما هو أسفل فهو أعم صدقاً وأخص كذباً مما هو أعلى، فنسبة
البسيطة الموجبة إلى المعدولة السالبة كنسبة المعدولة السالبة إلى السالبة العدمية،

وكذلك نسبة السالبة العدمية إلى السالبة المعدولة، كنسبة السالبة المعدولة إلى الموجبة المحصلة.

وأما اللوح الأيسر: فما هو أعلى فهو أعم صدقاً مما هو أسفل وأخص كذباً، وما هو أسفل فهو أعم كذباً وأخص صدقاً مما هو أعلى فهو على عكس الأيمن، والنسبة فيه كما في الأيمن.

وأما اعتبار النسبة بينهما قطراً: فإن الأول من الأيمن مع الثاني أو الثالث من الأيسر، والثاني من الأيمن مع الثالث من الأيسر يمتنع اجتماعهما على الصدق، ولا يمتنع على الكذب يحقق ذلك الاعتبار؛ ولأنه لو جاز صدق «زيد يكون عادلاً» مع صدق «يكون لا عادلاً» أو مع صدق «يكون جائراً» أو جاز صدق «ليس يكون لا عادلاً» مع صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب نقيضه، فجاز أن يكذب «ليس يكون لا عادلاً» الذي هو نقيض «يكون لا عادلاً» المفروض صادقاً عند صدق «يكون عادلاً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم جواز كذب «ليس يكون جائراً» الذي هو نقيض «يكون جائراً» المفروض صادقاً عند صدق «يكون عادلاً» أو عند صدق «ليس يكون لا عادلاً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم كذب «ليس يكون عادلاً» الذي هو نقيض «يكون عادلاً» المفروض صدقه مع صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك يلزم كذب «يكون لا عادلاً» الذي هو نقيض «ليس يكون لا عادلاً» المفروض صدقه عند صدق «يكون جائراً» فيكذب العام عند صدق الخاص، هذا خلف.

وأما أن هذه لا يمتنع اجتماعها على الكذب؛ فلأنه لو لزم من كذب «يكون عادلاً» صدق «يكون لا عادلاً» أو صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب نقيضه، فيلزم أن يكذب «ليس يكون لا عادلاً» الذي هو نقيض «يكون لا عادلاً» و«ليس يكون جائراً» الذي هو نقيض «يكون جائراً» كلما كذب يكون عادلاً فيكون

كلما كذب الخاص كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كان كلما كذب «ليس يكون لا عادلاً» صدق «يكون جائراً» وكلما صدق ذلك كذب «ليس يكون جائراً» فكلما كذب «ليس يكون لا عادلاً» الخاص كذب «ليس يكون جائراً» العام، هذا خلف.

وكذلك لو كان يلزم من كذب «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» صدق «يكون عادلاً» وكلما صدق ذلك كذب «ليس يكون عادلاً» فيكون كلما كذب «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص كذب «ليس يكون عادلاً» العام. هذا خلف.

وكذلك لو لزم من كذب «يكون جائراً» صدق «ليس يكون لا عادلاً» وكلما صدق ذلك كذب «يكون لا عادلاً» فكلما كذب «يكون جائراً» الخاص كذب «يكون لا عادلاً» العام، هذا خلف.

واما القطر: الآخذ من الأول من الأيسر إلى الثاني أو الثالث من الأيمن، والقطر الآخذ من الثاني من الأيسر إلى الثالث من الأيمن، فالبعكس من ذلك؛ وذلك لأن هذه يمتنع اجتماعها على الكذب ولا يمتنع اجتماعها على الصدق يتحقق ذلك الاعتبار؛ ولأنه لو جاز اجتماعها على الكذب لصدقت نقائضها. فتجتمع تلك الأقطار على الصدق، وقد بينا أن ذلك محال؛ ولأنه لو جاز عند كذب «ليس يكون عادلاً» كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» لجاز كذب «ليس يكون عادلاً» العام عند صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص، هذا خلف.

وإن شئت قلت: لجاز صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» عند كذب «ليس يكون عادلاً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كذب «ليس يكون جائراً» عند كذب «يكون لا عادلاً» لصدق نقيضه وهو «يكون جائراً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وأيضاً لو جاز كذب «ليس يكون عادلاً» عند كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو «يكون عادلاً» فيصدق

الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وكذلك لو كذب «يكون لا عادلاً» عند كذب «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقيضه. وهو «ليس يكون لا عادلاً» فيصدق الخاص عند كذب العام، هذا خلف.

وأما أنه لا يمتنع اجتماع هذه على الصدق؛ فلأنه لو كان كلما صدق «ليس يكون عادلاً» كذب «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» وكلما كذب ذلك صدق نقيضه، وهو «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» لكان كلما صدق «ليس يكون عادلاً» العام صدق «يكون لا عادلاً» أو «يكون جائراً» الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

وكذلك لو كان كلما صدق «يكون لا عادلاً» العام، كذب «ليس يكون جائراً» ويلزم ذلك صدق يكون جائراً الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا محال.

وكذلك لو كان كلما صدق «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» كذب «ليس يكون عادلاً» ويلزم ذلك صدق «يكون عادلاً» فكلما صدق «ليس يكون لا عادلاً» أو «ليس يكون جائراً» العام، صدق «يكون عادلاً» الخاص. هذا محال.

وكذلك لو كان كلما صدق «ليس يكون جائراً» العام، كذب «يكون لا عادلاً» ويلزم ذلك صدق «ليس يكون لا عادلاً» الخاص، فكلما صدق العام صدق الخاص، هذا خلف.

الفصل الخامس

في تلازم ذوات الجهة

وقد رأينا أن نتخذ لذلك لوحاً، ونضع كل طبقة مع نقائضها عرضاً، ولوازمها طولاً، ولتبتدئ بطبقة الوجوب.

الطبقة الأولى:

ونقائضها		طبقة الوجوب	
ليس بواجب أن يوجد ممكن العامي ألا يوجد لا يمتنع ألا يوجد ليس يمكن الخاص أن يوجد ليس يمكن الخاص أن يوجد —	متلازمة متعاكسة	واجب أن يوجد لا يمكن العامي ألا يوجد ممتنع ألا يوجد <u>وتلزم هذه من غير معاكسة</u> ممكن العامي أن يوجد ليس بواجب ألا يوجد ليس بممتنع أن يوجد	متلازمة متعاكسة

الطبقة الثانية:

ونقائضها		طبقة الامتناع	
ليس بواجب ألا يوجد ممكن العامي أن يوجد لا يمتنع أن يوجد ليس بواجب أن يوجد ليس يمكن الخاصي ألا يوجد —	متلازمة متعاكسة	واجب ألا يوجد لا ممكن العامي أن يوجد ممتنع أن يوجد <u>وتلزم هذه من غير معاكسة</u> ممكن العامي ألا يوجد ليس بممتنع ألا يوجد ليس بممكن الخاصي أن يوجد	متلازمة متعاكسة

الطبقة الثالثة:

ونقائضها		طبقة الممكن الخاصي	
ليس بممكن الخاصي أن يوجد —	متلازمة متعاكسة	ممكن الخاصي أن يوجد ممكن الخاصي ألا يوجد	متلازمة متعاكسة

ولتلتزم هذه من غير معاكسة	ليس بممكن الخاصي ألا يوجد
ممکن العامي أن يوجد	يوجد
ليس بواجب أن يوجد	ممکن العامي ألا يوجد
ليس بممتنع أن يوجد	ليس بواجب ألا يوجد
	ليس بممتنع ألا يوجد

فقد ظهر من هذا أن قولنا: «واجب أن يوجد» مثل قولنا: «ممتنع ألا يوجد» وقولنا: «واجب ألا يوجد» مثل قولنا: «ممتنع أن يوجد» وقولنا: «ممکن العامي أن يوجد» مثل قولنا: «ليس بواجب ألا يوجد» وقولنا: «ممکن العامي ألا يوجد» مثل قولنا: «ليس بواجب أن يوجد» وقولنا: «ممکن الخاصي أن يوجد» مثل قولنا: «ممکن الخاصي ألا يوجد».

الفصل السادس

في التناقض

والتناقض: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتيهما أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، فالاختلاف يدخل فيه اختلاف القضايا وغيرها. وقولنا: قضيتين تخرج غيرهما.

ثم اختلاف القضيتين قد يكون بالجهة أو بالمحمول والموضوع، أو العدول أو غير ذلك، فيكون اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب أخص، فيكون كالجنس القريب وباقيه كالفصل.

وقولنا: «لذاتيهما» لأنه لو كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لا لذاتيهما، لم يتناقضا، كقولنا: «بالضرورة الإنسان حيوان» «بالضرورة ليس الإنسان بحيوان» فإن هاتين وإن اقتسما الصدق والكذب فليستا بمتناقضتين، بل لا بد في تناقضهما من تقدم حرف السلب على الجهة فيقال: «ليس بالضرورة الإنسان حيواناً» إذ لو لم يتقدم حرف السلب لجاز أن يصدقا وأن يكذبا.

أما صدقهما: فكقولنا: «بالإمكان الإنسان كاتب» «بالإمكان ليس الإنسان بكاتب».

وأما كذبهما: فكقولنا: «بالضرورة الإنسان كاتب» «بالضرورة ليس الإنسان

بكاتيب».

وأيضاً لو اقتسما الصدق والكذب وكانا جزئيتين أو كليتين لم يتناقضا، كقولنا: «بعض الإنسان حيوان» «ليس كل إنسان بحيوان» فإن إحدى هاتين صادقة والأخرى كاذبة. ومع ذلك لا لذاتيهما فإنه لو كان لذات الموجبة الجزئية أن تكون مناقضة للسالبة الجزئية لكان ذلك في كل مادة، وليس كذلك فإن قولنا: «بعض الإنسان كاتب» «ليس كل إنسان كاتب» صادقتين غير متناقضتين، وكذلك الكليتان فإنهما قد يكذبان في مادة الإمكان أيضاً فلا يتناقضان.

وكذلك أيضاً لو كان موضوع القضية أعم من محمولها لكذبت الكليتان وصدقت الجزئيتان، كقولنا: «كل حيوان إنسان» و«لا شيء من الحيوان بإنسان» فإنهما كاذبتان، وقولنا: «بعض الحيوان إنسان» «ليس كل حيوان بإنسان» صادقتان، فإذا شرط تناقض المحصورات الاختلاف بالكمية.

فلنسم الكليتين المختلفتين بالكيف متضادتين؛ لأنهما يجوز أن يكذبا ولا يجوز أن يصدقا، فأشبهنا الضدين من حيث يجوز ارتفاعهما ولا يجوز اجتماعهما، ولنسم الجزئيتين المختلفتين بالكيف داخليتين تحت التضاد؛ لأن الإيجاب الجزئي داخل تحت الإيجاب الكلي، وكذا السلب الجزئي داخل تحت السلب الكلي، ولنسم المتفتقتين في الكيف المختلفتين بالكم متداخلتين، والمختلفتين بالكم والكيف متناقضتين.

ولنتخذ لذلك لوحاً نقر به إلى الفهم، ولنضع الموجبة الكلية وتحتها الموجبة الجزئية، ويسرتها السالبة الكلية وتحت السالبة الكلية الجزئية، فنجد اللوح أعلاه يتضاد وأسفله داخل تحت التضاد، وقطراه متناقضان متضادان ويتداخل سميكا.

متضادتان

ولا شيء من ج ب

كل ج ب

متناقضان متناقضان

ليس كل من ج ب

بعض ج ب

داخلتان تحت التضاد

ونحن نعلم بالضرورة أن كل قضيتين مخصوصتين متقابلتان بشرائط التقابل. فإن إحدهما صادقة والأخرى كاذبة لذاتهما في كل مادة، وأن كل قضيتين محصورتين مختلفتين في الكم متقابلتان فكذلك أيضاً، فلنفصل الكلام في نقيض كل واحدة من القضايا ولا نشتغل بالنقيض الحقيقي فإنه قليل الفائدة، فإنا مثلاً إذا بينا أن نقيض قولنا: بالضرورة كل «ج ب» هو قولنا: ليس بالضرورة كل «ج ب» لم نعرف بذلك ما جهة هذه السالبة، فيجب أن نشتغل ببيان ما يلزم ذلك من الجهات، ولنجعل الكلام أولاً في الموجبة الكلية منها، فنقول:

المطلقة العامة: لا تناقضها مطلقة عامة؛ لعدم تحقق اتحاد الزمان، فجائز أن يصدقاً في زمانين كقولنا: «كل حيوان متحرك» و«لا شيء من الحيوان بمتحرك» فإنهما صادقتان فنقيضها دائمة؛ لأنه إن ثبت «ب» لكل فرد من «ج» وقتاً ما صدق الإيجاب الكلي المطلق، وكذب كذلك السلب الجزئي الدائم، وإلا انتفى عن البعض دائماً، فصدق السالب الجزئي الدائم وكذب الموجب الكلي المطلق، ولا يجوز أن يعتبر في هذه الدائمة الضرورة أو اللا ضرورة وإلا جاز كذب المطلقة العامة مع الدائمة المأخوذة بأحد الاعتبارين عند صدق الدائمة بالاعتبار الآخر؛ وإذا نقيض المطلق العام دائم فنقيض الدائم مطلق عام؛ لأنه إن صدق «ب» على كل فرد من «ج» دائماً، صدق الإيجاب الكلي الدائم وكذب الجزئي السالب المطلق العام، وإلا صدق سلب «ب» عن بعض «ج» وقتاً ما، فصدق السالب الجزئي المطلق العام وكذب الموجب الكلي الدائم.

الممكنة العامة الساذجة: تناقضها الضرورية؛ لأنه إما ألا يمتنع ثبوت «ب» لكل فرد من «ج» فيصدق الكلي الموجب الممكن العامي الساذج، ويكذب السالب الجزئي الضروري أو يمتنع ثبوته لكل الأفراد، فيصدق السلب الضروري الجزئي ويكذب الموجب الكلي الممكن العامي الساذج، وكذلك نقيض الضرورية ممكنة عامة ساذجة.

الممكنة الخاصة الساذجة: لما كان معناها: إنه لا ضرورة في ثبوت حكمها ولا في سلبه، فيناقضها أنه ليس كذلك بل ضرورة، إما في ثبوته للبعض أو سلبه عن

البعض، وليس يجمعهما لفظ فممكن العبارة به؛ ولأن «ب» إما أن يكون ثابتاً لشيء من أفراد «ج» بالضرورة فيصدق أحد جزئي النقيض أو لا يكون، فإما أن يكون مسلوباً عن بعض «ج» بالضرورة فيصدق الجزء الآخر، أو لا يكون واحداً منهما فيمكن ثبوته لكل فرد من «ج» وانتفاؤه عن كل فرد بالإمكان العامي، وذلك هو الممكن الخاصي الساذج.

المشروطة العامة: نقيضها ممكن بالإمكان العامي الساذج ألا يكون كل «ج» «ب» في بعض أوقات كونه «ج» وتسمى هذه الحينية الممكنة؛ لأن «ب» إما ألا يمتنع سلبه عن بعض أفراد «ج» في شيء من أوقات كونه «ج» فتصدق الحينية الممكنة السالبة الجزئية، أو يمتنع ذلك فتصدق المشروطة العامة الموجبة الكلية.

المشروطة الخاصة: نقيضها ليس كذلك، بل إما بعض «ج» ثابت له «ب» بالضرورة ما دامت ذاته، أو بعض «ج» مسلوب عنه «ب» بالإمكان العامي الساذج في بعض أوقات كونه «ج» لا بد إما أن يكون شيء من «ج» يثبت له «ب» بالضرورة فيصدق الجزء الأول أو لا يكون، فإما ألا يمتنع انتفاء «ب» عن فرد من «ج» في بعض أوقات كونه «ج» فيصدق الآخر، وإلا صدق أن كل فرد من «ج» يثبت له «ب» بالضرورة ما دام موصوفاً بـ «ج» لا ما دامت ذاته الوقتية لما تعين وقتها، فنقيضها إما يمكن بالإمكان العامي الساذج ألا يكون ذلك في ذلك الوقت للبعض، أو البعض ثابت له ذلك بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بما جعلت به موضوعه؛ لأنه إما ألا يمتنع سلب «ب» في ذلك الوقت لفرد ما فيصدق ممكن بالإمكان العامي الساذج ألا يكون بعض «ج» «ب» في ذلك الوقت أو يمتنع، فإن ثبت لفرد ما بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، صدق الجزء الآخر من النقيض، وإلا صدق الوقتي.

المنتشرة: نقيضها أنه ليس كذلك، بل إما ممكن بالإمكان العامي الساذج أن ينتفي الحكم عن البعض في كل وقت، أو يثبت للبعض بالضرورة ما دامت الذات أو الوصف؛ لأنه إما ألا يمتنع السلب عن البعض في كل وقت فيصدق أحد الجزئين، أو يجب الثبوت لكل فرد، فإما أن يكون ذلك بالضرورة لفرد ما، ما دامت

ذاته موجودة أو موصوفة فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت المنتشرة.

الوجودية اللاضرورية: نقيضها ليس كذلك، بل إما بعض «ج» ليس «ب» دائماً أو بعض «ج ب» بالضرورة؛ لأنه إما أن يثبت «ب» لكل فرد من «ج» وقتاً ما أو لا، فإن كان الثاني صدق السلب الجزئي الدائم، وإن كان الأول فإما أن يكون لبعض «ج» بالضرورة فيصدق الإيجاب الجزئي الضروري، وإلا صدقت الوجودية اللاضرورية.

العرفية العامة: نقيضها بعض «ج» ليس «ب» في بعض أوقات كونه «ج» وتسمى هذه حينية مطلقة؛ لأنه إن انتفى «ب» عن بعض أفراد «ج» في بعض أوقات كونه «ج» صدقت الحينية، وإلا صدقت العرفية العامة.

العرفية الخاصة: نقيضها ليس كذلك، بل إما بعض «ج» ليس «ب» في بعض أوقات كونه «ج» وإما بعض «ج ب» دائماً؛ لأن «ب» إن انتفى عن فرد من «ج» في بعض أوقات كونه «ج» صدق الجزء الأول، وإن ثبت لكل فرد من «ج» فإن ثبت لفرد ما دائماً صدق الجزء الآخر. وإلا صدقت العرفية الخاصة.

الوجودية اللادائمة: نقيضها ليس كذلك، بل بعض «ج» دائماً ليس «ب» أو بعض «ج» دائماً «ب» لأن «ب» إما أن ينتفي عن فرد من «ج» دائماً، فيصدق الجزء الأول أو يثبت لكل فرد وقتاً ما، فإما أن يثبت لفرد ما دائماً فيصدق الجزء الآخر، وإلا صدقت الوجودية اللادائمة.

المطلقة الخاصة: هي الوجودية اللاضرورية، وقد ذكرنا نقيضها.

الممكنة اللاوجودية: لا يختلف فيها الإمكان العامي والخاصي؛ لأن قولنا: بالإمكان كل «ج ب» مع أن ذلك لم يوجد البتة، هو في قوة سالبة كلية دائمة غير ضرورية السلب فيمكن الإيجاب، وهذا الإيجاب يستحيل أن يكون ضرورياً؛ لأن الفرض أنه لم يوجد البتة، ونقيضها ليس كذلك، بل إما بالضرورة بعض «ج» ليس «ب» أو بعض «ج ب» في وقت ما بالفعل؛ لأنه إما أن يثبت «ب» لفرد من «ج» وقتاً بالفعل فيصدق الجزء الأخير، أو ينتفي عن جميع الأفراد دائماً، فإما أن يكون ذلك الانتفاء ضرورياً لبعض الأفراد، فيصدق الجزء الأول، وإلا صدقت الممكنة

اللاوجودية.

الممكنة العامة الوجودية: هي في قوة المطلقة العامة ونقيضها نقيضها؛ لأن «ب» إما أن يثبت لكل فرد من «ج» في وقت ما أعم من كونه دائماً أو ضرورياً، فيصدق الممكن العامي الوجودي، وإلا انتفى عن بعض أفراد «ج» دائماً فيصدق السلب الجزئي الدائم.

الممكنة الخاصة الوجودية: هي في قوة المطلقة الخاصة ونقيضها نقيضها؛ لأن «ب» إما أن تنتفي عن بعض أفراد «ج» دائماً فيصدق السلب الجزئي الدائم. أو يثبت لكل فرد، فإما أن يكون ضرورياً للبعض فيصدق الموجب الجزئي الضروري، وإلا صدق الممكن الخاصي الوجودي؛ وإذا قد عرفت نقائض الكلّي الموجب من هذه القضايا فيسهل عليك أن تعرف نقائض الكلّي السالب؛ إذ تجعل ما كان موجباً سالباً وما كان سالباً موجباً.

وأما الموجب الجزئي: فما كان من القضايا نقيضه شيء واحد، كالممكنة العامة الساذجة والمطلقة العامة والضرورية والدائمة، والمشروطة العامة والعرفية العامة، فسهل عليك في هذه القضايا الست أن تعرف نقيض موجبها الجزئي؛ لأن في الموجب الكلّي منها كنت تجعل أصل القضية كلياً موجباً ونقيضها جزئياً سالباً، وها هنا تجعل أصل القضية موجباً جزئياً ونقيضها كلياً سالباً، وكذلك أيضاً تعرف نقيض الجزئي السالب منها؛ لأنك تجعل ما هو في الموجب الجزئي موجباً سالباً وما هو سالب موجباً.

وأما القضايا التي ذكرنا لنقيضها جزئين فلنفصل الكلام في كل واحد منها.

المشروطة الخاصة: كقولنا: بعض «ج ب» بالضرورة ما دام «ج» لا دائماً لا يناقضه قولنا: إما ممكن بالإمكان الساذج ألا يكون شيء من «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» أو كل «ج ب» بالضرورة ما دامت ذاته كما كان الجزءان من هذين هما نقيض الموجبة الكلية؛ لأن قولنا: «بعض الحيوان فرس» بالضرورة ما دام موصوفاً بأنه حيوان لا دائماً بدوام ذاته كاذب.

وقولنا: «ممكن بالإمكان العامي الساذج ألا يكون شيء من الحيوان فرساً في

بعض أوقات كونه حيواناً كاذب، وقولنا: «كل حيوان فرس» بالضرورة ما دامت ذاته كاذب، وإذا كذب الجزء ان كذبت المنفصلة، فلو كانت هذه المنفصلة نقيض الموجبة الجزئية المشروطة الخاصة لزم كذب النقيضين، هذا محال.

بل نقيضها إما «بالإمكان العامي الساذج ألا يكون شيء من «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» أو البعض من «ج» الذي يثبت له «ب» يكون ثبوته له ضرورياً ما، ما دامت ذاته؛ لأنه إما ألا يجب ثبوت «ب» ولا لفرد من «ج» ما دام «ج» فيصدق السلب الكلّي الممكن العامي الساذج الحيني، أو يجب ذلك لفرد ما.

وحينئذ إما أن تكون هذه الضرورة لهذا البعض من «ج» ما دامت ذاته، فتكذب الموجبة الجزئية المشروطة الخاصة ويصدق الجزء الأخير من النقيض. وإلا كذب ذلك الجزء وصدقت المشروطة الخاصة.

العرفية الخاصة: لا تناقضها منفصلة من سالبة كلية حينية مطلقة وموجبة كلية دائمة؛ لأن قولنا: «بعض الحيوان فرس» ما دام حيواناً لا دائماً كاذب مع كذبهما، بل نقيضها، إما لا شيء من «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» أو البعض من «ج» الذي يثبت له «ب» يكون ثبوته له دائماً؛ لأن كل فرد من «ج» إما أن ينتفي عنه «ب» في بعض أوقات كونه «ج» فتصدق السالبة الكلية الحينية المطلقة، وتكذب العرفية الخاصة والدائمة الجريان، أو لا ينتفي عن بعض أفراد «ج» ولا في وقت من أوقات كونه «ج» فإما أن يكون ذلك دائماً لما ثبت له ذلك فيصدق الجزء الآخر من النقيض، وتكذب العرفية الخاصة والسالبة الحينية، أو لا دائماً فيصدق العرفية الخاصة ويكذب الجزء ان.

الوقتية: لا يناقضها لا شيء من «ج ب» في ذلك الوقت بالإمكان العامي الساذج، أو كل «ج ب» بالضرورة، ما دامت ذات «ج» موجودة أو موصوفة، فإنه يكذب قولنا: «بالضرورة بعض الحيوان فرس» في وقت معين لا دائماً بدوام ذاته موجودة أو موصوفة، مع كذب قولنا: بالإمكان العامي «لا شيء من الحيوان بفرس» في ذلك الوقت، وكذب قولنا: «كل حيوان فرس» بالضرورة ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، بل نقيضه إما «لا شيء من الحيوان بفرس» في ذلك الوقت بالإمكان

العامي الساذج، أو «البعض من الحيوان الذي يكون فرساً في ذلك الوقت يكون فرساً بالضرورة» ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة.

المنتشرة: لا يناقضها إما لا شيء من «ج ب» في كل وقت، أو كل «ج ب» بالضرورة ما دامت ذات «ج ب» موجودة أو موصوفة، فإنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان فرس» بالضرورة في وقت ما لا ضرورياً، ولا ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة مع كذب بالإمكان العامي الساذج: «لا شيء من الحيوان بفرس» في كل وقت، وكذب: «كل حيوان فرس» بالضرورة، ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة، بل نقيضها: إما «ممكناً بالإمكان العامي الساذج ألا يكون شيء من الحيوان فرساً» في كل وقت، أو «البعض من الحيوان الذي يكون فرساً» يكون كذلك دائماً ما دامت ذاته موجودة أو موصوفة بأنها حيوان.

الوجودية اللاحقة: لا يناقضها إما دائماً لا شيء من «ج ب» أو دائماً كل «ج ب» لأنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان إنسان دائماً» مع كذب: «كل حيوان إنسان دائماً» وكذب: «لا شيء من الحيوان إنسان دائماً»، بل نقيضها إما دائماً «لا شيء من الحيوان إنسان» أو البعض الذي يكون من جملة الحيوان إنساناً يكون إنساناً دائماً، وقد عرفت البرهان فلا حاجة إلى الإطالة بذكره في كل قضية. وقد ذكر بعض من قرب من زماننا من الفضلاء أن نقيضها: «كل حيوان إما دائماً إنسان وإما دائماً لا إنسان» وهذا لا يصح؛ لأن قولنا: كل «ج ب» فإما كذا وإما كذا، قد يكذب عند عدم «ج ب» البتة فلا يكون لازماً للنقيض. انتهى.

الوجودية اللاضرورية: لا يناقضها إما دائماً لا شيء «ج ب» أو بالضرورة كل «ج ب» لأنه يكذب قولنا: «بعض الحيوان إنسان» لا بالضرورة. مع كذب: «دائماً لا شيء من الحيوان بإنسان» وكذب: «بالضرورة كل حيوان إنسان» بل نقيضها إما «دائماً لا شيء من الحيوان بإنسان» أو «البعض من الحيوان الذي يكون إنساناً يكون إنساناً بالضرورة».

الممكنة الخاصة الساذجة: لا يناقضها إما بالضرورة لا شيء من «ج ب» أو بالضرورة كل «ج ب» لأنهما قد يكذبان مع كذب الممكنة الخاصة الساذجة، إذا

كان البعض من «ج» بالضرورة «ب» و البعض بالضرورة ليس «ب» كقولنا: «ممكن بالإمكان الخاصي الساذج أن يكون بعض الحيوان إنساناً» فإنه كاذب مع كذب: «بالضرورة كل حيوان إنسان» وكذب: «بالضرورة لا شيء من الحيوان إنسان» والصادق: «بعض الحيوان إنسان» بالضرورة وبعضه: «بالضرورة ليس بإنسان» بل نقيضها: إما «بالضرورة لا شيء من الحيوان إنسان» أو «البعض من الحيوان الذي يكون إنساناً يكون إنساناً بالضرورة».

وقد يعبر عنه بعبارة أخرى، وهي إما بالضرورة لا شيء من «ج ب» أو بالضرورة كل «ج ب» أو بالضرورة بعض «ج ب» و بعضه ليس «ب».

الممكنة اللاوجودية: لا تختلف الخاصة والعامة؛ إذ الحكم غير موجود فيستحيل أن يكون ضرورياً، وقوتها قوة الدائمة غير الضرورية المخالفة في الكيف الموافقة في الحكم، فلا يناقض الموجبة الجزئية منها قولنا: إما بالضرورة لا شيء من «ج ب» أو كل «ج» له «ب» بالوجود؛ لأنهما قد يكذبان مع الموجبة الجزئية الممكنة اللاوجودية، بل نقيضها إما بالضرورة لا شيء من «ج ب» أو البعض من «ج» الذي يمكن أن يكون «ب» هو بالوجود «ب».

الممكنة العامة الوجودية: هي كالمطلقة العامة ونقيضها نقيضها.

الممكنة الخاصة الوجودية: هي والمطلقة الخاصة؛ أي: الوجودية اللاضرورية سواء، ونقيضها نقيضها. انتهى.

الفصل السابع

في تحقيق أقسام الشرطية المنفصلة

وتلازم الشرطيات

أقسام الشرطية المنفصلة ثلاثة:

أحدها: الحقيقية: وهي التي معناها أنه لا يخلو الأمر عن أحد أجزائها، وينحصر فيها طرفا النقيض فلا تجتمع أجزاؤها في صدق ولا كذب، وتتألف إما من عين النقيضين كقولنا: إما أن يكون «ج د» وإما ألا يكون «ج د» وإما من أحد

النقيضين ولازم مساوٍ للنقيض الآخر، كقولنا: إما أن يكون «ج د» وإما أن يكون «أ ب» إذا كان «أ ب» لازماً مساوياً لـ «ج د».

وثانيها: مانعة الخلو: وهي التي يستحيل اجتماع جزئها على الكذب، ويمكن اجتماعهما على الصدق، وذلك بأن يكون كل واحد من جزئها أعم من نقيض الآخر، كقولنا: «إما ألا يكون هذا نباتاً، وإما ألا يكون حيواناً» تقديره: «إما ألا يكون نباتاً وإما أن يكون نباتاً، وإذا كان نباتاً لزمه ألا يكون حيواناً» وهو أعم منه؛ لأنه يصدق عليه وعلى غيره، وهذه تمنع كذب الجزئين؛ لأنهما لو كذبا، وكلما كذب العام كذب الخاص لزم كذب النقيضين، وهو محال.

ويجوز أن يصدقا؛ لأنه قد يصدق قولنا: «إنه ليس بحيوان» عند كذب: «إنه نبات» ضرورة جواز صدق العام عند كذب الخاص، وإلا لم يكن أعم منه. وكلما كذب: «إنه نبات» صدق: «إنه ليس بنبات» فقد يصدق إذاً أنه ليس بحيوان عند صدق أنه ليس بنبات.

وثالثها: مانعة الجمع: وهي التي يستحيل اجتماع جزئها أو أجزائها على الصدق، ويجوز اجتماعها على الكذب، وهي أن يكون كل واحد من جزئها أو أجزائها أخص من نقيض الباقي، كقولك في جواب من يقول: «إن هذا حيوان شجر» إنه إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون شجراً، فيستحيل اجتماع جزئها على الصدق؛ لأنه إذا صدق الخاص صدق العام، فلو اجتماعاً على الصدق صدق النقيضان، وهو محال.

ويجوز أن يكذبا؛ لأنه يجوز أن يكذب أنه شجر الخاص عند صدق أنه ليس بحيوان العام، وكلما صدق أنه ليس بحيوان كذب أنه حيوان، فيجوز أن يكذب أنه شجر عند كذب أنه حيوان، ونقول: فرق بين قولنا: «إما أن يكون العدد زوجاً، وإما ألا يكون» وبين قولنا: «للعـد إـمـا أن يكون زوجاً، وإما ألا يكون» فإن الثانية تشبه الحملات ويكون تقدير الكلام: العدد محكوم عليه بأنه إما كذا وإما كذا.

وكذلك في المتصلة إذا قلنا: «الشمس إذا كانت طالعة كان النهار موجوداً» فإن هذه تشبه الحملية وتكون الشمس هي الموضوع، وقد حكم عليه بأنه كذا وكذا،

وكل متصلة موجبة كلية، فإنه يلزمها متصلة سالبة كلية مؤلفة من مقدمها ونقيض تاليها، كما إذا صدق كلما كان «ج د ف أ ب» فإنه يلزمه صدق ليس البتة إذا كان «ج د» فلا «أ ب» لأنه إذا كان «أ ب» لازماً لـ «ج د» فلا يكون نقيضه لازماً له، وإلا لزم من صدقه صدق النقيضان، هذا خلف.

قالوا: وهذه السالبة يلزمها صدق الموجبة فيكونان متعاكسين، وبنوا على ذلك كثيراً من الأحكام خصوصاً في الاقترانيات الشرطية، فإنهم يستعملون السالبة مكان الموجبة، ونحن فقد أسقطنا ذلك لفساد هذا الأصل؛ وذلك لأنه إذا كان شيء لا تعلق له بشيء آخر لم يكن يلزمه ذلك ولا نقيضه، كما إذا صدق ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً فالمثلث شكل؛ أعني: بهذه السالبة، السالبة اللزومية؛ أي: ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً يلزمه أن يكون المثلث شكلاً، فإن هذا لا يلزمه كلما كان الإنسان ناطقاً لزمه ألا يكون المثلث شكلاً. ولا يقال: لو لم يلزم ذلك لجاز ارتفاع النقيضين، قلنا: لا يلزم ذلك بل يلزم جواز ألا يلزمه ولا واحد من النقيضين.

ونحن نقول بذلك، فإنه إذا كان الإنسان ناطقاً لم يلزمه ألا يكون المثلث شكلاً ولا أن يكون، بل يجوز أن يكون ذلك ويجوز ألا يكون بالنظر إلى كون الإنسان ناطقاً، نعم إنه لا يخلو من صدق أحدهما ولكن باتفاق لا بلزوم، واحتجوا على ذلك بأنه لو لم يلزم صدق السالبة الكلية صدق الموجبة الكلية المؤلفة من مقدمها ونقيض تاليها لجاز صدق نقيض هذه الموجبة الكلية عند صدق السالبة الكلية، ويلزم من ذلك كذب السالبة الكلية، مثاله لو لم يلزم عند صدق قولنا: ليس البتة إذا كان «ج د» فلا «أ ب» صدق قولنا: كلما كان «ج د ف أ ب» لجاز صدق قولنا: قد يكون إذا كان «ج د» فلا «أ ب» عند صدق السالبة الكلية، ولو صدق ذلك لكذبت السالبة الكلية، فتكون السالبة الكلية كاذبة على تقدير كونها صادقة، هذا محال.

ونحن نقول: لا يلزم من صدق نقيض الموجبة الكلية كذب السالبة الكلية؛ لأن نقيض قولنا: كلما كان «ج د ف أ ب» ليس دائماً إذا كان «ج د» يلزمه «أ ب» ولا يلزم من ذلك كذب ليس البتة إذا كان «ج د» يلزمه لا «أ ب» فقد يكون «ج د»

ولا يلزمه «أ ب» ولا نقيضه، وأما إن عنوا بقولهم: قد يكون إذا كان «ج د» فلا «أ ب» أي: فيلزمه لا «أ ب» فهذا ليس نقيضا للموجبة الكلية وليس يلزم كذبها صدقه؛ إذ قد يكون «ج د» لا يلزمه «أ ب» ولا نقيضه، وكل متصلة موجبة كلية فإنه يلزمها منفصلة مانعة الجمع بين مقدمها ونقيض تاليها.

أما إنها تمنع الجمع: فلاستحالة وجود الملزوم مع عدم اللازم.

وأما إنها لا تمنع الخلو: فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم فيصدق مع كذب المقدم، وكلما صدق كذب نقيضه، فجاز كذب نقيض التالي مع كذب المقدم ومثاله، وكلما كان «أ ب ف ج د» يلزمه إما أن يكون «ج د» وإما ألا يكون «أ ب» ويلزم هذه المنفصلة أيضاً صدق المتصلة الموجبة الكلية فيكون اللزوم منعكساً؛ وذلك لأنه إذا كان «أ ب» لا يجوز أن يجتمع مع لا «ج د» فكلما كان «أ ب» لزمه «ج د» وإلا اجتمع «أ ب» ولا «ج د» ويلزم هذه المتصلة أيضاً منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها لزوم معاكساً أيضاً.

أما جواز الجمع على الصدق: فلأن التالي قد يكون أعم من المقدم، فيجوز أن يصدق مع نقيضه.

وأما إنها تمنع الخلو: فلأنه لو كذب التالي مع نقيض المقدم، وكلما كذب نقيض المقدم صدق المقدم، لزم صدق المقدم مع كذب التالي، هذا خلف.

وأما إن هذا اللزوم منعكساً: فلأنه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي، فكلما وجد المقدم لزم التالي وإلا لزم الخلو؛ وإذ كل واحدة من المنفصلة المانعة للخلو والمانعة للجمع لازمتان للموجبة الكلية المتصلة، وهي لازمة لكل واحدة منهما، فهما متلازمتان؛ ولأنه إذا استحال الخلو عن نقيض المقدم وعين التالي وجب ألا يجتمع عين المقدم مع نقيض التالي وإلا لزم الخلو المذكور، ويلزم هذه المتصلة الموجبة الكلية سالبة كلية منفصلة من مقدمها وعين تاليها، ضرورة أن كل شيتين بينهما تلازم استحال أن يكون بينهما تعاند، وهذه السالبة المنفصلة لا يلزمها الموجبة المتصلة حتى يكون اللزوم متعاكساً؛ لأنه لا يلزم من انتفاء التعاند بين شيتين ثبوت التلازم بينهما.

الفصل الثامن

في القياس الاستثنائي

والقياس الاستثنائي: يتألف من شرطية: إما متصلة، وإما منفصلة، ومن وضع لو رفع لأحد جزئيهما فيلزم وضع الجزء الأخير أو رفعه، ويسمى اللازم نتيجة، والواضع أو الرافع المستثناة، فإن كان الجزء الذي يوضع أو يرفع شرطياً فالمستثناة شرطية، وإن كان حملياً فالمستثناة حملية، والجزء الآخر إن كان شرطياً فالنتيجة شرطية، وإن كان حملياً فحملية، والشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة، والمتصلة كما علمت إما لزومية أو اتفاقية فإن كانت اتفاقية لم يفد القياس منها؛ لأن الاتفاقية إنما تكون صادقة إذا كان تاليها صادقاً في نفسه، وحينئذ فلو استثني نقيضه كانت المستثناة كاذبة، وإن استثني عين المقدم لإنتاج عين التالي لم يفد ذلك؛ لأن صدق التالي كان معلوماً قبل القياس.

وأما إن كانت لزومية واستثني من المقدم فيجب أن يكون عينه، فينتج عين التالي ضرورة ثبوت اللازم عند وجود الملزوم، وإن استثني نقيضه لم ينتج لجواز كون اللازم أعم من الملزوم وجواز وجود العام عند انتفاء الخاص، وإن استثني من التالي فيجب أن يكون نقيضه، فينتج نقيض المقدم ضرورة لزوم انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، فلو استثني عينه لم ينتج لجواز كون اللازم أعم من الملزوم، وجواز عدم الخاص عند وجود العام^(١).

(١) قال ابن سينا: «إن القياس الاستثنائي مخالف للاقتراضي. في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجوداً في القياس الاستثنائي بالفعل، ولا يكون موجوداً في القياس الاقتراضي إلا بالقوة. كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم، فلا المطلوب، ولا نقيضه موجودان في هذا القياس الاقتراضي بالفعل. وأما أن قلنا: إن كان الإنسان حيواناً؛ فالإنسان جسم؛ أو إن لم يكن جسماً، فليس بحيوان. وقلنا في الأول: لكن الإنسان حيوان، فأننتج: أن الإنسان جسم. ولو قلنا في الثاني، فأننتج ذلك، وجدنا أحد طرفي المطلوب، وهو الموجب. موجوداً بالفعل في أول القياسين تالياً؛ والطرف الثاني موجوداً بالفعل في القياس الثاني تالياً. فنقول: إن كل قياس استثنائي يكون في مقدمة شرطية، ومن مقدمة استثنائية هي نفس أحد

وقد جرت العادة أن نذكر الشرطية مهملة: وهو عندنا غير منتج؛ لأن السهملية في قوة الجزئية، والشرطية الجزئية لا تمنع أن تكون للمقدم حال أخرى يخالف حكمها، وحينئذ يجوز أن تكون تلك الحال هي حال ثبوت وضع المقدم أو رفع التالي، مثاله لو قلنا: إن كان «أ ب ف ج د» على أنها مهملة كانت في قوة قولنا: قد يكون إذا كان «أ ب ف ج د» وهذا لا يمنع أن تكون حال ما تكون فيه «أ ب» ولا «ج د» فإذا قلنا: لكن «أ ب» احتمال أن يكون ذلك هو حال كون «أ ب ج د» واحتمل أن يكون هو حال كون «أ ب» لا «ج د» وكذلك لو قلنا: لكن لا «ج د» احتمال أن يكون ذلك هو حال تكون فيها «أ ب» ولا «ج د» فلا يلزم ذلك نتيجة.

أما لو كانت الشرطية كلية: فقلنا: كلما كان «أ ب ف ج د» ثم قلنا: لكن «أ ب» وجب من ذلك أن يكون «ج د» وكذلك لو قلنا: لكن لا «ج د» لزم لا «أ ب» وهذا إنما يكون إذا كانت الشرطية موجبة.

أما لو كانت سالبة: ففيه بحث يجب أن تؤخره إلى تنمة الكلام في هذا القياس وتفصيل ضروريه، وذلك عندما نريد أن نختم هذه الجملة، فإن قيل: إنا نجد استثناء عين المقدم ونقيض التالي ينتج في بعض المواد كما ذكرتم، ولا ينتج استثناء عين التالي ولا نقيض المقدم، وفي بعض المواد ينتج استثناء عين التالي ونقيض المقدم، ولا ينتج استثناء عين المقدم ولا نقيض التالي.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنا إذا قلنا: «إن كان هذا المقبل حيواناً» فيمكن أن يكون إنساناً، فهنا استثناء نقيض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان، ينتج نقيض التالي وهو أنه ليس بإنسان، ضرورة أنه يلزم من انتفاء العام انتفاء الخاص، وكذلك استثناء عين التالي، وهو أنه إنسان ينتج عين المقدم هو أنه حيوان ضرورة ثبوت العام عند ثبوت الخاص، ولو استثنى عين المقدم وهو أنه حيوان لم يلزم أنه إنسان أو ليس بإنسان،

=

جزئياً أو مقابله بالنقيض؛ فينتج إما الآخر. أو مقابله. فإما أن تكون الشرطية متصلة، أو تكون متصلة.

وكذلك لو استثنى نقيض التالي وهو أنه ليس بإنسان لم يلزم أنه حيوان أو ليس بحيوان.

وكذلك نقول: «إن كان زيد في البحر فيمكن أن يغرق» لكنه غرق، فهو [في] البحر ضرورة أنا نعني بالبحر: كل ما يغرق، أو لكنه ليس في البحر فهو لا يغرق، ولو قيل: «لكنه في البحر» لم يلزم أن يغرق أو لا يغرق، ولو قيل: «لكنه لم يغرق» لم يلزم أنه في البحر أو ليس في البحر، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون هذا القياس غير منتج؛ لأننا إذا استثنينا عين المقدم لم ندر أنه من المادة التي ينتج فيها عين استثناء المقدم أو نقيضه، وكذلك لو استثنينا نقيض التالي لم ندر أنه من المادة التي ينتج فيها استثناء نقيض التالي أو عينه.

فنقول: إن التالي ها هنا هو إمكان أن يكون إنساناً وهذا الإمكان معناه الاحتمال، ونحن إذا استثنينا عين المقدم وهو أنه حيوان أنتج عين التالي، وهو أنه يحتمل أن يكون إنساناً أنتج نقيض المقدم، وهو أنه ليس بحيوان؛ لأن كل حيوان إذا علمناه ولم نعلم خصوصيته، احتمل أن يكون إنساناً وإن لم نفسره بذلك لم تصدق الشرطية.

وكذلك نقول في الصورة الأخرى، فإن التالي فيها هو إمكان أن يغرق، وقد قال بعضهم: إن التالي إذا كان مساوياً للمقدم في العموم، كأن استثنى عين كل واحد منهما ينتج عين الآخر، واستثنى نقيض كل واحد منهما ينتج نقيض الآخر، وذلك كقولنا: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، فإن استثنينا وقلنا: لكن النهار موجود، أنتج فالعالم مضيء، أو لكن العالم مضيء، أنتج فالنهار موجود.

وإن قلنا: لكن النهار ليس بموجود أنتج، فالعالم ليس بمضيء، أو لكن العالم ليس بمضيء، أنتج فالنهار ليس بموجود؛ قلنا: إن ذلك لا لأجل أنه استثناء نقيض المقدم أو عين التالي، بل لأنهما لما تساويا، كان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون مقدماً وتالياً، فأيهما استثنى عينه كان مقدراً بأنه مقدم، وأيهما استثنى نقيضه كان

مقدراً بأنه تال.

وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فلا بد وأن تكون أيضاً كلية، لأننا إذا قلنا: قد يكون إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د، لم يمنع ذلك أن يكون في حال يكون ا ب و ج د، أو يكون لا ا ب ولا ج د، فإذا قلنا: لكن ا ب احتمال أن يكون هو تلك الحال. والمنفصلة، كما علمت، إما حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو. فإن كانت حقيقية فأيهما استثني عينه أنتج نقيض الآخر ضرورة استحالة اجتماع النقيضين، وأيهما استثني نقيضه أنتج عين الآخر ضرورة استحالة انتفاء النقيضين، مثاله: دائماً إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د، لكن ا ب، فلا ج د، أو لكن ج د، فلا ا ب، أو لكن لا ا ب ف ج د، أو لكن لا ج د ف ا ب. وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الخلو، كقولنا: دائماً إما ألا يكون هذا نباتاً، وإما ألا يكون حيواناً، وكقولنا: دائماً إما أن يكون زيد في البحر وإما ألا يغرق، فأيهما استثني نقيضه أنتج عين الآخر، وإلا لزم الخلو عنهما، واستثني عين أيهما كان لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما. فإنك لو قلت بعد المنفصلة: لكنه غرق أنتج أنه في البحر، أو قلت: لكنه ليس في البحر أنتج أنه لا يغرق. وأما لو قلت: لكنه لم يغرق أو لكنه في البحر، لم يلزمه شيء. والعبارة التي جرت بها العادة في زماننا، إذا كان القياس شرطية مانعة الخلو، أن يقال أحد الأمرين أو الأمور لازم، ثم يقال: وكذا منها، منتف فيلزم الآخر. وأما إذا كانت المنفصلة مانعة الجمع، فاستثناء عين أيهما كان، ينتج نقيض الآخر، ضرورة استحالة الاجتماع. وأما استثناء نقيض أيهما كان، فلا ينتج، لاحتمال الخلو عنهما، مثاله: إما أن يكون هذا حجراً، وإما أن يكون شجراً، لكنه حجر فليس بشجر، أو لكنه شجر فليس بحجر. ولو قيل: لكنه ليس بحجر أو لكنه ليس بشجر، لم يلزمه شيء.

والعبارة المستعملة في زماننا للمنفصلة المانعة للجمع، أن يقال: هذا وذاك مما لا يجتمعان، وهذا ثابت، فذاك منتف، أو ذاك ثابت، فهذا منتف. وهذا الذي ذكرناه إنما هو إذا كانت المنفصلة ذات جزئين، فلو كانت ذات أجزاء، فإما أن تكون أجزاؤها متناهية أو غير متناهية. فإن كانت متناهية، فالحقيقة إذا استثني عين

أيهما كان أنتج نقيض البواقي، ضرورة استحالة اجتماع النقيضين. ولك أن تستنتج سائبة منفصلة من البواقي، لأنه إذا كان الحق هو ذلك الجزء، فجميع الأجزاء كاذبة، فليس أحدها صادقاً فلا معاندة بينها، وإن استثنى نقيض أحدها أنتج منفصلة موجبة من البواقي، مثاله إما أن يكون ا ب أو ج د أو هـ ر، لكن ا ب فلا ج د ولا هـ ر، أو فلا إ م ج د وإما هـ ر، أو لكن لا ا ب فإ م ج د وإما هـ ر. وإن كانت الأجزاء في مانعة الجمع غير متناهية، لم يكن للقياس فائدة. لأن استثناء نقيض أحدها لا ينتج لأنها مانعة الجمع فقط. واستثناء عين أحدها لا يمكن أن ينتج عين الباقي غير معلوم وغير متصور، بل إنما يمكن أن ينتج عين ما بقي مما ذكر، وذلك متناه. وإن كان الغرض باستثناء عين أحدها ثبوت المستثنى، فذلك بما لا حاجة إلى ذكر الشرطية، ويلغى ما يدل على صدق نفس المستثناة في ذلك.

الفصل التاسع

في قياس الخلف

الخلف: هو المحال، وسمي قياس الخلف بذلك لأنه ينتج المحال، وهو مقابل المفروض. وقيل: سمي بذلك لأن المستدل به لا يأتي المطلوب من بابه، بل من خلفه. وبعضهم سماه قياس الخلف بالخاء المضمومة وهو باطل، لأن الخلف لا يكون إلا في المواعيد. وحاصل قياس الخلف الاستدلال بانتفاء لازم نقيض المطلوب على انتفائه، وبانتفائه على ثبوت المطلوب، فهو يثبت المطلوب بإبطال نقيضه. فالقائس بالمستقيم يقصد أولاً إلى المطلوب، وفي الخلف يقصد أولاً إنتاج شيء غير المطلوب، ثم يبين كذبه إن احتاج إلى بيان، ثم يبين أن سبب كذبه هو نقيض المطلوب؛ فيلزم من ذلك صدق المطلوب.

والقياس بالمستقيم يحتاج أن تسلم له جميع مقدماته، وبالخلف لا يحتاج إلى تسليم الكل. أما في جزئه الاقتراني فالممتصلة لا يمكن أن تمنع، لأن حاصلها إن لم يكن هذا حقاً فنقيضه حق، وهذا معلوم. وأما أن نقيضه كذا فهو مفروغ منه، فلا يمكن منعه.

وأما جزؤه الاستثنائي، فإن شرطيته هي نتيجة القياس الاقتراني وذلك لا

يمكن منعه. وقياس الخلف مؤلف من قياسين، أحدهما اقتراني وصغراه متصلة مقدمها فرض كذب المطلوب. وتاليها صدق نقيضه، وكبراه يجوز أن تكون حملية، ويجوز أن تكون غير ذلك. وثانيهما استثنائي من شرطية هي نتيجة الاقتراني ولا محالة يكون مقدمها هو فرض كذب المطلوب، وتاليها نتيجة تأليف نقيض المطلوب مع المقدمة الأخرى.

ومن استثنى نقيض التالي فينتج نقيض المقدم وهو فرض كذب المطلوب، فتكون النتيجة ليس كذب المطلوب حقاً، فيكون صدقه حقاً، مثاله: وليكن المطلوب ليس كل «أ ب» إنه إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «أ ب» فنقيضه حق وهو كل «أ ب» ثم كل «ب ج» على أنها مقدمة صادقة في نفسها أو ببيان ينتج إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «أ ب» فكل «أ ج» ونجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي، ونستثنى نقيض تاليها.

إما؛ لأنه بين بنفسه أو ببيان، فيلزم نقيض المقدم، كقولك في هذا: لكن ليس كل «أ ج» فليس لا يكون حقاً أنه ليس كل «أ ب» ثم نقول: وذلك لا لفساد القياس في صورته؛ لأن الصورة صحيحة فتكون لفساد مادته. واستثناء نقيض التالي حق، والمقدمة المأخوذة في القياس الاقتراني مع نقيض المطلوب حق، فبقي أن يكون الفساد من المقدمة المشكوك فيها فهي نقيض المطلوب فهي كاذبة فالمطلوب حق.

وأما إن قياس الخلف، كيف يرجع إلى المستقيم؟ فبأن توجد المقدمة المأخوذة صادقة، وهي المؤلفة مع نقيض المطلوب وتقترب بالمستثناة؛ فينتج المطلوب بالاستقامة، مثاله من المثال المذكور، ليس كل «أ ج» وكل «ب ج» ينتج ليس كل «أ ب» وهو المطلوب.

واعلم أن قياس الخلف تستعمل فيه الأشكال الثلاثة إلا أنه إذا كان المطلوب إثبات موجب كلي لا يمكن استعمال الشكل الأول فيه؛ لأن نقيضه يكون سالباً جزئياً لا يمكن جعله في **الشكل الأول**: صغرى؛ لأنه سالب، ولا كبرى؛ لأنه جزئي، ويمكن استعماله في الشكل الثاني صغرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، ولا يمكن كبرى؛ لأنه جزئي، ويمكن استعماله في الشكل الثالث كبرى فيجب أن

تكون الأخرى كلية موجبة، ولا يمكن صغرى؛ لأنه سالب. فإذا كان سالباً كلياً كان نقيضه موجبا جزئياً؛ فيمكن استعماله في الشكل الأول صغرى؛ لأنه موجب فيجب أن تكون الأخرى كلية، ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ولا يمكن كبرى؛ لأنه جزئي، ويمكن أن تستعمل في الشكل الثاني صغرى. فيجب أن تكون الأخرى سالبة كلية ولا يمكن كبرى؛ لأنه جزئي.

وأما في الشكل الثالث: فيمكن صغرى؛ لأنه موجب فيجب أن تكون الأخرى كلية، ويجوز أن تكون سالبة وموجبة، ويمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى كلية موجبة. وإذا كان المطلوب سالباً جزئياً كان نقيضه موجباً كلياً، فأمكن استعماله في الشكل الأول، إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية ويجوز أن تكون سالبة، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

وأما في الشكل الثاني: فيمكن إما كبرى فيجب أن تكون الأخرى سالبة ويجوز أن تكون جزئية، وإما صغرى فيجب أن تكون الأخرى كلية سالبة.

وأما في الشكل الثالث: فيمكن إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى إحدى المحصورات الأربع، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية، وإذا كان المطلوب موجباً جزئياً كان نقيضه سالباً كلياً، فأمكن استعماله في الأول كبرى، فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

وأما في الثاني: فيمكن إما صغرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة كلية، وإما كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة ويجوز أن تكون جزئية.

وأما في الثالث: فيمكن كبرى فيجب أن تكون الأخرى موجبة، ويجوز أن تكون جزئية.

الفصل العاشر

في العكس المستوي

العكس المستوي: هو جعل المنسوب إليه نسبة حكمية بكماله منسوباً، والمنسوب بكماله منسوباً إليه مع بقاء الكيفية والصدق.

وانما قلنا: «المنسوب إليه» ولم نقل: الموضوع؛ ليعم التعريف عكس

الشرطيات، وإنما لم نقل المحكوم عليه؛ لأن المقدم ليس محكوماً عليه بل منسوباً إليه التالي.

وانما قلنا: «نسبة حكيمية» لتخرج باقي النسب كالإضافة وغيرها.

وانما قلنا: «بكماله» في المنسوب والمنسوب إليه؛ لأنه لو جعل لا بكماله لم يكن عكسا، فإنك لو قلت: «لا شيء مما هو غير متناه من حيث هو غير متناه معلوم» لم يكن عكسه لا شيء من المعلوم غير متناه؛ لأن بعض المعلوم غير متناه؛ لأنه يكون معلوماً لا من جهة ما هو غير متناه، وكذلك لو قلت: «لا شيء من الدن في الشراب» لم يكن عكسه لا شيء من الشراب في الدن بل لا شيء من الشراب فيه الدن، وكذلك قولنا: «الوتد في الحائط» فإن عكسه «في الحائط الوتد» لا «الحائط في الوتد».

وانما لم نشرط بقاء الكذب: لأنه قد يكون عكس الكاذب صادقا، فإذا قلنا: «كل حيوان إنسان» كان ذلك كاذبا، وعكسه وهو «بعض الإنسان حيوان» صادق.

وانما لم نقل: «العكس هو تبديل مكاني جزئي القضية» لأن الجزأين قد يتبدلان ولا يكون عكسا كقولنا: «زيد قام وقام زيد» فإن هذا ليس بعكس؛ لأن الموضوع فيهما واحد بحاله والمحمول واحد بحاله. وإنما قدم في اللفظ؛ لأن قام لا يمكن جعله موضوعا؛ لأنه كلمة، والفرق بين العكس والقلب أن القلب لا يشترط فيه بقاء الصدق، ويشترط ذلك في العكس، فقولنا: «كل إنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان» وأما قلبه «فكل حيوان إنسان».

ولنبداً أولاً ببيان عكس الموجبات

وهذه القضايا الخمس؛ أعني: الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية صدق عكسها موجبا جزئيا مطلقا عاما؛ لأنه إذا كان كل «أ» وبعض الأفراد التي هي بالفعل إما في الخارج أو في العقل، أو تقدير «أ ج» قد قيل لها: إنها بالفعل الشيء الذي هو بالفعل إما في الخارج أو في العقل أو تقدير «أ ب» فلا شك أن شيئا مما هو بالفعل من جملة الأفراد التي هي بالفعل بأحد الوجوه «ج» لأنه إذا كان شيء هو «ج» وهو بالفعل «ب» فلا شك أنه هو بالفعل

«ب» و«ج» ويجب أن يكون مع كونه بالفعل يحتمل الضرورة وغيرها فيكون مطلقاً عاماً.

وإن كان الأصل ليس ضرورياً: فإنه قد يجب الشيء لما لا يجب له، فإنه يصدق كل إنسان شيء لا بالضرورة، ومع ذلك بعض شيء إنسان بالضرورة، ولا يجب أن يصدق هذا العكس كلياً.

وإن كان أصل القضية كلياً: فقد يكون المحمول أعم من الموضوع، وإذا ثبت العام لكل فرد من الخاص لم يجب ثبوت الخاص لكل فرد من العام، ومتى كان أصل القضية خارجياً مطلقاً كان العكس خارجياً مطلقاً؛ لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج «ج» هو الشيء الذي هو في الخارج «ب» فلا شك أن شيئاً مما هو في الخارج «ب» يكون من جملة ذلك الشيء الذي هو في الخارج «ج».

وإن كان أصل القضية خارجي الموضوع عقلي المحمول: كان العكس عقلي الموضوع خارجي المحمول؛ لأنه إذا كان الشيء الذي هو في الخارج «ج» هو الشيء الذي هو بحكم العقل «ب» فلا شك أن شيئاً مما هو بحكم العقل «ب» يكون من جملة الشيء الذي هو في الخارج «ج».

وكذا إن كان أصل القضية عقلي الموضوع خارجي المحمول: كان العكس خارجي الموضوع عقلي المحمول؛ لأنه يكون شيء مما هو في الخارج «ب» هو من جملة الشيء الذي هو بحكم العقل «ج».

وإن كان أصل القضية عقلياً مطلقاً: فالعكس كذلك، وكذلك لو كان أصل القضية تقديرية: كان العكس تقديرية.

وإن كان أصل القضية شائعاً: كان العكس شائعاً؛ لأنه إذا كان الوقت الذي فيه ذلك الشيء «ج» و«ب» وقتاً غير معين فلا شك أن ذلك الوقت هو بعينه يكون فيه ذلك الشيء «ب» و«ج» وهو غير معين.

وإن كان الأصل خالياً: فالعكس خالياً؛ لأنه إذا كان الوقت الذي ذلك الشيء فيه «ب» هو من جملة أوقات كونه «ج» مع كونه معيناً يخص الحكم، فلا شك أن في ذلك الوقت يكون ذلك الشيء «ب» و«ج» لأننا شرطنا في المحمول أن يكون

ثابتاً له وصفة عند الحكم ودائماً بدوامه، فكان بعض «ب» في حال الحكم هو «ج» والحالية قوتها قوة الحينية وإن كانت الحينية من جهة أنه لا يتعين فيها كون ذلك الوقت هو وقت الحكم أعم منها.

وأما هذه القضايا الأربع؛ أعني: الضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة، فإنها إذا صدقت موجبة كلية أو جزئية صدق عكسها موجباً جزئياً مطلقاً عاماً حينياً مطلقاً، أما بيان صدق العكس وكونه لا يجب كلياً ويحتمل الضرورة وغيرها فقد علمته.

وأما إنه يكون حينياً مطلقاً: فلأنه إذا كان المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع، فلا شك أنه يكون قد اجتمع وصف المحمول والموضوع بالفعل في وقت واحد.

وكذلك لو كان دائماً بدوام ذات الموضوع: لأن الدائم بدوام الذات لا شك أنه يدوم بدوام الوصف، وإذا اجتمع الوصفان في وقت واحد صدق أن بعض ما هو بالفعل «ب» المحمول يكون بالفعل في ذلك الوقت الشيء الذي هو بالفعل «ج» الموضوع، ولا يجوز أن يعتبر في ذلك كونه دائماً أو لا دائماً؛ لما قلنا: إنه قد يكون عكس ما ليس بضروري ضرورياً، فإذا جعلنا ذلك العكس الضروري أصل القضية كان عكسه غير ضروري. فإنه قد لا يجب الشيء لما يجب له وقد لا يكون كذلك بل يكون عكس الضروري ضرورياً.

وكذلك في الدوام: فإن وجود المحمول قد يكون أعم من وجود الموضوع، فإذا كان المحمول ثابتاً في كل زمان وجود الموضوع لم يلزم ثبوت الموضوع في كل زمان وجود المحمول، وأما متى يكون هذا العكس عقلياً أو خارجياً أو تقديرياً فعلى ما قلناه أولاً.

وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة: فالموجبتان الكليتان والجزئيتان ينعكسان موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة، أما بيان العكس وكونه جزئياً وحينياً مطلقاً فكما علمت.

وأما أنه يكون لا دائماً: فلأنه إذا كان كل فرد أو بعض الأفراد التي هي بالفعل

«ج» يكون بالفعل الشيء الذي هو بالفعل «ب» في جميع زمان كونه «ج» لا دائماً، كان لنا شيء هو بالفعل «ج» و«ب» وهو «ب» ما دام «ج» وليس دائماً بدوام ذلك الشيء وذلك هو ذات «ج» فيجب أن يكون ذلك الشيء «ج» في بعض أوقات كونه «ب» ولا يجب أن يكون «ج» في كل أوقات كونه «ب» فقد يكون وفت كونه «ب» أعم من أوقات كونه «ج» ويجب أن يكون لا دائماً بدوام ذلك الشيء؛ إذ ذلك الشيء هو ذات «ج» وإلا كان كونه «ج» دائماً له هذا خلف؛ لأن كون ذلك الشيء «ب» في كل وقت هو «ج» ولا دائماً بدوامه يوجب أن يكون كونه «ج» لا يدوم بدوامه.

وأما متى يكون هذا العكس خارجياً أو عقلياً أو تقديرياً: فعلى ما قلناه، وقد قال فاضل في زماننا: إن عكس جميع القضايا الموجبة الكلية الفعلية؛ أعني: ما عدا الممكنات، يجب أن يكون ضرورياً إذا أخذت عقلية، وهو يريد بالعقلية ما سميناه نحن بالتقديرية، قال: لأن كل ما هو بالضرورة «ج» فهو «ب» لأن الفرض صدق قولنا: كل «ج» ب» والذي هو بالضرورة «ج» من جملة ذلك، فلو لم يصدق بالضرورة بعض «ب» ج» لصدق بالإمكان العامي لا شيء من «ب» ج» وكان كل ما هو بالضرورة «ج» فهو «ب» ينتج بالإمكان العامي لا شيء مما هو بالضرورة «ج» ب» هذا خلف.

ونحن نقول: إن هذا إنما يلزم في مادة يصدق فيها على شيء أنه بالضرورة «ج» أو يمكن وجود شيء لو وجد لكان بالضرورة «ج» فإننا قد شرطنا في الحقيقية والتقديرية أن يكون الموضوع ممكن الوجود في الخارج، وحينئذ فإذا صدق هذا العكس في تلك المادة يكون ذلك لأجل المادة؛ لأن القضية موجبة كلية فعلية حقيقية أو تقديرية.

وأما الممكنتان الموجبتان الكليتان والجزئيتان: فالمقيدتان بالوجود في وقت يكونان في حكم المطلقتين.

وأما المقيدتان بقيد اللاوجود البتة: فلا يخالف الممكن العامي فيهما الممكن الخاصي؛ لأن الفرض أن حكمها ما لم يوجد البتة، فلا يكون عدمه ممتنعاً

ولا وجوده أيضاً ممتنعاً؛ لأنهما ممكنتان موجبتان، والكليتان متهما والجزئيتان تنعكس موجبة جزئية ممكنة خاصة لا وجودية.

أما بيان العكس: فلأنه إذا كان شيء هو بالفعل «ج» إما في الخارج أو الفعل أو تقديرأ، وقد أمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل إما بالعقل في الخارج أو في العقل أو تقديرأ؛ أي: يمكن اجتماعهما لشيء واحد فلا شك أن ذلك الواحد إذا أمكن أن يجتمع فيه «ج» و«ب» فقد أمكن أن يجتمع فيه «ب» و«ج» فيصدق بالإمكان شيء هو «ب» و«ج» فبعض «ب ج» وأما إن هذه الموجبة تكون جزئية فلما علمته في الفعليات.

وأما إن ذلك يكون لا وجودياً: فلأنه إذا كان ذلك الشيء الذي هو «ج» لم يوجد البتة له «ب» بل دام خلوه عن مجموعهما، فلا شك أنه إذا كان «ب» وجب ألا يكون «ج» البتة ولا في وقت ما وإلا اجتمعا فيه، والفرض أنهما لا يجتمعان هذا خلف؛ ولأنه لو وجد بالفعل «ب» ما «ج» لوجد «ج» ما بالفعل، والفرض أن كل «ج» لم يوجد له «ب» البتة، هذا خلف.

وأما أن هذا الإمكان يكون خاصياً: فلأنه غير وجودي فلا يجوز أن يكون ضرورياً أن يكون وهو غير ضروري ألا يكون؛ لأنه ممكن أن يكون وما هو غير ضروري أن يكون وألا يكون فهو ممكن خاصي، وزعم فاضل في زماننا أن الموجبات الممكنة لا تنعكس، واحتج بأنه قد يكون شيء ممكناً لشيئين أحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة، ولم يوجد ذلك الشيء إلا لأحد الشيئين وانتفى عن الآخر البتة، وليكن ذلك الشيء مأكول زيد وهو «ب» والشيء الذي لم يأكله البتة الخبز وهو «ج» والشيء الذي اقتصر في وجوده على أكله اللحم وهو «أ» فيصدق كل واحد مما هو بالفعل «ج» فيمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» لأن كل واحد من الخبز فيمكن أن يكون مأكول زيد، ومع ذلك فلا يصدق أن بعض ما هو بالفعل «ب» فيمكن أن يكون ما هو بالفعل «ج» لأن الذي هو بالفعل «ب» وهو مأكول زيد هو «أ» وهو اللحم وهو مسلوب بالضرورة عن «ج» وهو الخبز؛ لأن الفرض أن كل واحد منهما مسلوب عن الآخر بالضرورة.

ونحن نقول: إنه إن زعم كل واحد من «ج» يمكن أن يكون من كل جهة فهو محال؛ لأن الذي هو بالفعل «ب» هو اللحم، والخبز لا يمكن أن يكون هو اللحم؛ لأن الفرض أنه مسلوب عنه بالضرورة، بل إنما هو ممكن له من حيث هو مأكول زيد، لا من حيث هو لحم وهو من هذه الجهة، فالخبز ممكن له؛ لأن ما هو مأكول زيد من حيث هو مأكول زيد يمكن أن يكون خبزاً، فيصدق إذاً أن يقال: إن بعض «ب» من حيث ما هو «ب» يمكن أن يكون «ج» وأما متى يكون هذا العكس خارجياً أو عقلياً أو تقديرياً، فكما قلناه في الفعلیات.

وأما الممكنتان الساذجتان الكليتان والجزئيتان: تنعكسان موجبة جزئية ممكنة عامة ساذجة، أما بيان العكس وكونه جزئياً فلما بيناه.

وأما إن ذلك يكون بالإمكان العامي الساذج: فلأن إمكان أصل القضية كان ساذجاً فيجوز أن يكون وجودياً. وحينئذ يكون العكس فعلياً ويجوز أن يكون لم يوجد البتة، فيكون العكس كذلك، فإذا العكس يجوز أن يكون بالفعل ويجوز ألا يكون، وإذا كان بالفعل فقد يكون بالضرورة وقد لا يكون كما قلنا في عكس الفعلیات، فوجب أن يكون ممكناً عامياً ساذجاً، وأما أن هذا العكس متى يكون حقيقياً أو خارجياً أو تقديرياً أو شائعاً أو حالياً، فكما بيناه في الفعلیات.

وأما السوالب: فالجزئيات منها لا تنعكس لاحتمال كون موضوعها أعم من محمولها؛ لجواز سلب الأخص عن بعض الأعم وامتناع سلب الأعم عن شيء من الأخص، فإنه يصدق: «ليس كل حيوان إنساناً» ولا يصدق: «ليس كل إنسان حيواناً» بل: «كل إنسان حيوان بالضرورة» لكنه قد يظن أن السالبة الممكنة الخاصة سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية؛ وذلك لأن الممكن الخاصي ينقلب من السلب إلى الإيجاب، فإن الممكن ألا يكون ممكن أن يكون، فإذا صدق بالإمكان الخاصي لا شيء من «ج ب» أو ليس كل «ج ب» لزم ذلك صدق كل أو بعض «ج ب» بالإمكان الخاصي، فينعكس بعض «ج ب».

وهم يعتقدون أن هذا العكس ممكن خاصي ينقلب إلى ممكن ألا يكون بعض «ب ج» والحق أنه ليس كذلك، فإننا بينا أن عكس الموجبة الممكنة سواء

كانت خاصة أو عامة، وسواء كانت كلية أو جزئية موجبة جزئية ممكنة عامة، والممكن العامي لا يتقلب من الإيجاب إلى السلب فلا يلزم انقلاب هذه الموجبة الجزئية سالبة جزئية حتى يكون عكساً للسالبة الجزئية أو الكلية الممكنة الخاصة.

وأما السوالب الكلية: فالضرورة والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس لنفسها في الكم والجهة.

وأما كون ذلك حقيقياً أو خارجياً أو تقديرياً: فكما قلنا في الموجبات، فإنه إذا صدق بالضرورة لا شيء من «ج ب» فبالضرورة لا شيء من «ب ج» وإلا فممكن بالإمكان العامي الساذج أن يكون بعض «ب ج» فينعكس بالإمكان العامي الساذج بعض «ج ب» وكان بالضرورة لا شيء من «ج ب» هذا خلف.

فإن قيل: قد يسلب شيء عن شيء بالضرورة ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه بالضرورة. كما لو فرضنا أنه «لم يكن مأكول زيد إلا اللحم» وكان الخبز ممكن أن يكون مأكوله، فيصدق بالضرورة «لا شيء من مأكول زيد بخبز» ضرورة أن كل ما هو مأكول زيد بالفعل هو اللحم، وبالضرورة «لا شيء من اللحم بخبز» ولا يصدق بالضرورة: «لا شيء من الخبز بمأكول زيد» لأن كل خبز فيمكن أن يكون مأكول زيد.

والحق أنه ليس كذلك فإنه إن أريد «أن ما هو مأكول زيد» بالفعل فسلب الخبز عنه بالضرورة من جهة ذاته فصحيح، ولكن يصدق عكسه فإنه يصدق بالضرورة: «لا شيء من الخبز» الشيء الذي هو بالفعل مأكول زيد من جهة أنه ذات الشيء الذي هو مأكول زيد بالفعل، وإن أريد أن سلب الخبز عنه بالضرورة من جهة ما هو مأكول زيد فهو كاذب، فإنه ليس بالضرورة: «لا شيء من مأكول زيد بخبز» لأن مأكول زيد يمكن أن يكون خبزاً من حيث هو مأكول زيد لا من حيث هو لحم، ولذلك نقول في الدائمة: إذا صدق دائماً لا شيء من «ج ب» وجب أن يصدق دائماً لا شيء من «ب ج» وإلا صدق نقيضه وهو بعض «ب ج» فينعكس بعض «ج ب» وكان دائماً لا شيء من «ج ب» هذا خلف.

وهذه الدائمة إن أخذت على أنها ضرورية فهي بعينها الضرورية، وإن أخذت

على أنها غير ضرورية لم يجز أن يكون عكسها ضرورياً في الكل. وإلا انعكس ضرورياً مكذباً لأصل القضية هذا خلف، ولما كانت الموجبة الممكنة اللاوجودية منعكسة هذا خلف، فعكسها إذاً دائم غير ضروري في الكل بل يجوز أن يكون ضرورياً في البعض.

ولذلك نقول في المشروطة العامة: إن لم يصدق لا شيء من «ب ج» بالضرورة ما دام «ب» صدق نقيضه وهو بعض «ب ج» بالإمكان العامي الساذج في بعض أوقات كونه «ب» فينعكس بعض «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» بالإمكان العامي الساذج ضرورة إمكان اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من «ج ب» بالضرورة ما دام موصوفاً لـ «ج» هذا خلف.

وكذلك العرفية العامة، إن لم يصدق لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» صدق بعض «ب ج» في بعض أوقات كونه «ب» وينعكس بعض «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» ضرورة اجتماع الوصفين في وقت واحد، وكان لا شيء من «ج ب» ما دام «ج» هذا خلف.

وأما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة: فينعكسان ولكن لا كنفسيهما، فقد يسلب شيء عن شيء آخر لا دائماً بل ما دام موصوفاً، ويكون سلب الآخر عنه دائماً بدوام ذاته، فإنه يصدق قولنا: «لا شيء من الكاتب ساكن» لا دائماً بل ما دام كاتباً، ولا يصدق قولنا: «لا شيء من الساكن بكاتب» لا دائماً بل ما دام ساكناً؛ لأن كثيراً من الأشياء تسلب عنه الكتابة دائماً وسكونه في بعض الاوقات، ولا أيضاً ينعكسان عامتين على وجه يمكن صدق المشروطة العامة ضرورية بحسب الذات لكل فرد. وإلا فليكن بالضرورة لا شيء من «ب ج» فينعكس بالضرورة لا شيء من «ج ب» وكان لا بالضرورة، هذا خلف.

فيجب أن يكون عكسهما عامتين يصدقان خاصتين في البعض، وقد يزداد في عكسهما قيد اللاضرورة أو اللادوام في الكل من حيث هو كل، كقولنا في عكس العرفية الخاصة: لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» لا دائماً في الكل وهو حسن، وبحسب الخاصتين أنهما في الحقيقة في قوة سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة

عامة مع كلية موجبة مطلقة عامة، فيكون العكس مؤلفاً من عكسهما؛ أعني: عكس المشروطة العامة أو العرفية العامة، وهو [قضية] سالبة كلية عرفية عامة أو مشروطة عامة مع عكس الموجبة المطلقة، وهو [قضية] جزئية موجبة مطلقة عامة، ويلزم مجموعهما ما قلناه.

فإن قيل: البرهان قد يدل على انعكاسهما عامتين؛ وذلك لأنه إن لم يكن لا شيء من «ب ج» ما دام «ب» صدق نقيضه وهو بعض «ب ج» في بعض أوقات كونه «ب» فبعض «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» وكان لا شيء من «ج ب» ما دام «ج» لا دائماً هذا خلف، قلنا: هذا البرهان إنما دل على صدق العامة من المشروطة والعرفية، ونحن لا نمنع ذلك بل لو كان عكسهما خاصتين للزم صدق العامتين؛ ضرورة أنه متى صدق الخاص صدق العام، إنما الكلام في أنه هل يكون العكس بحيث يحتمل الضرورة بحسب الذات في المشروطة أو الدوام بحسب الذات في العرفية أم لا؟ والبرهان المذكور لم يوجب ذلك ولم يمنع.

وأما القضايا الأخر السوالب الكلية: فإنها لا تنعكس؛ لأنه قد يكون شيء يتصف بشيء لا دائماً بدوام ذاته ولا وصفه، وتكون تلك الصفة لا توجد إلا فيه، فيمكن سلبها عنه ولا يمكن سلبه عنها، فإنه يصدق: «لا شيء من القمر بمنخسف، ولا شيء من ذي الرئة يتنفس» أي: في وقت ما، ولا يصدق: «لا شيء من المنخسف بقمر، ولا شيء من المتنفس بذي رئة» فإن كل منخسف قمر بالضرورة، وكل متنفس ذو رئة بالضرورة.

وكذلك تعلم ذلك في الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، وفي المطلقة العامة والخاصة والممكنة الخاصة والعامة، سواء كانتا ساذجتين أو وجوديتين أو لا وجوديتين، وما ذكرناه من الخلف لا يتأتى ها هنا؛ لأن نقيض هذه السوالب إذا عكس كان مطلقاً أو ممكناً فلا يناقض أصل القضية.

وقد قيل: إن هذه السوالب المذكورة الكلية تنعكس سالبة جزئية دائمة، فإذا صدق لا شيء من «ج ب» على أحد الأنحاء السبعة قالوا: يجب أن يصدق بعض «ب» دائماً ليس «ب ج» لأنه حينئذ يكون ما هو دائماً «ب» فهو «ب» في الجملة،

ولا شيء من «ب» دائماً «ب ج» دائماً ينتج من الشكل الثالث، بعض «ب» ليس «ب ج» دائماً.

والصغرى قالوا: بيّنة بنفسها، وأما الكبرى؛ فلأنه لو لم تصدق صدق نقيضها، وهو بعض ما هو «ب» دائماً «ج» بالإطلاق، وتتميز صغرى قياس كبراه أصل القضية منتج، كقولنا: بعض ما هو «ب» دائماً ليس «ب» على أحد الأنحاء السبعة هذا خلف، والحق أنه ليس كذلك، فإنه يصدق بالإمكان: «لا شيء من الإنسان بكاتب» ولا يصدق: «بعض الكاتب ليس بإنسان» بل: «كل كاتب إنسان» بالضرورة.

وبيان فساد الشبهة: إن الصغرى وهي: إن ما هو دائماً «ب» فهو «ب» في الجملة إن أخذت خارجية فقد تكون كاذبة عند عدم ما هو دائماً «ب» فإنه قد لا يكون لما هو دائماً «ب» وجود البتة عند صدق قولنا بالإطلاق أو بالوجود أو غير ذلك: لا شيء من «ج ب» إذا كان «ب» لا يوجد إلا بـ«ج» كما في قولنا: «لا شيء من الإنسان بضاحك، أو بكاتب» فإن وجود ما هو دائماً ضاحك أو كاتب مع صدق هذه السوالب محال.

وأما إذا أخذت حقيقية أو تقديرية: فقد بينا أن ذلك لا يصح حتى يكون بحيث يمكن وجود الموضوع، وقد لا يمكن وجود ما هو دائماً «ب» عند صدق قولنا: لا شيء من «ج ب» كما بينا، فإن قيل: فنحن لا نلزم إمكان وجود الموضوع في الحقيقية والتقديرية، بل يصح عندنا ذلك ولو كان الموضوع ممتنعاً، قلنا: هذا باطل لوجهين:

أحدهما: إنه لو جوز ذلك لما صدقت قضية كلية حقيقية أو تقديرية؛ لأننا إذا قلنا: كل «ج ب» أي: كل واحد مما لو وجد لكان «ج» ولو كان وجوده ممتنعاً كان من جملة ذلك الممتنع الشيء الذي إذا وجد كان «ج» وينفي عنه «ب» وحينئذ لا يصدق كلما لو وجد، وكان «ج» فهو «ب» وكذلك في الحقيقية.

والثاني: إننا لو صالحننا على ذلك وجوزنا دخول الممتنع في موضوع الحقيقية والتقديرية، لم يتم ما ذكرتموه من الشبهة؛ لأن وجود الممتنع جاز أن يلزمه الممتنع فيصير كأنه قيل: إنه لو وجد هذا الممتنع الذي هو دائماً «ب» لكان «ب»

قلنا: ليس كذلك، فجائز أنه إذا وجد الممتنع أن يكون الشيء ينفي عن نفسه، فجائز أنه لو وجد هذا الممتنع الذي هو دائماً «ب» أنه لا يكون «ب» بل ويتأتى المنع في جميع المقدمات التي في الشبهة على تقدير وقوع المحال.

الفصل الحادي عشر

في الشكل الثاني

هذا الشكل خاصيته في ترتيب حدوده، أن الأوسط يكون محمولاً أو تالياً في مقدمتيه جميعاً، وخاصيته في الإنتاج أنه لا ينتج إلا سالبة كلية أو جزئية وأن لزوم ما يلزم عنه غير بَيِّن بنفسه، وحاصله الاستدلال بتباين اللوارم على تباين الملزومات، فإنه إذا كان شيء واحد وليكن «ب» ثبت لشيء وليكن «ج» وانتفى عن شيء وليكن «أ» فلا شك أن «أ» يكون مغايراً لـ «ج» ولكن لا يكفي هذا في صدق سلب «أ» عن «ج» فإن كل شيئين موجب أحدهما على الآخر فمفهوماً متغايران، وإلا فلا حمل ولا وضع فتفتقر في بيان ذلك إلى بيانات نذكرها بعد، ولا ينتج الإيجاب؛ لأن تباين اللوازم وإن سلمنا أنه لا ينتج السلب إنتاجاً ظاهراً، فظاهر أنه لا ينتج الإيجاب، وشرطه في إنتاجه أن تكون كبراه كلية، ويخالف الصغرى في الكيف.

أما اشتراط الاختلاف بالكيف: فلأن سلب شيء عن شيئين أو إيجابه عليهما لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه، فإنه يجوز أن يكون شيان مسلوب كل واحد منهما عن الآخر كالإنسان والحجر، ويسلب عن كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما يسلب عن الإنسان والحجر جميع ما تحت المقولات التسع من الأنواع والفصول والأجناس وغير ذلك.

وكذلك: يجوز أن يكون شيان متلازمين؛ أي: موجب كل واحد منهما على الآخر، كالإنسان والناطق، ويسلب عن كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما يسلب عن الإنسان والناطق جميع الأجناس الداخلة تحت العرض وأنواعها وفصولها وخواصها وغير ذلك.

وكذلك أيضاً: يجوز أن يكون شيان مسلوب كل واحد منهما عن الآخر

كالإنسان والحجر، وتوجب على كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما قد يوجب على الإنسان والحجر جنسهما القريب والبعيد وفصول أجناسهما وخواصها وأعراضها العامة.

وكذلك: يجوز أن يكون شيان متلازمين يوجب كل واحد منهما على الآخر كالإنسان والناطق، ويوجب على كل واحد منهما أشياء كثيرة، كما قد يوجب على كل واحد من الإنسان والناطق جنسها القريب والبعيد والمتوسط، وفصول أجناسهما وخواصها وأعراضها العامة، ومن المعلوم بالضرورة أنه إذا كان تأليفاً يكون الحق معه تارة للإيجاب وتارة للسلب، أن ذلك التأليف لا يوجب إيجاباً ولا سلباً فإنه مع وجوده لا ندري، هل الحق الإيجاب أو السلب؟ فيكون حالنا في العلم بالمطلوب معه كحالنا قبل وجوده، فلا يدل إذا اتفاق شيئين في إيجاب شيء عليهما أو سلبه عنهما على أن أحدهما موجب على الآخر أو مسلوب عنه، أما لو اختلفا فكان مثلاً «ج» موجب عليه «ب» و«أ» مسلوب عنه «ب» لزم أن يكون «ج» مسلوب عنه «أ» وإلا فلو وجب عليه «أ» فيوجب عليه حكمه، وهو سلب «ب» فيكون «ج» مسلوب عنه وموجب عليه «ب» هذا محال.

وأما اشتراط كلية الكبرى: فلأنها لو كانت جزئية أمكن أن يكون الأكبر المخالف في بعض جزئياته للأصغر يخالفه في البعض الآخر فيسلب عنه، وأمكن أن يكون البعض الآخر لازماً للأصغر موجباً عليه، وذلك أنه يمكن أن يكون الأكبر أعم من الأصغر موجباً عليه، كما قد يكون الأكبر مثلاً «الحيوان» والأصغر «الإنسان» فحينئذ لا يمتنع أن يوجب على بعض الأعم ما يسلب عن الأخص، كما قد يوجب على بعض الحيوان أنه فرس أو صاهل، ويسلب ذلك عن كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر على الأصغر، ولا يمتنع أيضاً أن يسلب عن بعض الأكبر الأعم ما يوجب على كل الأصغر كما قد يسلب عن بعض الحيوان أنه ناطق وقابل لقوة الضحك، ويوجب ذلك على كل واحد من الإنسان، ومع ذلك فيكون الحق إيجاب الأكبر كالحيوان على الأصغر كالإنسان.

ويمكن أيضاً لو كانت الكبرى جزئية أن يكون الأكبر مسلوباً عن الأصغر،

كما قد يكون الأكبر مثلاً «الحجر» والأصغر «الإنسان» وحيثُ فلا يجب لو سلب عن بعض الأكبر ما يوجب على الأصغر، أو أوجب على بعض الأكبر ما يسلب عن الأصغر، ومع ذلك يكون الحق سلب الأكبر عن الأصغر، فثبت أنه لو كانت الكبرى جزئية وكانت مخالفة للصغرى في الكيف أو موافقة، فإنه لا يلزم من ذلك كون الأكبر مسلوباً عن الأصغر أو موجباً عليه.

أما لو كانت كلية مخالفة للصغرى في الكيف: كان الحق السلب دائماً، فإن قيل: لو كانت الصغرى جزئية احتمال أيضاً أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وأن يكون مбайناً له، ويجيء ما قلتموه، قلنا: سواء كان الأصغر أعم من الأكبر أو مбайناً له واختلفت الصغرى والكبرى في الكيف: فإن الحق يكون السلب: لأن سلب الخاص عن بعض العام جائز، وأما سلب العام عن بعض الخاص أو كله فغير جائز.

أما إذا كان الأصغر والأكبر متباينين: فظاهر ولا شك أن الأكبر يكون مسلوباً عن بعض الأصغر.

وأما إذا كان الأصغر أعم من الأكبر: وقد خالف بعض الأصغر في حكمه فلا شك أن ذلك الخاص الأكبر يكون مسلوباً عن ذلك البعض من العام الأصغر، ولا يمكن هذا لو كانت الكبرى جزئية، فإن قيل: ولم لا يكون المسلوب عن الأصغر الأخص حين الأكبر أعم منه والكبرى جزئية ذلك البعض المخالف له في حكمه، فإن الإنسان مسلوب عنه الحيوان الذي ليس بناطوق، قلنا: نحن لا نعتبر السور في المحمول، فلا يوجب ولا يسلب إلا طبيعة المحمول فقط، ولا ننظر إلى بعض أفرادها أو غير ذلك، فإن المطلوب هل كل واحد أو بعض الآحاد من «ج» انتفى عنه «أ» أو ثبت له؟ وأما هل ثبت لـ «ج» بعض «أ» أو انتفى عنه؟ فليس هو المطلوب، إلا أن نعكس المطلوب فنجعل موضوعه محمولاً ومحموله موضوعاً.

فلنتكلم في ضروب هذا الشكل، ولنبدأ أولاً بالحمليات على أن جهتها الدوام

مثلاً.

الشكل الثاني من الحمليات: قد علمت أن هذا الشكل شرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية، فهي إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت سالبة فالصغرى لا بد وأن تكون

موجبة؛ إذ شرطه اختلاف مقدمتيه في الكيف فهي إما كلية وإما جزئية، وإن كانت كبراه موجبة فالصغرى لا بد وأن تكون سالبة إما كلية وإما جزئية.

فتكون الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة:

الضرب الأول: من كليتين والكبرى سالبة تنتج كلية سالبة، دائماً كل «ج ب» ودائماً لا شيء «أ ب» فدائماً لا شيء من «ج أ» بيانه من وجهين:

أحدهما: بأن نعكس الكبرى فيبقى العكس مع الصغرى الضرب الثاني من الشكل الأول، وينتج المطلوب فنقول: دائماً كل «ج ب» ودائماً لا شيء من «ب أ» فدائماً لا شيء من «ج أ».

وثانيهما: الخلف إن لم يكن حقاً أنه دائماً لا شيء من «ج أ» فبعض «ج أ» بالإطلاق العام، ودائماً لا شيء من «أ ب» فدائماً بعض «ج» ليس «ب» وكان دائماً كل «ج ب» هذا خلف، وصورة القياس صحيحة والكبرى حق، بقي نقيض قولنا: دائماً لا شيء من «ج» المشكوك فيه كذب فنقيضه حق، وهو المطلوب.

الضرب الثاني: من كليتين والصغرى سالبة تنتج كلية سالبة، لا شيء من «ج ب» وكل «أ ب» فدائماً لا شيء من «ج أ» بيانه أنا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى والكبرى صغرى فنتج دائماً لا شيء من «أ ج» وينعكس لنفسه دائماً لا شيء من «ج أ» لأن المطلوب كان نسبة الأكبر إلى الأصغر لا نسبة الأصغر إلى الأكبر، وبالخلف إن كذب دائماً لا شيء من «ج أ» صدق نقيضه وهو بعض «ج أ» بالإطلاق العام، ودائماً كل «أ ب» فدائماً بعض «ج ب» وكان دائماً لا شيء من «ج ب» هذا خلف.

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية، بعض «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فدائماً ليس كل «ج أ» بيانه بالعكس والخلف كالأول.

الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج سالبة جزئية صغرى، وكلية موجبة كبرى تنتج سالبة جزئية، ليس كل «ج ب» وكل «أ ب» فدائماً ليس كل «ج أ» لا يتبين بالعكس؛ لأن الصغرى جزئية سالبة لا تنعكس والكبرى

تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين.

بقي أن يبين بالافتراض أو الخلف.

أما الافتراض: فلنفرض البعض من «ج» الذي ليس «ب د» ومعنى أنا نفرضه: أنا نسميه بذلك حتى لا يقال، فلا نسلم حينئذ صدق الموجبة الكلية التي هي الكبرى؛ لأن التسمية لا تغير من أحوال الوجود شيئاً، فإذا كانت الكبرى الموجبة الكلية صادقة، وسمينا هذا البعض من «ج» الذي ليس هو «ب د» أو غير «د» بقي الأمر على ما كان عليه ولم يكن لهذه التسمية مدخل في صدق شيء ولا كذبه، ثم نقول: لا شيء من «د ب» وكل «أ ب» فلا شيء من «د أ و ج» وبعض «ج د» فلا كل «ج أ» إلا أن ها هنا شكاً صعباً وهو أن السلب لا يشترط فيه ثبوت الموضوع، فلا يتوقف صدق قولنا: ليس كل «ج ب» على ثبوت شيء حكم عليه بـ«ج» فلا يلزم من ذلك جواز إمكان فرض شيء من «ج د» لأن ذلك يتوقف على ثبوت شيء حكم عليه بأنه «ج» وأمكن رجوده خارجاً.

وأما الخلف: فلأنه لو لم يصدق أنه دائماً ليس كل «ج أ» فبالإطلاق العام كل «ج أ» ودائماً كل «أ ب» فدائماً كل «ج ب» هذا خلف، فقد علمت أن النتيجة في هذا الشكل تكون سالبة تابعة للصغرى في الكم.

الشكل الثاني من المتصلات: لا شك أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء وشيء آخر إذا وجد لم يلزمه وجود ذلك الشيء، أن الأول إذا وجد لا يلزمه وجود ذلك الآخر؛ إذ لو لزمه لكان الآخر لازماً للآخر؛ إذ اللازمان لشيء واحد متلازمان، فيجب أن تختلف المقدمتان في الكيف؛ لأن لو لزم شيء لوجود شيئين لم يدل ذلك على تلازمهما ولا على عدم تلازمهما، وأن تكون الكبرى كلية وإلا جاز أن يكون وجود الأكبر أعم من وجود الأصغر، ومع ذلك يكون الأكبر لازماً للأصغر، وجاز أن يكون وجود الأكبر مباحيناً لوجود الأصغر، فلا يدل ذلك على تنافي وجود الأكبر لوجود الأصغر ولا لزومه له.

فتكون الضروب إذا أربعة كما في الحملات:

الضرب الأول: كلما كان «أ ب ف هـ ر» وليس البتة إذا كان «ج د ف هـ ر»

فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

الضرب الثاني: ليس البتة إذا كان «أ ب ف هـ ر» وكلما كان «ج د ف هـ ر» فليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د».

الضرب الثالث: قد يكون إذا كان «أ ب ف هـ ر» وليس البتة إذا كان «ج د ف هـ ر» فقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

الضرب الرابع: قد لا يكون إذا كان «أ ب ف هـ ر» وكلما كان «ج د ف هـ ر» فقد لا يكون إذا كان «أ ب ف ج د».

الشكل الثاني من حملي ومتصل: ولنتقصر على ما يكون للشركة في الثاني، ولا شك أنه إذا كان شيء إذا وجد لزمه وجود شيء وإذا وجد ذلك اللازم لزمه شيء ثالث، أن ذلك الثالث يكون لازماً للأول ونتيجة تأليف التالي مع الحملية لازمة لصدق التالي والحملية، لكن كلما صدق المقدم لزمه صدق التالي والحملية صادقة مطلقاً، فتكون النتيجة لازمة لصدق المقدم كما قلنا في الشكل الأول، ولا شك أن التالي مع الحملية يجب أن يكون كما في الحمليات.

الضرب الأول: كلما كان «أ ب» فكل «ج د» ولا شيء من «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج هـ».

الثاني: كلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج د» وكل «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج هـ».

الثالث: كلما كان «أ ب» فبعض «ج د» ولا شيء من «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

الرابع: كلما كان «أ ب» فلا كل «ج د» وكل «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج هـ».

وأربعة أخرى والمتصلة جزئية، ولتكن الحملية صغرى، ولا شك أن نتيجة تأليف التالي مع الحملية يكون لازماً للتالي اللازم للمقدم، فيكون لازماً للمقدم.

الضرب الأول: كل [ج] «د» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «هـ د» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج هـ».

الثاني: لا شيء من «ج د» وكلما كان «أ ب» فكل «ه د» فكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ج ه».

الثالث: بعض «ج د» وكلما كان «أ ب» فلا شيء من «ه د» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج ه».

الرابع: ليس كل «ج د» وكلما كان «أ ب» فكل «ه د» فكلما كان «أ ب» فلا كل «ج ه».

وأربعة أخرى والمتصلة جزئية.

الفصل الثاني عشر

في المختلطات في الشكل الأول

قد كنا قسمنا القضايا إلى: ممكنة عامة وممكنة خاصة، ومطلقة عامة ومطلقة خاصة، وضرورية ومشروطة عامة ومشروطة خاصة، ووقعية ومنتشرة ودائمة، وعرفية عامة وعرفية خاصة ووجودية اللادائمة، وهذه ثلاث عشرة قضية، وكل واحدة منها إذا كانت صغرى أمكن أن تكون الكبرى أحد هذه، فيمكن إذا تأليف القياسات الحملية على مائة وتسعة وستين وجهاً من الاختلاط.

لكن قد علمت أن الشكل الأول مهما كانت الصغرى فيه فعلية؛ أعني: [ما عدا]^(١) الممكنتين الساذجتين والمقيدتين بلا وجود، والكبرى؛ أعني: ما عدا المشروطتين والعرفيتين كانت النتيجة في جهتها تابعة للكبرى؛ لأن معنى قولنا: كل «ب أ» أي: كلما يقال له: «ب» بالفعل «أ» ومن جملة ذلك «ج» فيدخل «ج» تحت هذا الحكم، وفي كونه ضرورياً أو دائماً أو غير ذلك؛ لأنه من جملة ما قيل له «ب» ولا يختلف في ذلك كون الكبرى موجبة أو سالبة؛ لأن معنى السالبة أنه لا شيء البتة مما يقال له «ب» وهو «أ» ومن جملة ما يقال له «ب ج» فيكون لا شيء من «ج أ» وبتلك الجهة، وأما إذا لم يكن كذلك بل إما إن كانت الصغرى ممكنة، وإما إن كانت فعلية، لكن الكبرى إحدى المشروطتين والعرفيتين احتيج في ذلك إلى

(١) في الأصل: «ما عدى».

تفصيل.

ولنقدم أولاً ما تكون الصغرى فعلية والكبرى إحدى المشروطتين**والعرفيتين:**

والصغرى الفعلية: إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو لا تكون، فإن كان الثاني فإما أن تكون إحدى المشروطتين والعرفيتين أو لا تكون، فإن كانت ضرورية أو دائمة فالكبرى إما مشروطة عامة فتكون النتيجة ضرورية؛ لأن كل ما حكم عليه بالأوسط فإنه يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر بالضرورة ما دام موصوفاً بالأوسط، والأصغر يدوم له الاتصاف بالأوسط ما دامت ذاته فالأصغر ضروري له ثبوت الأكبر أو نفيه ما دامت ذاته.

وأما إذا كانت الكبرى عرفية عامة: فالنتيجة دائمة؛ لأن كلما ثبت له الأوسط فالأكبر ثابت له أو منتفٍ عنه ما دام موصوفاً بالأوسط. والأصغر ثبت له الأوسط واتصف به ما دامت ذاته، فيثبت له الأكبر أو ينتف عنه ما دامت ذاته، وإن كانت الكبرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة لم ينتظم قياس صادق المقدمات.

لأن الكبرى معناها: إن كل ما يوصف بالأوسط فإنه يوصف بالأكبر أو يكون ضروري الاتصاف به مادام موصوفاً بالأوسط لا مادامت ذاته، وإنما يكون ذلك صادقاً إذا كان كلما يوصف بالأوسط، فإن اتصافه به لا يدوم بدوام ذاته.

لكن الصغرى معناها: إن الأصغر يوصف بالأوسط، ما دامت ذاته فهما متكاذبتان، فإن قيل: فالمشروطة العامة والعرفية العامة تحتل كونهما في قوة الخاصتين، فإذا كانت الصغرى ضرورية أو دائمة احتل كون المقدمات كاذبة فلا تنتج، بل لو كانت الكبرى مطلقة عامة والصغرى ضرورية أو دائمة احتل ذلك، بل لو كانت الصغرى والكبرى مطلقتين عامتين أو والكبرى مطلقة خاصة، بل لو كانتا ممكنتين عامتين أو والكبرى ممكنة خاصة احتل ذلك.

قلنا: مسلم أن ذلك محتمل، ولكن كون القياس بحيث يحتمل أن تكون مقدماته كاذبة لا يمنع أن يكون قياساً منتجاً؛ لأن القياس ما لو سلمت مقدماته لانتج وفي صورته أن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة، والكبرى مشروطة خاصة أو

عرفية خاصة لا نقول: إنه لا ينتج لو سلمت مقدماته، بل المدعى أنه لا يمكن صدق مقدمتيه، وإلا فلو سلمنا لانتج وإن كانت الصغرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين مع كون الكبرى كذلك، فالنتيجة كالكبرى؛ لأن الكبرى دلت على أن ما ثبت له الأوسط يثبت له أو ينتفي عنه الأكبر ما دام الأوسط ثابتاً له، إما بالضرورة بحسب دوام اتصافه بالأوسط في المشروطتين، أو دواماً بحسب ذلك في العرفيتين. إما لا دائماً أو لا ضرورياً بحسب الذات في الخاصتين، أو من غير اعتبار ذلك في العاميتين.

سواء كان الأوسط ثابتاً للأصغر ما دامت ذاته أو لا يكون، وسواء كان ثبوته له ضرورياً ما دام وصفه أو لا يكون، بعد أن يكون ثبوته له دائماً بدوام وصفه فيكون الأكثر ثابتاً لكل ما يثبت له الأوسط، ومن جملته الأصغر ما دام موصوفاً بالأوسط مع خصوصية جهة الكبرى في كونها عامة أو خاصة أو مشروطة، والأوسط يدوم للأصغر الموصوف به ما دام وصفه، فيكون الأكبر دائماً لما يدوم له الأوسط ما دام وصفه مع خصوصية زيادة جهة الكبرى على ذلك، وكون الصغرى خاصة لا تمنع عموم النتيجة لجواز ثبوت الأكبر للأصغر أو سلبه عنه عند انتفاء وصفه بالأوسط، وكون الصغرى عرفية لا تمنع كون النتيجة مشروطة؛ لأن الشيء إذا كان ضرورياً ما دام [شيئاً]^(١) فهو ضروري في ذلك الوقت، وإن كان دوام ذلك الوصف غير ضروري.

وأما إذا كانت الصغرى ما عدا ذلك من الفعليات، وهي خمس من القضايا المطلقة العامة والخاصة والوجودية اللادائمة، والوقتية والمنتشرة، فإن كانت الكبرى مشروطة عامة أو عرفية عامة فالنتيجة مطلقة عامة؛ لأن «ج» يكون «أ» أو ينتفي عنه «أ» ما دام موصوفاً بـ«ب» إذ كان كلما حكم عليه بـ«ب» فإنه أولاً «أ» مادام موصوفاً بـ«ب» أما مع ضرورة بحسب ذلك الوصف في المشروطة أو دواماً من غير تعرض للضرورة بحسب ذلك الوصف في العرفية.

(١) في الأصل: «شيء».

ومن جملة ما حكم عليه بـ«ب ج» ولكن ليس مشروطاً في الصغرى أن ذلك الحكم [دائم] ^(١) بدوام ذات الأصغر أو بدوام وصفه، ولا فيها مانع عن كون الأكبر ضرورياً أو دائماً بحسب ذات الأصغر أو وصفه، ولا الكبرى مانعة أيضاً من ذلك فوجب أن تكون النتيجة مطلقة عامة، فإن كانت الكبرى مشروطة خاصة كانت النتيجة مطلقة خاصة؛ أي: وجودية اللاضرورية؛ لأن «ج» يكون قد ثبت له أو سلب عنه. أو يجب أن يكون ذلك لا ضرورياً؛ لأننا حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت، أو منفي عن الموصوفات بالأوسط.

ومن جملتها الأصغر لا بالضرورة ما دامت ذاته، وأيضاً لو صدق بعض «ج أ» بالضرورة ومعنا كل «ج ب» فنجعلها صغرى الشكل الثالث. وينتج بالضرورة بعض «ب أ» هذا خلف، وإن كانت الكبرى عرفية خاصة فالنتيجة وجودية اللادائمة؛ لأننا حكمنا في الكبرى أن الأكبر ثابت أو منتف عن الموصوفات بالأوسط. ومن جملة ذلك الأصغر لا دائماً بدوام ذاته؛ ولأنه لو كان شيء من «ج أ» دائماً جعلناه كبرى والصغرى بحالها صغرى، فينتج بالشكل الثالث بعض «ب أ» دائماً هذا خلف.

وأما القسم الأول: أعني أن تكون الصغرى ممكنة، فالشيخ الرئيس يرى أنه إذا كانت الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية، وإن كانت الكبرى لا تحتل الضرورة فالنتيجة ممكنة خاصة، وإن كانت محتملة للضرورة واللاضرورة فالنتيجة ممكنة عامة.

وبعض فضلاء زماننا زعم أنه مهما كانت الصغرى ممكنة فالقول غير منتج، واحتج على أن التأليف من الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية غير منتج بأنه يكون الحق فيه تارة الإيجاب الضروري كما عند قولنا: «بالإمكان كل إنسان كاتب، وبالضرورة كل كاتب حيوان، والحق بالضرورة كل إنسان حيوان» وتارة السلب الضروري كما لو فرضنا أن زيداً لم يركب البتة فرساً وكان مركوبه الحمار، فيصدق

(١) في الأصل: «دائماً».

بالإمكان كل فرس فهو مركوب زيد، وبالضرورة كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو حمار، والحق بالضرورة لا شيء من الفرس بحمار، وذكر غيره صورة أخرى. وهو كل نطفة يمكن أن يكون حيواناً، وكل حيوان فهو بالضرورة حساس، والحق بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس فنقول:

أما الصورة الأولى: فأولاً إن هذا الممكن المفروض الوجودي ودعواه عامة، وأما ثانياً فإن أراد بقوله: «كل فرس يمكن أن يكون مركوب زيد» أن كل فرس فيمكن أن يكون الشيء الذي هو بالفعل مركوب زيد، كانت هذه كاذبة؛ لأن الذي هو بالفعل مركوب زيد هو الحمار، والفرس لا يمكن أن يكون حماراً، وإن قال: لا أريد تفسيركم بل أعني بقولي: «كل فرس فيمكن أن يكون مركوب زيد» أن كل فرس فإنه يمكن أن يتصف بأنه مركوب زيد من جهة ما هو مركوب زيد لا من حيث ذاته التي هي معروض مركوب زيد التي هي الحمار، فنقول حينئذ إن أراد بقوله: «كل ما هو مركوب زيد» بالفعل فهو بالضرورة حمار أن كل ما هو مركوب زيد، فإنه من جهة ما هو مركوب زيد فهو بالضرورة حمار كذبت.

وإن أراد بذلك أن كل ما هو بالفعل مركوب زيد فهو بالضرورة حمار، بالنظر إلى ذات ذلك الشيء الذي عرض له أن مركوب زيد لم يتحد الوسط فلا يلزمه نتيجة لا؛ لأن تأليف الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية عقيم، بل يجوز أن يكون؛ لأن المحكوم به على الأصغر بالإمكان غير المحكوم عليه بالأكبر.

وأما الصورة الأخرى فنقول: الصغرى غير صادقة؛ لأن يصدق بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان، فإن منع هذا فنحن نمنع صدق «بالضرورة لا شيء من النطفة بحساس» لأن النطفة إذا أمكن أن تكون حيواناً فقد أمكن أن تكون حساساً؛ ولأن عكسها ظاهر الصدق وهو: «[بالضرورة]^(١) لا شيء من الحيوان بنطفة» فيصدق: «بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان» وإذا صدق: «بالضرورة لا شيء من النطفة بحيوان» كذب: «بالإمكان كل نطفة حيوان» وإنما نعتقد صدق هذه لتقارب

مفهوم ما بالقوة وما بالإمكان، فإن كل نطفة فهي بالقوة [حيوان] ^(١) فالإمكان ها هنا بمعنى القوة وقد ذكرنا الفرق بينهما في باريرمينياس.

وأما الشيخ الرئيس، فقد احتج على أن اختلاط الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية ينتج ضرورة بوجوه: **أجودها:** إنا نفرض الممكن موجوداً وندعي أنه لا استحالة في ذلك وإن كان كاذباً، وأن الكذب الغير محال لا يلزم منه محال. لكن صدق الممكن وجوداً ينتج مع الكبرى الضرورية ضرورة، فإذا كون النتيجة ضرورة ليس بمحال، فوجب أن تكون ضرورة؛ لأنها لو لم تكن ضرورة استحال كونها ضرورة عند فرض ممكن ليس بمحال، ونحن نقول: إن هذا عليه شكوك كثيرة:

أحدها: إنا نمنع أن فرض الممكن موجوداً ليس محالاً، فإن الممكن إذا كان قد فرض أنه لا وجودياً كان فرض وجوده محالاً.

وثانيها: إنه حينئذ يكون ممكناً وجودياً، وليس الكلام فيه فقط بل في كل ما موجه بجهة الإمكان، ومن جملة ذلك الممكن الالوجودي.

وثالثها: إن كون الشيء ممكناً أو ضرورياً إنما هو باعتبار ذاته وحقيقته، وجائز أن يكون شيء ممكناً لشيء باعتبار حقيقته، ومع ذلك يكون وجوده مستحيلاً لأمر من خارج، وليس له أن يقول: إنا لا نعني بالممكن إلا ما لا يمتنع باعتبار حقيقته ولا باعتبار غيره؛ لأن هذا لا يستقيم على أصوله؛ لأنه يجعل الممكن العامي مع الضروري المخالف في الكيفية والكمية متناقضين، ولو فسر الممكن بذلك لم يلزم ذلك.

وأما نحن فينبغي لنا ألا نستحي من قول الحق ونقول: إنه إذا كانت الصغرى ممكنة فإما أن تكون وجودية فيكون الممكنة العامة كالمطلقة العامة والممكنة الخاصة كالمطلقة الخاصة، وحكمهما مع الكبيريات حكمها، وإما أن تكون لا وجودية فحينئذ تكون في قوة الدائمة غير الضرورية المخالفة في الكيف، ولا

(١) في الأصل: «حيواناً».

يختلف في ذلك الممكن العامي والخاصي؛ إذ الحكم لا وجود له، فيستحيل دخول الواجب فيه، وحينئذ إما أن تكون هذه الصغرى الممكنة اللاوجودية سالبة أو موجبة.

فإن كانت سالبة: كانت في حكم الموجبة الدائمة غير الضرورية، ويكون حكمها مع الكبريات حكمها.

وإن كانت موجبة: فالكبرى لا تخلو إما أن تكون موجبة فعلية أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، وإما ممكنة، فالمشروطة الخاصة والمطلقة الخاصة والوقيتيين والممكنة الخاصة، أو لا تكون كذلك.

فإن كان الأول: فتكون موجبة ممكنة عامة فيما عدا كون الكبرى سالبة مشروطة خاصة، فإن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصة، إن شئت سالبة وإن شئت موجبة.

أما إذا كانت الكبرى موجبة فعلية: أو في قوتها؛ فلأنه إذا كان كل «ج ب» بالإمكان وكل «ب أ» بالفعل فكل «ج» فهو بالإمكان الشيء الذي هو بالفعل، أو ذلك الشيء هو «ب» فكل «ج» فهو بالإمكان ما هو بالفعل «أ».

وأما أن هذا الإمكان يكون عامياً: فلأن الأكبر وإن كان غير ضروري لذات الأوسط لما هو هو، فإنه لا امتناع في أن يكون ضرورياً لذات الأصغر، وقد يكون شيء ضرورياً لشيء لما هو هو ولا يكون ضرورياً لوصفه الذي له بالإمكان لما هو هو، إلا أنه حيث الكبرى سالبة مشروطة خاصة يجب أن تكون النتيجة ممكنة خاصة؛ لأن عكس المشروطة الخاصة صادق، وهو لا شيء من «أ ب» بالضرورة ما دام «أ» لا ضرورياً ما دامت ذاته في الكل، فيكون لا محالة بعض ما من «أ» ليس مسلوباً عنه «ب» بالضرورة ما دامت ذاته، وهو مسلوب عنه ما دام وصفه.

فنقول: لو صدق بالضرورة بعض «ج أ» فذلك البعض من «ج» الذي هو بالضرورة «أ» لا يخلو إما أن يكون هو البعض من «أ» الذي سلب «ب» عنه ضرورياً ما دام وصفه وليس ضرورياً ما دامت ذاته، فيلزم أن يكون ذلك البعض من «ج»

ضرورياً له «أ» ما دامت ذاته، وغير ضروري له ما دامت ذاته هذا خلف، ويجيء ما قلناه في التأليف من صغرى ضرورية أو دائمة مع كبرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة، أو يكون ذلك البعض من «ج» الذي هو بالضرورة «أ» من البعض الذي سلب «ب» عنه بالضرورة ما دامت ذاته، فيكون ذلك البعض من «ج» بالضرورة ليس «ب» وكان بالإمكان كل «ج ب» هذا خلف.

وأما إذا كانت الكبرى موجبة ممكنة: فلأن الأصغر يكون لذاته قابلاً للاتصاف بالأوسط، فهو دائماً قابل له وإن امتنع عن ذلك وقتاً ما لعارض، والأوسط قابل لذاته الاتصاف بالأكبر فيكون الأصغر قابلاً لذاته للاتصاف بالأوسط عند كونه متصفاً بالأكبر. فيكون قابلاً لذاته للأكبر لكن يكون ذلك بقوة أبعد من قوة قبوله الأوسط، فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون الأصغر عند اتصاف الأوسط بالأكبر، غير قابل للاتصاف بالأوسط لجواز أن يكون الأكبر مانعاً من ذلك؟ قلنا: لو جوز ذلك لكان المانع شيئاً خارجاً عن ذات الأصغر. ويكون الأصغر لذاته قابلاً له.

وأما إن كان هذا الإمكان يكون عاماً: فلما قلناه حيث الكبرى موجبة فعلية، وكذلك لو كانت الكبرى سالبة وليس في قوتها صدق موجبة لا فعلية ولا ممكنة، وإن كان الثاني؛ أعني: أن تكون الكبرى سالبة وليس في قوتها صدق موجبة لا فعلية ولا ممكنة.

فإما أن تكون السالبة ضرورية فتكون النتيجة ضرورية؛ لأنه إذا كان صادقاً بالإمكان كل «ج ب» وبالضرورة لا شيء من «ب أ» صدق بالضرورة لا شيء من «أ ب» وصدق بالضرورة لا شيء من «أ ج» وإلا صدق نقيضه وهو بعض «أ ج» بالإمكان، وبالإمكان كل «ج ب» فبالإمكان بعض «أ ب» وكان بالضرورة لا شيء من «أ ب» هذا خلف، وإذا كان صادقاً بالضرورة لا شيء من «أ ج» فبالضرورة لا شيء من «ج أ» وإن كانت السالبة غير ما ذكرنا لم تنتج؛ لأن الصغرى موجبة ممكنة لا وجودية فهي في قوة سالبة دائمة غير ضرورية.

وإذا كان الأوسط مسلوباً عن الأصغر دائماً فيكون الأصغر مسلوباً عن الأوسط دائماً، ويجوز أن يكون له ضرورة في وقت حتى يصدق سلب الأصغر عن

الأوسط بأحد تلك السوالب، وحينئذ قد يكون الأكبر هو الأصغر بعينه، وقد غير اسمه بأن كان الأصغر الإنسان فيجعل الأكبر أكثر، أو يجعل الأكبر مقوماً للأصغر أو لازماً له كما قد يجعل الأكبر ما هنا الناطق أو القابل للكتابة، فيكون الحق هو الإيجاب الضروري، ويجوز أن يكون الأكبر مبيناً للأصغر؛ إذ لا امتناع إن سلب متباينان عن معنى واحد دائماً، وحينئذ يكون الحق السلب.

وأما إذا كان الصغرى الممكنة ساذجة: فإن كانت موجبة احتمال أن تكون وجودية وأن تكون لا وجودية، والوجودية تنتج مع الكبريات أخص من نتيجة ألا وجودية، فيجب أن تجعل في قوة اللاوجودية؛ لأن الأعم هو المتيقن وإن كانت سالبة. فإن كانت ممكنة خاصة ففي قوتها صدق الموجبة الممكنة، فيكون حكمها حكم الموجبة الممكنة، وإن كانت عامة لم تنتج لاحتمال أن تكون ضرورية، فلا تكون في قوة موجبة البتة.

فالحاصل من هذا أنه إذا كانت الصغرى ممكنة، فإما أن تكون وجودية فتكون كالمطلقة أو لا وجودية، فإن كانت سالبة فهي كالموجبة الدائمة غير الضرورية، وإن كانت موجبة فالكبرى إن كانت موجبة فعلية، أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، أو في قوتها صدق موجبة ممكنة كالمشروطة الخاصة والمطلقة الخاصة والممكنة الخاصة والوقيتين. كانت النتيجة موجبة ممكنة لكنها حيث الكبرى مشروطة خاصة ممكنة خاصة، وفي الثاني ممكنة عامة.

وإن كانت الكبرى سالبة ضرورية: فالنتيجة ضرورية.

وإن كانت سالبة: تحتل الضرورة والدوام كالمطلقة العامة والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة، والممكنة العامة لم ينتج، وإذا كانت الصغرى ممكنة ساذجة، فإن كانت موجبة أو سالبة وهي خاصة فحكمها حكم اللاوجودية، ومما ذكرنا نعلم أنه إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة، إما فعلية وهي الوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، أو ممكنة كالمشروطة الخاصة والوقيتين والممكنة الخاصة، جاز أن تكون صغرى في الشكل الأول، وتنتج موجبة إن كانت

الكبرى موجبة، وسالبة إن كانت سالبة، وتكون جهة النتيجة حيث السالبة في قوتها صدق موجبة فعلية، ما تكون حيث الصغرى موجبة فعلية، وتكون حيث السالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة ما تكون النتيجة حيث الصغرى كذلك.

بقي ها هنا إشكالان:

الأول: إن ما ذكرتموه في إنتاج الاختلاط من صغرى ممكنة وكبرى موجبة فعلية، يقتضي أن تكون النتيجة في جميع اختلاطات الشكل الأول تابعة للصغرى؛ لأنه إذا كانت الصغرى مثلاً ضرورية والكبرى مطلقة كقولنا: بالضرورة كل «ج ب» وبالإطلاق العام كل «ب أ» فأقول: بالضرورة كل «ج أ» لأن كل «ج» فهو بالضرورة الشيء الذي هو بالفعل «أ» بعين ما قلتم.

الإشكال الثاني: إن بهذه الطريقة يبين أنه إذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى سالبة محتملة للضرورة واللاضرورة، أن ذلك يكون قياساً منتجاً للسالبة الممكنة؛ وذلك لأنه إذا كان كل «ج» يمكن أن يكون «ب» وبالإطلاق لا شيء من «ب أ» فكل «ج» يمكن أن يكون ما هو بالفعل ليس «أ» فيصدق بالإمكان كل «ج» فهو ليس «أ» فبالإمكان لا شيء من «ج أ» لأن المعدولة الموجبة أخص من السالبة البسيطة، فإذا صدقت المعدولة الموجبة وجب أن تصدق السالبة البسيطة، ضرورة أنه كلما صدق الخاص صدق العام.

الجواب: أما الأول: فإننا قد بينا في باريرمينياس أنه لا بد وأن يكون وصف المحمول دائماً لذاته، إن كان الحكم دائماً وواجباً إن كان واجباً، وفي صورة أن تكون الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية لا تكون كذلك؛ لأن الأكبر لا يكون ثابتاً للأوسط ما دام ثابتاً للأصغر ولا واجباً بوجوبه، فإن قيل: فهذا الشرط أنتم شرطتموه ونحن لا يلزمنا أن نقول به، قلنا: لا بد من هذا الشرط؛ لأنه لو لم يشترط ذلك، فلنفرض الكبرى المطلقة غير ضرورية، وبما ذكرتم يصدق كل «ج أ» بالضرورة، لكن هذا محال؛ لأن قولنا: كل «ب أ» لا بالضرورة معناه: كل ما حكم عليه بـ«ب» فإنه «أ» لا بالضرورة، ومن جملة ذلك «ج» فيكون كل «ج أ» لا بالضرورة.

وأما الإشكال الثاني: فإننا نمنع أنه إذا صدق بالإمكان كل «جـ ب» فهو الشيء الذي هو ليس «أ» لأن هذا إنما يلزم إذا كان كل «ب» محكوماً عليه بأنه ليس «أ» وإنما يكون هذا إذا كانت الكبرى موجبة معدولة. ونحن حينئذ نقول بذلك. والكلام ليس إلا إذا كانت الكبرى سالبة، وحينئذ لا يكون كل «ب» محكوماً عليه بأنه ليس «أ» بل الحكم حينئذ أنه ليس «ب» أي: ليس شيء هو بالفعل «ب» وهو بالفعل «أ» ولا يلزم ذلك أن يكون شيء هو بالفعل «ب» البتة، فضلاً عن أن يكون هو بالفعل «ب» وهو لا «أ» حتى يكون كل «جـ» المحكوم عليه بـ«ب» محكوماً عليه بأنه ما ليس «أ».

فإن قيل: إنه إذا صدق قولنا: لا شيء من «ب» أ» لزم ذلك صدق أن «ب» المحكوم به على «جـ» ليس «أ» لأن السالبة إنما تصدق إذا كان الواقع أحد أمرين: **أحدهما:** ألا يكون شيء البتة محكوماً عليه بأنه «ب».

وثانيهما: إنه يكون ما حكم عليه بأنه «ب» ليس محكوماً عليه بأنه «أ» وما هنا إذا صدق كل «جـ ب» بالإمكان، أي: كل واحد من «جـ» فإنه يمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» فقد تحقق لنا شيء محكوم عليه بأنه «ب» فوجب ألا تكون «أ» لتصدق قولنا: لا شيء من «ب» أ».

قلنا: إن ادعيتم أنه إذا كان شيء قد حكم عليه بأنه «ب» وجب ألا يكون محكوماً عليه بأنه «أ» فهذا حق، ولا يلزم ذلك أن يكون محكوماً عليه بأنه لا «أ» لأن الحكم بأن هذا لا «أ» بإثبات نسبة ما حكم عليه بلا «أ» إلى هذا الذي هو «ب».

وأما الحكم بأنه ليس «ب» أ» أي: ليس المحكوم عليه «ب» هو محكوم عليه بـ«أ» فهو حكم بلا نسبة بين أحد شيئين إلى الآخر، والأول: حكم بثبوت النسبة بين ما هو «ب» وهو لا «أ» ولا شك أن الحكم بثبوت نسبة بين شيئين ليس بلازم للحكم بلا نسبة بين أحد ذينك الشيين ومقابل الآخر.

ثم الاسم المعدول أو الكلمة المعدولة: هو ما يدل على معنى يسلب ما ليس هو، وهذا يتوقف على معنى يعبر عنه بقولنا: لا «أ» وأما قولنا: ليس «ب» أ» فلا

يتوقف على معنى عبر عنه بعدول أو تحصيل، فلا تكون المعدولة لازمة للسالبة؛ وإن كان موضوع السالبة له ثبوتاً؛ لأنه قد لا يكون هناك معنى عبر عنه بسلب ما ليس هو.

الفصل الثالث عشر

في المختلطات في الشكل الثاني والثالث

أما الشكل الثالث: فصغراه إما أن تكون موجبة فعلية أو في قوتها، فتكون نتيجة ما قد علمت، وأما إن كانت صغراه ممكنة فإن كانت وجودية فهي فعلية، وإن كانت لا وجودية، فإما أن تكون سالبة فيكون حكمها حكم الموجبة الدائمة غير الضرورية، أو تكون موجبة.

فالكبرى إما أن تكون موجبة فعلية، أو ممكنة أو سالبة في قوتها صدق الموجبة الفعلية أو الممكنة فتكون النتيجة موجبة جزئية ممكنة عامة، إلا حين الكبرى سالبة مشروطة خاصة، فإن النتيجة تكون ممكنة خاصة، ويتبين ذلك بعكس الصغرى ورد القرينة إلى الشكل الأول، فإن كانت الكبرى جزئية. بين ذلك بالافتراض ولتكن القرينة كل «ب ج» بالإمكان و بعض «ب أ» بالإطلاق.

فأقول: بالإمكان العامي بعض «ج أ» لأننا نفرض بعض «ب» الذي هو «أ د» فنقول: كل «د ب» وبالإمكان كل «ب ج» فبالإمكان كل «د ج» وكل «د أ» بجهة قولنا: بعض «ب أ» فبالإمكان العامي بعض «ج أ» وحين الكبرى سالبة من السوالب المذكورة إنما يستعمل الموجب الذي في قوتها.

وأما إذا كانت الكبرى سالبة: ليس في قوتها صدق موجبة، فإما أن تكون ضرورية فتكون النتيجة سالبة جزئية ضرورية، وتبين بعكس الصغرى ورد القرينة إلى الشكل الأول، وبالافتراض إن كانت السالبة جزئية ولتكن القرينة بالإمكان كل «ب ج» وبالضرورة ليس كل «ب أ» فأقول: بالضرورة ليس كل «ج أ» لأننا نفرض بعض «ب» الذي ليس «أ د» فيكون كل «د ب» وبالإمكان كل «ب ج» فبالإمكان كل «د ج» وبالضرورة لا شيء من «د أ» فبالضرورة ليس كل «ج أ».

واعلم أن الافتراض عليه إشكال، فإنه إذا صدق ليس كل «ب أ» لا يلزم من

ذلك أن يكون لـ «ب» ثبوت حتى يفرض ذلك «د» فالواجب أن نبين ذلك بالخلف، فنقول: إن لم يصدق بالضرورة ليس كل «جـ أ» صدق بالإمكان العامي كل «جـ أ» ومعنى بالإمكان كل «ب جـ» فبالإمكان العامي كل «ب أ» وكان بالضرورة ليس كل «ب أ» هذا خلف.

وأما إذا كانت الكبرى سالبة: تحتل الضرورة وغير الضرورة، لم ينتج الجواز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه أو يكون مقوماً له أو لازماً، وقد ثبت الأصغر للأوسط بالإمكان اللاوجودي، وسلب عنه الأكبر بأحد أنحاء تلك السوالب، ويكون الحق الإيجاب الضروري وجواز أن يكون مبيناً له فيكون الحق السلب.

وإن كانت الصغرى الممكنة ساذجة: فإن كانت موجبة احتمال كونها وجودية واحتمل كونها لا وجودية. فتكون النتيجة القدر المشترك، وهو الإمكان العام حيث جعلنا اللاوجودية منتجة لذلك. وحيث ذكرنا أنها لا تنتج، وجب كون الساذجة كذلك، لاحتمال كونها لا وجودية.

وإن كانت الصغرى الممكنة الساذجة سالبة: فإن كانت عامية لم تنتج لاحتمال كونها ضرورية. والسالبة الضرورية لا يمكن جعلها صغرى الشكل الثالث؛ لأن الحق يكون تارة السلب وتارة الإيجاب، كقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرس، وكل إنسان ناطق» والحق السلب الضروري، وكقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرس وكل إنسان حيوان» والحق الإيجاب الضروري.

وإن كانت الصغرى الممكنة الساذجة السالبة خاصة: كانت في قوتها صدق موجبة ممكنة، فيكون حكمها حكمها.

ومن هذا يعلم أنه إذا كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية كالوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة، جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث ويكون حكمها حكم الموجبة الفعلية، وإن كانت مقدمة سالبة في قوتها صدق موجبة ممكنة جاز جعلها صغرى في الشكل الثالث ويكون حكمها حكم الموجبة الممكنة.

وأما الشكل الثاني: فإنه إن كانت فيه مقدمة ضرورية، فإن كانت سالبة

والأخرى موجبة أو سالبة في قوتها صدق موجبة كانت النتيجة ضرورية، ويتبين ذلك بعكس السالبة الضرورية وجعلها كبرى للموجبة، أو لما في قوة السالبة على هذا تأليف الشكل الأول سالبة، ولتكن السالبة الضرورية كبرى كل «ج ب» وبالضرورة لا شيء من «أ ب» ينعكس بالضرورة لا شيء من «ب أ» فينتج بالضرورة لا شيء من «ج أ» ولتكن السالبة صغرى بالضرورة لا شيء من «ج ب» وكل «أ ب» فلنجعل الكبرى صغرى ونعكس الصغرى ونجعلها كبرى، كل «أ ب» وبالضرورة لا شيء من «ب ج» فبالضرورة لا شيء من «أ ج» فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة في قوتها صدق موجبه.

فلك أن تأخذ ما في قوتها [وتؤلفه]^(١) مع السالبة كما بيناه، ولك أن تبقيها على صورتها، ويبين ذلك بالخلف، مثاله: لا شيء من «ج ب» بالوجود لا دائماً، وبالضرورة لا شيء من «أ ب» فإن شئت قلت: كل «ج ب» وألفت إليها عكس السالبة الضرورية. وإن شئت قلت: لو لم تصدق بالضرورة لا شيء من «ج أ» صدق بالإمكان العامي الساذج بعض «ج أ» وبالضرورة لا شيء من «أ ب» فبالضرورة ليس كل «ج ب» وكان لا شيء من «ج ب» لا دائماً، هذا خلف.

وكذلك أيضاً لو كانت السالبة الضرورية صغرى جزئية فنقول: بالضرورة ليس كل «ج أ» وإلا بالإمكان العامي الساذج كل «ج أ» وكل «أ ب» فبالإمكان العامي كل «ج ب» وكان بالضرورة ليس كل «ج ب» هذا خلف.

وأما إذا كانت المقدمة الأخرى سالبة ضرورية أو سالبة محتملة للضرورة:

لم ينتج؛ لأنه يكون من سالتين وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق موجبة، واتفاق شيئين في سلب شيء عنهما لا يوجب سلب أحدهما عن الآخر ولا إيجابه عليه، فقد يسلب شيء عن متباينين وعن متلازمين.

وأما إذا كانت المقدمة الضرورية موجبة: فالأخرى إن كانت سالبة ضرورية

أو مشروطة عامة أو خاصة فالنتيجة ضرورية، ويتبين بعكس السالبة والرد إلى

(١) في الأصل: «وتألفه».

الشكل الأول حين السالبة ضرورية أو مشروطة عامة كلية، وبالخلف حين المشروطة خاصة أو السالبة جزئية، ولتكن المشروطة الخاصة السالبة كبرى، إن لم يكن بالضرورة لا شيء من «ج أ» فبالإمكان بعض «ج أ» ولا شيء من «أ ب» بالضرورة ما دام «أ» لا دائماً بدوام ذاته فبالإمكان الخاصي لا كل «ج ب» وكان بالضرورة كل «ج ب» هذا خلف.

ولتكن السالبة صغرى، إن أمكن أن يكون بعض «ج أ» أمكن أن تكون بعض «أ ج» وبالضرورة لا شيء من «ج ب» ما دام «ج» لا دائماً بدوام ذاته، فبالإمكان لا كل «أ ب» وكان بالضرورة كل «أ ب» هذا خلف، أو يؤلف نقيض النتيجة مع الصغرى السالبة على هيئة الشكل الثالث، ويتتج كذب الكبرى.

مثاله: ولتكن السالبة صغرى جزئية سواء كانت ضرورية أو مشروطة خاصة إن لم يكن حقاً أنه بالضرورة ليس كل «ج أ» فبالإمكان العامي الساذج كل «ج أ» وبعض «ج» ليس «ب» فبعض «أ» ليس «ب» وكان بالضرورة كل «أ ب» هذا خلف.

فإن كانت السالبة الجزئية الصغرى مشروطة عامة: فالذي ثبت عندي أن النتيجة تكون دائمة ضرورة بحسب الوصف، أما إنها دائمة: فلأنه لو صدق بالإطلاق كل «ج أ» وبالضرورة كل «أ ب» فبالضرورة كل «ج ب» وكان لا كل «ج ب» بالضرورة ما دام «ج» هذا خلف، وأما إنها ضرورية بحسب الوصف: فلأنه لولا ذلك صدق بالإمكان كل «ج أ» في بعض أوقات كونه «ج» وبالضرورة كل «أ ب» فبالإمكان كل «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» وكان بالضرورة لا كل «ج ب» ما دام «ج» هذا خلف، ولو أمكن بالافتراض أن نجعلهما كلية لأنتج ضرورة ويبين بعكسها، لكننا أفسدنا بيان الافتراض.

وإن كانت المقدمة الأخرى سالبة: غير ما ذكرنا أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية أو ممكنة كانت النتيجة دائمة، ويتبين إذا كانت السالبة عرفية عامة أو دائمة بعكسها ورد القرينة إلى الشكل الأول، وإن كانت غير ذلك بالخلف، مثاله: ولتكن الضرورية الموجبة صغرى، إن لم يكن حقاً أنه دائماً لا شيء من «ج أ»

فبعض «جـ أ» ولا شيء من «أ ب» فبعض «جـ» ليس «ب» وكان بالضرورة كل «جـ ب» هذا خلف.

ولتكن الموجبة كبرى إن صدق بعض «جـ أ» بالإطلاق العام وكل «أ ب» بالضرورة فبعض «جـ ب» بالضرورة وكان لا شيء من «جـ ب» هذا خلف، فكاذب بالإطلاق العام بعض «جـ أ» فدائماً لا شيء من «جـ أ».

وكذلك لو كانت الصغرى جزئية، وإن كانت المقدمة الأخرى موجبة ضرورية أو موجبة ليس في قوتها صدق سالبة؛ أي: موجبة محتملة للضرورة لم ينتج؛ لأن ذلك يكون من موجبتين وليس فيهما مقدمة في قوتها صدق سالبة، واتفاق شيئين في إيجاب شيء لا يوجب إيجاب أحدهما على الآخر ولا سلبه، فقد يوجب شيء على شيئين متلازمين ومتباينين.

بقي ما هنا إشكالان أحدهما: أنه يجب إذا كان هذا الشكل من موجبتين وإحدهما ضرورية والأخرى غير ضرورية أن تكون النتيجة ضرورية؛ لأنه إذا صدق كل «جـ ب» بالضرورة صدق كل «جـ» فإن إيجاب «ب» عليه ضروري، وإذا صدق كل «أ ب» لا بالضرورة صدق كل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري، فأقول: بالضرورة لا شيء من «جـ أ» لأنه لو أمكن أن يكون شيء من «جـ أ» وكل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري لزم بعض «جـ» إيجاب «ب» عليه غير ضروري، هذا خلف.

الإشكال الثاني: إنكم جعلتم النتيجة ضرورية حيث السالبة مشروطة خاصة والموجبة ضرورية، وكان يجب ألا ينتج البتة؛ لأن عكس المشروطة الخاصة ليس مشروط عامة، فوجب أن يكون مكذباً للموجبة الضرورية بما قلتم في الشكل الأول؛ لأنه يكون بالضرورة كل «جـ ب» ولا شيء من «ب أ» بالضرورة ما دام «ب» لا دائماً في الكل ما دامت الذات، وهذا إنما يصدق إذا كان ما يوصف بـ «ب» يوصف به وقتاً ما لا ما دامت ذاته، وذلك مكذب للموجبة الضرورية.

الجواب: أما الأول فنقول: هذه النتيجة هي بعض «جـ» يمكن أن يكون ما إيجاب «ب» عليه غير ضروري، فلا يناقض قولنا: كل «جـ» فإن إيجاب «ب» عليه

غير ضروري؛ لأن الضمير في «عليه» في هذه القضية عائد إلى «ج» وفي النتيجة عائد إلى «أ» لأن كبرى القياس المنتج لها كل «أ» فإن إيجاب «ب» عليه غير ضروري، والضمير في «عليه» يعود إلى «أ» تقديره كل «أ» فإن إيجاب «ب» على «أ» غير ضروري، فتكون النتيجة بعض «ج» يمكن أن يكون الشيء الذي إيجاب «ب» عليه غير ضروري وذلك هو «أ» وهذا لا يناقض قولنا: كل «ج» فإن إيجاب ب عليه ضروري إذا جعلنا الضمير في هذا القول [عائد] ^(١) إلى «ج».

وأما الإشكال الثاني: فإننا نقول: إن عكس المشروطة الخاصة على ما بينا ليس مشروطة خاصة، وقولنا: في عكسها لا ما دامت الذات في الكل؛ أي: في الكل من حيث هو كل، فالذي يلزم أن يسلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات هو البعض فقط، فيجوز أن يكون ذلك البعض غير البعض المحمول على «ج» أي: يجوز أن يكون «ب» أعم من «ج» ويكون البعض من «ب» الذي لا يحمل على «ج» هو الذي سلب عنه دوام الضرورة بحسب الذات.

وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية: فإما أن تكون فيه مقدمة دائمة أو لا تكون، فإن كان فيه مقدمة دائمة والأخرى مخالفة في الكيف فعلية، أو موافقة في الكيف وفي قوتها صدق مخالفة فعلية، فالنتيجة دائمة إن لم تكن الأخرى سالبة ضرورية أو مشروطة عامة، ويتبين بعكس السالبة الدائمة ورد القرينة إلى الشكل الأول، فإن كانت السالبة جزئية أو الدائمة موجبة بين ذلك بالخلف.

مثاله: ولتكن أولاً الدائمة سالبة كبرى والصغرى موجبة فعلية، فأقول: دائماً لا شيء من «ج» لأننا نعكس الكبرى دائمة لا شيء من «ب» أ» وبضمها إلى الصغرى فينتج دائماً لا شيء من «ج» أ» ولتكن السالبة الدائمة صغرى والكبرى موجبة فعلية، فأقول: دائماً لا شيء من «ج» أ» لأننا نعكس الصغرى ونجعلها كبرى والكبرى صغرى، فينتج دائماً لا شيء من «ج» أ» ونعكس ذلك دائماً لا شيء من «ج» أ» فلو كانت الصغرى السالبة الدائمة جزئية بين ذلك بالخلف، إن لم يكن دائماً

(١) في الأصل: «عائدا».

ليس كل «جأ» فبالإطلاق العام كل «جأ» وكل «أب» بالفعل فكل «جأ» بالفعل، وكان دائماً ليس كل «جأ» هذا خلف.

فلو كانت المقدمة الأخرى سالبة غير دائمة: كالوجودية اللادائمة أو العرفية الخاصة، فلك أن تأخذ ما في قوتها وتعمل كما قلناه، ولك أن تبين ذلك بالخلف، ولتكن الدائمة السالبة كبرى والعرفية الخاصة السالبة صغرى، فأقول: دائماً لا شيء من «جأ» وإلا فبعض «جأ» ودائماً ولا شيء من «أب» فبعض «جأ» دائماً ليس «ب» وكان لا شيء من «جأ» لا دائماً بل ما دام «جأ» هذا خلف.

وكذلك لو كانت السالبة الدائمة صغرى والسالبة العرفية كبرى: فأقول: دائماً لا شيء من «جأ» وإلا بالإطلاق العام بعض «جأ» ولا شيء من «أب» ما دام «أ» لا دائماً فبعض «جأ» ليس «ب» لا دائماً، وكان لا شيء من «جأ» دائماً، هذا خلف.

ولتكن المقدمة الدائمة موجبة: فإما كبرى والصغرى سالبة فعلية أو موجبة في قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائماً لا شيء من «جأ» وإلا بعض «جأ» بالإطلاق العام، ودائماً كل «أب» فداًئماً بعض «جأ» وكان لا شيء من «جأ» بالفعل، هذا خلف.

ولو كانت الدائمة الموجبة صغرى والكبرى سالبة فعلية: أو موجبة وفي قوتها صدق سالبة فعلية، فأقول: دائماً لا شيء من «جأ» وإلا بعض «جأ» ولا شيء من «أب» بالفعل، فبعض «جأ» ليس «ب» بالفعل، وكان دائماً كل «جأ» هذا خلف، إلا أنه إذا كانت الدائمة موجبة والسالبة ضرورية أو مشروطة عامة كانت النتيجة ضرورية؛ لأننا نعكس السالبة ونرد القرينة إلى الشكل الأول فينتج مع الصغرى الدائمة ضرورية.

وبالخلف إذا كانت السالبة الضرورية جزئية إن لم يصدق بالضرورة ليس كل «جأ» فبالإمكان كل «جأ» ودائماً كل «أب» فبالإمكان كل «جأ» وكان بالضرورة لا كل «جأ» هذا خلف، فلو كانت السالبة المشروطة العامة جزئية فالتنتيجة دائمة ضرورية بحسب الوصف؛ لأنه إن لم يصدق دائماً لا كل «جأ»

فبالإطلاق «ج أ» ودائماً كل «أ ب» فدائماً كل «ج ب» هذا خلف، وإن لم يصدق بالضرورة لا كل «ج أ» ما دام «ج» فبالإمكان كل «ج أ» في بعض أوقات كونه «ج» ودائماً كل «أ ب» فبالإمكان كل «ج ب» في بعض أوقات كونه «ج» هذا خلف.

وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية: وكانت إحدى مقدمتيه دائمة وليست الأخرى فعلية مخالفة في الكيف، ولا في قوتها صدق مخالفة في الكيف فعلية فهو غير منتج.

أما إذا كانتا موجبتين دائمتين: فظاهر؛ لأن إيجاب شيء على شيئين لا يدل لا على تلازمها ولا على تباينهما.

وأما إذا كانت الأخرى مخالفة: ممكنة لا وجودية أو ساذجة أو موافقة في قوتها صدق مخالفة ممكنة لا وجودية أو ساذجة فإنه لا ينتج أيضاً؛ لأنه يجوز أن يكون الأكبر هو بعينه الأصغر وقد غير اسمه. أو يكون لازماً للأصغر مقوماً أو غير مقوم. وقد أوجب على الأصغر ما سلب عن الأكبر الذي هو هو أو لازمه سلباً بالإمكان، وكذلك بالعكس ويكون الحق الإيجاب، ويجوز أن يكون الأمر بيانياً للأصغر ويكون الحق السلب.

وأما إذا لم يكن في الشكل الثاني مقدمة ضرورية ولا دائمة: فإما أن تكون فيه سالبة منعكسة أولاً تكون، فإن كان فيه سالبة منعكسة، فإما أن تكون مشروطة أو عرفية، فإن كانت مشروطة سواء كانت عامة أو خاصة فلا تخلو إما أن تكون الأخرى موجبة فعلية أو سالبة في قوتها صدق موجبة فعلية أو لا تكون، فإن كانت الأخرى موجبة فعلية أو سالبة، يلزمها صدق الموجبة الفعلية، فتلك الموجبة إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو لا تكون، لكن الفرض أنه ليس في القياس ضرورية ولا دائمة؛ إذ قد ذكرنا حكمها وأن النتيجة تكون ضرورية.

فحينئذ إما أن تكون تلك الموجبة الفعلية إحدى المشروطتين والعرفتيتين أو لا تكون، فإن كانت إحدى المشروطتين والعرفتيتين والسالبة مشروطة كانت النتيجة مشروطة عامة، ويتبين ذلك بأن نعكس السالبة، سواء كانت صغرى أو كبرى ونجعلها كبرى والموجبة صغرى، فترتد القرينة إلى الشكل الأول، ويتبين أن النتيجة

مشروطة عامة، فإن احتيج إلى عكس ذلك لم يضر؛ إذ عكس المشروطة العامة لنفسها، وقولنا: في عكس المشروطة الخاصة لا ضرورياً ما دامت الذات في الكل لا توجب كون النتيجة مشروطة خاصة، لجواز كون الأصغر ليس من البعض الذي نفي عنه الضرورة الذاتية.

وأما إذا كانت المشروطة السالبة صغرى جزئية: لم يكن بيان ذلك بالعكس ولا الافتراض، لما بينا أن الافتراض موقوف على تحقق البعض من الموضوع، والسالبة قد لا يكون لموضوعها تحقق.

بقي ان نبين ذلك بالخلف إن لم يكن حقاً أنه ليس كل «ج أ» بالضرورة ما دام «ج» فيمكن بالإمكان العامي الساذج أن يكون كل «ج أ» في بعض أوقات كونه «ج» وكل «أ ب» ما دام «أ» فكل «ج» يمكن أن يكون ما هو بالفعل «ب» في بعض أوقات كونه «ج» وكان بالضرورة ليس كل «ج ب» ما دام «ج» هذا خلف، وإن لم تكن الموجبة الفعلية إحدى المشروطتين والعرفتيتين، بل كانت موجبة فعلية غير ذلك وغير الضرورة والدائمة، أو سالبة يلزمها صدق موجبة فعلية، فلا تخلو المشروطة السالبة من أن تكون كبرى أو صغرى، فإن كانت كبرى فالنتيجة مطلقة عامة، ويتبين ذلك بعكس السالبة المشروطة ويجعل العكس كبرى والموجبة صغرى، فينتج بالشكل الأول سالبة مطلقة عامة.

وقولنا: في عكس المشروطة الخاصة لا ضرورياً ما دامت الذات في الكل لا يمنع كون النتيجة عامة؛ لجواز كون الأصغر ليس هو البعض المنفي عند الضرورة الذاتية، وإن كانت السالبة المشروطة صغرى لم ينتج، فإنه يصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن ما دام كاتباً.

وقولنا: كل إنسان ساكن وقت ما وقع ذلك، فالحق بالضرورة كل كاتب إنسان؛ إذ يجوز أن يسلب عن شيء شيء بالضرورة ما دام موصوفاً بوصف، ويوجب عليه ذلك الشيء عند عدم ذلك الوصف، بل معنى المشروطة الخاصة هو هذا، فإن قولنا: بالضرورة لا شيء من «ج أ» ما دام «ج» لا دائماً بدوام الذات، يتضمن سلب «أ» عن «ج» ما دام موصوفاً بـ«ج» وثبوت له وقتاً لا يكون فيه

موصوفاً بـ«ج» وما ذكر من العكس والخلف لا يتم.

أما بالعكس: فلأن السالبة صغرى فتحتاج في بيان العكس أن تجعل كبرى والكبرى صغرى، وحينئذ تنتج سالبة مطلقة عامة، ولكن ليست هي المطلوب بل عكسها، والمطلقة العامة لا تنعكس.

وأما الخلف: فلأن تركيب الكبرى مع نقيض النتيجة تنتج مطلقة، فلا تصلح لتكذيب المشروطة.

بقي ها هنا شك وهو أن ما ذكرتموه من امتناع النتيجة حيث المشروطة صغرى، فهو بعينه وارد عليكم حيث المشروطة كبرى، قلنا: لا يلزم ذلك؛ لأنه إنما يصح أن يوجب شيء على شيء ويسلب عنه ما دام وصف من أوصافه، إذا كان ذلك الوصف ليس بلازم له، وحينئذ يجوز سلبه عنه، وذلك الوصف إذا كانت المشروطة السالبة كبرى يكون هو الأكبر، فيمكن سلبه عن الذات الذي هو الأصغر.

وأما إذا كانت المشروطة السالبة صغرى: كان ذلك الوصف هو الأصغر والأكبر هو الذات، والذات لا يجوز سلبها عن الوصف إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف كالكتابة للإنسان، فإن لم يكن خاصاً كالمشي للإنسان، فلا يجوز سلب الذات عنه سلباً كلياً؛ لأن بعض [الماشي]^(١) إنسان بالضرورة ضرورة أنا فرضنا المشي أعم من الإنسان، ويجوز أن تسلب الذات عنه سلباً جزئياً، ولكن ذلك إنما يكون إذا كان الوصف أعم، فإذا لم يعلم أنه أعم أو مساوٍ لا يلزم سلب الذات عن شيء من الوصف.

وأما إذا كانت المشروطة السالبة كبرى والأخرى موجبة: ممكنة لا وجودية أو ساذجة، أو كانت الكبرى سالبة ليس في قوتها صدق موجبة فعلية، سواء كان في قوتها صدق موجبة أو لا يكون، فإن ذلك لا ينتج لاحتمال كون الأصغر والأكبر متلازمين أو هما شيء واحد، وقد غير اسمه وأوجب على أحدهما بالإمكان ما يسلب عن الآخر بالضرورة ما دام وصفه، فإن ذلك لا ينافي إمكان الوجوب،

(١) في الأصل: «المشي».

وحينئذ يكون الحق الإيجاب، ولا احتمال أن يكون الأكبر شيئاً مباحيناً للأصغر، ويكون الحق السلب.

وأما إذا كانت الأخرى سالبة: ليس في قوتها صدق موجبة البتة فعقم التأليف ظاهر. وكذلك لو كانت المشروطة السالبة هي الصغرى.

وأما إذا كانت السالبة المنعكسة عرضية: فالأخرى لا تخلو، إما أن تكون موجبة فعلية أو سالبة في قوتها صدق الموجبة الفعلية أو لا تكون، ويجيء ما ذكرناه بعينه، والنتيجة حيث ذكرنا أنها عند كون السالبة مشروطة ضرورية تكون ها هنا دائمة، وحيث ذكرنا هناك أنها مشروطة عامة تكون ها هنا عرفية عامة، وحيث ذكرنا أنها مطلقة عامة ها هنا كذلك، وحيث ذكرنا أن التأليف غير منتج فيها هنا كذلك، والبيانات هي بعينها تلك البيانات.

فلنتكلم الآن في بقية القياس الاستثنائي.

الفصل الرابع عشر

في بقية الكلام في القياس الاستثنائي

قد ذكرنا أن القياس الاستثنائي يكون المطلوب أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل، فلا بد وأن يكون مشتملاً على شيء آخر؛ إذ المطلوب لا يكون وحده مطلوباً وحجة على نفسه، ولو كان شيء معرفاً لنفسه لما كان مجهولاً البتة، ولا بد وأن يكون لذلك الشيء إلى المطلوب نسبة، ثم النسبة وحدها لا تكفي في بيان ثبوت المطلوب أو [انتفاؤه]^(١) بل ربما كفت في بيان صحبة المطلوب أو عناده لذلك الشيء، وأما ثبوته أو انتفاؤه فيتوقف على وضع ثبوت ذلك الآخر أو رفعه، وما يمكن أن يوضع ثبوته أو انتفاؤه فهو لا محالة قضية والمطلوب قضية أيضاً، وما حكمه نسبة قضية إلى قضية فهو شرطي، إما متصل وإما منفصل، فإذا يجب أن يكون تأليف هذا القياس من شرطي متصل أو منفصل، ومن وضع أو رفع لأحد جزئي الشرطية، فيلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه.

(١) في الأصل: «انتفاؤه».

وهذا القياس هو في الحقيقة بعينه اقتراني مؤلف من حملية هي المستثناة، ومن شرطية، والشرطية هي الكبرى، والمستثناة هي الصغرى؛ وذلك لأن قولنا: لكن «أ ب» بعد قولنا: كلما كان «أ ب ف ج د» إذا أضمرنا فيه الواقع أو الحق، كان كأننا قلنا: الواقع أو الحق أنه: «أ ب» وكلما كان «أ ب ف ج د» ينتج الواقع، أو الحق أنه «ج د» فيكون الحق أو الواقع هو الأصغر و «أ ب» هو الأوسط وهو محمول الواقع أو الحق، إلا أن العادة جرت بحذف الأصغر وإيراده على ما ذكرناه قبل.

فلنفصل الآن ضروره، وقد ذكرنا أن المتصلة إذا كانت اتفاقية لم يفد القياس. **وأما إذا كانت لزومية وكان الاستثناء من المقدم:** فإنه يكون على هيئة الشكل الأول وتكون ضروره أربعة:

الضرب الأول: كلما كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً «ج د».

الضرب الثاني: ليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً لا يلزم «ج د».

الضرب الثالث: كلما كان «أ ب ف ج د» لكن قد يكون «أ ب» فقد يكون «ج د».

الضرب الرابع: ليس البتة إذا كان «أ ب ف ج د» لكن يكون «أ ب» فقد لا يكون «أ ب» فقد لا يكون «ج د».

وأما إذا كان الاستثناء من التالي: فإنه يكون على هيئة الشكل الثاني وتكون ضروره أربعة:

الضرب الأول: ينبغي أن توجد السالبة الشرطية على مثال الموجبة المعدولة من الحملات، كقولنا: كلما كان «أ ب» لزمه ألا يكون «ج د» لكن دائماً «ج د» فدائماً لا «أ ب» وأما إذا أخذت السالبة على مفهومها الواجب لها لم ينتج؛ لأننا إذا قلنا: ليس البتة «أ ب» لزمه «ج د» ثم قلنا: الواقع «ج د» لم يلزم من ذلك ثبوت «أ ب» ولا سلبه؛ لأن سلب لزوم شيء لا يوجب لزوم نقيضه.

الضرب الثاني: كلما كان «أ ب ف ج د» لكن دائماً لا «ج د» فدائماً لا «أ ب».

الضرب الثالث: يجب أن توجد فيه السالبة بالمعنى الذي قلناه في الضرب

الأول، كلما كان «أ ب» يلزمه ألا يكون «ج د» لكن قد يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

الضرب الرابع: كلما كان «أ ب ف ج د» ولكن قد لا يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

وأما إذا كانت الشرطية منفصلة: فشرطها أن يكون مع كونها كلية موجبة فإن السالبة منها معناها ألا عناد بين الأجزاء، فيجوز اجتماعها وارتفاعها، فإذا [وضعنا]^(١) أحد الجزئين لم يلزم من ذلك وضع الآخر ولا رفعه لجواز أن يجتمعا وأن يرتفعا، وكذلك لو رفعنا أحد الجزئين. كقولنا: ليس البتة إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» فإننا إذا قلنا: لكن «أ ب» أو لكن «ج د» ولكن ليس «أ ب» أو لكن ليس «ج د» لم يلزم من ذلك شيء؛ لجواز الارتفاع والاجتماع.

وأما إذا كانت موجبة كلية: فالحقيقة هنا يلزمها أربع [قضايا]^(٢) متصلة موجبة كلية، فإذا قلنا: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لزم ذلك كلما كان «أ ب» لزمه ألا يكون «ج د» وإلا اجتماعا، وكلما كان لا «أ ب» لزمه «ج د» وإلا ارتفاعا. وكلما كان «ج د» فلا «أ ب» وإلا اجتماعا، وكلما لا يكون «ج د ف أ ب» وإلا ارتفاعا، فعلى هذا أي جزء استثنى عنه كان ذلك من الشكل الأول، وقد شرطنا كون المنفصلة موجبة فيكون المنتج منه [ضربين]^(٣) فقط، وأي جزء استثنى نقيضه كان ذلك من الشكل الثاني والمنتج ضربان أيضاً كذلك؛ وذلك لأن المنفصلة لا يتعين لها مقدم ولا تالٍ فيمكن جعل تقدير كل واحد منهما مقدماً ويستثنى عنه. ويمكن تقديره تالياً ويستثنى نقيضه، ولا كذلك المتصلة.

فالضرب الأول من الشكل الأول: والاستثناء من «أ ب» دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً لا «ج د».

والضرب الثاني: عقيم.

(١) في الأصل: «وصفا».

(٢) في الأصل: «قضا».

(٣) في الأصل: «ضربان».

الضرب الثالث: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «أ ب» فقد لا يكون «ج د».

والضرب الرابع: عقيم.

الضرب الأول من الشكل الثاني: عقيم.

الضرب الثاني: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «أ ب» فدائماً «ج د».

الضرب الثالث: عقيم.

الضرب الرابع: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «أ ب» فقد يكون «ج د».

وكذلك إذا استثنيت من «ج د».

فالضرب الأول من الشكل الأول: إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً «ج د» فدائماً لا «أ ب».

الضرب الثاني: عقيم.

الضرب الثالث: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

الضرب الرابع: عقيم.

والضرب الأول من الشكل الثاني: عقيم.

والضرب الثاني: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «ج د» فدائماً «أ ب».

الضرب الثالث: عقيم.

الضرب الرابع: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «ج د» فقد يكون «أ ب» فتكون إذا مجموع الضروب ثمانية.

وأما إذا كانت المنفصلة الموجبة كلية مانعة الجمع: كان المنتج هو استثناء العين فقط، وينتج رفع الجزء الآخر وإلا لزم الاجتماع، وأما استثناء النقيض فلا

ينتج جواز الارتفاع، وهذه يلزمها قضيتان متصلتان موجبتان كليتان:

أحدهما: كلما كان المقدم لازم ألا يكون التالي.

وثانيهما: كلما كان التالي لازم ألا يكون المقدم.

فيكون المنتج من استثناء كل واحد من الجزئين [ضربين]^(١) فقط، أحدهما ينتج كلياً والآخر جزئياً.

فالضرب الأول من الشكل الأول: الاستثناء من «أ ب» دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً «أ ب» فدائماً لا «ج د».

والضرب الثاني: عقيم.

الضرب الثالث: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «أ ب» فقد لا يكون «ج د».

والضربان الآخران: عقيمان.

وأما والاستثناء من «ج د» فضربان آخران.

دائماً: إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً «ج د» فدائماً لا «أ ب».

وأيضاً: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد يكون «ج د» فقد لا يكون «أ ب».

والضربان الآخران: عقيمان، فتكون مجموع الضروب أربعة.

وأما إذا كانت المنفصلة الموجبة الكلية مانعة الخلو: كان المنتج هو استثناء [النقيض]^(٢) فقط، وينتج وضع الآخر وإلا نلزم الخلو، وأما استثناء العين فلا ينتج لاحتمال الاجتماع، وهذه يلزمها قضيتان متصلتان موجبتان كليتان:

أحدهما: كلما لا يكون المقدم يلزم أن يكون التالي.

وثانيهما: كلما لا يكون التالي يلزم أن يكون المقدم.

فيكون المنتج من استثناء كل واحد من الجزئين [ضربين]^(١) فقط من الشكل

الثاني:

أحدهما: ينتج كلياً والآخر جزئياً، فما يستثنى أولاً من «أ ب» دائماً إما أن

يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «أ ب» فدائماً «ج د».

وأيضاً: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «أ

ب» فقد يكون «ج د».

والضربان الآخران: عقيمان.

ويستثنى من «ج د»:

دائماً: إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن دائماً لا «ج د» فدائماً

«أ ب».

وأيضاً: دائماً إما أن يكون «أ ب» وإما أن يكون «ج د» لكن قد لا يكون «ج

د» فقد يكون «أ ب».

والضربان الآخران: عقيمان، فتكون الضروب أربعة.

وينبغي أن نسلك [العبارات]^(٢) المشهورة في مانعة الجمع ومانعة الخلو؛ لئلا

يقع الغلط فيظن حقيقته، كقولنا في مانعة الجمع: دائماً «أ ب» و«ج د» مما

يجتمعان، وكقولنا في مانعة الخلو: دائماً أحد الأمرين لازم وهو إما «أ ب» وإما «ج

د» فهذا ما يكون، والمنفصلة ذات جزئين، أما إذا كانت ذات أجزاء فقد علمت ماذا

ينتج. ويمكنك أن تعرف ضروبه مما قد علمته.

فلتلكم الآن كلاماً كلياً في القياس كالخاتمة لهذه الجملة.

(١) في الأصل: «ضربان».

(٢) في الأصل: «العبراي».

الفصل الخامس عشر

كلام كلي في القياس

كل قياس فإنما تتم قياسته بشروطه:

أحدها: أنه لا بد فيه من مقدمتين، وسنذكر البرهان على ذلك.

وأما المقدمة الواحدة: فإنها لا تكون قياساً ولا يلزمها نتيجة وإن كان يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وصدق جزئها إذا كانت كلية، وعكسه وعكس نقيضه وكذب نقيضه، فإن قيل إنا نقول: «فلان يتحرك بالإرادة فهو حي» وهذه مقدمة واحدة وقد أنتجت فهو حي.

وكذلك نقول: «لما كانت الشمس طالعة: فالنهار موجود»^(١) وهذه شطرة مقدمة وقد أنتجت: «فالنهار موجود» قلنا:

أما الأول: فإنما أنتجت ذلك بسبب مقدمة معذوفة، وهي: «كل من يتحرك بالإرادة فهو حي» وحينئذ ينتج أن فلانا حي، وحذفت الكبرى للعلم بها.

وأما الثانية: فقد بينا حالها، وأن لفظه لما أفاد قطع الوضع وتسلم وضع المقدم حتى أنتج ذلك وضع التالي، فتقدير الكلام: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود، فأفادت لما هذه الزيادة.

الشرط الثاني: أن تكون المقدمات أظهر من النتيجة ويكون صدق النتيجة مستفاداً عن صدقها، حتى لو عمل تأليف على إنتاج قضية أزلية لم يكن ذلك قياساً، وكذلك لو كانت النتيجة أعرف من المقدمات أو معلومة معها لم يكن ذلك قياساً؛ لأن القياس هو كالعلة للعلم بالنتيجة.

(١) قال الغارابي: «الألفاظ المستعملة في المنطق» (ص ٦): فإن المعنى المفهوم من الطالع اقتران في النفس إلى المعنى المفهوم من الشمس؛ فحصل اقتران من معنيين هما أجزاء المقترن، أحدهما معنى الجزء الذي هو الصفة والآخر معنى الجزء الذي هو الموصوف؛ فالمعنى المفهوم من الموصوف يسمى أيضاً المعنى الموصوف. والمفهوم من الصفة يسمى المعنى الذي هو صفة.

الشرط الثالث: إن المقدمتين لا بد وأن يشتركا في حد وذلك هو الوسط؛ لأنه لو لا اشتراكهما كانا كالمبتائين، ولا يكون لهما شيء يوجب الجمع بين طرفيهما حتى يكون ذلك هو النتيجة.

الشرط الرابع: إنه لا بد في كل قياس من المحصورات من مقدمة كلية، وتكون الأخرى داخلة تحتها، إما بالفعل كما في الشكل الأول، أو بالقوة كما في الشكلين الآخرين. وقد منا هذا في شروط كل شكل.

الشرط الخامس: إنه لا بد في كل قياس من مقدمة موجبة أو في حكمها. وقد بينا ذلك أيضاً في كل شكل، وقد أتينا على أمر القياس الاستثنائي والاقتراني وبيننا شروطهما وعدد ضرورتهما، وبيننا اختلاط المقدمات الموجهة في الاقتراني، لكننا كنا اقتصرنا على المقدمات المحصورة.

وأما المقدمات المهمة: فإنها في قوة الجزئية فلا يجوز استعمالها، حيث شرطنا أن تكون كلية، ويجوز في غير ذلك.

وأما المخصوصات: فلا ينتفع بالقياسات منها في العلوم بل قد تذكر للتدرب أو الامتحان، وقد ينتفع بها صغرى وخصوصاً في الأقسام العملية من العلوم كما في عمليات الطب، كقولنا: «فلان به حمى دموية وكل من به حمى دموية فيجب فصد» ففلان يجب فصده.

وأما المقدمات الطبيعية: فهي أكثر نفعاً في العلوم؛ لأن المحكوم عليه فيها هو طبائع الأشياء وحقائقها المأخوذة بلا شرط كونها كلية أو جزئية، لكنه إذا كان المطلوب محموله مشتملاً على لام التعريف في لغة العرب، كما لو كان المطلوب أن الإنسان هو الضحاك، وكذلك ما هو على هذا المعنى في لغة أخرى وجب أن يكون الأوسط كذلك، فنقول: «الإنسان هو الناطق والناطق هو الضحاك» ولو قلت: «الإنسان ناطق وكل ناطق هو الضحاك» كان ذلك كاذباً؛ لأنه إذا كان الضحاك أحد الناطقين استحال أن يكون هو آخر، فلو صدق أن كل ناطق هو الضحاك لزم أن يكون الضحاك مختصاً بكل واحد وغير موجود له بحال.

ولو قلت: «الإنسان ناطق والناطق هو الضحاك» لزم أن الإنسان ضحاك، ولم

يلزم أن الإنسان هو الضحاك؛ لأنك تقول: «الإنسان جسم» والجسم هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم. ولا يلزم بل ولا يصح أن نقول: «الإنسان هو الجوهر الذي له امتدادات ثلاثة متقاطعة بقوائم» وكذلك نقول: «زيد إنسان، والإنسان هو البشر».

ومهما كان الوسط في مقدمة من مقدمات القياس مركباً، فيجب أن يكون في الأخرى كذلك. فلو قلت: «زيد في راحة وكل راحة فهي مطلوبة» لم يلزم أن زيدا في مطلوبة؛ لأنه لم يوجد في الكبرى الوسط بكماله، وكذلك إذا كان الوسط في إحدى المقدمتين محصلاً وجب أن يكون في الأخرى كذلك، وإن كان معدولاً وجب أن يكون في الأخرى معدولاً.

فلو قلت: «زيد هو ليس يبصر وكل يبصر فإنه يبصر» لم يلزم أن زيدا هو يبصر، بل لا بد وأن نقول: «وكل ما ليس يبصر فهو كذا» ويجوز أن يتفق الأصغر والأكبر في كونهما محصلين ومعدولين وخارجين وحقيقيين وتقديرين وغير ذلك، ويجوز أن يختلفا وتكون النتيجة معدولة الموضوع أو محصلته أو خارجيته، أو حقيقتها أو تقديرته أو غير ذلك بحسب حال الأصغر، ويكون محمولها كذلك بحسب حال الأكبر.

واعلم أنا إنما قدمنا الشكل الثالث على الثاني في الذكر فقط؛ لأننا بيناه بما لا يتوقف على العكس ولا على برهان الخلف، فأمكن تقديمه على العكس والخلف.

وأما الثاني: فيبانه بالعكس والخلف، فاحتيج إلى تأخيرته عليه.

وأما في الشرف: فالشكل الثاني؛ لأنه ينتج الكلي والثالث لا ينتجه ولا يعارض ذلك إنتاج الثالث الإيجاب دون الثاني؛ لأن فضيلة الكلية على الجزئية أعظم من فضيلة الإيجاب على السلب؛ لأن من السوالب ما يلزمها صدق الإيجاب وليس من الجزئيات ما يلزمها الكلي.

وأما السبب في تقديم الضروب بعضها على بعض: فهو أنه ينبغي تقديم الأشرف، والشرف يكون بالكلية والإيجاب، والخسة تكون بالجزئية والسلب، إلا أن الكلية أشرف من الإيجاب، فإذا اشتمل الضرب على شرف أكثر وجب تقديمه؛

فلهذا ترتبت ضرور الشكل الأول الترتيب المذكور، وقدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثالث لحصول الكلية والإيجاب في مقدمتيه؛ ولأنه ينتج الإيجاب والثاني ينتج السلب، فإن تساوى ضربان فيما يوجبه الشرف والخسة، قدم أقربهما إلى الطبع وأسهلهما بياناً للإنتاج؛ فلهذا قدم الضرب الأول على الثاني من الشكل الثاني، والثالث على الرابع من الشكل الثالث، وكذا الخامس على السادس، على أن هذا الترتيب إنما هو على سبيل الأخلاق والأولى، لا على أنه واجب. انتهى.

الجملة الثانية في توابع القياس وتشتمل على فصول.

الفصل الأول

في بيان ما هو أشرف المطالب وما هو أخس

وما هو منها أسهل وما هو منها أصعب

وفي وجود إبطال المطالب في اكتساب الأقيسة واستفراد النتائج

ومتى تكون صادقة أو كاذبة

قد بينا أن الشرف يكون بالكلية والإيجاب، وأن شرف الكلية على الجزئية أكثر من شرف الإيجاب على السلب، فعلى هذا يكون أشرف المطالب هو الكلي الموجب ثم الكلي السالب، ثم الموجب الجزئي ثم الجزئي السالب.

وكلما كانت الطرق الموصلة إلى الشيء أكثر كان تحصيله أسهل، وكلما كانت الطرق إليه أقل كان تحصيله أعسر، وأيضاً كلما كان الشيء مبطلاً بأمور أكثر كان إبطاله أسهل مما يبطل بأمور أقل، والكلي الموجب لا ينتجه إلا الضرب [الأول]^(١) من الشكل الأول فكان تحصيله أعسر، ثم الكلي السالب؛ لأنه يستنتج بثلاثة ضرور وفي شكلين، ضرب من الشكل الأول، وضربان من الثاني، ثم الموجب الجزئي؛ لأنه يستنتج بأربعة ضرور وفي شكلين، ضرب من الأول،

(١) في الأصل: «الأقل».

وثلاثة من الثالث، ثم الجزئي السالب؛ لأنه يستتج بسة ضروب في ثلاثة أشكال، ضرب من الأول، وضربان من الثاني، وثلاثة من الثالث.

وبالجملة، فتحصيل الكلّي أعسر من تحصيل الجزئي، والموجب أعسر من السالب، وإبطال الكلّي أسهل من إبطال الجزئي؛ لأن الكلّي يبطل بضده وبنقيضه، والجزئي لا يبطل إلا بنقيضه ونقيضه أعسر من نقيض الكلّي؛ لأن نقيض الجزئي كلي ونقيض الكلّي جزئي، وإبطال الإيجاب أسهل من إبطال السلب؛ لأن الإيجاب يبطل بضروب أكثر فيكون الكلّي الموجب أسهل المطالب إبطالاً؛ لأن إبطاله إما بضده وهو الكلّي السالب وذلك بثلاثة ضروب، وإما بنقيضه وهو السلب الجزئي وذلك بسة ضروب، فيكون إبطاله [بتسعة]^(١) ضروب، وأما إبطال الكلّي السالب فيكون بخمسة ضروب، واحد لضده وأربعة لنقيضه، والجزئي الموجب يبطل بثلاثة ضروب لنقيضه، والجزئي السالب بضرب واحد لنقيضه فهو أعسر المطالب إبطالاً.

وليس ينبغي أن يرضى المنطقي بأن يقتصر على أن يعرف أن هذا القياس منتج أو ليس، بل وأن نعلم أنه إذا كان لنا مطلوب فكيف تحصل له مقدمات [نتيجة]^(٢) فلنضع أولاً طرفي المطلوب، ثم يحصل بالحمل على كل واحد منهما من أجناسه وفصوله وخواصه وأعراضه العامة اللازمة والمفارقة، وما يحمل على كل واحد منهما من تلك من أجناسها وفصولها وخواصها وعوارضها وحدودها، وحدود المحمولات عليها وحد كل واحد من الطرفين، وحد ما يحمل على كل واحد منهما.

وكذلك يحصل كل ما يسلب عن كل واحد من الطرفين بين أضداده ومخالفاته وحدود ذلك، وكذلك كل ما يحمل عليه الطرفان بأحد الوجوه وليستكثر من ذلك ما أمكن ويحصل [كلاهما]^(٣) على حده، ولا تشتغل بطلب ما لا يناسب مطلوبك فلا تشتغل بما يحمل بالظن أو في المشهور؛ إذ كان مطلوبك اليقين ولا

(١) في الأصل: «بنسبة».

(٢) في الأصل: «يتجه».

(٣) في الأصل: «كلاً».

بالسكوت إذا كان مطلوبك الإيجاب، ولا بما يحمل على الطرفين أو يسلب عنهما، فإن ذلك لا غنى له.

وإذا كان مطلوبك الإيجاب الكلي فانظر، هل في لواحق الأصغر لحوقاً كلياً؟ أي: لكل واحد من أفراد ما يلحق لكل أفراد الأكبر فينقد لك الضرب الأول من الشكل الأول، وإن كان السلب الكلي فانظر، هل في لواحق كلية الأصغر ما لا يلحق فرداً منه البتة الأكبر فيعمل للضرب الثاني منه، أو في لواحق كلية أحدهما ما لا يلحق شيئاً البتة من الآخر، فتعمل ضربين من الشكل الثاني؟

وإن كان المطلوب إيجاباً جزئياً فانظر، هل في لواحق بعض الأصغر ما يلحق كله الأكبر فيعمل الضرب الثالث من الشكل الأول؟ وفي ملحقات أحد الطرفين ما يلحقه الآخر إما كلياً فيهما أو في أحدهما فتعقد ضروب ثلاثة من الشكل الثالث، وإن كان سلباً جزئياً فانظر، هل شيء يلحق بعض الأصغر ويسلب عن كله الأكبر فيكون الضرب الرابع من الشكل الأول، أو في لواحق بعض الأصغر ما يسلبه عن كلية الأكبر، أو فيما لا يلحق بعض الأصغر ما يلحق كل الأكبر؟ فيتألف ضربان من الشكل الثاني أو في ملحقات كل الأصغر أو بعضه ما لا يلحقه الأكبر، فتألف ثلاثة ضروب من الشكل الثالث.

وكذلك أيضاً ليس ينبغي للمنطقي إذا عمل قياساً على مطلوب أن يحمل عند نتيجته، بل ليعلم أن المنتج للكلي منتج بالذات للجزئي، وبالعرضي لعكس المطلوب وعكس نقيضه، وكذب نقيضه وكذب ضده، وبالعكس جزئه وعكس نقيض جزئه وكذب نقيضه، ولنا في عكس النقيض كتاب مفرد فرأينا ألا نطول به هذا الكتاب.

والمنتج للخاص من القضايا الموجهة منتج للعامة؛ لأنه كلما صدق الخاص صدق العام، والمنتج للموجبة المعدولة المحمول منتج للسالبة المحصلة المحمول؛ لأنها أعم من المعدولة، والمنتج للموجبة العدمية منتج للموجبة المعدولة والسالبة المحصلة، والمنتج للموجبة المحصلة منتج للسالبة المعدولة ومنتج للسالبة العدمية، والمنتج للسالبة المعدولة منتج للسالبة العدمية، وإذا انعقد

القياس على كلي في الشكل الأول انعقد بالقوة على كل ما يشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، وعلى كل موضوع الأصغر فانعقدت قياسات كأنها ذلك القياس بعينه لاتصالها به في الذهن.

وفي الوجه الأول: تكون نتائجها مع نتيجة القياس الأول.

وفي الوجه الثاني: تكون تحت نتيجته.

وأما في الشكل الثاني والثالث: لأنه يستتبع النتيجة ما معها؛ لأن ذلك إنما يكون حيث تكون أشياء تشارك الأصغر في الاندراج تحت الأوسط، والأوسط محكوماً عليه بالأكبر، ويكون ذلك بالقول فيهما ليكون بينا، وفي الثاني والثالث ليس ذلك بالفعل، وليس بينا إنتاجها، فكيف يستتبعان بيناً؟ والمنتج للجزئي لا يستتبع نتيجته ما تحتها؛ لأن ذلك إنما يكون حيث تكون النتيجة كأنها كبرى في الشكل الأول للنتيجة المستتبعة حتى يتصل عند الذهن، فيكون الكل كالقياس الواحد.

واعلم أنه مهما كانت المقدمات صادقة فالنتيجة لا محالة صادقة وإلا فلا ثقة بالعلوم، وليس كلما كانت المقدمات كاذبة كانت النتيجة كاذبة، فإنك تقول: «كل إنسان حجر، وكل حجر حيوان» هذا إذا سلم لزم: «كل إنسان حيوان» وهو حق مع كذب المقدمتين، وكذلك عليك أن تعرف ذلك في كل شكل.

وإذا كانت الكبرى في الشكل الأول وحدها كاذبة وكذبها كلي؛ أي: ضدها صادق، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حجر» فهذا لا يمكن أن تكون النتيجة صادقة؛ لأنها لو جاز أن تكون صادقة وضد الكبرى صادق، فتجعل كبرى للصغرى وتنتج ضد النتيجة الأولى صادقاً؛ لأنه من صادقتين فيصدق الضدان هذا محال، ومثاله أن نقول بعد قولنا: «كل إنسان حيوان» «لا شيء من الحيوان بحجر» «لا شيء من الإنسان بحجر» ويكون ذلك صادقاً مع صدق قولنا: «كل إنسان حجر».

الفصل الثاني

في القياس البسيط والمركب

وعدد المقدمات والحدود والنتائج

كل قياس فإما أن يكون بسيطاً وإما أن يكون مركباً.

وكل قياس بسيط: فإنه يتم بمقدمتين؛ لأن المطلوب إنما يعلم بعدما هو مجهول بشيء ثانٍ؛ إذ لو كان الذهن وحده كافياً في العلم به لم يكن مجهولاً البتة، وهذا الثاني لا بد وأن يكون له بالمطلوب تعلق ما بحيث إذا أحضر في الذهن نسبته إلى المطلوب حصل العلم بالمطلوب، وإلا لم يكن كافياً في العلم به.

وحيث [نقول] ^(١): هذا الثاني إما أن تكون نسبته إلى كمال المطلوب بحيث يلزم عن وضعه أو رفعه المطلوب وذلك هو القياس الاستثنائي، ولا بد فيه من الدلالة على النسبة وذلك بالشرطي، ومن وضع الثاني أو رفعه وذلك هو المستثناة، فيكون فيه مقدمتان لا محالة، وأما إذا لم تكن النسبة كذلك فلا بد وأن تكون له نسبة إلى أجزاء المطلوب؛ [الأن] ^(٢) «أ ب» ثم تكن له إليه ولا إلى أجزائه نسبة فلا تعلق له به البتة، هذا خلف.

وحيث [نقول]: إما أن تكون نسبته إلى الأجزاء نسبة تختص بالأجزاء ولا توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فلا يكون ذلك يفيد العلم بالمطلوب بل بأجزائه هذا خلف، وإما أن توجب نسبة لأحد الأجزاء إلى الآخر، فإما أن يكون ذلك الثاني شيئاً واحداً فيكون ذلك هو الأوسط ويكون له نسبة إلى الأصغر، والأكبر نسبة تعلم منها نسبة الأكبر إلى الأصغر، وتكون الحدود ثلاثة ومقدمتان:

إحدهما: نسبة الأوسط إلى الأصغر.

والأخرى: نسبة الأكبر إلى الأوسط، والنتيجة هي نسبة الأكبر إلى الأصغر. وإما أن يكون ذلك الثاني أشياء كثيرة، فإن كان إيجابها للنسبة التي بين طرفي

(١) في الأصل: «يقول».

(٢) في الأصل: «لأنه».

المطلوب بوحده يحصل لها؛ فالجملة في حكم واحد وهو الوسط وإن لم يكن كذلك، فإما أن يكون كل واحد منها هو الموجب للنسبة فيكون ذلك هو الوسط والثاني فضل لا تحتاج إليه، وإما ألا يكون منها شيء يوجب النسبة ولا جملة من حيث حصل لها وحده، فلا تكون موجبة للنسبة لا بجملة ولا بأجزائها، فلا تكون موجبة للنسبة، هذا خلف.

أو يفرق ذلك فيكون مثلاً «د» منها له إلى «ج» الأصغر نسبة و«هـ» له إلى الأكبر نسبة، فهو لـ«د» إما أن يكون له إلى «هـ» نسبة توجب له إلى «أ» نسبة أو لا تكون. فإن كل الثاني لم يكن ذلك مفيداً للعلم بالمطلوب بل بأجزائه إن كان، وإن كان الأول صار ذلك نسبة إلى «هـ» و«هـ» له إلى «أ» نسبة، فيكون لـ«د» إلى «أ» نسبة وكان لـ«د» إلى «ج» نسبة، فيكون الوسط هو «د» والمقدمتان إحداهما نسبة «ج» إلى «د» والأخرى نسبة «د» إلى «أ» وكذلك نقول: في نسبة «هـ» إلى «أ» فإذا كل قياس بسيط فإنه يتم بمقدمتين، فإذا وجد قياس يشتمل على أكثر من مقدمتين فهو مركب، ويكون القياس الأول البسيط من مقدمتين فقط، والباقي لتبيين مقدماته.

والقياس المركب^(١) على نوعين: مفصول وموصول.

والموصول هو: الذي توصل نتائجه بمقدماته فتذكر تارة على أنها نتيجة وتارة على أنها مقدمة.

والمفصول هو: الذي تفصل نتائجه فلا تذكر البتة، بل توصل مقدماته بعضها ببعض.

مثال الموصول: وليكن المطلوب أن كل «أ» فنقول في قياسه الأول: كل «أ» وكل «ج» ثم تارة نريد بيان إحدى المقدمتين فقط، وتارة نريد بيان كليتهما فنقول: كل «أ» وكل «ب» ج» تنتج كل «أ» ج» ثم نقول: كل «ج» هـ» وكل

(١) قال نصير الدين الطوسي في تجريد المنطق (١٣): القياسات المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضها مقدمات للبعض، وهي أمّا مفصولة محذوفة النتائج - إلّا الأخيرة - كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، وكل نام جسم، فكل إنسان جسم» أو موصولة وهي مودة النتائج والمقدمات بتمامها.

«هـ ب» فنتج كل «ج ب».

وكل قياس بسيط أو مركب موصول بمقدماته زوج، إما البسيط فظاهر، وإما المركب الموصول فإنه إن كان التبيين لمقدمة واحدة كان للقياس الأول مقدمتان، ومقدمتان لبيان إحدى المقدمتين، وإن كان التبيين لمقدمتيه جميعاً كان للأول مقدمتان، ولكل مقدمة مقدمتان، والزوج إذا أضيف إليه زوج صار الكل زوجاً، ولكل مقدمتين نتيجة ومجموعها قياس فيكون عدد النتائج مثل عدد الأقيسة، ومثل نصف عدد المقدمات، ومجموع النتائج والأقيسة مثل عدد المقدمات، وكلما زدنا في بيان المقدمات مرتبة ضعفنا المقدمات والنتائج والأقيسة.

ففي أول مرتبة: إن بيننا مقدمة واحدة كان مجموع المقدمات أربعاً وقياسين ونتيجتين، وإن بيننا المقدمتين كان مجموع المقدمات ستاً وثلاثة أقيسة الأول، واثنان للمقدمتين، وثلاث نتائج.

وفي المرتبة الثانية: تبين كل مقدمة بقياس يشتمل على مقدمتين، فتكون مقدمات المرتبة الثانية ثمانى مقدمات وأربعة أقيسة وأربع نتائج، ويكون مجموع ما حصل من المقدمات أربع عشرة مقدمة وسبع نتائج وسبعة أقيسة، وهلم جرا على هذا المثال.

وأما الحدود فإن في كل مطلوب حدين.

والقياس الأول: يزداد حدًا أوسط يبقى مجموع حدوده ثلاثة.

وفي المرتبة الثانية: يزداد حدين آخرين يبقى المجموع خمسة حدود وهلم جراً، كلما زدت مرتبة ضعفت حدود ما قبلها وتكون في كل مرتبة الحدود الزائدة نصف المقدمات، فتكون مساوية للأقيسة، ويكون مجموع الحدود التي في تلك الأقيسة كلها تزيد على عدد مقدمات المرتبة التي انتهت عندها بواحد، وعدد مقدمات كل واحدة من تلك المراتب زوج فتكون الحدود المجموعة فرداً، ويكون مجموع الحدود المأخوذة إلى مرتبة ما ينقص عن ضعف الحدود المأخوذة إلى المرتبة التي قبلها بواحد وتلو كل مرتبة، فعدد حدودها ضعف عدد حدود ما قبلها.

وأما إذا كان المبين من القياس الأول مقدمة واحدة فقط، كانت الحدود بعدد

المقدمات؛ لأن المقدمات تكون أربعاً: مقدمات القياس الأول، ومقدمات القياس المبين للمقدمة، وتكون الحدود أربعة أيضاً: ثلاثة للقياس الأول، وواحد للقياس المبين للمقدمة.

وليس يتسع هذا الكتاب لتبيين عدد ما يكون في كل مرتبة من الحدود والمقدمات والنتائج والأقيسة، إذا كان التبيين في كل مرتبة بعض المقدمات، ويجب أن تتولى ذلك بنفسك؛ ليكون ذلك عندك معلوماً، حتى إذا قيل لك: إن تأليفاً فيه كذا مقدمة تعرف كم فيه حد وقياس ونتيجة، وكذلك لو قيل: تأليف فيه كذا حداً، تعرف كم فيه مقدمة وقياس ونتيجة، وبالجمله أي واحد من هذه عرفته، عرفت الباقي، ونحن نؤخر استقصاء ذلك إلى الكتب المبسوطة.

وإذا ورد عليك قياس موصول وعدد مقدماته فرد، ففيه مقدمة محذوفة إما صغرى أو كبرى، أو مقدمة زائدة لمغالطة أو تفخيم الكلام وتعظمه أو لإيهام التدقيق، وقد يكون تبين بعض مقدماته بتمثيل أو استقراء، فتكون مقدماته غير مضبوطة.

وأما القياس الموصول فقولنا: كل «أ ب» وكل «ب ج» وكل «ج د» فكل «أ د» فهذا يشارك الموصول في أن مقدماته أقل من حدوده بواحد، ويخالفه بأمور.

منها: إن هذا لا يجب أن يكون عدد مقدماته زوجاً ولا عدد حدوده فرداً.

ومنها: إن هذا يكون عدد نتائجه وقياساته أقل من مقدماته بواحد، وأقل من حدوده باثنين؛ لأن في قياسه الأول ثلاثة حدود ومقدمتان، وكلما زدنا حداً ازداد مقدمة ونتيجة وقياس.

والقياس الأول لا يمكن أن تبين مقدماته بقياس واحد مفصول، بل لا بد من قياسين.

الفصل الثالث

في تحليل القياس

ولأن غاية فضلاء زماننا أن يعرف أحدهم ما أتى به المتقدمون في كتبهم، والموجود في الكتب من البراهين أكثرها ليس على الوجه الذي بيناه؛ لأن ذلك مما

يطول على المصنف فيحذف أكثر النتائج، ويقتصر على المقدمات التي تحتاج إلى بيان، وإنما يوثق بصدق ما بينوه إذا حللت أقيستهم على الترتيب المذكور؛ فما وافق ذلك الترتيب من غير تغيير لمفهومه فهو حق، وما لزم من رده إلى التأليف الصواب تغييراً في مفهومه. فليس يلزم أن يكون قياساً صحيحاً.

وينبغي أن يحل التأليف أولاً إلى مقدماته؛ لأنها أقل عدداً من الحدود وأكثر في نفسها منها، فيكون الحل إليها أسهل، فإذا حصلت المقدمات فلتنظر هل هي محصلة أو معدولة وموجبة أو سالبة؟ فكثيراً ما يغلط بسبب إغفال ذلك فيظن بالمعدولة الموجبة أنها سالبة محصلة وتوهم فساد التأليف.

مثاله قياس المعلم الأول: «الفلك ليس يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط» وكلما لا يتحرك إلى الوسط ولا عن الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف، ينتج الفلك لا ثقيل ولا خفيف، وإنما يصلح أن يكون هذا قياساً إذا كانت الصغرى معدولة؛ إذ يشترط في الشكل الأول كون الصغرى موجبة، وأما الكبرى فيجوز أن تكون موجبة معدولة الموضوع والمحمول، ويجوز أن تكون سالبة معدولة الموضوع، وكذلك قد يظن بالسالبة أنها موجبة معدولة، ويظن صحة التأليف

مثاله قولهم في برهانهم على عكس النقيض: إذا صدق كل «ج ب» فلو لم يصدق كلما ليس «ب» يكون ليس «ج» وإلا صدق نقيضه وهو بعض ما ليس «ب» ليس يكون ليس «ج» فيلزم أن يكون «ج» وكل «ج ب» فبعض ما ليس «ب» يكون «ب» هذا خلف وهذا غلط؛ لأن قولنا: بعض ما ليس «ب ج» موجبة فلا يكون نقيضاً للموجبة الكلية ولا لازمة لنقيضها؛ لأن نقيضها ليس كلما ليس ب يكون ليس «ج» ولا يلزم ذلك بعض ما ليس «ب» يكون «ج» لأن الموجبة المحصلة المحمول قد بينا أنها أخص من السالبة المعدولة المحمول؛ لأن الموجبة يشترط فيها ثبوت شيء هو محكوم عليه بأنه ليس «ب» مع إمكان وجوده، ولا يشترط ذلك في السالبة.

فإن قيل: إذا صدق ليس بعض ما ليس «ب» يكون ليس «ج» فلو لم يصدق بعض ما ليس «ب ج» صدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس «ب ج» فينتفي عن

بعض ما ليس «ب ج» ولا «ج» فينتفي عنه النقيضان، وذلك محال، قلنا: ليس ذلك بمحال، فإنه إذا لم يكن للشيء تحقق، صدق لا شيء منه كذا، ولا شيء منه لا كذا. وكذلك أيضاً يجب أن تراعى المقدمات في كليتها وجزئيتها، فكثيراً ما يقع بسبب إغفال ذلك غلط فيظن بالمهملة أنها كلية، كقولنا: «إن كان كل إنسان حيواناً فكل إنسان حساساً» فقد يظن بسبب كلية جزئيتها أنها كلية، ومثال هذا الغلط أنه يعتقد أن قوله ﷺ: «وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ» [الأنفال: ٢٣] يلزمه: «لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون» وليس كذلك؛ لأن الكبرى ليست كلية لعدمها السور.

ويشترط في الشكل الأول: كون الكبرى كلية، وكذلك قد يكون موضوع القضية نوعه في شخصه، كقولنا: «كل شمس منيرة» فيظن بسبب ذلك كون القضية مخصوصة وليس كذلك؛ لأن مثل هذا الموضوع يكون كلياً وإن كان الموجود منه واحداً فقط.

وكذلك يجب أن تراعى القضايا المحرفة وتبينها التي يغير معانيها ويفيدها معاني زائدة، كقولك: «لما كان زيد يكتب فهو يحرك يده» فقد بينا أن هذه في قوة قولنا: «إن كان زيد يكتب فهو يحرك يده، لكنه يكتب فهو يحرك يده».

وكذلك قد تكون قضية في قوة قضيتين فيقع بسبب إغفال ذلك غلط، كما لو قيل: «الإنسان وحده ضحاك، وكل ضحاك حيوان، فالإنسان وحده حيوان» فإن الصغرى في قوة قولنا: «الإنسان ضحاك ولا ضحاك غيره» وذلك قضيتان: إحداهما موجبة والأخرى سالبة، والسالبة لا مدخل لها في القياس، والموجبة مع الكبرى تنتج: «الإنسان حيوان» وهو حق.

وكذلك يجب أن يراعى كون القضية موضوعها أو محمولها شيء واحد أو مجموع أشياء، فليعتبر ذلك وليعتبر إن كان مجموع أشياء، فهل المجموع موضوع أو محمول من حيث هو شيء واحد، أو من حيث هو أشياء كثيرة، بحيث يكون الحكم على كل واحد منها أو بكل واحد منها؟ وقد يعتقد أنه إذا كان المحمول مجموع أشياء وصدق ذلك أنه يصدق الحكم إذا حكم بكل واحد من ذلك

المجموع كيف اتفق؟ وليس كذلك فإنه يصدق قولنا: «الإنسان معدوم النظر» ولا يصدق: «الإنسان معدوم» وهذا قد حققناه في باريرمينياس.

ومثال ذلك أنه قد يقال: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، يقول: إن هذا الحجر جسم» «وكل من يقول: إن هذا الحجر جسم فإنه يقول الحق» ينتج: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب، فإنه يقول الحق» فنقول: إن أريد أنه يقول الحق في قوله: إنه جسم أو إنه يقول الحق وقتاً ما فهو صادق، ولكن النتيجة تكون: «كل من قال: إن هذا الحجر ذهب فإنه يقول الحق في قوله: إنه جسم» أو نقول الحق وقتاً ما وهذا لا يلزم أن يكون كاذباً، فإن من يقول: «إن هذا الحجر ذهب» لا يمتنع أن يقول الحق وقتاً ما وهو صادق في قوله: إنه جسم، وإن أريد أنه يقول الحق في كل ما يقوله فهو كاذب؛ لأن من جملة ما قاله: «إن هذا الحجر ذهب» وهو كاذب فيه.

وكذلك ليراعى في المقدمة الشرط. فإنه قد يكون المقدم محالاً ويؤلف تأليفاً يلزمه على تقدير صدق المقدم محال. مثله: «لو كان هذا الإنسان حماراً لكان ناطقاً» ضرورة أنه إنسان وكل إنسان ناطق «ولو كان هذا الإنسان حماراً لكان ناهقاً» ضرورة أنه حمار وكل حمار ناهق، ينتج من الشكل الثالث، قد يكون إذا كان هذا الإنسان ناطقاً يكون ناهقاً.

ووجه الخلل أن المقدم في المقدمتين كاذب ومحال، ووجه المنع أن نمنع كل واحدة من المقدمتين على ذلك التقدير المحال، فإذا حصلت المقدمات وروعي فيها ما يجب مراعاته، فينبغي أن تراعى الحدود بمعانيها ولا عليك من الألفاظ، فقد يكون اللفظ الذي في النتيجة غير الذي في المقدمات، وقد يكون في أحدهما اسم وفي الآخر حد أو رسم. فيجب أن يراعى ذلك كله.

وربما كان اللفظ الدال على الحدود في القياس مشتركاً، فوقع بسبب إغفال ذلك غلط، ومثاله: برهان الشيخ الرئيس على أن المهملة في قوة الجزئية، قال: لأن المذكور في المهمل طبيعة تصلح أن توجد كلية وتصلح أن توجد جزئية، فأحدها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب جعلها كلية، لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية وهناك تصدق جزئية؛ لأن المحمول على الكل محمول على البعض، وكذلك

المسلوب، وتصلح أن توجد جزئية، ففي الحالتين يصدق الحكم بها جزئياً. وهذا غلط؛ لأن المراد أولاً بقوله: طبيعة تصلح أن توجد كلية وصلح أن توجد جزئية، إنما يصح ذلك إذا عني بالكلية كون تصور معناها لا يمنع الكثرة، وبالجزئية كون تصور معناها يمنع ذلك؛ لأن الكلي بمعنى كل واحد، والجزئي بمعنى بعض الآحاد، لا تصدق كون الطبيعة كلية بذلك المعنى أو جزئية؛ لأن ذلك إنما يصدق عند كون الحكم عاماً لجميع الأفراد أو لبعضها وذلك كلي الحكم لا كلي المحكوم عليه؛ إذ الطبيعة من حيث هي لا أفراد لها، وأيضاً إنما يصدق ذلك إذا كانت الطبيعة كلية، بمعنى أن تصور معناها لا يمنع الكثرة حتى يصح أن يكون الحكم عاماً لكل الأفراد أو لبعضها، وهو برهن على أنها من حيث هي لا كلية ولا جزئية.

وأما قوله: «لكنها لما كانت تصلح أن توجد كلية وهناك تصدق جزئية؛ لأن المحمول على الكل محمول على البعض» فظاهر أنه أراد هنا بالكلية والجزئية كون الحكم كلياً أو جزئياً، فالحدود هنا مختلفة واللفظ مشترك فأوهم الصحة. وربما اشتبهت الحدود فلم يعرف الأصغر والأكبر وعرض من ذلك غلط، كما قيل حين قيل: الكلمة والأداة يستحيل الإخبار عنهما أن المخبر عنه في هذه القضية، إن كان اسماً كذبت القضية؛ لأن كل اسم يصح الإخبار عنه ولو بكونه اسماً، وإن كان كلمة أو أداة فقد أخبر عنهما بأنه يستحيل الإخبار عنهما وذلك تناقض، وبيان الخطأ أن المخبر عنه في هذه القضية وهو الإخبار، والمخبر به هو قولنا: «يستحيل» وقولنا: «الكلمة والأداة» هو من تنمة المخبر عنه، كأنا قلنا: الإخبار عن الكلمة والأداة يستحيل.

وكذلك ربما أهمل في حد شرط فوق بسببه غلط، كقولهم: موضوع كل حملية إما أن يكون جزئياً؛ أي: يمنع تصور معناه الشركة فيه، فتكون الحملية مخصوصة أو كلياً، فإن بين سورها فهي محصورة وإلا مهملة، وبرهنوا على أن المهملة في قوة الجزئية، فقيل لهم قولنا: الإنسان عام ونوع لا يصدق جزؤه من أي الأقسام هي؟ فتخطوا في ذلك وتكلفوا شططاً.

وبيان الخطأ، أن قولهم: موضوع الحملية، إما أن يكون كلياً أو جزئياً إن أريد بذلك من حيث هو موضوع فيمنع الحصر؛ لأن الموضوع قد يكون موضوعاً من جهة ما هو طبيعة فقط، بلا شرط كونها كلية أو جزئية، وإن أريد به أنه من حيث حقيقته، إما أن يكون بحيث إذا تصور معناه يلزمه أن يكون كلياً أو جزئياً فمسلّم، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون ما موضوعها كلياً بهذا التفسير ولم يتبين سورها مهمة، ويبقى برهانهم على أنها في قوة الجزئية فاسداً كما بيناه.

وكذلك ليراعى الحد الأوسط، فلا بد وأن يكون بكماله مكرراً كما بيناه، وكل قياس يراد حله فإما أن يكون بسيطاً محرفاً أو مركباً، فإن كان بسيطاً محرفاً فينبغي أن ترد أقواله إلى هيئتها الطبيعية، وليستغل بالمعنى ولا علينا من اللفظ.

فإن كانت الحدود مذكورة بأقوال مؤلفة: كالحدود والرسوم فالأولى أن تترك تلك الأقوال وتستعمل أسماءها المفردة، فإن لم يكن لها أسماء مفردة، فلا عليك لو وضعت لها أسماء مفردة حتى لا يقع الغلط بسبب التأليف، فإن وجدت المطلوب أو نقيضه مذكوراً في القول المؤلف، فالقياس استثنائي والمكرر هو المستثناة، والదال على نسبة المكرر إلى المطلوب أو نقيضه هو الشرطي، فينبغي أن تنظر هل الشرطية متصلة أو منفصلة؟ والاستثناء هل هو عين أو نقيض؟ بل وتنظر هل فيه سلب أو ليس؟ وهل اللازم مذكور أو نقيضه؟ ولنعتبر ما ذكرناه من الشروط في الاستثنائي فهناك تعرف صحيحه من فاسده.

وإن لم يكن المطلوب ولا نقيضه مذكوراً بالفعل: فإما أن تكون حدوده مذكورة مفرقة فحينئذ يكون القياس اقترانياً، فتعرف الأصغر؛ لأنه موضوع المطلوب والأكبر؛ لأنه محموله والأوسط؛ لأنه المكرر، وليس مذكوراً في المطلوب، فتعرف الصغرى والكبرى والشكل الذي منه القياس والضرب من ذلك الشكل.

وإن لم تكن حدود المطلوب مذكورة: فإن كان المذكور بعضها، فإما أن يكون المذكور الأصغر أو الأكبر فتكون إحدى مقدمتي القياس محذوفة، إما للاستغناء عنها أو لمغالطة، ولاحقاً كذبها، فيؤلف مع المذكور ما يناسبه مما يمكن به إثبات المطلوب من الشكل الذي يكون بالضرب الذي يمكن لقيم القياس.

مثاله: كان المطلوب كل «ج أ» فوجدت كل «ج ب» يحتاج أن تتم بكل «ب أ» وكذا لو وجدت كل «ب أ» فقط فحتاج أن تتم بكل «ج ب» وإن وجدت كل «ج ب» وكل «ب د» فالقياس مركب، فإن اتصل كل «د أ» فقد تم القياس.

وإن لم يكن شيء من الحدود مذكوراً ولا معانيها: فليس ذلك التأليف بقياس على المطلوب، وإن وجدت في التأليف حدود المطلوب مفرقة دون المكرر الذي هو الوسط فالقياس مركب، وأقل ما يكون من أربعة حدود، وليكن المطلوب كل «ج أ» فوجدت كل «ج ب» وكل «د أ» فإن اتصل كل «ب د» فقد تم القياس وإلا احتيج إلى زيادة.

وكذلك لو وجدت كل «ب د» وكل «د أ» واتصل كل «ج ب» تم القياس وإلا افتقر إلى زيادة، ولو وجدت كل «ج ب» ولا شيء من «ب د» واتصل كل «د أ» لم يدل شيئاً لأن الصغرى من القياس الآخر تكون سالبة، وعليك أن تعد بنفسك جميع الأقسام الممكنة في كل ضرب من كل شكل، وكل مطلوب وما يتصل به ليتم وما لا يتم به.

وإذا كان في القياس مقدمة أو مقدمات محذوفة أو مقدمات زائدة: لما قلناه فحصل المحذوف وحذف الزائد وما كان محرفاً، فليرد إلى هيئته الطبيعية، وربما كان إثبات بعض المقدمات باستقراء أو تمثيل، فاحرص في رد ذلك كله إلى التأليف الطبيعي، وهناك يظهر الحق؛ لأنه شاهد لذاته ومتفق من جميع جهاته.

الفصل الرابع

في بيان الدور والعكس والقياس من مقدمات متقابلة

والمصادرة على المطلوب وعكس النتائج لعكس المقدمات

والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة

هذه إنما نتكلم فيها في كتاب القياس؛ لأنها أقيسة في الجملة؛ ولأنها من عوارض القياس، وأما الانتفاع بها فقد يكون للامتحان أو المغالطة أو لنحترز عنها.

والدور هو: أن تؤخذ النتيجة مع لازم إحدى المقدمتين فتنتج المقدمة

الأخرى، وهذا اللازم يسمونه بالعكس، وهو في الحقيقة ليس بعكس؛ إذ لا يشترط فيه بقاء الكيفية إلا أن يكون لفظ العكس مشتركاً، ونحن لا ندعي أن ما نذكره لازم في كل مادة بل نتكلم فيما يلزمه ذلك من المواد.

فالضرب الأول من الشكل الأول: كل «ج ب» وكل «ب أ» فكل «ج أ»

فنقول: كل «ج أ» وكل «أ ب» فكل «ج ب» أو نقول: كل «ب ج» وكل «ج أ» فكل «ب أ» فالمقدمة التي كانت كبرى تصير عكسها كبرى، وعكس الصغرى صغرى.

الضرب الثاني منه: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ»

فنقول: كل «ج» هو لا «أ» وكلما ليس «أ» فهو «ب» فكل «ج ب» أو نقول: كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب أ».

الضرب الثالث منه: بعض «ج ب» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: بعض

«ج أ» وكل «أ ب» فبعض «ج ب» ولا يمكن إنتاج الكبرى من النتيجة وعكس الصغرى؛ لأن ذلك يكون من جزئيتين فلا يكون قياساً، وخصوصاً لإنتاج كلي.

الضرب الرابع: بعض «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول:

بعض «ج» هو لا «أ» وكل ما هو لا «أ» فهو «ب» فبعض «ج ب».

الضرب الأول من الشكل الثاني: كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء

من «ج أ» فنقول: كل «ج» فهو لا «أ» وكل ما هو لا «أ» فهو «ب» فكل «ج ب» وكل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب».

الضرب الثاني منه: لا شيء من «ج ب» وكل «أ ب» فلا شيء من «ج أ»

فنقول: لا شيء من «ج أ» وكل «ب أ» فلا شيء من «ج ب» أو نقول: كل «ب» فهو لا «ج» وكل ما ليس «ج» فهو «أ» فكل «ب أ».

الضرب الثالث منه: بعض «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فليس كل «ج أ»

فنقول: بعض «ج» هو لا «أ» وكل ما هو لا «أ» فهو «ب» فبعض «ج ب».

الضرب الرابع منه: كل «ج ب» وكل «أ ب» فليس كل «ج أ» فنقول: ليس

كل «ج أ» وكل «ب أ» فليس كل «ج ب».

وأما الشكل الثالث: فإن نتائجه جزئية فمحال أن تنتج نتيجته وعكس مقدمته

مقدمة كلية.

فالضرب الثالث منه: بعض «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: بعض «ج أ» وكل «أ ب» فبعض «ج ب» فبعض «ب ج».

الضرب الرابع: كل «ب ج» وبعض «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: بعض «ج أ» وكل «ج ب» فبعض «أ ب» فبعض «ب أ» ووجه آخر، كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «ب أ».

الضرب الخامس: بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: بعض «ج» هو لا «أ» وكل ما هو لا «أ» فهو «ب» فبعض «ج ب».

الضرب السادس: كل «ب ج» ولا كل «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: كل «ج ب» ولا كل «ج أ» فلا كل «ب أ».

وأما العكس: فالفرق بينه وبين قياس الخلف، وإن اشتركا في أن كل واحد منهما أحد نقيض مطلوب وإضافته إلى مقدمة ليطل مسلماً، أن العكس لا يكون إلا بعد قياس ثم بمقدمتيه، والخلف لا يلزم فيه ذلك، وهيئة العكس أن يوجد نقيض نتيجة قياس الخصم أو ضدها، ويحتال في تسليمها بتغيير اسم أو غير ذلك، ويقرن بإحدى مقدمتي قياس الخصم فينتج مقابل المقدمة الأخرى ضرورة استحالة كونها صادقة عند صدق الأخرى، وكذب لازمها الذي هو النتيجة؛ إذ فرضنا مقابله حق.

فالضرب الأول من الشكل الأول: كل «ج ب» وكل «ب أ» فكل «ج أ» فنقول: إن أخذت الضد لا شيء من «ج أ» وكل «ب أ» فلا شيء من «ج ب» وهو ضد الصغرى، ولو أخذت الضد مع الصغرى لتألف من الشكل الثالث وأنتج نقيض الكبرى لا ضدها؛ لأن الثالث لا ينتج كلي، كقولك: كل «ج ب» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب أ» وإن أخذت النقيض قلت: ليس كل «ج أ» وكل «ب أ» فلا كل «ج ب» نقيض الصغرى، ولو قلت: كل «ج ب» ولا كل «ج أ» أنتج لا كل «ب أ» نقيض الكبرى، فإذا لا يمكن إنتاج ضد الكبرى.

الضرب الثاني منه: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ» فنقول: كل «ج أ» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج ب» أو كل «ج ب» وكل

«ج أ» فبعض «ب أ» أو نقول: بعض «ج أ» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج ب» أو كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «ب أ».

الضرب الثالث منه: بعض «ج ب» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: لا شيء من «ج أ» وكل «ب أ» فلا شيء من «ج ب» أو بعض «ج ب»، ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب أ» ولا يمكن ضد النتيجة؛ إذ لا ضد للجزئي.

الضرب الرابع منه: بعض «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: كل «ج أ» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج ب» أو بعض «ج ب» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب أ».

الضرب الأول من الشكل الثاني: كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج أ» فنقول: كل «ج أ» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج ب» أو كل «ج أ» وكل «ج ب» فبعض «أ ب» أو بعض «ج أ» ولا شيء من «أ ب» فلا كل «ج ب» أو بعض «ج أ» وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

الضرب الثاني منه: لا شيء من «ج ب» وكل «أ ب» فلا شيء من «ج أ» فنقول: كل «ج أ» أو كل «أ ب» فكل «ج ب» أو كل «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب» أو بعض «ج أ» وكل «أ ب» فبعض «ج ب» أو بعض «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

الضرب الثالث منه: بعض «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا كل «ج أ» فنقول: كل «ج أ» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج ب» أو كل «ج أ» وبعض «ج ب» فبعض «أ ب».

الضرب الرابع منه: ليس كل «ج ب» وكل «أ ب» فلا كل «ج أ» فنقول: كل «ج أ» وكل «أ ب» فكل «ج ب» أو كل «ج أ» وليس كل «ج ب» فلا كل «أ ب».

الضرب الأول من الشكل الثالث: كل «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب أ» أو كل «ب أ» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب ج» فقد أمكن في هذا الشكل إنتاج ضد الكبرى وضد الصغرى ولا يمكن أن يوجد فيه إلا نقيض النتيجة؛ إذ لا ضد للجزئي. ونتائج

هذا الشكل كلها جزئية.

الضرب الثاني منه: كل «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: لا شيء من «ب أ» وكل «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو كل «ب ج» وكل «ج أ» فكل «ب أ».

الضرب الثالث منه: بعض «ب ج» وكل «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: كل «ب أ» ولا شيء من «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو بعض «ب ج» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب أ».

الضرب الرابع منه: كل «ب ج» وبعض «ب أ» فبعض «ج أ» فنقول: بعض «ب أ» ولا شيء من «ج أ» فلا كل «ب ج» أو كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» ولا شيء من «ب أ».

الضرب الخامس منه: بعض «ب ج» ولا شيء من «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: لا شيء من «ب أ» وكل «ج أ» فلا شيء من «ب ج» أو بعض «ب ج» فبعض «ب أ».

الضرب السادس منه: كل «ب ج» ولا كل «ب أ» فلا كل «ج أ» فنقول: لا كل «ب أ» وكل «ج أ» فلا كل «ب ج» أو كل «ب ج» وكل «ج أ» فكل «ب أ».

وأما القياس الذي من مقدمات متقابلة: فهو قياس مؤلف من مقدمتين متقابلتين، إما بالتضاد أو التناقض. وإما يروح بتغيير بعض الحدود باسم مرادف له أو قول يدل عليه ويستعمله المغالطون، وقد يستعمل في الجدل إذا سلم الخصم مقدمة ثم سلم مقدمات قياس تنتج مقابل ما سلمه، وهذا القياس يقال له السليب، فإذا أنتج له المقابل أُلّف المقدمات المتقابلة لينتج سلب الشيء عن نفسه مبالغة في إفساد وضعه، وهذا لا يحتاج فيه إلى تغيير اسم؛ إذ الخصم قد سلم إحدى المقدمتين ولزمه تسليم الأخرى.

ومن المعلوم أنه لا يمكن استعماله في الشكل الأول إلا إذا عكست إحدى المتقابلتين؛ لأن في الشكل الأول يكون محمول الصغرى هو موضوع الكبرى، فلو لم تعكس إحدى المتقابلتين كان محمول الصغرى هو محمول الكبرى، ولا يمكن

استعمال السالب في الشكل الأول والثالث إلا كبرى. ولا الجزئي في الشكل الأول والثاني إلا صغرى. فإن كان الجزئي هو السالب لم يكن استعماله في الشكل الأول؛ لأنه لا يصح أن يكون صغرى ولا كبرى. ويمكن في الشكل الثاني صغرى. وفي الثالث كبرى. ولا يمكن استعمال هذا القياس في الضروب التي من موجبتين؛ لأن إحدى المتقابلتين تكون سالبة.

الضرب الثاني من الشكل الأول: «كل إنسان حجر، ولا شيء من الإنسان بحجر» فينعكس: «لا شيء من الحجر بإنسان» وإنما عكسنا السالبة؛ لأن عكس الموجبة جزئية، ونغير الإنسان بالبشر فنقول: «كل إنسان حجر ولا شيء من الحجر ببشر».

وأما في الضرب الرابع منه: فنعكس الموجبة ولنغير الحجر بالصخر فنقول: «بعض الصخر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر، فلا كل صخر بحجر».

وأما الشكل الثاني: فلا يمكن في الضربين الأولين إلا من الضدين.

الضرب الأول: كل إنسان حجر. ولا شيء من البشر بحجر. فلا شيء من الإنسان ببشر.

الضرب الثاني: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل بشر حجر. فلا شيء من الإنسان ببشر.

الضرب الثالث والرابع: لا يمكن إلا من المتناقضين؛ لأن صغراهما جزئية،

فالثالث: بعض الإنسان حجر، ولا شيء من البشر بحجر، فلا كل إنسان ببشر،

والرابع: ليس كل إنسان بحجر، وكل بشر حجر. فلا كل إنسان ببشر.

وأما الشكل الثالث: فالضرب الثاني منه لا يمكن إلا من المتضادين: كل حجر إنسان، ولا شيء من الحجر ببشر، فلا كل إنسان ببشر.

الضرب الخامس: بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الحجر ببشر. فلا كل إنسان ببشر.

الضرب السادس: كل حجر إنسان، وليس كل حجر ببشر، فلا كل إنسان ببشر.

وأما المصادرة على المطلوب: فهو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه به وفي أكثر الأمر لا يشتبه على من له أدنى فطنة إلا في القياس المركب، بأن يكون المطلوب يستعمل مقدمة في قياس وتؤخذ نتيجته، وتستعمل مقدمة في القياس الذي لإثبات المطلوب، وكلما كان التركيب أكثر كان إمكان قبوله أكثر.

ومثاله: لمن يثبت أن كل مثلث فكل زاويتين منه أقل من قائمتين، بأن كل مثلث فزواياه الثلاثة مثل قائمتين، فيكون كل زاويتين منها أقل من قائمتين: فإن هذا يكون قد صادر على المطلوب وهو لا يشعر؛ لأن بيان أن كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين بعد ذلك الشكل فذلك الشكل مأخوذ في بيانه، وكذلك أيضاً إذا غير اسم بعض الحدود باسم مرادف له أو بحده، فقد يخفى ذلك حتى في القياس البسيط، وحينئذ تكون مقدمتا القياس إحداهما صادقة وحداً واحداً، وهي حمل الشيء على نفسه، والأخرى هي المطلوب المشكوك فيه.

ويمكن ذلك في كل شكل **إلا أن في الشكل الأول:** إذا كان المطلوب موجباً كلياً أمكن جعله في الضرب الأول صغرى وكبرى، وفي الضرب الثالث كبرى، وإن كان موجباً جزئياً لم يكن استعماله إلا في الضرب الثالث والرابع صغرى، وإن كان سالباً كلياً أمكن جعله في الضرب الثاني والرابع كبرى، ولا يمكن أن يستعمل فيه سالباً جزئياً.

وأما في الشكل الثاني: فلا تكون النتيجة إلا سالبة، فإن كانت كلية أمكن جعلها في الضرب الأول والثالث كبرى، وفي الضرب الثاني صغرى، وإن كان سالباً جزئياً لم يكن استعماله كبرى وأمكن في الضرب الرابع منه صغرى.

وأما الشكل الثالث: فلا يمكن أن يستعمل في الضربين الأولين؛ لأن مقدماتهما كلية والنتيجة لا تكون إلا جزئية، فإن كانت جزئية موجبة أمكن أن تجعل في الضرب الثالث والخامس صغرى وفي الرابع كبرى، وإن كانت جزئية سالبة أمكن أن تجعل في الضرب السادس كبرى.

وأما عكس النتائج لعكس المقدمات والمقدمات لعكس النتائج: فإنما إذا

أنتجنا أن كل «ج أ» من قولنا: كل «ج ب» وكل «ب أ» فإذا عكسنا النتيجة انعكست الصغرى والكبرى؛ لأننا نقول: كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب» أو نقول: كل «ب أ» وكل «أ ج» فكل «ب ج».

ولو كانت الكبرى سالبة كقولنا: كل «ج ب» ولا شيء من «ب أ» فلا شيء من «ج أ» فإن عكست الكبرى لا شيء من «أ ب» وكل «ج ب» أنتج لا شيء من «أ ج» وهو عكس النتيجة.

وكذلك لو عكست الصغرى والنتيجة أنتج عكس الكبرى، كقولنا: لا شيء من «أ ج» وكل «ب ج» فلا شيء من «أ ب».

الفصل الخامس

في الأدلة الفقهية

الأدلة الفقهية خمسة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس واستصحاب

الحال.

أما أدلة الكتاب: فهي ما يفهم من الأقوال المشتملة عليها الكتب المنزلة على قلوب الأنبياء - صلوات الله عليهم - كالقرآن، وكل قول يدل على معنى فإما أن تكون دلالة عليه صريحا لا تقبل غيره وهو النص، أو يحتمل غيره فالراجع منهما هو الظاهر والمرجوح هو المؤول، والقول المراد به غير ظاهره.

فإما أن يكون عاما ويراد به خاص: كقوله ﷺ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» [المائدة: ٣٨] فإن ظاهره عام والمراد به خاص، وهو السارق ربع دينار من حرز مثله ولا شبهة له فيه.

وإما أن يكون خاصا ويراد به عام: كقوله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ» [الأحزاب: ١] فإن ظاهره خاص بالنبي ﷺ والأمر عام للناس كلهم.

وأما العام إذا أريد به ذلك العام والخاص إذا أريد به ذلك الخاص: فهو النص أو الظاهر، وقد يطلق اسم النص على جميع أدلة الكتاب، فيقال: ظاهر النص وتأويل النص.

ونقول: الأقوال المستدل بها إما أن تكون على هيئة القضايا؛ لقوله ﷺ: «كل

مسكر حرام^(١) فيجعل النص كبرى وصورة التزاع صغرى، كما نستدل على تحريم النبيذ، فنقول: «كل نبذ مسكر وكل مسكر حرام فكل نبذ حرام»^(٢).

وأما أن تكون تلك الأقوال على هيئة القضايا: كالأمر والنهي والوعد والوعيد والإذن والحب قلنا: في الاستدلال بها وجهان:

أحدهما: أن يأخذ ما في قوتها من القضايا ويجعل كبرى كما بيناه.

وثانيهما: أن تقرر به لام العلة كما يستدل على تحريم قول يعتقد زورا فنقول: قول كذا قول زور، فوجب أن يكون حراماً لقوله تعالى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

وأما السنة: فتشتمل على نوعين:

أحدهما: الأقوال المنقولة عن الأنبياء - صلوات الله عليهم - والكلام فيها كما في الكتاب.

وثانيها: الأفعال الصادرة عنهم - صلوات الله عليهم - وقد يخص هذا النوع باسم السنة، وقد يسمى بالأثر ويسمى الأدلة القولية سواء كانت من الكتب المنزلة أو كانت من أقوال الأنبياء - صلوات الله عليهم - بالنص.

ووجه الاستدلال بالأفعال أنه بعد علمنا وجوب متابعتهم علينا، فإذا فعلوا فعلاً ولم يدل دليل على أنه يختص بهم ولا أنهم تركوه وقتاً ما من أوقاته، وجب علينا اتباعهم فيه.

وأما الإجماع: فهو ما يتفق عليه الملة أو العلماء من جملتهم كأئمة الشرع - عليهم السلام - أو الصحابة - رضوان الله عليهم - أو قاله أحدهم ولم يعرف من الثاني رأي مخالف، وهذا إنما يكون في المسائل الظنية.

(١) أخرجه أحمد (١٤٩٢٣)، ومسلم (٢٠٠٢)، والنسائي (٥٧٠٩).

(٢) قال ابن حزم في «التقريب لحد المنطق» (ص ١٥٢): كل مسكر خمر، وكل خمر حرام. النتيجة: فكل مسكر حرام؛ وإن شئت قلت: كل سارق مال سوى أقل من ربع دينار، فعليه قطع يده وزيد سرق شيئاً ليس أقل من ربع دينار، فزيد عليه قطع يده. وهكذا يفعل في جميع الأوامر وهو أن يخرج الأمر بلفظ خبر كلي يعم ما اقتضاه اللفظ الذي يجب الاتجار له.

أما التي يطلب فيها الجزم كحدوث العالم ووحدة الصانع فلا يعتمد فيها على الإجماع.

وأما القياس: ويسميه المنطقيون التمثيل، وهو نقل مثل حكم صورة إلى صورة أخرى تشاركها في معنى، ويسمى المنقول حكماً، والمنقول منه أصلاً، والمنقول إليه فرعاً، وما يشتركان فيه معنى وعلة، ويقع على أربعة أقسام:

أحدها: إلحاق الغائب بالشاهد كقول الأشعري: «الله تعالى عالم بعلم؛ لأن كل واحد منا عالم بعلم».

وثانيها: إلحاق الشاهد بالغائب، كقوله: «لو قدر أحدنا على إيجاد بعض الممكنات لتقدر على كلها كما في حق الله تعالى».

وثالثها: إلحاق الغائب بغائب آخر، كقولهم للمعتزلة: «أجمعنا على أنه مريد بإرادة فوجب أن يكون عالماً بعلم».

ورابعها: إلحاق الشاهد بالشاهد. كقوله لهم: «أجمعنا على الواحد منا إنما يكون متحركاً لأجل قيام الحركة به، فوجب أن يكون إنما يكون مدركاً لأجل قيام الإدراك به».

وإذا لم يكن المعنى المشترك علة لثبوت الحكم في الأصل فهو ضعيف جداً؛ إذ لا يلزم من اشتراك شيئين في شيء اشتراكهما في شيء آخر ليس بلازم للأول، وإن كان المشترك علة لثبوت حكم الأصل فهو أكد.

وللفقهاء في إثبات علة المشترك طرق:

أحدها: المناسبة: كقولهم في إثبات وجوب الزكاة على الصبي: «إن الزكاة واجبة على البالغ بالإجماع، وعلة وجوب ثمة هو دفع حاجة الفقير» وهذا المعنى موجود في صورة النزاع، فتجب الزكاة في صورة النزاع، وإنما قلنا: إن العلة هي دفع حاجة الفقير أن ذلك أمر مطلوب، ووجوب الزكاة طريق صالح، وقد ورد به الشرع فيغلب على الظن أنه إنما ورد لهذا المعنى فهذا المعنى هو العلة.

والطريق الثاني الدوران: وهو أن يبين وجود الحكم عند وجود المعنى في صورة أو صور، وانتفاء الحكم عند انتفاء المعنى في صورة أو صور إذا لم نعرف

صورة تنقض بها ذلك.

والطريق الثالث يسمونه: تنقيح المناط: والمنطقيون يسمونه القسمة، وبيانه

كما إذا أردنا إثبات تحريم بيع الجص بالجص متفاضلاً، فنقول: «بيع البر بالبر متفاضلاً حرام بالنص والإجماع» فإما أن يكون هذا التحريم معللاً أو ليس، وإن كان معللاً فإما أن يكون معللاً بأنه مكيل أو موزون، أو بأنه مطعم أو بأنه قوت لعدم القائل بعله أخرى، ومحال ألا يكون معللاً وإلا لزم خلو الأحكام الشرعية عن الحكم وهو محال، فيلزم أن يكون معللاً، ولا جائز أن يكون معللاً بأنه مطعم وإلا انتقض بالماء، فإنه مع كونه مطعمواً لا يحرم بيعه متفاضلاً على أحد الوجهين؛ ولأنه قوت وإلا لما حرم التفاضل في بيع الملح بالملح، فبقي معللاً بأنه مكيل أو موزون، وهذا المعنى موجود في صورة النزاع، فيثبت الحكم في صورة النزاع.

وكل واحد من هذه الثلاثة فهو ضعيف.

أما المناسبة: فلأنه لا يمتنع أن يكون شيء آخر مطلوب، ويكون ثبوت الحكم في الأصل طريقاً صالحاً فيعارض ما قلناه، وأيضاً يجوز أن يكون ورود الشرع لأمر آخر خفي عنا.

وأما الدوران: فلأنه إن بين فيه أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك كان ذلك مصادرة على المطلوب؛ لأن من جملة صور وجود المعنى المشترك صورة النزاع، وأيضاً لو ثبت ذلك لاستغنى عن القياس؛ لأن ثبوت الحكم في صورة النزاع يكون معلوماً قبل العلم بأن القدر المشترك علة، وأيضاً لا تبقى حاجة إلى ذكر أن الحكم منتف عند انتفاء العلة، وإن لم يبين أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك لم يلزم من ذلك علة؛ لجواز أن يكون ثبوت الحكم في الصور التي ثبت فيها لخصوصية تلك الصور.

بقي أن يقال: إنه يمكن بيان أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المعنى المشترك، بطريق لا يلزم منه المصادرة على المطلوب؛ وذلك بأن يقسم صور وجود المشترك تقسيماً على وجه لا يصرح فيه بصورة النزاع، فنقول مثلاً: تعلق مصلحة

الفقراء بنصاب من المال يكون بأرض مكة وبالعراق وغيرهما وفي جميع ذلك الزكاة واجبة، فتكون الزكاة واجبة في جميع صورة تعلق مصلحة الفقراء بنصاب من المال، ولا يلزم من ذلك المصادرة على المطلوب، قلنا: إذا صح هذا فلا حاجة إلى بيان انتفاء الحكم عند انتفاء المشترك، وأيضاً لا حاجة حينئذٍ إلى التمثيل؛ لأنه إذا ثبت أن الحكم ثابت في جميع صور وجود المشترك وصورة النزاع من تلك الجملة، فيكون الحكم ثابتاً فيها من غير حاجة إلى تكلف التمثيل.

وأما تنقيح المناط: فلأن القسمة إما أن تكون دائرة بين النفي والإثبات أو لا تكون، فإن كان الأول وأبطلنا أحد القسمين؛ ليثبت الآخر بدليل فلنجعل ذلك دليلاً على إثبات القسم المطلوب ولا حاجة إلى تكلف القسمة، وإن كان بغير دليل، فإما أن يكون بيتاً بنفسه فيكون نقيضه بيتاً بنفسه أنه حق الذي هو القسم الآخر، ولا حاجة إلى القسمة وإن لم يكن بيتاً لم يكن حاصل ذلك إلا تكثير الكلام فقط، وإما إن كانت القسمة ليست دائرة بين النفي والإثبات ودل دليل على إبطال أحد القسمين، لم يلزم من ذلك ثبوت القسم الآخر.

وأما استصحاب الحال: فهو أنه إذا حصل العلم بوجود شيء وكان ذلك الشيء يمكن بقاؤه وعدمه، ثم شككنا بعد حين، هل هو موجود أو ليس؟ كان ظننا بوجوده أظهر من عدمه، ويسمون هذا الظاهر بالأصل، فيقولون: الأصل عدم كذا؛ لأن وجود الحوادث بعد عدمها، فعدمها كان متحققاً والشك واقع في وجودها فيكون الأصل بقاؤه على عدمه، فإذا أردنا أن نبقي وجوب الزكاة على الصبي قلنا: وجوب الزكاة على الصبي حكم ما والأصل عدمه، إلا أن يقوم عليه دليل والأصل عدمه، وقد يعبر عن ذلك بعبارة أخرى، فيقولون: الأصل براءة الذمة؛ أي: الأصل عدم شغل الذمة.

واعلم أن إثبات صحة هذه الأدلة وتفصيل الكلام فيها مما لا يليق بهذه الصناعة.

الفصل السادس

في الاستقراء وردّه

وردّ التمثيل إلى هيئة القياس

الاستقراء: هو حكم كلي بإثبات شيء أو سلبه على أمر كلي لثبوت ذلك الشيء في جزئيات ذلك الأمر الكلي أو سلبه عنها.

مثاله: «كل حيوان يحرك عند المضغ فكه الأسفل» لأن الجملة والفرس والطير والإنسان كذلك، وينقسم إلى تام وناقص.

فالتام: هو الذي يستوفي الجزئيات كلها، وهذا يوقع الجزم: لأنه إذا صدق الحكم على كل واحد واحد من جزئيات «ج» فلم يبق منها شيء إلا صدق عليه الحكم. فقد صدق ذلك الحكم على كل «ج» أي: كل واحد من «ج» وكثيراً ما يستعمل هذا لتصحيح مقدمة في القياس إما صغرى وإما كبرى، وكثيراً ما يستعمل مقصوداً لذاته.

وإذا أريد ردّه إلى هيئة القياس: جعل المحكوم عليه أصغر وقسم إلى الجزئيات، ثم حكم بالمحكوم به على جميع الجزئيات بالإيجاب أو السلب، فيصير قياساً اقترانياً مؤلفاً من صغرى منفصلة وكبرى حمليات بعد أجزاء الانفصال.

مثاله: أردنا تبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة، فإن أردنا أن نبينه على هيئة الاستقراء. قلنا: لأن الإنسان طويل العمر وهو قليل المرارة والفرس طويل العمر وهو قليل المرارة، والجملة طويل العمر، وهو قليل المرارة، والبغل طويل العمر وهو قليل المرارة، ولا يزال كذلك حتى لا يبقى حيوان طويل العمر إلا وقد ذكرنا أنه قليل المرارة، فيلزم أن كل واحد مما هو حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة.

وإن أردنا أن نبينه على هيئة القياس. قلنا: كل حيوان طويل العمر فهو إما إنسان وإما فرس وإما جمل وإما بغل، إلى أن يستوفي جميع الجزئيات، وكل إنسان قليل المرارة وكل فرس قليل المرارة، وكل جمل قليل المرارة وكل بغل قليل

المرارة، فينتج أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة، فإن اتفق أن كان بعض الجزئيات يعبر عنها بسلب شيء كقولنا: «كل حيوان إما ناطق أو ليس بناطق» لم يصح أن يجعل إلا معدولاً فنقول: «كل حيوان إما أن يكون ناطقاً أو يكون غير ناطق» ولا يصح أن يقال: «دائماً إما أن يكون الحيوان ناطقاً وإما ألا يكون الحيوان ناطقاً» لأننا بينا أن شرط هذا القياس أن تكون أجزاء المنفصلة موجبات.

وأما الاستقراء الناقص: فهو الذي لا يستوفي فيه الجزئيات، وهو ضعيف لاحتمال أن يكون الجزئي الذي لم يذكر حاله بخلاف المذكور، كما في استقراءنا أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ بالإنسان والفرس والطيور والجمل وغير ذلك فإنه منقوض بالتمساح، فإنه يحرك فكه الأعلى.

وأما رد التمثيل إلى القياس: فبأن يجعل الفرع أصغر والمشارك أوسط والمنقول أكبر، مثاله: أردنا أن نبين أن الضوء تشترط فيه النية، فإن أردنا بيانه بالتمثيل، قلنا: لأن التيمم يشترط فيه النية، وعلة ذلك أنه عبادة وهذا المعنى موجود في صورة النزاع وهو الضوء، فالنية شرط في الضوء.

وإن أردنا بيانه بالقياس، قلنا: الضوء عبادة، وكل عبادة؛ فإنه يشترط فيها النية فالضوء يشترط فيه النية^(١).

الفصل السابع

في قياس الضمير وقياس المساواة

أما الضمير: فهو قياس طويت كبراه، إما لظهورها كقول المهندس: خطأ «أ ب» «أ ج» خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، فقد حذف الكبرى وهي وكل الخطوط المخرجة من المركز إلى المحيط متساوية، ولكنه أضمرها لبيانها عنده، وإما لإخفاء كذبها، كقول الخطابي الفاسق: «معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة» فإن هذا إنما يلزم إذا صدق «وكل معرض عن العبادة فالرحمة عنه منقطعة» وذلك ليس بصادق فإن رحمة الله واسعة، فلو صرح بالكبرى لعلم كذبها.

(١) انظر: المعونة في الجدل للشيرازي (ص ٩٧).

وأما قياس المساواة: فقد بني على صورة مخالفة للصورة الواجبة في

القياس، **مثاله:** «أ» مساوٍ لـ «ب» و «ب» مساوٍ لـ «ج» فيظن أنه يلزم أن «أ» مساوٍ لـ «ج» وليس كذلك، بل إنما يلزم أن «أ» مساوٍ للشيء الذي صدق أنه مساوٍ لـ «ج» وذلك الشيء هو «ب» لكن معنا مقدمة معلومة وهي وكل ما ساوى «ب» وساوى «ج» فهو مساوٍ لـ «ج» ف «أ» مساوٍ لـ «ج» والوسط غير مكرر؛ لأن الوسط هو مجموع قولنا: مساوٍ لـ «ب» فالوجه الصواب أن يقال: وكل مساوٍ لـ «ب» فهو مساوٍ لـ «ج» حتى يلزم أن «أ» مساوٍ لـ «ج».

ولو أُلِف هذا على هيئة الشكل الثاني لتكرر الوسط ولكن النتيجة لا تكون

هي الواجبة، **مثاله:** «أ» مساوٍ لـ «ب» و «ج» غير مساوٍ لـ «ب» ف «أ» غير مساوٍ لـ «ج» واللازم عند التحقيق أنه لا شيء من «أ» «ج».

ولو أُلِف على هيئة الشكل الثالث لتكرر الوسط ولا تكون النتيجة هي

الواجبة، **مثاله:** «ب» مساوٍ لـ «أ» و «ب» مساوٍ لـ «ج» ف «أ» مساوٍ لـ «ج»، واللازم عند التحقيق شيء هو مساوٍ لـ «أ» أو مساوٍ لـ «ج» وهذا إنما يكون كذلك إذا كان في المخصوصات أو الطبيعيات.

وأما كليات الموضوع: فلا بد من إتيان كل حيث يشترط أن تكون المقدمة

كلية. انتهى.

مثاله في الشكل الأول: أن نقول: «أ» مساوٍ لـ «ب» وكل «ب» مساوٍ لـ «ج»

وهذا القياس لا يطرد في كل مادة، فإننا لو قلنا: «أ» مخالف لـ «ب» و «ب» مخالف لـ «ج» لم يلزم أن يكون المخالف لـ «ج» بل المخالف لشيء هو مخالف لـ «ج» ولا يلزم من ذلك أن يكون مخالفاً أو مساوياً.

فهذا ما أردنا إيراده في كتاب القياس، ولننصرف الآن إلى ذكر الأقيسة

الخاصة بعد أن فرغنا من ذكر صورة القياس.

أنولوطيقا الثاني

وهو كتاب البرهان

ويشتمل على مقدمة وجملتين: الجملة الأولى في البرهان، الجملة الثانية في

الحد.

أما المقدمة: فنقول: سمي هذا الكتاب بالبرهان، وإن كان في الحقيقة هو كتاب الحد والبرهان؛ لأنهما يبينان فيه، إلا أن المقصود منه بالذات هو البرهان؛ لأن المقصود في العلوم بالذات هو التصديق بأحكام الأشياء، وأما التصور فيقصد لمنفعته في التصديق.

والغرض من هذا الكتاب هو إفادة الطرق الموقفة على التصديق اليقيني والتصور الحقيقي، وهذا في الحقيقة هو المقصود من المنطق فكان ينبغي أن يقدم، لكن البرهان قياس خاص فيكون تعلمه مسبوفاً بتعلم أصل القياس، والقياس مؤلف من مقدمات مؤلفة من مفردات، والمفرد متقدم في المعرفة على المركب؛ لاستحالة وجود المركب بدون معداته.

والعلم بالمركب هو وجود صورته في الذهن فيستحيل ألا تكون مفرداته موجودة في الذهن، ولكن لا يلزم العلم بها من كل جهة، بل من النواحي الذي لأجله تصلح للتأليف، فوجب تقدم الكلام في المفردات ثم في القضايا؛ لأنها للقياس كالمفردات للقضايا، ثم بعد ذلك أمكن الكلام في الأقيسة الخاصة واستحق البرهان من جملتها التقدم؛ لأنه أهم وخصوصاً لمن يريد الاحتياط بتقديم ما هو كالفرض قبل فوات العمر بالاشتغال بما هو كالتعلم؛ لأن الجدل والخطابة وغيرهما إنما هما كالمكملين لهذه الصناعة لا كالضروريات فيها، لكن الجدل أولى بالتقديم لمن يريد التدرج من الحق في الظاهر إلى الحق في نفسه؛ ولأن المبادئ الأولى للجدل هي المشهورات وهي أعم من المبادئ الأولى للبرهان؛ لأن كل أولى

مشهور ولا ينعكس.

ونقول أيضاً: إن التعليم والتعلم منه صناعي كالنجارة، ويكون ذلك بالمواظبة على أعمال تلك الصناعة وتتوقف على العلم بما ينبغي أن تكون به تلك الأعمال، مثل أن الخشب ينبغي أن ينجر بالقدوم وينشر بالمنشار.

ومنه تلقيني: كتلقين اللغة والشعر، ويكون ذلك بالمواظبة على التلطف بذلك لتحصيل الملكة عليه وذلك بعد العلم، بفائدة هذه المواظبة لهذه الملكة.

ومنه تاديبني: ويحصل بالمشورة على متعلمه ويتوقف على العلم بأنه ينبغي القبول من المشير.

ومنه تقليدي: وهو أن يعرف المتعلم رأي من ألف اتباعه، وذلك بعد العلم بصحة رأي المتبوع.

ومنه فهمي: كتعلم معاني اللغة. ويتوقف على العلم بصدق المخبر بذلك.

ومنه فكري: فقد يكون فيه العلم والمتعلم شخصاً واحداً باعتبارين: فباعتبار كونه متحرك الذهن للعثور بالحد الأوسط مثلاً، وبين كيفية تأليفه لتحصل النتيجة يكون معلماً، وباعتبار استفادته العلم بالنتيجة يكون متعلماً، وقد يكون ذلك من شخصين معلم ومتعلم وهو ظاهر، وتعلم المجهول ليصير معلوماً بالفكرة يسمى كسباً.

وكل علم فإما تصديق وإما تصور.

والتصديق هو: اعتقاد أن ما حكم عليه بحكم هو كذلك في نفس الأمر.

والتصور هو: إدراك المعنى سواء كان مفرداً، كإدراكنا معنى الإنسان، أو مؤلفاً كإدراكنا معنى أن الإنسان حيوان من غير أن يعتقد أنه في نفس الأمر كذلك أو ليس.

وأما الجهل فينقسم إلى جهل مركب وجهل بسيط.

والجهل المركب هو: أن يعتقد في الشيء خلاف ما هو عليه أو يتصور على خلاف ما هو عليه.

والبسيط هو: ألا يكون لذلك الجاهل في ذلك المجهول رأي البتة، أو لا

يكون له به شعور، والذي يطلب استعلامه بالفكرة إنما هو المجهول الجهل البسيط؛ لأن الجاهل الجهل المركب هو عالم في زعمه مستغن عن التعلم.

والتصديق: يكتسب بتصديقات أعرف وهي مقدمات الحجة، ولا بد من تقدم تصور المطلوب أولاً، وتقدم تصور الحجة والتصديق بالمقدمات؛ ليحصل التصديق بالمطلوب.

وأما التصور: فيكتسب بتصورات أعرف وهي أجزاء الحد وما يجري مجراه، فلا بد من تقدم ذلك، وهذا معنى قول الفيلسوف: «كل تعلم وتعليم ذهني فبعلم قد سبق» ومعنى هذا السبق: السبق الذاتي ولا كيف اتفق بل لا بد وأن يكون للعلم السابق مدخل في إفادة المطلوب.

وقد شكك مانن على التعليم والتعلم فقال: ما يطلب تعلمه إن كان معلوماً فلا حاجة إلى تعلمه؛ لأن ذلك يكون تحصيلاً للحاصل، وإن كان مجهولاً لم يمكنه طلبه؛ لأن طلب ما لا يخطر ببال الإنسان محال ولو وجدته، من أين يعلم أنه هو؟ وهذا كمن يطلب آبقاً لا يعرفه.

فأجابه سقراط: بأن أوقفه على ما حد شكل هندسي قرر عنده أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم، وهذا في الحقيقة معارضة، ويبين لإمكان التعلم الذي أحاله مانن وليس بحل للشبهة.

وأما فلاطن فتكلف وقال: إن التعلم هو تذكر، والمطلوب كانت النفس عالمة به إلا أنها نسيته فهي بالفكرة تتذكره، وهذا إذعان للشبهة والتزام لما هو بعيد جداً.

وأما المعلم الأول فقال: لا. بل أعرف المطلوب تصوراً بالفعل وأعلمه تصديقاً بالقوة؛ لأنني أعرف الكلّي الذي يعده وغيره، وإنما أجهله بالعين فإذا وجدته عرفته بالفعل، كالعبد الآبق لولا أنه معلوم من جهة لم يمكن أن يعرف إذا وجد. ولولا أنه مجهول الآن لما كان يطلب، فأورد بعضهم على هذا إشكاليين:

أحدهما: إن هذا مختص بالتصديق، فيبقى الإشكال في التصور قائماً.

وثانيهما: إنه إذا كان المطلوب معلوماً من جهة ومحمولاً من جهة، فمن الجهة التي هو بها معلوم يستحيل طلبه، ومن الجهة التي هو بها محمول يستحيل

طلبه، فيستحيل طلبه مطلقاً، ونحن نقول: إن المطلوب تعلمه لا بد وأن يجتمع فيه أمران وهما:

كونه معلوماً من وجه ومجهولاً من وجه، وإنما يمكن طلب العلم به لاجتماع الأمرين فيه لا لكل واحد منهما، ولعل هذا هو مراد الفيلسوف، وحينئذ لا يرد عليه شيء من الإشكالات.

وأما إنه كيف يكون الشيء معلوماً بالقوة إذا علم الكلي الذي يعمه وغيره؟ فإننا إذا علمنا مثلاً أن كل إنسان حيوان كان هذا العلم الكلي حاصلًا عندنا بالفعل، وعلمنا بالجزئيات المندرجة تحته بالقوة؛ لأننا لا نعلم بالفعل أن زيداً حيوان أو ليس؛ إذ قد نكون جاهلين بوجوده، فإذا علمنا أنه موجود وأنه إنسان وخطر ببالنا العلم الكلي وهو كل إنسان حيوان، خرج ذلك العلم من القوة إلى الفعل. فعلمنا بالفعل أنه حيوان.

وها هنا شك مشهور، وهو أنه لو قال قائل: هل تعلمون أن كل اثنين زوج أو ليس؟ فالذي يظن أنه يجاب به أنا نعلم أن كل اثنين زوج، فنقول: فهذا العدد الذي في يدي هل هو زوج أو ليس؟ فإن قلنا: لا علم لنا بذلك قال: فهذا اثنان ولم تعلموا أنه زوج وكنتم ادعيتن أنكم تعلمون أن كل اثنين فهو زوج، قال الفيلسوف: إن قوماً أجابوا وقالوا: إن كل اثنين علمناه فهو زوج، قال: وهذا الجواب خطأ؛ لأن كل اثنين فهو في نفسه زوج علمناه أو لم نعلمه، بل الجواب أن نقول أحد شيئين:

أحدهما: إنا نعلم أن كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا يناقض ذلك جهلنا بزوجة هذا الاثنين؛ لأننا لم ندع أن كل اثنين فإننا نعلم أنه زوج، بل كل اثنين فهو في نفسه زوج، ولا يلزم ذلك أن يكون معلوماً عندنا.

وثانيهما: إن كل اثنين علمناه فإننا نعلم أنه زوج فنقول: إن كان ما في يدك اثنين فهو زوج ولا يناقض هذا جهلنا بزوجة هذا الاثنين؛ لأننا لم نعلم أنه اثنان.

ونقول أيضاً: كل واحد من التصديق والتصور منه ما هو تام، ومنه ما هو

ناقص.

والتصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو إدراك الشيء بحقيقته، واليقين

هو الذي ينبغي أن يسمى علماً وهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع اعتقاد ثانٍ، وهو أنه لا يمكن ألا يكون كذا.

وأما الشبيه باليقين: فهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا من غير حصول الاعتقاد الثاني، ولا شعور بإمكان مقابل الاعتقاد الأول.

والظن: هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع شعور بإمكان مقابله، وفرق بين تجويز النقيض مع ميل النفس ميلاً غالباً إلى الحكم، وبين تحقق كون الحكم في غالب الأحوال، وأن وقوع نقيضه نادر، فإن هذا الثاني علم كما تعلم الأمور الأكثرية، ويسمى هذا العلم اعتقاد الراجع.

وأما الأول: فهو رجحان الاعتقاد وأكمل التصورات المكتسبة ما حصل بالحد الكامل، وأضعفها ما حصل عند سماع الاسم.

الجملة الأولى: في الكلام في البرهان، ويشتمل على فصول.

الفصل الأول

في المبادئ الأولى للأقيسة بقول مجمل

من الناس من قدح في البرهان قائلاً: إن كل برهان فهو قياس وكل قياس فهو مركب من مقدمات، فإن كانت مجهولة لم يقد العلم، وإن كانت معلومة فإنما علمت بقياسات الكلام فيها كما في الأول، فيلزم إما التسلسل أو الانتهاء إلى مصادر وأوضاع مجهولة في الحقيقة، فلا تكون مفيدة للعلم؟.

فأراد بعضهم أن يجيب فقال: إن البراهين تنتهي إلى مقدمات أولى يتبين بعضها ببعض، فتكون كل واحدة منها مبرهنة للأخرى، وهذا الجواب أشد فساداً من الشبهة مع الإذعان لها؛ لأن مقدمات كل مطلوب لا بد وأن تكون أعرف منه، فلو كان كل واحدة من تلك تبرهن بالأخرى لكانت كل واحدة منها متقدمة في المعرفة على المتقدمة عليها، هذا محال.

بل الجواب أن يمنع قولهم: إن كل معلوم فإنما يعلم بقياس، فإن علمنا أن الواحد نصف الاثنين غير موقوف على شيء من الأقيسة، ولو كان كما قالوا لكان موقوفاً على أقيسة إما بلا نهاية، أو موقوف بعضها على بعض بالدور، أو منتتية إلى

أوضاع مجهولة، وكل ذلك باطل، بل الأقيسة تنتهي إلى مقدمات أولى غير معلومة بقياس، وكذلك تنتهي الحدود إلى تصورات مستغنية عن الاكتساب، فلنعد المقدمات التي تنتهي إليها الأقيسة عدداً، ثم نشتغل بعد ذلك بتحقيق كل واحد منها. وكل مقدمة فإنما تصلح؛ لأن تجعل جزءاً من قياس يوقع علماً أو ظناً، إذا كانت مصدقة أو قائمة مقام المصدقة، بأن توجب بتخيلها قبضاً للنفس أو بسطاً، وهي القضايا المخيلة، كقولنا للجميل: إنه بدر، وللجواد: إنه بحر.

والمصدقة إما أن يكون التصديق بها مع تجويز وقوع نقيضها وهي المظنونيات، كقولنا لمن يخاطب العدو خفية: إنه خائف أو لا مع تجويز وقوع نقيضها، وهي المسلمات وهي إما أن تسلم على سبيل تسليم غلط لمشابهتها الصادقة، وهي المشبهات، أو على سبيل تسليم صواب، فإما أن يكون ذلك التسليم عن ضرورة وهي المعتقدات، أو لا عن ضرورة بل على سبيل الانقياد لأقوال الغير وهي المأخوذات.

والمعتقدات: إما أن تكون بحيث إذا خلى الإنسان ونفسه بقيت ضرورتها أو لا تكون كذلك، والثاني هي القضايا المشهورة كقولنا: إن العدل جميل، والأول، إما أن تكون ضرورتها ضرورة خارجية أو باطنية، فإما أن يكون الموجب لتلك الضرورة هو العقل أو قوة أخرى، فإن كان الموجب هو العقل، فإما أن يكون وحده فقط من غير استعانة بغيره، أو مع الاستعانة بالغير، والأول هي القضايا الأولية؛ لعلمنا أن الكل أعظم من الجزء، والثاني إما أن تكون الاستعانة بأمر غريزي وهي القضايا الفطرية والقياس لعلمنا أن الأربعة زوج أو بأمر غير غريزي وهي القضايا المكتسبة فلا تصلح؛ لأن تجعل مبدأ أولاً للقياسات.

وأما إن كان الموجب لتلك الضرورة قوة أخرى غير العقل، فإما أن تكون بحيث يجوز كذبها وهي القضايا الوهمية؛ كعلمنا أن كل جسم في مكان، أو قوة لا يجوز كذبها وهي القضايا الوجدانية، كعلمنا أن لنا غضباً ولذة.

وأما التي ضرورتها ضرورة خارجية، فإما أن تكون ضرورتها مستفادة من الغير أو لا تكون، والأول هي المتواترات، كعلمنا بوجود خراسان، والثاني إما أن

يحتاج إلى تكرار مشاهدة مع قياس ما أو لا يحتاج، والثاني هي المحسوسات؛ لعلنا أن الشمس مضيئة، والأول إما أن يكون ذلك التكرار في أمر اختياري الوجود وهي المجربات، كعلما أن نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه، فهذه هي أصناف المعتقدات.

وأما المأخوذات: فإما أن تكون بحيث يجب فيها أن تكون مصدقة وهي المقبولات، كعلما أن النبيذ حرام مقبولا من الشافعي رحمته الله أو لا يجب فيها ذلك وهي التقريريات، وتسليمها إما عام لأهل صناعة ويسمى أصولا موضوعا، كتسليم المهندس أن كل خطين مستقيمين يقع عليهما خط مستقيم فتصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة أقل من قائمتين فإنهما يلتقيان، أو خاص بالمبحوث معه وهي المسلمة من المجيب في الجدل؛ ليتألف منها قياس ينتج بطلان وضعه، فليحقق الآن كل واحد من هذه الأصناف وأقسامه.

الفصل الثاني

في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقيسة

أما الأوليات: فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته وجزئته، فلا يتوقف الجزم بها إلا على حصول التصور لحدودها والفتانة للتأليف. وهذه تختلف في كونها جلية للكل أو خفية عن البعض أو الكل بحسب اختلافها في ظهور تصور الحدود وخفائها، فما كان من هذه واضح تصور الحدود كان الجزم به واضحا جليا للكل، كعلما أن الواحد نصف الاثنين وأن الكل أعظم من الجزء، وما كان منها يفتقر في تصور حدوده إلى تأمل فقد يخفى إلى أن ينبه عليه، فإنه إذا التبس التصور التبس التصديق، كعلما أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإن تصور النقيض ربما خفي عن بعض الناس، بل ربما كان سبب [خفاء] ^(١) التغريب في العبارة، وهذا القسم لا يتوعد على الأذهان الوقادة النافذة في التصور.

وأما المحسوسات: فهي قضايا أوقع التصديق بها مشاهدة الحس لكثير من

(١) في الأصل: «خفاة».

جزئياتها، كعلمنا أن الثلج أبيض وأن النار حارة، وقد يورد عليها شك وهو أن الحس إنما يدرك بعض الجزئيات الموجودة ولو أدرك الكل لم يلق ذلك في الكلية لعدم إدراكه الجزئيات الماضية والمستقبلية، وإذا ثبت ذلك فالجزم بالحكم الكلي إما أن يكون بغريزة العقل فتكون هذه داخلة في جملة الأوليات لا قسماً خارجاً عنها، وإما أن يكون بنظر وقياس فلا تكون من المبادئ الأولى.

واعلم أن المنطقي لا عليه من حيث هو منطقي أن يعرف أن هذا الجزم الكلي كيف حصل؟ وأنه هل هو؛ لأن النفس استعدت بسبب الإحساس بالحركات للعلم الكلي أو ليس كذلك؟ ولا يضيره جهله بذلك في علمه بأن مثل هذه الأشياء تكون منها الأقيسة.

وأما الوجدانيات: فهي قضايا أوقع الجزم بها قوة أخرى غير الحس. كعلمنا أن لنا غضباً ولذة وأنا نشعر بذواتنا وأفعالها.

وأما المجريات: فهي قضايا أوقع الجزم بها تعمدنا مشاهدة جزئياتها الواقعة عن اختيارنا، وشعور النفس عند تكرار ذلك وحصول القرائن أن وقوعه ليس على سبيل الاتفاق. وهذه قد تفيد علماً كلياً كعلمنا أن الضرب بالخشب مؤلم، وقد يفيد علماً أكثر مثل علمنا أن السقمونيا مسهلة للصغراء.

ويقرب من المجريات القضايا الحدسية: والفرق بينهما أن الجزئيات المشاهدة في الحدسيات ليس وجودها عن اختيارنا، مثل علمنا أن نور القمر من الشمس.

وأما المتواترات: فهي قضايا أوقع الجزم بها كثرة توارد الأخبار عن أمر ممكن محسوس مع حصول قرائن توقع الجزم، بأن ذلك لا يمكن أن يكون على سبيل الاتفاق من المخبرين على الكذب، كعلمنا بوجود خراسان ووجود الشافعي رحمه الله، وهذه القرائن غير مضبوطة، وكذلك عدد الشهادات بل اليقين هو القاضي بتوافيهما على إفادة الجزم بذلك، فلو كان الإخبار عن أمر غير محسوس كحدوث العالم ووحدة الصانع لم يحدث بذلك الجزم، وقد تحتف القرائن بخبر واحد فيفيد الجزم، كما إذا كنا نعلم أن شخصاً قد أدنفه المرض، ثم رأينا بعد ذلك ولده مشقوق الجيب مرسل الشعر، منادياً بالويل والجزع، والعيول يسمع من داره فإننا

نجزم حينئذٍ بصدق المخبر عن موته، ولو أن جاحدا جحد الجزم بهذه القضايا إما على سبيل المناكرة أو؛ لأنه لم يتول مباشرة أسبابها التي تفيد الجزم بها، لم يمكننا أن نقطعه بكلام ولا أن نحقق عنده ما تحقق عندنا منها.

وأما القضايا الفطرية والقياس: فهي التي كلما خطر حذاها بالبال خطر الوسط وتأليفه بالبال، كعلمنا أن الأربعة زوج فإن كل من تصور الأربعة وتصور الزوج جزم أن كل أربعة فهي منقسمة بمتساويين، وأن كل منقسم بمتساويين فهو زوج، فهذه هي أصناف القضايا الواجبة القبول، ومنها يتألف البرهان.

ومن المبادئ الأولية المشهورات: وهي القضايا التي يعم الاعتراف بها، وذلك إما؛ لأنها من الواجبة القبول فإن كل أولى مشهور، ولا ينعكس كلياً.

أو لأنها من التأديبات الصلاحية: كقولنا: إنه لا ينبغي للإنسان أن يسطر رجله بحضرة محتشم، أو لتطابق الشرائع عندما كاستقباح الزنا واللواط.

أو لأنها تقتضي شريعة قديمة: وقد نسيت ولم يوجد من الشريعة الحادثة ما ينقضها، كاستحسان غسل اليدين قبل الطعام.

أو لأن الأخلاق الإنسانية والمصالح الشرعية تدعو إليها: كقولنا: إن الكذب قبيح، وإن العدل جميل، وإنه ينبغي الذب عن الحریم وغير ذلك مما يوجب الرحمة أو الحماية أو الغضب أو جب السالم أو ما يشبه ذلك.

أو لأنها استقرائيات: كقولنا إن التجارة مكتسبة، وهذه إما أن تكون بحيث يعترف بها الناس كلهم وهي المشهورات المطلقة، أو يعترف بها طائفة فقط وهي المشهورات المحدودة، وتلك الطائفة إما أن تكون ملة من الملل الشرعية كاستقباح شرب الخمر عندنا، أو عند بعضهم كاستقباح شرب النبيذ عند الشافعية، أو تكون تلك الطائفة التي يعترف بها أهل صناعة علمية كالفلاسفة، فربما كان ذلك شنعاً عند الجمهور، كقول الفلاسفة: «إن الله تعالى ليس في السماء».

وربما كان شنعاً عند العلماء أيضاً ولكن من المخالفين لهم كقول الفلاسفة: «إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد» وقد يكون مشهوراً عند طائفة من أهل تلك الصناعة فقط كالمشهور عند المشائين أو عند كبيرهم كقول المعلم الأول: «إن

الفلك طبيعة خامسة» وأيضاً هذه المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، وإذا كانت صادقة فقد تكون من الأوليات وقد تكون من النظريات، وما سوى الواجبة القبول من المشهورات فقد تخص باسم الآراء المحموده. وقد تخص باسم المشهورة أو لا عمدة لها إلا الشهرة.

والفرق بين المشهورات الصرفة وبين الأوليات: إن الإنسان لو فرض نفسه وقد خرج إلى العالم دفعه تام العقل رافضاً لاعتبار الرحمة والحمية، وما تقتضيه الأنفة والمصالح الشريكة، وكأنه لم يعاشر قبيلة ولم يسمع أدباً، وعرض على نفسه القضايا الأولية، كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء ولم يمكنه التشكك فيها وكان جزمه بها تاماً، ولو عرض على نفسه وهو على الفرض المذكور القضايا المشهورة، كقولنا: إن العدل جميل وإن شكر المنعم واجب وحسن لأمكنه التشكك فيها، ولم يجد في نفسه ما يدعوه إلى الجزم بصدقها، وهذه المشهورات هي مبادئ لصناعة الجدل.

وأما الوهميات: فهي قضايا أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة لقوة الحس، فما كان منها في المحسوسات فهي صادقة، وكيف لا والوهم آلة العقل؟ كعلمنا أن كل جسم فهو مشار إليه وفي جهة، وأن الجسم الواحد لا يكون في زمان واحد في مكانين، وأن المكان الواحد لا يكون فيه في زمان واحد جسمان، وما كان منها في أمور هي مبادئ للمحسوسات كالمجردات أو أعم منها، كالعلة والوحدة والماهية وما أشبه ذلك فهي كاذبة؛ لأن الوهم لا يقبل إلا ما وافق المحسوس، فلا يحكم في أمثال هذه إلا على وفق حكمه في المحسوسات كما يعتقد أن كل موجود محسوس، وأن كل موجود فهو في جهة ومشار إليه ومدرك بالحواس، وأنه لا بد من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى.

وهذه الوهميات الكاذبة تخص باسم القضايا الوهمية، وتكاد تكون في قوة الأوليات وتشبه بها ولا يكاد المدفوع عنها يقاوم نفسه لشدة استيلاء الوهم، والجزم بها أقوى من الجزم بالمشهورات ولولا مخالفة السنن الشرعية والعلوم الحكمية لكانت تكون مشهورة، فينبغي ألا يعتمد في مثلها على القريحة بل يرجع

إلى البراهين العقلية أو الشرعية، وكيف لا والوهم نفسه وأفعاله غير محسوس ولا في جهة ولا مشار إليه؟ وأيضاً فإن الوهم يسلم للعقل جميع المقدمات المنتجة لوجود ما ليس بمحسوس، فإذا وصل إلى النتيجة انقبض عنها بمقتضى طبعه.

وأما المشبهات بغيرها: فهي التي تشبه شيئاً من أوليات وما معها ولا تكون هي هي، وذلك الاشتباه إما أن يكون بتوسط اللفظ أو بتوسط المعنى. والكائن بتوسط اللفظ إما مفرد بأن يكون مشتركاً أو مشككاً أو متشابهاً أو غير ذلك مما سنقصي الكلام فيه في سوفسطيقاً، والوهميات والمشبهات بغيرها هي مبادئ للقياس السوفسطائي.

وأما المقبولات: فهي الآراء المأخوذة إما من واحد ثبت عندنا عصمته فلا يجوز وقوع الخطأ عليه وهو النبي ﷺ، أو الإمام المعصوم الذي يقول به قوم، أو من واحد معتقد فيه التقدم في العلم وجودة الرأي كالشافعي رحمه الله، وإما من جماعة كبيرة لا يجوز اجتماعهم على الخطأ كإجماع الأمة أو العلماء منهم أو الصحابة - رضي الله عنهم - أو علماء هم كالأئمة - رضوان الله عليهم - أو أهل بلدة كأهل المدينة عند مالك رحمه الله.

وينعقد الإجماع إما بتصريح كل واحد منهم بذلك وهذا أفضل وجوهه وهو الإجماع المطلق. أو بأن يقول بذلك واحد ويسكت الباقي عن المخالفة وهو الإجماع المسمى بـ«اللاقائل» وقد يكون أحدهم قال برأي والثاني بخلافه، إلا أنهم اشتركوا في الاتفاق على أمر مشترك بين الرأيين، وهذا هو مخصوص باسم الإجماع المركب، وما كان من المقبولات مأخوذاً فمن علمت عصمته قطعاً وهو النبي ﷺ فهو من مبادئ البرهان السمعي، وكذلك المأخوذ من الكتاب المنزل عليه. وما ليس كذلك فهو من مبادئ الخطابة ويستعمل في العلوم الفقهية.

وأما التقريريات: فهي إما المأخوذة بحسب تسلم المخاطب، وتستعمل في الجدل في التبيكيت، أو التي يلزم قبولها والاعتراف بها في مبادئ العلوم لتحصل مقدمات لبراهينها، إما مع مسامحة وطيب نفس، وتسمى أصولاً موضوعاً كمبادئ الطب والطبيعي. أو مع استنكار ما ونفرة وتسمى مصادرات كمبادئ الهندسة.

وأما المظنونات: فهي قضايا تميل النفس إليها مع تجويز لوقوع نقيضها والمحتج بها، وإن كان يستعملها جزماً، إلا أنه إنما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن، وهذه إما أن تكون كذلك لمشابهتها المشهورات، وهي المشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب، وذلك بما يناقض الذهن فتشغله عن التفتن لمخالفتها للشهرة بسبب إذعان النفس لها أول ما تطلع عليها، فإذا رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظناً أو تكديباً، كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالماً، فإن النفس لقبولها على هذا أول ورودها عليها يعدل عن تكذيبه، فإذا رجعت إلى ذاتها وتعبته بالفكرة فربما كذبه، وعلمت أنه ينبغي ألا ينصر الظالم ولو كان والداً، وقد يكون مظلونه بوجه آخر كظننا بمن يطوف بالليل متخفياً أنه لص، وكظننا بمن يخاطب العدو خنية أنه خائن، وهذه المظنونات هي مبادئ الخطابة.

ومن المبادئ المخيلات: وهي قضايا تؤثر في النفس قبضاً وبسطاً لا على أنها صادقة بل ولو كذبت، وربما زاد تأثيرها على تأثير المصدق بها، وأكثر الناس يكون إقدامهم على الأمور إحجامهم عنها، صادراً عن هذا النحو، وذلك مثل قولنا للعسل: إنه مرة مقيئة فتتفر عنه النفس وتنقبض عنه، وكقولنا للجميل: إنه بدر، وللجواد: إنه بحر.

وهذه هي مبادئ القياس الشعري، فلننصرف الآن إلى تحقيق البرهان وأقسامه.

الفصل الثالث

في البرهان العقلي والسمعي وما هو منهما أشرف

كل برهان: فإما أن يتضمن مقدمة مقبولة من المعلوم عصمته، وهو النبي ﷺ، أو الإمام المعصوم، إن كان له وجود، ويسمى هذا البرهان برهاناً سمعياً، سواء كانت المقدمة المقبولة من النبي ﷺ من أخباره، أو من الكتاب المنزل عليه من الله تعالى، وإما ألا يكون فيه مقدمة كذلك، بل مقدماته كلها عقلية، ويسمى هذا البرهان برهاناً عقلياً.

والبرهان السمعي: لا يمكن أن تكون مقدماته كلها سمعية؛ إذ من جملة

مقدماته العلم بكون مقدماته السمعية واجبة الصدق، لكون قائلها معصوماً، وذلك لا بد وأن ينتهي في إثباته إلى برهان عقلي.

وأما البرهان العقلي: فمقدماته كلها عقلية، فإذا البرهان السمعي موقوف في إفادته اليقين على العقلي، والعقلي لا يتوقف في ذلك على السمعي، فيكون البرهان العقلي أشرف، لكن الطريق إليه أعسر، ولو كنا في زمن النبي ﷺ أو عرفنا الإمام المعصوم لكفيننا العناء في تجشمننا الفحص بالبرهان العقلي، ولأمكننا أخذ الحق منه في كل ما يمكن وصول القدرة الإنسانية إليه.

وأما الآن ونحن لا نعرف ذلك الإمام، وقد طال الزمان الذي بيننا وبين النبي ﷺ، فقد يعسر علينا ذلك بل يتعذر؛ إذ يتوقف حصول اليقين من كلام النبي ﷺ على الجزم بصدق الراوي، وذلك إنما يكون في الأخبار المتواترة وهي قليلة جداً، والموجودة منها فتعلقها بالاعتقاد قليل. ويرتقب الجزم بالمراد منها على الجزم بعدم الاشتراك والمجاز والإضمار والتخصيص والاستعارة والحذف بأن يكون قد ذكر قبله أو بعده ما يخرج به عن المفهوم الظاهر. كما لو نقل إلينا قول قائل: زيد قائم، فإن هذا يفهم منه إيجاب القيام على زيد.

ويحتمل أن يكون ذلك القائل ذكر قبل هذا ما يخرج به عن الإيجاب إلى السلب، بأن يكون قد ذكر قبله حرف سلب، فقال: ما زيد قائم، والراوي لم يسمع حرف السلب أو سمعه ولم ينقله، وحينئذ يكون المفهوم من اللفظ نقيض ما قصده القائل.

ولو جزمنا بعدم جميع هذه الاحتمالات لم يحصل الجزم بالمفهوم إلا بعد الجزم بمعاني اللغة وبصحة النحو والتصريف، ولا شك أن ذلك مما يبعد الوصول إليه.

وأما الكتاب العزيز فالنصوص فيه قليلة، وأكثر ما فيه قابل للتأويل، فلذلك افتقرنا إلى البرهان العقلي، والغرض منه إفادة اليقين فيما يمكن الوصول إليه بالطرق العقلية، فلا بد وأن يكون يقيني الإنتاج، فيجب أن يكون قياساً؛ إذ قد بينا ضعف الاستقراء والتمثيل، ولا بد وأن تكون مقدماته صادقة، فإن المقدمات

الكاذبة وإن لزم عنها نتيجة صادقة فبالعرض، ولا بد أن تكون يقينية الصدق؛ إذ الشك في صدق المقدمات يوجب الشك في صدق النتيجة، فيلزم أن يكون إما من الواجب القبول أو مما يستتج منها.

فإذا البرهان: قياس يقيني الإنتاج يقيني المقدمات، والغرض منه إفادة الحق جزماً، فيستحيل إذا ما يظنه الجهال من تعارض البرهان العقلي للبرهان السمعي ليطلبوا الترجيح بينهما، لكنه قد يعارض البرهان العقلي ظاهر الكتاب أو السنة. كالبراهين المانعة من أن يكون لله تعالى عضو كاليد أو الوجه، والمانعة للجلوس في حقه تعالى، وحينئذ يجب الأخذ بالبرهان العقلي، ويتوقف في مفهوم ظاهر الكتاب العزيز أو السنة المطهرة.

وبعضهم يرى أنه يؤول ذلك الظاهر وينزله على مقتضى البرهان العقلي، ولو كان على وجه بعيد جداً في اللغة، وهذا عندي من التحجر على الله تعالى وعلى رسوله، وسوء الأدب عليهما، فإنه من الجائز أن يكون المراد بذلك غير المعنى الذي وصل إلينا من المعاني التي لا ينافيها البرهان العقلي، ولو أن أحداً نزل كلام بعض الشعراء على ما يقتضيه رأيه في أمر، وقال: إني أجزم أن هذا هو المراد من قول هذا الشاعر، لكان ينبغي أن يهزأ منه مع مناسبة رأي هذا القائل لرأي ذلك الشاعر، فكيف في حق الله تعالى.

الفصل الرابع

في أقسام البرهان العقلي

قد علمت أن البرهان العقلي قياس ما، وكل قياس إما اقتراني وإما استثنائي، لكننا قد رددنا الاستثنائي إلى الاقتراني، وكل قياس اقتراني فهو مؤلف من مقدمتين وثلاث حدود: حدان منها هما حدا المطلوب والآخر هو الأوسط، وكل حد أوسط فهو لا محالة للتصديق بالنتيجة؛ أي: يجمع حدي المطلوب في الذهن، فلا يخلوا إما أن يكون مع ذلك علة للنتيجة في نفسها؛ أي: علة لوجود الأكبر في نفسه أو لوجوده في الأصغر، أو لا يكون كذلك، والأولان هما برهان اللم والآخر هو برهان الآن.

فبرهان اللّم: هو ما يكون حده الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، أو علة لوجوده في الأصغر.

مثال الأول: هذه الخشبة مستها نار، وكل ما تمسه النار فهو يحترق فهذه الخشبة تحترق، فميس النار مع كونه علة للتصديق بالاحتراق فهو علة للاحتراق نفسه، وكقولنا: زيد به حمى صفراوية وكل من به حمى صفراوية فإنه تصيبه قشعريرة، فزيد تصيبه قشعريرة.

ومثال الثاني: قولنا كل إنسان فهو حيوان وكل حيوان جسم فكل إنسان جسم، فالحيوان علة للتصديق بكون الإنسان جسماً، وعلة لكونه جسماً في نفس الأمر، وليس علة للجسم نفسه، وكيف لا والجسم يكون ولا حيوان.

وأما برهان الآن: فهو الذي حده الأوسط ليس علة للأكبر لا في نفسه ولا في وجوده للأصغر، بل للتصديق فقط، وهو على قسمين: لأن ذلك الحد الأوسط إما أن يكون معلولاً للأكبر.

ويسمى هذا البرهان دليلاً، وقد يسمى مثل هذا الحد الأوسط نفسه دليلاً أيضاً، مثاله هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار، فهذه الخشبة مستها نار. وكقولنا: القمر يتشكل نوره الذي يقبله من الشمس بشكل كذا وكذا، وكل ما يكون كذلك فهو كروي.

وإما ألا يكون ذلك الحد الأوسط معلولاً للأكبر في نفسه، ولا هو علة له فهذا البرهان يخص باسم برهان الآن، فقد يكون حده الأوسط مضافاً للأكبر، وقد يكون معلول علة، وغير ذلك مما يلزم من وجوده وجود الأكبر.

مثاله: هذا المحموم ابيضت قارورته ورقت دفعة في حمى صفراوية مع اعتقال من طبيعته وسلامة من أحشائه، وكل من هو كذلك فإنه في الأكثر يقع في السرسام^(١) فهذا المحموم، فبياض القارورة حينئذ والسرسم ليس أحدهما علة للآخر، بل هما معلولان لعدة واحدة، وهي حركة المرار إلى فوق.

(١) كلمة فارسية مركبة أن (سر) بمعنى الرأس، و (سام) بمعنى الورم والمرص.

وقد يكون وجود الشيء معلوماً إما بالحس أو ببرهان الآن أو بوجه آخر، ويكون المجهول هو لميته فقط، فيكون اللّم وحده هو المطلوب. ويسمى البرهان المفيد لذلك برهان اللّم فقط.

فتكون إذا أقسام البراهين ثلاثة:

أحدها: برهان الآن فقط.

وثانيها: برهان اللّم فقط.

وثالثها: برهان الآن واللّم معاً، وهذا هو الذي ينبغي أن يخص باسم البرهان المطلق.

ونقول: الأوسط في برهان اللّم إذا لم يكن علة للأكبر في نفسه، بل لوجوده في الأصغر، فقد يكون معلولاً للأكبر لحركة النار، فإنها معلولة لطبيعتها، ولكنها علة لحصول طبيعتها في المحترق، فإذا جعلنا حركة النار حذاً أوسط وحصول طبيعة النار في الخشبة أكبر والخشبة أصغر، كقولنا: هذه الخشبة قد تحركت النار إليها، وكل ما هو كذلك فإنه يحصل فيها طبيعة النار، فهذه الخشبة يحصل فيها طبيعة النار، كان الحد الأوسط من هذا البرهان معلولاً للأكبر وعلة لوجوده في الأصغر، ولا يلزم من ذلك الدور.

فقد يكون الأوسط معلولاً للأكبر في ماهيته، وذلك لا يمنع كونه علة لوجود الأكبر في شيء هو الأصغر، فإن قيل: فعلى هذا يجوز أن يكون الأوسط علة للأكبر ولا يكون علة لوجوده في الأصغر، وحينئذ لا يفيد علة النتيجة في نفس الأمر فلا يكون ذلك البرهان برهان اللّم، مع أن الأوسط علة للأكبر في نفسه، قلنا: الأمر كذلك، وإنما يكون البرهان برهان اللّم إذا كان علة لوجوده إذا كان الحد الأوسط، إما علة لوجود الأكبر مطلقاً؛ أي: في كل شيء، أو كان علة لماهيته أو لوجوده في الأصغر، فليحقق الآن؛ أي: العلل والمعلولات يمكن جعلها حدوداً وسطى وأياً لا يمكن.

الفصل الخامس

في المتقدم والمتأخر وتفصيل القول في العلل والمعلولات

وبأيها يمكن جعله حداً أوسط وأيها لا يمكن

المتقدم والمتأخر يقالان على معانٍ، وقد ذكرنا منها وجوهاً كثيرة في كتاب قاطيغورياس، ونقول الآن: إنه يقال متقدم بالمعرفة، ويقال متقدم بالوجود، ويقال متقدم بهما معاً، والمتقدم بالمعرفة يقال على وجهين:

أحدهما: المتقدم بالمعرفة على الإطلاق، وهو الذي تكون معرفته بلا كسب، كالأوليات، والمقابل لهذا هو المتأخر بالمعرفة على الإطلاق، وهو الذي يجعل المعرفة به كالكسب، ويقال أيضاً: البرهان المؤلف من مقدمات أولية أنه يتقدم على المؤلف من مقدمات مكتسبة.

وثانيهما: المتقدم بالنسبة إلى المتأخر، ويكون ذلك إما لأن المتقدم لا يحتاج في تعرفه إلى المتأخر، والمتأخر يحتاج في تعرفه إلى المتقدم، كالمقدمات بالنسبة إلى النتيجة، والشكل الأول بالنسبة إلى الثاني، أو لأن اكتساب المتقدم يكون قبل اكتساب المتأخر، كما أن معرفة أن كل مثلث يخرج ضلع من أضلاعه، فإن الزاوية الخارجية تكون أعظم من كل واحدة من الزاويتين الداخلتين المقابلتين لها قبل معرفة أن كل مثلث، فإن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين.

وهذا المتأخر بهذا المعنى: قد يكون موقوفاً في تعرفه على المتقدم، فيكون برهان المتقدم متقدماً على برهان المتأخر، وقد لا يكون كذلك.

وإما لأن القوة المدركة يكون إدراكها للمتقدم قبل المتأخر. كالجزئي فإنه متقدم في المعرفة الحسية على الكلي، والكلي متقدم في المعرفة العقلية على الجزئي، والمتقدم في المعرفة يقال: إنه أعرف من المتأخر.

وكلما كان شيء أشد عموماً من آخر فهو عند العقل أعرف منه، وخصوصاً إذا كان العام عمومه عموم المقوم، كالجنس وفصله وجنسه؛ لأن الخاص يكون مؤلفاً منه ومن غيره، ويستحيل أن تحصل في الذهن أو في الخارج جملة بدون أجزائها، وكل ما هو أخص من آخر فهو أعرف عند الحس منه؛ لأنه يكون أقرب

إلى الجزئية منه. وكل ما هو أعرف من شيء فنقيضه أخفى من نقيضه.

وأما المتقدم بالوجود: فهو الذي وجوده سبب لوجود المتأخر. وهذا في الحقيقة هو المتقدم بالعلية، فإن الوجود كأنه لا يصل إلى المعلول إلا بعد مرور بالعلة.

فإن كان هذا مع تقدمه بالوجود متقدماً بالمعرفة، فهو الذي ينبغي أن يجعل حدًا أوسط للبرهان المطلق إذا كان المتأخر هو الأكبر، وإن كان المتقدم بالوجود ليس متقدماً بالمعرفة لم يكن جعله حدًا أوسط، وحينئذ إن كان المتأخر بالوجود متقدماً بالمعرفة أمكن جعله حدًا أوسط في الدليل.

مثال ذلك: أن يبين كرة القمر بنمو ضوئه قليلاً قليلاً، فإن الكرية هي سبب ذلك، ولكن النمو في الضوء أعرف عندنا منها؛ وإنما يمكن أن نبين المتقدم بالتأخر متى كان المتأخر تابعاً لمتقدم واحد، سواء كان أخص منه أو مساوياً؛ إذ يلزم من وجود الخاص أو المساوي وجود العام والمساوي، وأما لو كان أعم منه؛ كالسخونة للنار لم يمكن جعله حدًا أوسط؛ إذ لا يلزم من وجود العام وجود الخاص.

ونقول: إن المتقدم يكون مع المتأخر على أربعة أصناف؛ لأنه إما أن يكون كل واحد منهما مساوياً للآخر في العموم، أو يكون أحدهما أخص من الآخر مطلقاً، أو أعم من وجه وأخص من وجه.

فالأول: وهو أن يكون كل واحد منهما مساوياً في العموم للآخر، كالاحتراق ومسيس النار، فحينئذ أيهما كان أعرف أمكن جعله حدًا أوسط لإثبات الأخفى ضرورة أنهما متلازمان.

والثاني: وهو أن يكون المتقدم أعم من المتأخر، كالإحراق والدخان، فإن كان الدخان أعرف أمكن جعله حدًا أوسط لإثبات الأعم الذي هو الأخفى ضرورة لزوم ثبوت العام عند ثبوت الخاص، ويكون ذلك البرهان دليلاً، وإن لم يكن أعرف لم يمكن أن يجعل ولا واحداً منها حدًا أوسط لإثبات الآخر.

أما المتأخر: فلأنه ليس بأعرف.

وأما المتقدم: فلأنه أعم، ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص.

والثالث: عكس هذا، وهو أن يكون المتأخر أعم من المتقدم، كالسخونة مع النار، فإن كان المتقدم أعرف أمكن جعله حدًا أوسط لإثبات الأخرى، ويكون ذلك البرهان برهاناً مطلقاً أو برهان اللزم فقط إن كان؛ الآن معلوماً. وإن لم يكن المتقدم أعرف لم يمكن جعل أحدهما حدًا أوسط لإثبات الآخر.

أما المتقدم: فلأنه ليس بأعرف.

وأما المتأخر: فلأنه أعم.

والرابع: وهو أن يكون كل واحد منهما أعم من وجه وأخص من وجه. فلا شك أنهما لا يكون بينهما تلازم البتة، ولا يلزم من وجود أيهما كان وجود الآخر ولا عدمه، فلا يمكن أن يجعل واحد منهما حدًا أوسط لإثبات الآخر.

الفصل السادس

في تحقيق الذاتي وأقسامه

الذاتي: يقال على المعنى الذي لخصناه في إيساغوجي؛ وهو كل صفة لا يمكن إذا تصورت أن يتصور الموصوف بها إلا وهي ثابتة له أولاً، وقد فرغنا من تحقيقه هناك.

وأما ها هنا فنعني بالذاتي الصفة اللاحقة للموصوف من جوهر الموصوف وماهيته، وهو العرضي الذي يكون للموصوف به أو جنسه داخلاً في ماهيته، كالزوج والفرد للعدد، فإنه داخل في ماهيتهما، وكالزوج العارض لمضروب الزوج في الفرد، فإن جنسه، وهو العدد داخل في ماهيته.

وأما ما يقال بذاته على وجوه أخرى، كما يقال: إن كذا قائم بذاته؛ أي: موجود لا في موضوع، وكما يقال: إن الذبح لذاته سبب للقتل؛ أي: بطبيعته، بخلاف لمعان البرق، إذا أوجب العثور على كثر، فإن ذلك لا لطبيعته.

وكذلك ما يكون عن الشيء دائماً أو أكثرياً، كما يقال: إن السقمونيا بذاتها مسهلة، بخلاف الماء البارد إذا أوجب شيئاً يعصر المجاري، فإن ذلك لا دائم ولا

أكثر، ولذلك يقال لما يصدر عنه شيء بلا واسطة: إنه بذاته سبب له، وكذلك ما يحل في الشيء أولاً ولأجله يحل فيه شيء آخر، كما يقال: أن السطح في الجسم بذاته، وأما البياض فيتوسط حصول السطح فيه، فكل هذه الوجوه خارجة عن مقصودنا هنا.

والذاتي: بالمعنى المراد هنا، قد يكون أعم كالزوج لمسطح الزوج في الفرد، وقد يكون أخص كالزوج للعدد، وقد يكون مساوياً لمساواة الزوايا القائمتين المثلث، وقد يكون أعم من وجه وأخص من وجه كالمساواة للعدد، فإنها من جهة أنها تعرض للمتصل أيضاً أعم من العدد، ومن جهة أنها لا تعم كل عدد أخص منه. وما كان من الذاتيات بالمعنى المراد هنا داخلياً في ماهيته للموصوف به، فهو لا محالة مختص به، وما كان داخلياً في ماهيته ليس الموصوف به بل جنسه، فيجوز أن يكون أعم منه، وكل محمول لا يدخل في حقيقته الموصوف به ولا الموصوف به أو جنسه داخل في حقيقته، فهو غريب غير مناسب.

الفصل السابع

في تحقيق معنى الأولى

يقال للمقدمة إنها أولية باعتبارين:

أحدهما: إذا كان حاصلة في العقل أولاً؛ أي: بلا كسب. كقولنا: إن الكل أعظم من الجزء.

وثانيهما: إذا كان محمولها على موضوعها لموضوعها أولياً، وهو أن يكون حمل محمولها على موضوعها حملاً كلياً، ولا يحمل على ما هو أعم منه حملاً كلياً، كحمل مساواة الزوايا لقائمتين على المثلث فإنه يحمل عليه حملاً كلياً؛ أي: على كل فرد فرد منه، ولا يحمل كذلك على ما هو أعم من المثلث كالسطح.

وأما حمله على ما هو أخص من المثلث كالمساوي الساقين فليس بأولى؛ لأنه يحمل على ما هو أعم منه وهو المثلث حملاً كلياً، ولذلك فإننا لو رفعنا المتساوي الساقين وبقي المثلث لبقى ذلك المحمول، وأما لو رفعنا المثلث لارتفع حمله كلياً ولو بقي ما بقي، وبهذا نعرف كون المحمول أولياً، وفصول الأنواع أولية

لها؛ لأنها لا تحمل على ما هو أعم منها حملاً كلياً.

وأما الخواص المطلقة: فما كان منها عاماً فهو أولي، وما كان منها ليس بعام لجميع الأفراد فليس بأولي؛ لأنها لا تحمل على ما خاصه له حملاً كلياً لكنها قد تكون أولية باعتبار آخر، وذلك إذا كان الموصوف بها لا يحتاج في عروضها له إلى أن يصير حقيقة أخرى، وبهذا الاعتبار تكون أيضاً فصول الأنواع أولية للأجناس؛ لأنها لا تحتاج في عروض الفصول إلى أن تصير حقيقة أخرى.

والقسمة قد تكون مستوفاة: وهي التي تستغرق جميع أفراد الموضوع.

وقد لا تكون مستوفاة: وهي ما ليس كذلك، وغير المستوفاة يستحيل أن تكون أولية إلا بالمعنى الذي تكون به فصول الأنواع أولية للأجناس، وأما بالمعنى الآخر فلا، وأما المستوفاة فإنها تكون أولية إذا لم توجد لما هو أعم من الموضوع مستوفاة.

والقسمة: إما أن تكون من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الأجزاء، وقسمة العام إلى الخاص، إما قسمة ما عمومته عموم الجنس، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس، وإما قسمة ما عمومته عموم العرض العام، كقسمة الموجود إلى الجوهر والعرض، وأما قسمة الكل إلى الأجزاء، فإما إلى الأجزاء الطبيعية، كتقسيم بدن الحيوان إلى الأعضاء، أو الصناعية، كتقسيم السرير إلى الخشب.

والأجناس تنقسم: إما إلى الأنواع أو الفصول أو الأعراض الذاتية للأنواع. وقد تنقسم إلى الأعراض التي لا تفتقر الأجناس في قبولها إلى تنوع، كتقسيم الجسم إلى المتحرك والساكن.

وإذا كانت قسمة الجنس إلى الأنواع أولية: كانت تلك الأنواع أولية له باعتبار الآخر، وكذلك الفصول والأعراض التي لا يتوقف قبول الجنس لها على تنوع.

وأما الأعراض الذاتية للأنواع: فإن قسمة الجنس إليها وإن كانت مستوفاة

وأولية له، فإن تلك الأعراض لا تكون أولية للجنس بشيء من الاعتبارين:

أما بالأول: فلأنها لا تحمل عليه حملاً كلياً.

وأما بالثاني: فلأن الجنس يفتقر في قبولها إلى أن يتنوع.

الفصل الثامن

في تحقيق مقدمات البرهان

قد علمت أن البرهان حجة يقينية الإنتاج فيكون قياساً لا محالة، والمراد منه إفادة الحق جزماً فيجب أن يكون يقيني صدق المقدمات؛ إذ الشك في صدق مقدمة ما يوجب الشك في صدق النتيجة، وأيضاً يجب أن تكون المقدمات أعرف من النتيجة؛ إذ منها يتوصل إلى العلم بالنتيجة، والأعرف من اليقيني يقيني لا محالة؛ وإذ مقدماته كلها يجب أن تكون صادقة فيجب أن تكون معينة من أحد طرفي النقيض، فلا يصلح نقيضها ولا ضدها؛ لأن يجعل مقدمة برهان لاستحالة صدق النقيضين والضدين؛ ولأن المقدمات علة للعلم بالنتيجة والعلة متقدمة على المعلول. فيجب أن تكون مقدمات البرهان متقدمة عندنا بالمعرفة وبالزمان.

وفي برهان اللّم: يكون الحد الأوسط علة للنتيجة في نفسها، فيجب أن يكون متقدماً عليها بالذات والعلية كما هو متقدم عندنا بالمعرفة والزمان، ولما كان الحد الأوسط في برهان اللّم علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول، وجب أن يكون برهان اللّم مناسباً.

والبرهان المناسب: هو الذي يكون حده الأوسط ذاتياً لحده الأصغر، والحد الأصغر هو موضوع النتيجة، وموضوع النتيجة لا بد وأن يكون إما من موضوع الصناعة أو من أغراضه على ما ستعلمه من بعد، فيجب إذاً أن يكون ذلك الحد الأوسط من ذلك العلم، أو من علم يشاركه في الموضوع.

والبرهان الذي ليس بمناسب ما ليس كذلك، فإذا قال الطبيب: «إن الجرح المستدير يبطؤ التحامه؛ لأن الدائرة أوسع الأشكال» فقد خرج عن الطب وأخذ يهندس.

واعلم أنه يقال: علم مكتسب للتصور الحاصل بالحدود والمصادر والأوضاع التي يفتح بها العلوم، ويقال لكل تصديق حق وقع عن قياس منتج له، ويقال لما هو أخص من هذا، وهو كل تصديق وقع عن قياس يوقع تصديقاً بأن كذا

كذا ويوقع تصديقاً آخر، وهو أنه لا يمكن ألا يكون كذلك، والعلم الحقيقي هو هذا فإن كل تصديق لا يكون معه التصديق الثاني، فالجزم به غير ثابت.

ولا شك أنا إذا كنا نعرف العلة التي أوجبت نسبة الأكبر إلى الأصغر كان هذا التصديق الثاني حاصلًا لعلنا باستحالة تخلف المعلول عن علته، وإنما يكون الحد الأوسط علة للنتيجة إذا كان البرهان برهان اللّم، فإذا البرهان الحقيقي المفيد للعلم الحقيقي هو برهان اللّم، بل نقول: إن العلم الحقيقي المكتسب لا يحصل إلا به؛ لأن الحد الأصغر كان مقتضياً لذاته الأكبر، لم يتصور أن يكون الأكبر مجهول الثبوت له، فإننا قد بينا أن كل لازم بلا وسط فإنه يكون بين الثبوت للملزوم، وحينئذ لا يكون العلم به مكتسباً.

وإن لم يكن مقتضياً لذاته بل بوسط كان ذلك الوسط هو علة نسبة الأكبر إليه، فتكون هذه النسبة إنما تجب بالوسط ويكون الأصغر والأكبر إذا اعتبر بالنظر إلى ذاتيهما فقط لم يكن الأصغر موجباً لذاته نسبة الأكبر إليه، فتكون نسبته إليه باعتبار ذاته ممكنة، وإنما تجب بالوسط، فالعلم بوجودها إنما يكون بسبب العلم بموجبها الذي هو علة إيجابها وهو الوسط، فإذا الموجب للعلم الحقيقي برهان اللّم.

ويعلم من هذا أن العلم بكل ما له من سبب إنما يحصل من جهة العلم بسببه، فإن السبب هو الذي لأجله لا يمكن ألا يكون الشيء على ما هو عليه، فإذا لم يعلم علة بأنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه بتعذر الجزم بأنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه، وقد يظن الإنسان أنه جازم بشيء وفي الحقيقة لا يكون جازماً به، وذلك لجهله بشرائط الجزم، فلذلك قد يتعين اعتقاده ولو كان جازماً به لاستحال تغيره، فلذلك قد يظن أنه قد يعلم الشيء من غير العلم بسببه، وما ذلك إلا للجهل بشرائط العلم.

ولما كان الحد الأوسط في برهان اللّم سبباً للنتيجة والأسباب أربعة: مادية وصورية وفاعلية وغائية، وما بعد مع هذه، وكل واحد منها؛ إما أن يكون قريباً أو بعيداً أو متوسطاً، وإما أن يكون بالفعل أو بالقوة، وإما بالذات أو بالعرض، فيجب

أن يكون الحد الأوسط في برهان اللم أحد هذه الأصناف من الأسباب، ويكون ما يفيد كل برهان من العلم بالنتيجة هو من الصنف الذي هو به ذلك السبب.

لكن إذا كان الحد الأوسط سبباً بالعرض فالأولى ألا يسمى ذلك القياس برهاناً، إلا أن يقال برهان بالعرض، وأولى ما يسمى برهاناً ما كان الحد الأوسط سبباً ذاتياً قريباً خاصاً بالفعل، وهو أولى ما يجاب به عن سؤال لما وهناك ينقطع السؤال، فإنه لو قيل: لم حدث بهذا صداع؟ فقول: لأن دماغه سخن سخونة خارجة عن الطبيعة لا ينقطع السؤال.

ولو قيل: لأنه يضحي للشمس لم ينقطع؛ لأن للسائل أن يقول: ولما كان الضحي للشمس مصدعاً؟ فيحتاج أن يقول: لأنها تسخن الرأس. فلتكم الآن في أجزاء الصنائع البرهانية.

الفصل التاسع

في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية

كل صناعة فهي لا محالة مشتملة على معلومات ما، وتلك المعلومات: إما أن تتعلم باعتياد حركات ومزاولة أفعال وتسمى تلك الصناعة صناعة عملية. أو بالنظر والحجج وتسمى تلك الصناعة صناعة نظرية وعلماء، وكل علم إما أن يكون برهانياً كالهندسة، أو لا يكون كذلك كعلم تعبير الرؤيا، وكل صناعة نظرية برهانية فلها أجزاء ثلاثة: موضوع، ومبادئ، ومسائل.

فأما الموضوع: فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، وإليه تنسب سائر الأشياء المنظور فيها في تلك الصناعة، وهذا إما أن يكون واحداً كالعدد للحساب، أو كثيراً، ولا بد من اتحاد تلك الأشياء الكثيرة في شيء ما.

فأما في جنس إما قريب: كالخط والسطح والجسم التعليمي المتحدة في المقدار للهندسة، أو بعيد: كالخط والسطح والجسم التعليمي، والعدد المتحدة في الكم، كعلم الأصول المشتمل عليه كتاب أقليدس.

وأما أن يكون الاتحاد في نسبة متصلة بينهما: كالنقطة والخط والسطح، والجسم التعليمي المتحدة في أن نسبة النقطة إلى الخط كالخط إلى السطح

وكالسطح إلى الجسم التعليمي للهندسة إن قلنا: إن النقطة من موضوعاتها.

أو يكون الاتحاد في النسبة إلى المبدأ: كالأشياء المتحدة في النسبة إلى الله تعالى، كعلم الكلام أو إلى غاية كالأشياء المتحدة في أنها منسوبة مفصلة بالصحة أو المرض، والحالة التي ليست بصحة ولا مرض للطب إن قلنا: بالحالة الثالثة.

أو يكون الاتحاد في الملزوم للمعقولات الأولى: وهي المعقولات الثانية؛ أعني: لوازم الأشياء من حيث هي متعلقة للمنطق، وهذه الأشياء هي كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والموضوعية والمحمولية، وكون كذا مقدمة أو نتيجة أو ما يشبه ذلك.

وايضاً: الموضوع للعلم إما أن يوضع مطلقاً، كالموجود والواحد للعلم الإلهي أو من جهة مخصوصة، فإما بشيء من العوارض الذاتية المناسبة للجسم الطبيعي من جهة ما هو معرض للتغير في الأحوال، والثبات فيها للعلم الطبيعي، أو من جهة أمر غريب، كالنغم من جهة ما يعرض له النسب العددية، كعلم الموسيقى، والعلم بوجود موضوع الصناعة قد يكون أولياً وقد يكون مكتسباً لم يجر إثباته في تلك الصناعة؛ لأن كل صناعة فإنما يبحث فيها عن وجود أحوال موضوعها، ويستحيل أن يكون وجود الموضوع من جملة وجود أحواله، والأشياء المنسوبة إلى الموضوع على قسمين:

أحدهما: الأشياء الداخلة في حقيقته وهي مقوماته.

وثانيهما: الأشياء التي يدخل هو في حقيقتها ممن هذه أنواعه، ومنها أعراضه الذاتية، وهذه الأعراض الذاتية هي التي يطلب في العلوم إثباتها له ولأنواعه. انتهى.

الفصل العاشر

في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية

وأما المبادئ: فهي الأشياء التي تنبني عليها الصناعة، وهذه الأشياء منها حدود ومنها مقدمات.

أما الحدود: فمنها حدود الموضوع: كما توضع حدود موضوعات الهندسة

في أول كتاب أفليدس، وكما يوضع حد الجسم الطبيعي في أول العلم الطبيعي، وإنما يكون ذلك إذا لم يمكن تصويره بديهاً، فإنه لو كان تصويره أولاً كالموجود والواحد للعلم الإلهي لم يوضع لكونه أولاً، فلا حاجة إلى تسلمه.

ومنها حدود أجزائه: كما توضع حدود الصورة والمادة في العلم الطبيعي.

ومنها حدود جزئياته: كما توضع حدود الخط المستقيم والسطح المستوي وغيرهما في الهندسة، وكما توضع حدود الخلط المحمود والفاسد، والعضو المفرد والمركب في الطب.

ومنها حدود أعراضه الذاتية: كما يوضع حدود المشارك والمباين في الهندسة، وكما توضع حدود النضج والعفونة و[العلل] في الطب، وحدود الحركة والسكون في الطبيعي.

وإنما احتيج إلى وضع هذه الحدود ليصور الموضوع وجزئياته وأجزاؤه إن كانت له أجزاء، وأعراضه الذاتية ليتمكن إثباتها له أو لجزئياته، فإن تصور الحال التي يراد إثباتها، وتصور الشيء الذي يراد إثبات تلك الحال له مما يعين على ذلك، وخصوصاً إذا كان ذلك التصور تصوراً بالحقيقة كالتصور الحاصل بالحدود.

وأما القضايا: فمنها: **وضع وجود الموضوع:** إن لم يكن وجوده بيتاً، فإن موضوع كل صناعة لا بد وأن يوجد فيها مسلماً لما بيناه.

ومنها وضع أجزاء الموضوع: لأن البرهان المثبت لوجودها مثبت لوجود الموضوع؛ إذ ليس المركب إلا جملة أجزائه.

ومنها المقدمات التي تتبرهن فيها: إما لظهورها كالأوليات، أو لعلوها عن أن تتبرهن في صناعة أعلى منها كما تتبرهن مبادئ الطب في الطبيعي، والطبيعي في الإلهي، وإما لدنوها عن أن تتبرهن في تلك الصناعة وتبرهن في صناعة دونها، كما تتبرهن بعض مبادئ الإلهي في الطبيعي، ويجب أن يكون إثبات ذلك المبدأ في العلم السافل بما لا يتوقف على مقدمات مأخوذة من العلم العالي، موقوفة في إثباتها على المبادئ المأخوذة من السافل، وإلا لزم الدور.

وكل قضية هي مبدأ، فإما أن تكون حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة،

وعلى كلا التقديرين، فإما أن يكون ذلك المبدأ خاصاً بتلك الصناعة أو غير خاص.

والخاص الحملّي: هو الذي موضوعه موضوع ذلك العلم أو جزئياته أو أجزاءه، سواء كان محموله خاصاً بالموضوع كقولنا: كل عدد منقسم بمتساويين فهو زوج، أو بجنسه كقولنا: كل زوج فهو منقسم بمتساويين، فإن القسمة بالمتساويين قد تعرض للمقدار أيضاً فيكون من خواص جنسهما وهو الكم.

والخاص الشرطي: ما كان مقدمه وتاليه كحال موضوع الحملّي ومحموله.

والمبدأ الذي ليس بخاص: هو ما ليس كذلك، فإما أن يكون عاماً على الإطلاق، كقولنا: إن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، أو لعدة علوم كقولنا: إن الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية، فإن هذا عام للعلوم الرياضية^(١).

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم إما بالقوة: كقولنا: «إن لم يكن كذا حقاً فنقيضه حق» ولا يصرح ويقال: لأن النقيضين لا يكذبان؛ لأن هذا معلوم مشهور.

وإما بالفعل: فتارة يستعمل على حاله، كقولنا: «الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية للهندسة» وتارة يخصص والتخصص إما أن يكون في الموضوع فقط، كقولنا: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» وإما أن يكون في الموضوع والمحمول معاً، كقولنا: «كل مقدار إما مشارك أو مباين للهندسة» فقد خصصنا الشيء بالمقدار والإيجاب والسلب بإيجاب المشاركة وسلبها وهو المباينة.

والمبدأ الخاص بعلم: أما لكه فيجب تصديره في أول العلم، ولا يجوز إثباته فيه؛ لأن ما يثبت به إن كان مما يثبت بذلك المبدأ كان كل واحد منهما مثبتاً للآخر، فكان كل واحد منهما أعرف من الآخر من نفسه هذا خلف، وكان كل واحد منهما متوقفاً في البيان على المتوقف على نفسه.

وأما بما لا يثبت إلا به، فإما أن يكون غير مثبت في ذلك العلم فيكون هو المبدأ لا هذا، ويكون مثبتاً بشيء آخر فيكون ذلك الآخر هو المبدأ لا هذا.

(١) قال الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» (ص ٢٨): أصول البرهان: المبادئ والمقدمات الأولى. وهي التي يعرفها الجمهور، مثل قولك: الكل أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد بعينه فهي متساوية العلة.

وكذلك، أيضاً ليس على صاحب علم مناقضة من خالفه في ذلك المبدأ؛ لأن ذلك في الحقيقة إثبات له، ولا عليه مناقضة من يني على غير ذلك المبدأ؛ لأن ذلك إنما يتم له بتسليم هذا المبدأ ومن يناقضه فيه يستحيل أن يسلمه له، بل إنما تثبت مبادئ كل علم في علم آخر.

وأما إن كان المبدأ الخاص بعلم لا لكه: بل لمسألة أو مسائل، فهذا يجوز إثباته في ذلك العلم، فيكون من حيث ثبت فيه مسألة مطلوباً، ومن حيث ثبت به مبدأ، وهذا لا حاجة إلى وضعه في ذلك العلم، فإن كان ما يثبت به يلي ما إثباته به فالأولى ألا يكرر، بل إذا ثبت على أنه نتيجة ذكره بعده باقي المقدمات المثبتة للمطلوب الذي هو له مبدأ، وإن لم يكن يليه فالأولى أن يكرر؛ ثلثا يكون قد نسي.

وان كان المبدأ الخاص بالعلم وليس لكه: بل لمسائل أو مسألة ليس مما يمكن إثباته في ذلك العلم فيجب وضعه فيه، والأولى أن يؤخر وضعه إلى موضع الحاجة إليه كما تؤخر مصادرات كل مقالة من كتاب أفليدس إلى أولها، وكذلك إذا كان مما يمكن إثباته في ذلك العلم ولكن بعد ثبوت المسائل التي تثبت به، ولا بد من وضعه كما يوضع في كتاب إقليدس «إن كل خط مستقيم يقع على خطين مستقيمين فتصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجنا في كلتا الجهتين إلتقيا».

والمبدأ العام للعلوم كلها لا يجوز إثباته في شيء من العلوم، وإلا فليس مبدأ لكلها، فيجب أن يكون بينا بنفسه وإلا كانت العلوم موقوفة على ما ليس بمعلوم، هذا محال.

الفصل الحادي عشر

في المسائل

وأما المسائل: فتسمى في العلوم مطالب، وهي القضايا الخاصة بعلم المشكوك فيها، المطلوب إقامة البرهان عليها، وكل مسألة فهي قضية ما، وكل قضية إما حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، وكل مسألة حملية فلها لا محالة موضوع ومحمول، وموضوع المطالب يسمى المعطى والمفروض؛ لأنه هو الذي يفرض

أولاً ويطلب محموله، وأما محمول المطالب فيسمى المطلوب؛ لأنه هو الذي يطلب إثباته أو إبطاله.

والمعطى في كل مسألة: إما أن يكون من جملة موضوع الصناعة، أو من جملة أعراضه، أو من جملة أعراضه الذاتية، وإلا فتلك المسألة غريبة عن الصناعة غير مناسبة لها، فلا تكون مسألة فيها كما لو طلب الطبيب أن الكرة أوسع الأشكال. والمعطى الذي من جملة موضوع الصناعة، إما أن يكون هو نفس موضوعها أو لا يكون. والذي هو نفس موضوعها إما أن يكون واحداً أو كثيراً، وإنما يكون كثيراً إذا كان موضوعها كثيراً.

أما إن كان واحداً: فكقولنا في الطبيعي: «هل الجسم ينقسم بلا نهاية؟». **وأما إن كان كثيراً:** فكقولنا في علم الكلام: «هل الأشياء المنسوبة إلى الله تعالى مما يجب العلم بها؟».

وأما أن يكون نوعاً من أنواع الموضوع: كقولنا: «هل الجسم المركب مكانه الطبيعي هو مكان المغالب من مفرداته؟».

وأما أن يكون نوعاً من أنواع الموضوع: كقولنا فيه: «هل العصب منبته الدماغ أو القلب؟».

أو يكون هو الموضوع نفسه لكن مع عرض ذاتي: كقولنا في الطبيعي أيضاً: «هل الجسم الساكن يختلف بسبب المتحركات إليه لأجله أو لأجل المتحركات؟».

أو نوع من الموضوع مع عرض ذاتي: كقولنا في الطبيعي: «هل الكواكب منيرة بذاتها أو نورها مستفاد من الشمس؟».

أو نوع من أنواع الموضوع مع عرض ذاتي: كقولنا: «هل الشمس مسخنة بإضاءتها أو بقربها من الأرض؟».

أو يكون عرضاً ذاتياً لعرض ذاتي للموضوع: كقولنا: «هل الزمان ينقسم بلا نهاية؟» فإن الزمان عرض ذاتي للحركة وهي عرض ذاتي للجسم.

أو عرض ذاتي لنوع عرض ذاتي: كقولنا: «هل إبطاء الحركة هو لتخلل

وأما المطلوبات: أعني: محمولات المطالب؛ أي: المسائل فإما أن تطلب إنيتها، وإما أن تطلب لميتها، وإذا كان المطلوب جاز أن تكون ذاتية للموضوع بالمعنيين جميعاً؛ أعني: المعنى الذي لخصناه في إيساغوجي وهو المقوم، والمعنى المذكور ها هنا أما بالمعنى المراد ها هنا فظاهر، وأما بالمعنى المذكور في إيساغوجي؛ فلأنا وإن كنا نعلم أن كذا ثابت لكذا لكننا قد نجهل حينئذٍ لمية ذلك، كما إذا كنا نعلم أن الإنسان جسم لكننا لا نعلم علة كونه جسماً، فنقول: لأنه حيوان.

وأما إذا كان المقصود إنيتها: فإنه يجوز أن تكون ذاتية بالمعنى ها هنا، وأما بالمعنى المراد في إيساغوجي فلا يجوز؛ لأن مقومات كل حقيقة لا بد وأن تكون بينة الثبوت لها، وذلك مما لا يحتاج إلى إثباته إلا على سبيل التنبيه كما نبه على الأوليات، وإذا لم يكن تصورنا المعطى بحقيقته بل بعوارضه، كقولنا: «هل النفس جوهر أو ليس؟» فإن المعطى ها هنا ليس ما المطلوب مقومه، بل الذي المطلوب مقومه هو معروض النفس؛ لأن النفس ليست نفساً بذاتها بل باعتبار ركونها كمال جسم طبيعي آلي.

وفرق بين أن مقوم كذا ثابت له، وبين أنه جنس له أو فصل أو غير ذلك، **فالأول:** لا يجوز أن يكون مطلوباً إلا فيما استثنياه، **ويجوز الثاني:** لأن كون كذا جنس لكذا، أو فصل أو غير ذلك مما ليس معلوماً، وإن كان كونه مقوماً معلوماً. ولما لم يجز أن يكون الذي بمعنى المقوم مطلوباً في العلوم فلا يجوز أن يكون الأكبر في برهان ما مقوماً للأصغر، وإلا كان الأكبر مقوماً للأصغر؛ لأن مقوم المقوم مقوم، وقد بينا أن ذلك لا يجوز إلا فيما استثنياه.

ويجوز أن يكون الأكبر والأوسط كل واحد منهما ذاتياً للأصغر بالمعنى المذكور ها هنا، وأن يكون كل واحد منهما ذاتياً للآخر بهذا المعنى أيضاً. ويجوز أن يكون الأوسط ذاتياً للأصغر بمعنى المقوم، والأكبر ذاتياً للأوسط بالمعنى الآخر، وبالعكس.

والمطالب الأولى: هي التي تثبت بالمبادئ الأولى لتلك الصناعة، **والمطالب الثانية:** هي التي تثبت بالمبادئ الأولى.

والمطلوب في المطالب قد يكون خاصاً بموضوع الصناعة: كقولنا: «كل زوج ضرب في فرد فهو زوج».

وقد يكون خاصاً بجنسه: كقولنا: «كل خطين مستقيمين لا يمكن أن يتصلا إلا من خطين متوازيين متساويين فهما متساويان» فإن المتساوي خاص بالكم.

وربما كان المحمول هو الموضوع بحال الموضوع بحال أخرى: كقولنا: «كل خطين متصلين بين نقطة على خط مستقيم، وتكون الزاويتان اللتان عن جنبيه متساويتين فهما متصلان على استقامة».

وإذا كان المحمول من الأعراض الغريبة: كانت تلك المسألة غير مناسبة للعلم، كقولنا في الهندسة: «هل الخط المستقيم أحسن أم المعوج؟» انتهى.

الفصل الثاني عشر

في المطالب في العلوم ونحوها

أمهات المطالب ثلاثة، وكل واحد منها ينقسم إلى قسمين.

أحد المطالب مطلب ما ويطلب به التصور: وذلك على قسمين:

أحدهما: مطلب ما معنى الاسم، ويكون للموجود والمعدوم؛ إذ يمكن أن يوضع لكل واحد منهما اسم.

وثانيهما: مطلب ما معنى الحقيقة في وجودها الخاص بها؛ أي: ما معنى الشيء في نفسه، وذلك هو حقيقته الخاصة به ولا يكون إلا للموجود؛ إذ ما لا وجود له لا يطلب وجوده الخاص به.

والمطلب الثاني: مطلب هل ونطلب به الوجود أولاً وجود: وهو على قسمين:

أحدهما: مطلب الوجود أولاً وجود مطلقاً، ويسمى الهل البسيط.

وثانيهما: مطلب الوجود أولاً وجود بحال كذا، فيكون الوجود رابطة في القضية لا محمول. ويسمى الهل المركب.

والمطلب الثالث: مطلب لم ويطلب به الحد الأوسط: وهو على قسمين:

أحدهما: الحد الأوسط الذي هو علة التصديق فقط، ويسمى اللم الذي

بحسب القول، والحد الأوسط الذي يجاب به يسمى الحد لبرهان الآن فقط.

وثانيهما: ما الحد الأوسط الذي هو علة لوجود الشيء على ما هو عليه في نفسه، إما مطلقاً أو للأصغر، ويسمى اللّم الذي بحسب الأمر في نفسه، وهذا يقصد طلبه على وجهين:

أحدهما: لطلب علة الشيء في نفسه فقط، كما إذا كنا نعلم وجوده ونشك في علته، كقولنا: «لم الإنسان جسم؟» ويسمى الحد الأوسط الذي يجاب به حدّاً أوسطاً لبرهان اللّم فقط.

وثانيهما: لطلب علة الشيء في نفسه ليصدق بوجوده ونعلم علته، ويسمى الحد الأوسط المجاب به حدّاً أوسطاً لبرهان الآن واللّم معاً، فتكون إذاً البراهين بحسب ذلك على ثلاثة أصناف:

برهان اللّم فقط.

وبرهان الآن فقط.

وبرهان اللّم والآن جميعاً.

وها هنا مطالب أخرى وهي: أي الشيء؟ وأين الشيء؟ ومتى الشيء؟ وكيف الشيء؟ وغير ذلك، وكلها داخلة في الهل المركب، إلا أنه إذا طلبت بهل احتيج إلى أن تخصص فلا يقال: هل كيف زيد؟ بل هل زيد مريض؟ أو هل زيد في السوق؟ وهل كان كذا عام أول؟ وما أشبه ذلك، فمن شاء أن يكثر بهذه عدد المطالب، ومن شاء اقتصر على تلك الثلاثة وأدخل هذه في الهل المركب.

وأبسط هذه مطلب «أي» ويطلب به التمييز، فمطلب «أي وما» للتصور، «وهل ولم» للتصديق، ومطلب «ما» بحسب الاسم مقدم على جميع المطالب، لاستحالة أن يطلب وجود الشيء أو حقيقته أو علته أو يصدق بوجوده أو يحكم عليه بحكم ما من لا يخطر بباله بالكلية.

وقد أورد على هذا شكّان:

أحدهما: إن المعدوم المستحيل الوجود لا صورة له في الخارج، فلا صورة له في الذهن؛ لأن الذهن إنما يأخذ الصور من الخارج؛ وإذا لا يمكن أن يكون

للمعدوم المستحيل الوجود صورة في الذهن. فلا يمكن أن يكون متصوراً، فكيف يمكن التصديق باستحالة وجوده؟.

وثانيهما: إنه إن صدق أن الحكم على الشيء يستدعي تصوره بوجه ما، صدق أن المحمول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، والتالي كاذب فالمقدم مثله، أما بيان الملازمة فظاهر، وأما أن التالي كاذب؛ فلأن المحكوم عليه فيه إن كان مجهولاً مطلقاً، وقد حكمت عليه بامتناع الحكم عليه، وهو حكم ما لا محالة، فقد كذب قولكم: إن المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، وانتقض بهذا وإن كان معلوماً من وجه ما كذب حكمكم عليه بامتناع الحكم عليه؛ لأن كل معلوم ولو بوجه ما، يمكن الحكم عليه ولو بكونه معلوماً من وجه.

والجواب: أما الأول فنقول: إنه يمكن تصور المعدوم المستحيل الوجود، باعتبار نسبته إلى الموجود كما يتصور من الخلاء أنه للأجسام كالقابل، وأما ذاته فغير معلومة، وكيف لا ولا ذات له، وكذلك يتصور إنسان يطير؛ لأننا نتصور الإنسان مطلقاً، ونتصور الطيران مطلقاً، ونتصور تأليفهما من حيث هو تأليف، فتتصور ما هو له كالبساط باعتبار ما هي موجودة.

وأما الإشكال الثاني: فالجواب عنه ظاهر وذلك؛ لأن المحكوم عليه في التالي هو الحكم، والمحكوم به فيه هو الامتناع، وقولنا: على المجهول مطلقاً متعلق بالمحكوم عليه، كأنا قلنا: الحكم على المجهول مطلقاً ممتنع، وحينئذ لا يلزم التناقض؛ لأننا لم نحكم على شيء بامتناع الحكم عليه، بل حكمنا على الحكم على ذلك الشيء بأنه ممتنع.

وأما مطلب ما بحسب الحقيقة، فإنه متأخر على مطلب الهل البسيط؛ إذ لا يطلب حقيقة الشيء؛ أي: وجوده الخاص به، إلا من عرف وجوده مطلقاً، ومن لا يعرف للشيء وجوداً أصلاً يستحيل أن يطلب وجوده الذي يخصه. فإن قيل: إن كثيراً من العلوم يذكر فيها حدود كثير من الأشياء قبل العلم بوجودها، كما نراه كثيراً في كتاب «الأصول» لأقليدس، فإنه يذكر فيه حد المثلث والمربع وغيرهما قبل بيان وجودهما.

قلنا: قبل العلم بالوجود يكون ذلك المذكور معرّفًا لمفهوم الاسم، فإذا صح للشيء وجود صار ذلك بعينه حدًا.

وأما مطلب «لم»: فهو متأخر عن مطلب «ما وهل» لأن طلب علة وجود شيء لشيء إنما يكون بعد تصورهما، والعلم بوجوده له أحدهما للآخر أو لا وجوده له، إما بالحس أو ببرهان أفاد الآن دون اللّم، وهناك يمكن طلب علة كونه كذلك، كمن يرى مغناطيس يجذب الحديد يقال: لما هذا؟ كذلك وقد يحصل العلم بالعلة مع حصول العلم بالوجود، كما نشاهد الخشبة تحترق حال مشاهدتنا مماسة النار لها، وكما إذا كان البرهان المفيد للتصديق مفيدًا للعلة أيضًا.

وقد نجهل العلة فيما لا يتصور منا الجهل بالتصديق، كما نجهل علة حمل جنس الجنس وفصله على النوع، فنطلبها مع تحقيقنا ثبوتها للنوع، والبرهان الذي يفيدنا ذلك هو برهان اللّم فقط.

الفصل الثالث عشر

في اشتراك العلوم وتباينها

بالموضوع والمبادئ، والمسائل ومراتبها

قد تشترك العلوم في بعض الأجزاء؛ أعني: الموضوع والمبادئ والمسائل، وقد تختلف فيها، ومحال أن يشترك علمان في جميع الأجزاء؛ أعني: الموضوع والمبادئ والمسائل، وإلا فلا غيرة بينهما فليسا بعلمين، هذا خلف.

ويجوز أن يشترك علمان في الموضوع والمسائل إذا كانت المبادئ مختلفة فيها، مثل اشتراك الفلسفة العملية مع الفقه في النظر في أفعال الناس من جهة أنها كيف تكون مؤدية إلى السعادة الآخرة، مع اشتراكهما في المسائل أيضًا، كوجوب العبادات وكيفية المعاملات وغير ذلك، ولكنهما مختلفان بالمبادئ:

فأحدهما: وهو الفلسفة العملية، مبادئها مقدمات عقلية.

وثانيهما: وهو الفقه، مبادئه مأخوذة من صاحب الشريعة، وقد يشترك علمان في ذات الموضوع وكثير من المسائل، مثل اشتراك الطبيعى وعلم الهيئة في النظر

في جرم العالم، لكن جهة النظر فيهما مختلفة، فالطبيعي ينظر فيه من جهة ما له تقدير وشكل.

وقد يشترك علمان في بعض الموضوع دون بعض، مثل اشتراك الطب وعلم الأخلاق في القوى الشهوانية، ولكن غرضهما متضاد، فإن الطبيب يقوي تلك القوى، والخلقي يضعفها.

وأما اشتراك علمين في الموضوع والمبادئ، فلا يجوز أيضاً؛ لأن ذلك يلزمه الاشتراك في المسائل أيضاً، وقد منعنا ذلك، والعلوم كلها مشتركة في شيء من المبادئ. مثل اشتراكها كلها في أن النقيضان لا يصدقان ولا يكذبان.

وقد تشترك في مبادئ عدة من العلوم، مثل اشتراك الرياضيات في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، بل ربما تساوت في ذلك في المرتبة، كتساوي الهندسة والحساب في أحدهما لهذا السبب، وربما اختلف ذلك، كما أن هذا للهندسة قبل المناظر، وللحساب قبل الموسيقى؛ وقد تتباين العلوم بالمبادئ، كتباين مبادئ الطبيعي لمبادئ الحساب، وقد تتباين في المسائل وفي الموضوع وهو ظاهر.

والعلوم المختلفة بالموضوع قد لا يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص، كموضوع الطب والحساب، وقد يكون بينها عموم وخصوص، وذلك إما عموم الجنس أو عموم العرض العام.

أما ما عمومته عموم الجنس: فإما أن يكون الخاص نوعاً للعلم أو عرضاً ذاتياً لنوعه، فالذي يكون الخاص نوعاً للعلم، إما أن ينظر فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، وإما أن ينظر فيه من جهة عرض ذاتي يعرض له، فالعلم الذي موضوعه نوع من موضوع علم، ونظيره فيه من جهة ما هو ذلك النوع فقط، ينبغي أن يعد جزءاً مما هو موضوعه العام، وهذا كعلم المجسمات مع الهندسة وعلم الأكر مع المجسمات، والذي موضوعه نوع من موضوع علم وينظر فيه لا من جهة ما هو ذلك النوع، بل من جهة ما له عرض ذاتي، ينبغي أن يجعل تحت ما موضوعه العام، لا جزءاً منه.

وهذا على قسمين: لأن العرض الذاتي الذي ينظر في ذلك النوع من جهة ما هو عارض له:

إما أن يكون غريباً عن ذلك الجنس كعلم الأكر المتحركة مع المجسمات، أو غير غريب كالطب مع الطبيعى، فإن الطب ينظر في بدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض، وبدن الإنسان نوع من الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعى، والصحة والمرض غير [غريبين] عنه.

وأما الذي يكون الخاص عرضاً ذاتياً لنوع العام فكالموسيقى مع الطبيعى، فإن الموسيقى موضوعه النغم، وهو من عوارض بعض أنواع موضوع الطبيعى، ولكن الموسيقى لا ينظر في هذا العرض من جهة ذاته، بل من جهة ما يعرض من النسب العددية كالتوافق والتنافر، فلذلك استحق أن يكون تحت علم العدد، وهو الحساب؛ لا تحت الطبيعى.

وهذا القسم في الحقيقة ليس عموم العام فيه عموم الجنس؛ لأن الجنس إنما هو جنس الأنواع فقط لا لأعراضها ولا لفصولها، وأما الذي عموم العام عموم العرض العام فكالإلهي، فإن موضوعه الموجود وهو ليس بجنس للجسم والكم وغيرهما، بل كالعرض العام لموضوعات جميع العلوم التي لموضوعاتها وجود. وإذا كان علم تحت علم، قيل: إنه سافل بالنسبة إليه، وقيل لذلك: إنه عال، والعلم الإلهي عال على جميع العلوم، وربما كان علم فوق علم تحت علم، كالطبيعى فوق الطب وتحت الإلهي. انتهى.

الفصل الرابع عشر

في تعاون العلوم ونقل البرهان

تعاون العلوم: هو أن يوجد ما هو في علم مسألة يجعل في علم آخر مبدءاً، فالعلم الذي ذلك فيه مسألة معين للعلم الذي هو فيه مبدءاً، وهذا يكون على وجوه:

أحدها: وهو الأكثرى أن يكون المعين عالياً كاستفادة الموسيقى مبادئه من

علم الحساب، والطب من الطبيعي، والطبيعي من الإلهي والعلوم الرياضية من «كتاب أقليدس».

وثانيها: أن يكون المعين سافلاً؛ كاستفادة الإلهي بعض مبادئه من الطبيعي. وإنما يمكن ذلك إذا لم يكن إثبات تلك المبادئ في السافل مما يتوقف على المبادئ المأخوذة من العالي الموصوفة على تلك المبادئ إلا لزم الدور، وقد بينا هذا فيما سلف.

وثالثها: أن يكون العلمان مشتركين في الموضوع، إلا أن أحدهما ينظر فيه من جهة جوهره، والآخر من جهة عوارضه، كما قلناه في الطبيعي وعلم الهيئة، فإنهما ينظران في جرم العالم، ولكن الطبيعي ينظر فيه من جهة طبيعته وعلم الهيئة، من جهة عرض يعرض له، وهو مقداره وشكله، فيكون الناظر فيه من جهة جوهره مفيداً للناظر فيه من جهة عوارضه، فكذلك يوجد كثير من المبادئ التي لعلم الهيئة من العلم الطبيعي.

ورابعها: أن يكون العلمان مشتركين في جنس موضوعيهما، كالهندسة والحساب، لكن أحدهما وهو الحساب موضوعه أبسط فيفيد الهندسة، كالمبادئ المأخوذة في عشرة «كتاب أقليدس» من العدديات.

وكل علم: يعين غيره فهو رئيس بالنسبة إليه، وكل علم يستفيد من غيره فهو مرؤوس بالنسبة إلى المفيد، فعلى هذا يكون من العلوم ما هو رئيس فقط كالمنطق. **ومنها:** ما هو مرؤوس فقط كال موسيقى.

ومنها: ما هو رئيس ومرؤوس معاً كالطبيعي.

وقد يقال رئيس بمعنى آخر، وهو أن يكون تعلمه مقصوداً لذاته فقط، ويقال مرؤوس لما يتعلم لأجل غيره، فيكون المقصود من تعلمه هو ذلك الغير، فعلى هذا يكون العلم الإلهي رئيساً مطلقاً، ويكون المنطق مرؤوساً مطلقاً، وقد يسمى ما يقصد لغيره خادماً لذلك الغير، فيكون على هذا المنطق خادماً للعلوم كلها، و«كتاب أقليدس» خادماً للعلوم الرياضية.

وأما نقل البرهان: فقد يقال لأخذ المبدأ على أحد هذه الوجوه، فقد يقال

للبرهان الذي حده الأصغر من علم والأوسط من علم آخر، فيكون العلم الذي منه الحد الأوسط معيناً للذي منه الحد الأصغر، كالبراهين التي في علم المناظر المأخوذة من الهندسة.

الفصل الخامس عشر

في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية

كل صناعة موضوعها أعم من موضوع أخرى ونظرياً موضوعها خاص في ذلك الموضوع؛ لأنه ذلك الخاص فقط، فتلك الصناعة التي موضوعها عام كلية بالنسبة إلى الأخرى، والتي موضوعها أخص جزئية، وكل صناعة موضوعها أخص من موضوع أخرى، فإنها بالنسبة إليها على قسمين: إما داخلية فيها، أو مرتبة تحتها على ما بيناه.

فالتى تكون الجزئية تحت الكلية: كالطب تحت الطبيعى. والطبيعى تحت الإلهي.

والتي تكون الجزئية داخلية في الكلية: كالسما والعالَم في الطبيعى، والعلم بأحوال بدن الإنسان في الطب.

وأما الكلية: فمنها كلية على الإطلاق: وهي التي موضوعاتها كلية على الإطلاق؛ أي: لا يوجد موضوع أعم منها، مثل الموجود والواحد. فإن هذا يعم كل نوع نوع من موضوعات العلوم.

ومنها: كلية بالإضافة: وهي كل صناعة جزئية تكون تحتها صناعة أخرى. والصنائع الكلية منها: الفلسفة الأولى؛ أعني: العلم الإلهي، ومنها: الجدل، ومنها: السوفسطائية، وهذه تختلف بالمبادئ ونحو النظر وبمقدار المعرفة وبالغاية؛ وذلك لأن مبادئ الفلسفة الأولى المقدمات اليقينية أو المستنتجة عنها، ونحو نظرها تأمل الشيء من كل جهة، ومقدار معرفتها بلوغ الغاية الإنسانية فيما يمكن الإنسان بلوغه في معرفة، وبحسب ما في طبعه، وغايتها الوقوف على قصوى أسباب الموجودات كلها، وأما مبادئ الجدل والسوفسطائية ونحو نظيرها وغير ذلك، فستعرفه إذا شرعنا في الكلام في تلك الصنائع.

ونقول: كل علم نظري لموضوعه وجود في الخارج، فموضوعه إما أن يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة وهو الرياضي، أو لا يتوقف على مادة جسمية معينة، وهو الطبيعي وما تحته، أو غير معينة وهو الرياضي، أو لا يتوقف على مادة جسمية وهو العلم الإلهي.

الفصل السادس عشر

في اختلاف العلوم في سهولة التعرف وصعوبته

والعلوم مختلفة في سهولة التعرف وصعوبته؛ وذلك لأن كل علم موضوعه مجرد عن المواد البتة، وإنما نتكلم في أمور ذهنية فقط، إدراكه وتعرفه سهل؛ إذ لا معاق للذهن عن إدراكه، وكل علم موضوعه مادي فتحصيله عسر؛ لأن المادة وعوارضها التي تقترب بها تشغل الذهن عن إدراك الصواب فيه، فيعسر على النفس تحصيله كما ينبغي، ولست أعني بالمادة ها هنا المادة الجسمية بل أعم من ذلك، وهو كل ما يتعلق بشيء معين من الموجودات الخارجية فيدخل في ذلك الإلهي وغيره.

وكل علم موضوعه أكثر تجرداً عن المواد من غيره فتعرفه أسهل من تعرف ذلك، فلذلك كان علم الحساب أسهل من الهندسة؛ لأن موضوعه أكثر تجرداً عن المادة، وأما إذا أخذ الحساب أو الهندسة في مادة معينة، فإن تعرفهما يكون أعسر، فلذلك كانت الموسيقى أصعب من الحساب، وعلم الهيئة أصعب من الهندسة الصرفة.

وأما العلوم التي لا تنفك موضوعاتها عن المواد، فهي عسرة كالتطبيعي والإلهي، فلذلك يعسر الوقوف على الصواب فيهما؛ ولهذا كثر الاختلاف فيهما جداً دون الهندسة والحساب، وقد يصعب العلم أيضاً؛ لأن موضوعه مما لا يدركه الوهم لكنه غير محسوس، فلذلك صعب العلم الإلهي أيضاً.

تمت الجملة الأولى.

الجملة الثانية: في تحقيق الحدّ والرسم.

وتشتمل على فصول:

الفصل الأول

كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما

إن هذا التأليف الذي نحن الآن مجمعون عليه ليس على نمط التأليف الأول؛ أعني: ليس على سبيل تأليف قول جازم، بل على سبيل التأليف التقيدي وهو الذي يكون في قوة المفرد، فلا يحسن فيه تصديق ولا تكذيب، كقولنا: «حيوان ناطق» فإن هذا في قوة قولنا: «إنسان» وأنت تعلم أن مطلب «لم» هو بعينه مطلب ما هو علة الحكم في نفسه، أو ما هو علة التصديق به، وذلك بالحقيقة طلب الحد الأوسط، فيكون بالقياس إلى النتيجة «لم هو» وبالقياس إلى الحد الأوسط «ما هو» وكذلك إذا كنا نشاهد الحد الأوسط كمسيس النار للخشبة لم يحسن منا أن نسأل لم كانت هذه الخشبة تحترق؟ وقد علمت أن المتصور منه ما هو بحسب الاسم وهو أضعفها. وأضعف ذلك ما يحصل بذكر اسم الشيء، ومنه ما هو بحسب الحقيقة وهو أفضلها.

وإذا كان للحقيقة مقومات لم يمكن تصورها تصوراً حقيقياً إلا بعد تصور مقوماتها، ضرورة أن تلك الحقيقة ليست إلا جملة تلك المقومات، وكل جملة فإنها تستحيل أن توجد في الخارج أو في الذهن بدون وجود أجزائها، وكذلك يستحيل أن تعدم في الخارج أو في الذهن إلا إذا عدم بعض أجزائها أو كلها، فإذا مهما تصورت المقومات كلها وجب أن تكون الحقيقة المؤلفة منها متصورة، ومهما لا تتصور بعض تلك المقومات لم تكن الحقيقة متصورة. فيلزم أن يكون القول المؤلف من المفردات الدالة على المقومات كلها دالاً على تلك الحقيقة معروفاً لها تعريفاً حقيقياً.

لكننا إذا لم نكن عرفنا بعد وجود تلك الحقيقة كان ذلك تعريفاً لمفهوم الاسم، فإذا عرف وجودها صار بعينه معروفاً للحقيقة، وقد يكون المعرف لمفهوم الاسم لا يصلح لتعريف الحقيقة، وذلك إذا كان مؤلفاً من عرضياتها، وقد يعرف مفهوم الاسم من اسم آخر أشهر منه، كتعريفنا البشر بأنه الإنسان وهذا تعريف لغوي.

وقد يعرف المثال كتعريفنا النفس بأنها التي للبدن، كالمملك للمدينة. وقد يعرف بالعلامة كتعريفنا الاسم بأنه الذي يدخله حرف الجر والتنوين، فيكون إذاً من معرفات مفهوم الاسم ما يستعد لتعريف الحقيقة، ومنها ما ليس كذلك، وقد جرت العادة بأن يسمى الموقع للتصديق حجة، سواء كان قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً.

وأما ما يوقع التصور: فإن كان مفرداً فلسنا نعرف له اسماً، وإن كان مؤلفاً فقد يسمى قولاً شارحاً، وقد يخص بذلك ما يفيد تصور مفهوم الاسم.

وأما ما يفيد تصور الحقيقة: فيسمى حداً، وقد يسمى بالحد ما يفيد التصور بالذاتيات كيف كان، ويسمى ما يفيد التصور بالعرضيات رسماً، وقد يطلق الحد على ما يفيد التصور بالعرضيات أيضاً، ونقول: ما يفيد التصور، إما أن يميز المعرف تمييزاً تاماً؛ أي: عن كل ما يغيره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد التام، وإن كان من العرضيات فهو الرسم التام، وإن لم يميزه عن كل المتغيرات بل عن بعضها فيكون تعريفه له تعريفاً يدخل معه فيه غيره، فإن كان من الذاتيات فهو الحد الناقص، وإن كان من العرضيات فهو الرسم الناقص.

والحد التام: إن اشتمل على جميع المقومات حتى يكون مساوياً للمحدود في المفهوم كما هو مساوٍ له في العموم، فذلك هو الحد الكامل، وإلا فهو التام الغير الكامل.

وكذلك الرسم التام: إن ذكر فيه جنس قريب أو بعيد أو فصل فهو الرسم الكامل، وإلا فهو الرسم التام الغير الكامل. والحد الذي ليس بكامل منه ما يسمى مبدأ برهان، ومنه ما يسمى نتيجة برهان.

الفصل الثاني

في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود

الحد في اللغة: هو المنع، سمي البواب حداً لمنعه الطراق، وسمي الحديد حديداً لامتناعه عن الانفعال، ومنه حدود الدار؛ لأنها تمنع دخول غيرها فيها، ومنه الحدود الشرعية؛ لأنها تمنع العصاة من الإقدام على المعاصي.

وأما في اصطلاح الفلاسفة: فالحد ما ذكرناه في الفصل المتقدم، إلا أن ما ذكرناه هناك لم يكن شيئاً يعتد به، وأولى ما يسمى حداً هو الكامل.

في الحد الكامل: هو قول يدل على ماهية الشيء، ويكون مشتملاً على مقوماته كلها، ومقومات الشيء منها عامة له ولغيره ومنها خاصة به.

وهذه المقدمات تذكر في الحد الكامل على وجهين:

أحدهما: أن يصرح بكل واحد منها، كقولنا: في تحديد الإنسان أنه جوهر ذو امتدادات ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، وله نفس لها قوة تغذ ونمو وحس وحركة إرادية، ولها أن تعقل المعقولات وتفعل الأفعال الفكرية.

وثانيها: أن يؤتى بالجنس القريب فتدخل فيه جميع المقومات المشتركة، ثم يؤتى بالفصول كلها كتحدينا الإنسان بأنه حيوان ناطق، فقولنا: «حيوان» يتضمن جميع المقومات المشتركة، وقولنا: «ناطق» يتضمن جميع المقومات الخاصة، وكتحدينا الحيوان بأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة، ولو اقتصرنا بعد الجسم على الحساس دون المتحرك بالإرادة، أو على المتحرك بالإرادة دون الحساس، لم نكن استوفينا ذكر جميع المقومات، فلم يكن ذلك حداً كاملاً.

في الحد التام الغير كامل: هذا الحد هو ما يميز الشيء عن كل ما يغيره تمييزاً ذاتياً مع إخلاله ببعض الذاتيات التي لا يوجب إخلالها خللاً في التمييز، ومع عدم التعرض للعرضيات؛ أي: يكون المذكور فيه ذاتيات الشيء فقط مع الإخلال ببعضها، وإلا فهو كامل، فتارة يكون الإخلال بالجنس.

أما القريب، كقولنا في تحديد الحيوان: «إنه الحساس المتحرك بالإرادة».

وأما البعيد، كقولنا: «هو ما له نفس لها أن تحس وتتحرك بالإرادة» فإن هذا أخل فيه بذكر الجسم.

وقد يؤتى بالجنس البعيد مع الفصل، كقولنا في تحديد الإنسان: «إنه جسم ناطق» وتارة يخل ببعض الفصول، كقولنا في تحديد الحيوان: «إنه جسم ذو نفس حساس» ولا شك أنه كلما كان مشتملاً على ذاتيات أكثر كان إلى الكمال أقرب وكانت إفادته التصور أكثر، وبعض المتأخرين جداً يسمونه بالحد الناقص؛ وذلك

ظاهر لنقصانه عن درجة الكمال، لكنه تام في التمييز الذاتي، فلهذا جعله الأقدمون تاماً.

في الحد الناقص: وأما الحد الناقص باصطلاح الأقدمين، فهو ما يميز الشيء عن بعض ما يغيّره تمييزاً ذاتياً، كقولنا في تحديد الإنسان: «إنه حيوان» أو «إنه جسم حساس» وبعض المتأخرين يقدح في صحة هذا ويزعم أنه لا يفيد تعريفاً البتة، ولم يزد في بيان ذلك على قوله: إن العام لا يعرف الخاص؛ لأنه لا يستلزمه، فنقول: إنه وإن لم يستلزمه بخصوصيته لكنه يعرفه بوجه ما، فيتميز عن بعض الأشياء، فإنه لو قال قائل: ما الاسقولوجندريون؟ فقول: هو نبات، استفاد السائل بذلك معرفة ما وقناعة، ولا شك أن ذلك مفيد.

وأفضل الحدود هو الحد الكامل؛ لأنه مع إفادته يميز الحدود عن كل شيء يفيد تصوّره بكنهه حتى كأنه عنوان الذات. وينبغي ألا يشوبه شيء من العرضيات؛ لئلا يدخل في الحقيقة ما ليس فيها، فلذلك لا يحسن أن يقال في تحديد الإنسان: «إنه حيوان ناطق مانت» لأن «المانت» خارج عن حقيقته غير مقوم.

الفصل الثالث

في لواحق الحدود

في تقسيم الماهيات بحسب الحدود

لما كان المذكور في الحد هو مقومات الشيء، فما ليس له مقومات لا يكون له حد، وكذلك ما لا يكون مقوماً لغيره لا يدخل في حقيقة ذلك الغير؛ إذ قد بينا أن الحد لا نذكر فيه إلا المقومات فقط، فعلى هذا تكون الماهيات بحسب الحدود على أربعة أقسام؛ لأن كل ماهية فلا بد وأن تكون إما بسيطة أو مركبة، وعلى كلا التقديرين، إما أن تكون داخلية في حقيقة غيرها، أو لا تكون.

فالقسم الأول: أن تكون بسيطة ولا تدخل في حقيقة غيرها، فلا تحد؛ لأنها لا مقوم لها ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

والقسم الثاني: بسيطة تدخل في حقيقة غيرها لا تحد لبساطتها، وتدخل في

حد غيرها لدخولها في حقيقته.

والقسم الثالث: مركبة لا تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدها لتركيبها ولا تدخل في حد لعدم دخولها في حقيقة.

والقسم الرابع: مركبة تدخل في حقيقة أخرى، فيمكن حدها لتركيبها، وتدخل في حد غيرها لدخولها في حقيقته.

في أن الحد التام هل يمكن اكتسابه بالبرهان أم لا ؟

اكتساب الحد بالبرهان على وجه يكون الحد هو الحد الأكبر في القياس، والمحدود هو الأصغر غير ممكن؛ لأنه حينئذ إما أن يكون حكم الكبرى أن الحد حد الأوسط، فيستحيل إذا صدقت أن يكون الحد حد الأصغر ضرورة أن الأصغر والأوسط لا بد وأن يكون بينهما مغايرة بوجه ما، وإلا كانا شيئاً واحداً من كل انوجه، فيلزم أن يكون ذلك القياس مصادرة على المطلوب، وأن يكون المطلوب هو بعينه الكبرى، ولا شك أن ذلك مما لا يفيد وهماً فضلاً عن علم.

وإذا كان الأصغر مغايراً للأوسط استحال أن يكون حدهما واحداً؛ لأن حد الشيء لا يكون إلا له، وإلا لم يكن مميزاً له عن كل ما يغايره فلم يكن حدّاً تاماً هذا خلف، أو يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت للأوسط، فينتج أن الحد ثابت للأصغر، فلا يلزم أن يكون حدّاً له بل ولا يحتاج إلى هذا أيضاً؛ لأن حد الشيء من مقوماته، وثبوت مقومات الشيء مما يستغنى عن البرهان.

وليس لقائل أن يقول: إن ما ذكرتموه لازم في كل برهان؛ لأن الحد الأصغر إما ألا يكون مغايراً للأوسط بوجه ما، فيكون ذلك مصادرة على المطلوب، أو يكونان متغايرين فلا يلزم من ثبوت الأكبر للأوسط ثبوته للأصغر المتغاير له؛ إذ لا يلزم أن يكون حكم المتغايرين واحداً؛ لأننا نقول: إن حكم الكبرى ليس بأن الأكبر ثابت لعنوان الأوسط، بل لما قيل له: الأوسط، ومن جملة ذلك الأصغر، ولا يمكن ذلك في الحد بأن يكون حكم الكبرى أن الحد ثابت لما قبل الأوسط الذي هو الأصغر؛ لأن حد ما يقال له كذا لا بد وأن يوجد فيه حقيقة ذلك الوصف، فإن حد المتحرك لا يجوز أن يقتصر فيه على حقيقة الجسم فقط، بل المحدود هو الجسم

الذي عرض له الحركة. وأيضاً فإن حد الشيء مؤلف من مقوماته، ويستحيل أن يكون ثبوت شيء لشيء ما أعرف له من ثبوت مقوماته له، حتى يمكن جعل ذلك الشيء حد الوسط لإنتاج المقومات.

وأما اكتساب الحدود بالبرهان على وجه يبرهن مثلاً على أن حدًا جنس قريب للمحدود وأن كذا فصله، وأن القول المؤلف من الجنس القريب والفصل حد، فيلزم أن يكون المؤلف من كذا وكذا حداً لكذا، ولا شك أن هذا جائز. فإن قيل: إن الجنس والفصل مقومات وثبوت المقومات أعرف من كل شيء، قلنا: الأمر كذلك ولكن فرق بين إثبات أن كذا ثابت لكذا، وبين أنه جنس له أو فصل، فإن الأول غني عن البرهان، ولا كذلك التالي.

في مشاركة الحد والبرهان: إن بين الحد والبرهان مشاركة من جهة؛ وذلك لأن الحد الأوسط إذا كان ذاتياً للأكبر أو كان الأكبر ذاتياً له كان أحدهما لا محالة داخلاً في حقيقة الآخر، وهو داخل في البرهان على أنه جزء لكل واحد منهما.

مثاله: لو قيل: «لم انكسف القمر» فنقول: لأنه قابل الشمس وتوسطت الأرض بينهما وكل مستضيء بالشمس تتوسط الأرض بينهما فإنه ينمحي ضوءه.

ولو قيل: «ما الكسوف القمري» فنقول: هو انمحاء ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس عند المقابلة، فيكون الحد الوسط هـ هنا جزء هذا الحد الكامل للكسوف، وكذلك الحد الأكبر هـ هنا هو جزء الحد الكامل للكسوف، ويسمى الحد الذي هو في مثل هذا البرهان حدًا أوسط حدًا هو مبدأ برهان، والحد الذي هو في مثله حدًا أكبر حدًا هو نتيجة برهان، وبمجموعها يكون الحد الكامل، ولما كان الحد الكامل مشتملاً على جميع مقومات المحدود، لم يمكن أن يزداد أو ينقص.

أما الزيادة: فلأن الزائد يكون خارجاً عن ماهية المحدود فلا يكون داخلاً في الحد.

وأما النقصان: فلأنه حيثئذ لا يكون مشتملاً على جميع المقومات فلا يكون كاملاً، ويستحيل أن يكون للشيء حدان كاملاً؛ لأن جميع مقومات الشيء هي

شيء واحد.

الفصل الرابع

في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم

الفرق بين الرسم وبين الخاصة مع اشتراكهما في أن كل واحد منهما عرضي: إن ذلك العرضي إن اعتبر من جهة ما هو مميز معرف لما هو عارض له سمي رسماً، وإن اعتبر من جهة ما هو مختص به سمي خاصة، وقد فرق بينهما كثير من الفضلاء بأن ما كان من ذلك مؤلفاً فهو رسم، وما كان من ذلك مفرداً فهو خاصة، وهو مشكل فإن كل واحد منهما قد يكون مفرداً وقد يكون مؤلفاً.

في الرسم الناقص: هو ما يميز الشيء عن بعض ما يغيّره تمييزاً عرضياً، كتعريفنا الإنسان بأنه البادي البشرية.

في الرسم التام الغير الكامل: هو ما يميز الشيء عن كل ما يغيّره تمييزاً عرضياً، وإنما يتم ذلك بذكر خاصته المطلقة سواء كانت مفردة، كتعريفنا الإنسان بأنه الضاحك، أو كانت مؤلفة من أعراض عامة، ويكون المجموع خاصة كتعريفنا الإنسان بأنه البادي البشرية، المشاء على رجلين، العريض الأظفار، فإن كل واحد من هذه عرض عام، والمجموع خاصة مطلقة، وكلما كثرت الخواص في الرسم كان أتم وأفضل؛ لأن الاطلاع على الشيء يكون أكثر، وأفضل الخواص للتعريف هي العامة اللازمة، فإن كانت مع ذلك بينة للزوم فهي أفضل.

في الرسم الكامل: هو ما يتألف من خاصة الشيء مع بعض أجناسه، وكلما كان الجنس أقرب كان الرسم أكمل، كتعريفنا الإنسان بأنه الحيوان الضاحك، والرسم أعم وجوداً من الحد؛ إذ كل محدود يمكن رسمه وليس كل مرسوم يمكن حده؛ لأنه قد يكون مفرداً، وشرط المحدود أن يكون مركباً.

الفصل الخامس

كالخاتمة لهذا الفن ونذكر فيه:

أقسام المخاطبات البرهانية

المخاطبات البرهانية على أربعة أقسام: مخاطبة التعليم والتعلم، ومخاطبة

العناد البرهاني. ومخاطبة المشتركين في استنباط الرأي، ومخاطبة الامتحان العلمي في العلم والتعليم.

يقال على شيء يصدر عن شخص؛ ليحصل عند غيره علم أو ملكة اعتيادية على فعل ما، والذي نتكلم الآن فيه **هو التعليم العلمي**؛ وهو مخاطبة أو ما يقوم مقامها، يقصد بها معرفة شيء ما قد كان مجهولاً جهلاً بسيطاً فيلزم ضرورة أن يكون ذلك المجهول قد عرف بوجه ما؛ إذ قد بينا فيما سلف أن المطلوب تعلمه لا بد وأن يكون معلوماً من جهة ومجهولاً من جهة، وإنما يمكن استعلامه بمعلومات؛ إذ قد بينا أيضاً أن كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق وكل معلم صناعة يقينية فينبغي أن يكون قد اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مستحضراً لأصول تلك الصناعة استحضاراً يمكنه أن يأتي بها وبراهينها متى شاء، وفي أي وقت طرب به على وجه يمكنه أن يفهم ذلك غيره.

وثانيها: أن يكون قادراً على استنباط ما لم يذكر ولم يكتب في كتاب من أصول تلك الصناعة.

وثالثها: أن يكون له قدرة على تلقي ما يرد عليه من الشبه والمغالطات الخاصة بتلك الصناعة، فيحلها ويزيل التشكك الحاصل منها.

وقد يكون من المتعلمين من لا يطبق البرهان في أول الأمر، فعلى المعلم مخاطبته بما يليق بذهنه من الأقاويل الجدلية، بل من الخطائية والشعرية.

وأما التعليم المكتوب: فينبغي الاقتصار فيه على الأقاويل العلمية إلا للاستظهار وتكثير الحجج كما فعله المعلم الأول في كثير من مباحث العلم الطبيعي، وقد يحسن ذكر هذه الأقاويل الجدلية وغيرها في مبادئ العلوم كما فعله الفاضل أبقرط في تبينه في أول الطب أن الركن لا يجوز أن يكون واحداً، وينبغي أن يرتب الصنيع ترتيباً يكون أسهل على المتعلم فبعض الصنائع ينبغي أن يكون

ترتيبها متنظماً، وهو أن المتأخر منها لا يتوقف بيانه إلا على المتقدم وذلك كالهندسة، ومنها ما ينبغي أن يكون ترتيبها غير منتظم؛ لأن الجمهور في أكثر الأمر يسامحون بالترتيب ويؤثرون الابتداء بالمشهورات.

والمتعلم إما أن يكون مبتدئاً في التعليم أو مراجعاً في شيء أشكل عليه، إما لفظ لم يفهم معناه أو قضية لم يتضح له صدقها، ومع ذلك فليس عنده معاندة في شيء، وإما أن يكون عنده مع ذلك معاندة في شيء، وعلى المعلم أن يصغي إلى المتعلم في كل ما يسأله مما له تعلق بالمبحوث عنه ثم يفهمه ما يشكل عليه منه، ثم يعطيه البرهان على صدقه، وللمتعلم بعد ذلك مراجعة ما أتى به، وأن يسأل عن كل ما يشكل عليه، ثم على المعلم أن يجيبه عن ذلك، ولا يزال كذلك حتى يبين المطلوب.

وننقل في العناد البرهاني: والعناد البرهاني إنما يكون مع الجاهل جهلاً مركباً، وذلك إما أن يكون في مبادئ الصناعة، وإما أن يكون فيما بعد مبادئها، وعلى كلا التقديرين إما أن يكون ذلك عن قياس أو لا عن قياس بل توهم فقط، وما كان عن قياس ففي ذلك القياس غلط لا محالة، أما في صورته أو مادته، فإما أن تكون مادته من تلك الصناعة أو لا تكون، فالغالط في المبادئ ليس على صاحب تلك الصناعة الكلام معه؛ إذ قد بينا أن كلام صاحب كل صناعة إنما هو مع من بنى على مبادئها.

والغالط فيما بعد المبادئ إن كان لا عن قياس فعلى صاحب تلك الصناعة تعريفه بما غلط فيه وإقامة البرهان على الحق في ذلك، وللغالط النظر فيما يأتي به ومساءلته ما يشكل عليه من ذلك ومعاندته فيما له فيه عناد مما هو داخل في الصناعة إلى أن يتضح له المطلوب ويزول الغلط، وإن كان الغلط عن قياس فذلك القياس إن كان فساداً من جهة صورته، فعلى صاحب تلك الصناعة بيان فساده ثم إقامة البرهان على الصواب في ذلك.

وإن كان فساداً من جهة مادته وكانت مادته ليست من تلك الصناعة، فليس على صاحب تلك الصناعة النظر في مقدمات ذلك القياس وله منعها، وعليه إقامة البرهان على الصواب في ذلك بعد الإخبار به، وإن كانت مادته من تلك الصناعة

فعلى صاحب تلك الصناعة إبطالها وإقامة البرهان على الصواب، والكامل في الصناعة يشعر بسرعة بمواضع التمويه فلا يسلمها، ويكشف ما فيها من التليس.

وننقل في المخاطبة المستعملة في استنباط الرأي: هذه المخاطبة كأنها

مؤلفة من مخاطبة التعليم والعناد؛ إذ كل واحد من المباحثين يكون معلماً ومعانداً إلى أن يتضح الحق بالبرهان، وأي واحد منهم أبطل قياس الآخر فهو محمود عنده بخلاف الجدل المقصود منه الغلبة، وكذلك أيهم سبق إلى الرأي الحق حمدوه، وينبغي أن يكون الباحثون على هذا الوجه متقاربي القوة في تلك الصناعة فيكون كل واحد منهم معلماً ومتعلماً.

وننقل في الامتحان البرهاني: وهو المخاطبة المقصود بها مغالطة الإنسان

في صناعته بما هو داخل فيها؛ ليوقف على مقدار قوته فيها، وللممتحن النظر في القياس الذي يمتحن به فيعتبر صورته ومادته فلا يسلم من مقدماته إلا ما كان منها متيقن الصدق. انتهى.

ومن ها هنا فلنختم الكلام في البرهان حامدين لله ومصلين على خير خلقه

محمد ﷺ وآله وصحابه.

كتاب طوبيقا

وهو كتاب الجدل، ويشتمل على فصول:

الفصل الأول

في ماهية الجدل ومرتبته

المفهوم في العرف من لفظة الجدل: هو التسلط بالخطاب المشتل على

قوة في الإلزام وعلى فضل قوة وحيلة في البحث؛ لقطع الخصم.

وقد حددها المعلم بأنها: «طريق يتهياً لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة

قياساً في كل مسألة بقصد، وأن يكون إذا أجبنا جواباً لم نأت فيه بما يناقض وضعنا» ويشبه أن يكون مراده بالطريق الصناعة، وهي ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها.

وقوله: «يتهياً لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً في كل مسألة بقصد» ليس مراده أن الجدلي هو الذي يقدر على ذلك دائماً، بل بحسب ما تقتضيه الصناعة، وإن تخلفت الغاية في بعض الأوقات، كما أن الطب يحفظ الصحة ويزيل المرض، ولكن ليس دائماً بل بحسب الممكن، وكما أن عجز الطبيب عن حفظ بعض أنواع الصحة أو إزالة بعض أنواع المرض لا يوجب القدح في صناعته، كذلك العجز عن إثبات القياس في مسألة ما أو انقطاع المجادل في بعض الأوقات لا يوجب القدح في صناعته، وكما أن الطبيب الفاضل ليس هو الذي يزيل كل مرض ويحفظ كل صحة، بل الذي يستعمله في الصحة والمرض جميع ما يقتضيه الطب وإن تخلفت الصحة، كذلك المجادل الفاضل هو الذي يستعمل في كل مقام ما تقتضيه صناعة الجدل، وإن انقطع وقتاً بعد ألا يكون ترك شيئاً مما ينبغي أن يقال حتى يصح أن يقال: لو كان قال كذا وكذا لم ينقطع.

ويعني: «بالمقدمات المشهورة» القضايا التي فرغنا من معرفتها في أول كتاب البرهان، وهي التي تعم الاعتراف بها، وتكون هذه مقدمات باعتبار كونها خبر قياس أو صالحة؛ لأن تجعل خبر قياس، ويعني: «بالقياس» ها هنا نفس الحجة وإن كانت استقراء، ولا يريد به ما تكون النتيجة لازمة له لزوماً حقيقياً بل ما يكون اللزوم مشهوراً، بأن تكون صحة القياس مشهورة، وإن لم يكن صحيحاً في نفس الأمر، ويريد: «بالمسألة» كل قضية تعرض للإثبات والإبطال وإن لم يسأل عنها بالفعل، بل يكفي كونها من شأنها أن يسأل عنها، ويريد: «بالوضع» ما يسمى في العلوم مطلوباً، وهو بعينه المسألة، إلا أن المجيب إنما يخاطب بدعواه على سبيل الإخبار لا على سبيل المسألة، فلهذا جعل دعواه وضعاً لا مسألة.

وأما مرتبة هذه الصناعة: فينبغي أن تكون متقدمة على جميع الصنائع القياسية المنطقية ما عدا كتاب البرهان، وذلك لأجل مشاركتها البرهان في عموم الاعتراف بمقدماتهما، وكون مطالبهما كلية. انتهى.

الفصل الثاني

في منفعة الجدل

الغرض من هذه الصناعة هو الإلزام والإقناع، وليست تنفع صاحبها بالذات في معرفة الحق؛ لأن الحق إنما يفيد ما يفيد الجزم وهو البرهان.

وأما ما يفيد الظن فلا كثير غناء له، فإن الظن لا يغني من الحق شيئاً؛ لأن الظن في الحقيقة جهل، أما إن كان كاذباً فهو جهل مركب، وأما إن كان صادقاً؛ فلأنه لا يمنع الشك، فلا يكون العلم حاصلًا.

وأما نفع هذه الصناعة بالذات، فهو في المحاوراة مع الغير، لكنها قد تنفع صاحبها بالعرض، وذلك إما لا بما هي قياس، بل إما بما يتبع النتيجة وهو غلبة الخصم عند من تكون الغلبة مقصودة عنده، أو بما تعد لمعرفة البرهان، وذلك إما بترجيح القياسات المؤلفة من المقدمات المشهورة المنتجة لطرفي النقيض في المطلوب ترجيحاً بعد ترجيح، حتى يلوح الحق بالبرهان، وإنما كان إنتاج طرفي النقيض ممكناً في الجدل متعذراً في البرهان؛ لأن الحق لا يلزمه الباطل، ومقدمات

البرهان حقة في نفسها، فلا يلزمها إلا ما هو حق في نفسه.

فلو تصور أن ينتج عن برهانيين طرفا النقيض، لزم أن يكون النقيضان صادقين. وذلك محال، وأما الجدل فمقدماته لا يجب أن تكون حقة في نفسها، بل في المشهور، فكثيراً ما تكون كاذبة فلا يمتنع أن يشتهر ما يلزمه النقيضان.

وقد تنفع صناعة الجدل في البرهان بوجه آخر، وذلك لما في معرفة المقدمات المشهورة من الإعانة على مقدمة المقدمات الحقة البرهانية، وذلك؛ لأن المشهور أعم من الأولى، فإذا عرفت المشهورة ثم عرف الفرق بين الأولى منها وبين المشهورة الصرفة، عرفت البرهانية.

وأيضاً يحصل بمعرفة هذه الصناعة كمال المعرفة بالبرهان؛ إذ يشتركان في أن مقدماتهما مشهورة، فإذا عرف الفرق بين مقدماتهما لزم ذلك كمال المعرفة بالبرهان؛ إذ في معرفة التفرقة بين المتشاركات في شيء زيادة المعرفة بكل واحد منهما.

وأيضاً فإن العلوم البرهانية لها مبادئ، فإذا لم تكن عليها حجة نفر المتعلم منها، ومما ينبنى عليها، فإذا أقنع فيها من لا يطبق البرهان بمقدمات يسلمها، زالت النفرة.

وأيضاً فإن المصالح الشريكية إنما تتم باجتماع الناس على عقائد، كوحداية الصانع تعالى، ووجوب الميعاد، فإذا أقنع في ذلك من لا يطبق البرهان بالأقوال المشهورة انتفع بجودة الاعتقاد وزوال الشبه، وانتظمت المصالح الشريكية، ومن الناس من يكون له قوة على الجدل بالطبع أو بكثرة الممارسة للبحث، لكن إذا كان ذلك خالياً عن معرفة قوانين هذه الصناعة، كان انقطاعه أكثر مما لو كان عارفاً بها لا محالة.

ونقول: لما كانت الحاجة إلى البرهان هو إفادة الحق في نفسه، لم يحتج في استعماله إلى أكثر من ترتيب مقدماته، الترتيب الذي ذكرناه في كتاب «القياس».

وأما الجدل فلما كان الغرض منه الإلزام بما هو عند الناس حقاً، وإن لم يكن حقاً في نفسه، وطبائع الناس مختلفة، وآراؤهم متفتنة، فلذلك قد يضطر الجدلي إلى

ضروب من الحيل يتلطف بها في إلزام الخصم، بل ربما افتقر إلى اللجاج والخروج عن الإنصاف، بل ربما افتقر في نصره الباطل، كما إذا كان الرأي النافع الذي يفتقر إلى تقريره الجدلي مخالفاً للحق باطلاً، كما إذا أريد أن يثبت عند العامة أن الله تعالى في السماء وإلا ظنوا أنه معدوم؛ إذ عندهم أن كل موجود فهو في جهة. انتهى.

الفصل الثالث

في المطالب الجدلية

قد علمت أن المطالب ما هي، وكم هي، إلا أن الجدلي لا يسأل عن الماهية ابتداءً، ولا عن لمية الشيء في نفسه، فإن ذلك التماس التعلم، وهو غير لائق بالجدلي؛ فإن أراد ذلك من غير خروج عن رتبة المقاومة والمنازعة، فطريقه أن يقول: هل عندك أن ماهية كذا كذا أو ليس؟ وهل عندك أن سبب كذا أو ليس؟ وله أن يسأل عن معنى لفظ استعمله الخصم إذا لم يكن معناه مشهوراً، أو كان يحتمل أكثر من المعنى الواحد، إما على سبيل الاشتراك وهو أولى بجواز السؤال عن معناه، أو على سبيل التشكيك.

والأحسن أن يستعمل سؤاله على ذكر المعاني التي يحتملها اللفظ، كما لو استعمل الخصم لفظة العين، فإن الأحسن أن يقول: ما تعني بالعين العضو الباصر أو الذهب أو المطر أو ينبوع الماء، أو كذا وكذا؟ فإن في ذلك إظهاراً لعذرة في السؤال عن الماهية، وتبهيهاً على استحضار المعاني، وذلك مما يوقع عند الخصم جبناً ما عن المنازعة، وإيهاماً للحاضرين بأنه من أهل العلم والخبرة بما يقوله، وأما السؤال عن الهلية فتشتمل على الوضع والمقدمة.

الفصل الرابع

في الأوضاع الجدلية

الوضع: يقال عند الحكماء على معان، فإنه يقال: وضع للمقولة التي عرفناها في قاطيغورياس.

ويقال للتحديد: إنه وضع.

ويقال: لاقتضاب الشيء بلا حجة، وهو مما يحتاج إلى حجة: إنه وضع.

ويقال للاصطلاح على الشيء: إنه وضع.

ولهذا يقال: الألفاظ تدل بالوضع، والمقدمة الشرطية تسمى وضعاً.

وكذلك يقال: قياس وضعي؛ أي: من مقدمات شرطية، والرأي المبدع وهو المضاد المشهور إذا أريد بما يسره من حجة أو قول فاضل أو جماعة من الفضلاء سمي وضعاً.

ونعني ها هنا بالوضع ما سميناه في العلوم مطلوباً، فالأوضاع الجدلية في المطالب الجدلية، وهي القضايا التي تعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب ونصرتة لها.

ونقول: ليس كل قضية تصلح؛ لأن تجعل وضعاً، فإن الوضع لا يجوز أن يكون مشهوراً مطلقاً، فإن الأمر الذي لا يشك أحد في ثبوته غني عن الإثبات، ومن تعرض لإبطاله فقد تعرض؛ لأن يضحك منه ولا يسمع منه ولا يوجد ما هو أعرف منه عند الناس لبيهته به؛ إذ المشهورات عند الجمهور بمنزلة الأوليات، اللهم إلا أن يكون ذلك المشهور المطلق قد خالفه المشهورون بالفضيلة وجودة الرأي كالحكماء أو كثير منهم، أو واحد مشهور بزيادة العلم كالمشهور عند العامة أن السماء مسطحة بسطح مستوٍ، وأنها مرئية، وأن هذه الزرقة المشاهدة هي لونها.

وكذلك قيد ذلك الرأي بقيد يزيل الشهرة، كقولنا: هل ينبغي أن يكرم الوالدان إذا كانا كافرين؟ فإن هذا القيد مما يهدم شهرة وجوب إكرام الوالدين، فيتوقف فيه ويحتاج إلى تقريره بحجة كما كانت مخالفة الحكماء للآراء المشهورة المذكورة مزيلة لشهرتها، فحينئذ يكون للجدلي النظر فيها وتأييدها أو إبطالها بحجة من المشهورات.

ويعرف من هذا أن الوضع لا يجوز أن يكون شنعاً؛ أي: مضاداً للمشهور؛ لأن ذلك مما لا يصغى إلى قائله، ويظن الجمهور بقائله الخروج عن واجب العقل، اللهم إلا أن يكون مؤيداً كما قلنا بقول الأفاضل أو واحد مشهور بالفضل كقول

الحكماء: إن الله تعالى ليس في السماء، وأن الخلاء محال.

وكذلك إذا قيد، كما قلنا، بقيد يزيل الشنعة، كقولنا: هل ينبغي أن يهان الوالد إذا كفر، ولا يجوز أيضاً أن يكون الوضع الجدلي مما يفتقر في إثباته أو إبطاله إلى أقاويل كثيرة لا يتسع لها محفل واحد أو لا يقوى الحاضرون على ضبطها. فإن انفصال المجلس من غير إتمام المطلوب مما يسيء الظن بالمجادل. ويظن أنه انقطع ولم يتم مطلوبه، وأما الوضع الخاص بصناعة فلا يجوز أيضاً أن يكون مجمعاً على ثبوته أو نفيه فيها، كما لو رام الفقيه إثبات وجوب صيام رمضان أو إبطاله.

وكذلك لا يجوز أن يكون البرهان عليه قريباً جداً؛ لأن ذلك البرهان يمكن إيصاله إلى الذهن بسهولة؛ ولأنه مما لا يختلف فيه، ولا يجوز أيضاً أن يكون الوضع مما لا يمكن استعمال المقدمات المشهورة في إثباته، ولا في إبطاله.

وموضوع الوضع: الجدلي لا يختص بمقولة، بل يدخل في كل واحد من المقولات العشرة وغيرها، فلذلك لا تختص أوضاعه بصناعة دون أخرى، وينبغي أن يكون الموضوع في الوضع الجدلي كلياً، فإن الجزئي قلما تشتهر أحواله التي يمكن جعلها حدوداً وسطى.

وأما محمول الوضع: فيجوز أن يكون حد الموضوع ومقوماً له، فإن ذلك وإن كان ممنوعاً في البرهان فهو جائز في الجدل؛ إذ في الجدل لا يشترط أن يكون ذلك الحد وذلك المقوم حدّاً في الحقيقة أو مقوماً في الحقيقة، بل في الشهرة.

ونقول: محمول الوضع، إما أن يكون دالاً على كمال حقيقة الموضوع، أو لا يكون، والأول هو حده أو اسم مرادف له، والثاني إما أن يكون مقوماً له وهو المعنى ها هنا بالجنس، سواء كان جنساً بالمعنى الذي عرفناه في إيساغوجي، أو فصلاً.

وإن لم يكن مقوماً له، فإما أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص وهو المعنى ها هنا بالخاصة سواء كان خاصة بالمعنى الذي لخصناه في إيساغوجي أو رسماً، وإن لم يكن مساوياً في العموم والخصوص فهو المعنى ها هنا بالعرض

العام، وإن كان أخص من الموضوع الموصوف به، لكن الاسم المرادف مما يقل توجه الجدل نحوه، فإذا محمول الموضوع الجدلي إما أن يكون حدًا لموضوعه أو جنسًا أو خاصة أو عرضًا عامًا.

وأما نوع الموضوع: فلا يجوز أن يكون محمولاً في الأوضاع الجدلية من حيث هو نوع، وإلا كان الموضوع شخصاً، وقد بينا أن موضوع الوضع الجدلي لا بد وأن يكون كلياً، وأما لو كان الموضوع صنفًا، فإن النوع لا يكون نوعاً؛ لأن النوع إنما هو نوع للأشخاص لا للأصناف.

والوضع منه وضع مطلق وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، لولا وجوده له كيف كان من غير تعرض لحالة فيه، ومنه وضع مقيد، وهو الذي يوضع فيه وجود المحمول للموضوع، أو لا وجوده له بحال كذا؛ أي: أنه جنس له أو خاصة أو غير ذلك.

الفصل الخامس

في الحجة الجدلية

الجدل يستعمل فيه القياس، والاستقراء أقرب إلى الحس وأشد قبولاً عند العامة لميلهم إلى الأمثلة، والقياس منه قياس مستقيم ومنه قياس الخلف، والخلف ينتهي في الجدل إلى القضايا الشنعة، كما ينتهي في العلوم إلى الكاذبة؛ لأن الشنع في الجدل بمنزلة الكاذب في العلوم، كما أن المشهور فيه بمنزلة الصادق فيها.

ولما كان المقصود من الجدل ليس الحق في نفسه، بل إلزام الغير، افتقر فيه إلى محاوراة بين اثنين، ويسمى مبطل الوضع سائلاً، وحجته على ذلك يسمى تبكيتاً وإشكالاً، وقد يسمى سؤالاً، كأنها مما يسأل عنها بأن يقال: أليس إذا كان كل «ج» ب «ولا شيء من «ب» أ» يلزمه لا شيء من «ج» أ».

ويسمى حافظ الوضع مجيباً، وحجته على إفساد مقدمات حجة السائل عناداً، وقد ينصر الوضع بحجة، فيسمى حينئذ مستدلاً وحجته على ذلك نكتة. انتهى.

الفصل السادس

في مقدمات الحجة الجدلية

قال المعلم الأول: والمسألة إنما تخالف المقدمة بالجهة، يريد بالجهة جهة السؤال؛ أي: كونه سؤال تقرير أو سؤال تخيير، فإن القضية المسؤول عنها بسؤال التقرير كقولنا: أليس أن كذا كذا؟ يسمى مقدمة سواء جعلت وضعاً أو خبر حجة، والمسؤول عنها سؤال التخيير، وهو أن يفوض إلى المجيب أن يجيب بأحد طرفي النقيض أيهما شاء، كقولنا: هل كذا كذا أو ليس؟ تسمى مسألة. وقد يقال: مسألة لكل قضية فرضت ليلتمس قياسها أو من شأنها ذلك.

ويقال: مقدمة لما جعلت جزء قياس، أو هي معدة لذلك، وقد يقال: مسألة للسؤال نفسه.

وقد يقال في الجدل: مسألة لكل قضية يتسلم بالسؤال عنها، سواء جعلت مطلوباً أو خبر حجة، وسواء كان السؤال سؤال تخيير أو سؤال تقرير.

ويقال: مقدمة لما يتسلم ليجعل خبر حجة جدلية، وهذا هو الذي نريده هنا، ونقول: إن الغرض بحجة السائل، هو إبطال الوضع الذي التزم المجيب حفظه فيلفيه تأليفها مما يسلمه المجيب، وإن كان كاذباً وشنعاً؛ لأن المقدمات إذا سلت وكان شكل القياس صحيحاً لزمّت النتيجة لا محالة على من سلمها، ولو كانت غير مسلمة عند غيره، فلو ألف مقدماته من المشهورات لزم المجيب تسليمها، ولا يسمح منه منعها، كما لا يسمح منع الأوليات في العلوم.

وأما المجيب إذا انتصب لنصرة الوضع، فإنه يدعي أن الوضع حق، فلا يكفيه ما يسلمه السائل؛ إذ لا يكفي في كون الشيء حقاً، لا في نفسه ولا عند الناس، أن يكون واحداً فقط يعترف به، اللهم إلا أن يكون ذلك الواحد ممن اشتهر عند الناس صدقه أو حذقه، ولكن ذلك لا يكون معه جدال؛ لأنه عند الناس بمنزلة من لا يسمع قول من خالفه، بل نفس قوله حجة؛ وإذا لا يكفي المجيب ما يسلمه السائل فلا بد وأن تكون مقدماته بحيث يراها الناس حقاً، وإن لم تكن حقة في نفسها؛ إذ الغرض ليس إثبات الحق في نفسه بل عند الناس.

ولو كانت حقة في نفسها وهي غير مشهورة لم ينفع استعمالها، وحتى في الأوضاع الخاصة بصناعة كالطب، فإنه لا يجوز إثباتها بطريق الجدل إلا بما هو مشهور، إما في الصناعة أو مطلقاً، ولو كان مخالفاً لأصول تلك الصناعة، فلذلك يجب على الجدلي أن يعتني بحفظ المشهورات في كل صناعة.

والقضايا المشهورة منها ما هي مشهورة عند الناس كلهم، وهي التي يعترف بصدقها جميع الناس، وتسمى مشهورة مطلقة وكونها كذلك إما؛ لأنها من الأوليات كقولنا: إن المساوي للمساوي مساو، أو من التأديبات التي يعم استعمالها جميع الأمم، كقولنا: إن التصريح بالفواحش بحضرة الكبراء من الناس قبيح، أو من الخلقيات.

كقولنا: إن وفد الأرامل جميل، أو لتطابق الشرائع عليها، كقولنا: إن الزنا واللوواط قبيحان، أو لأنها سنن قديمة، وقد نسيت وبقيت آثارها ولم يوجد من السنن الحادثة ما ينافيها، كقولنا: إن الاشتغال بالصنائع التي ليست بضرورية يوم العيد قبيح، فإن هذا مأخوذ من شريعة موسى ﷺ أو لأنها استقرائيات، كقولنا: إن التجارة مكتسبة؛ أو لأنها من الوهميات كقولنا: كل جسم فإنه في مكان، وما سوى الأوليات من باقي المشهورات فقد يخص باسم الآراء المحموده؛ لأنها محموده عند الناس.

وقد تخص باسم المشهورة؛ إذ لا عمدة فيها إلا الشهرة، فهذه هي المشهورات المطلقة، ومن المشهورات ما يسمى المشهورات المحدودة، وهي التي لا يعترف بها جميع الناس، بل أكثرهم أو عقلائهم أو أهل العلم منهم كالحكام، كما هو مشهور عندهم أنه لا معطل في الطبيعة، أو الأفاضل منهم من الحكماء كالمشهور عند المشائين أن الفلك طبيعة خامسة.

وهذه المشهورات المحدودة تقبل لاستنادها إلى مقدمة مشهورة، وهي أنه ينبغي للإنسان أن يعتمد فيما لا يعلمه قول العالم به، وإنما تصلح المشهورات المحدودة؛ لأن تؤولف منها حجة على وضع عام، إذا لم يوجد من الباقي خلاف، وإلا كان للخصم التمسك بقول المخالفين، وخصوصاً إن كانوا من المشهورين

بالفضيلة.

وأما على الوضع الخاص إما بصناعة كالطب أو بملة كالمسلمين أو بطائفة منهم كالشافعية منهم، فيصح بما هو مشهور عندهم، وإن خالف الباقون وخصوصاً إذا أكد ذلك بقول فاضل عندهم، كقولنا في الطب: إن الحار الغريزي في أبدان الأحداث أكثر منه في أبدان الشبان، لقول أبقراط: ما كان من الأبدان النشوء فالحار الغريزي فيهم على غاية ما يكون من الكثرة.

وكقولنا: إن صلاة الوتر غير واجبة؛ لأن ذلك قول فضلاء المسلمين، وكقولنا: إن اللواط موجب للرجم؛ لأن ذلك هو اختيار أفاضل الشافعية من أقوال الشافعي رحمته الله.

ومن المشهورات ما هو مشهور بذاته بين الشهرة، ومنها ما هو خفي يحتاج في قبوله إلى أن يؤيد بمثال أو بقول فاضل، أو يقرنه بمشهور يشبهه، أو يقابله كما سنبينه، وتسمى هذه مشهورات بالقوة، وإذا كان كذلك فلا امتناع في أن يصير ما كان كذلك وضعاً في وقت آخر.

الفصل السابع

في كيفية الاحتياط

في جعل ما ليس بمشهور مقبولا

عند الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات

ينبغي أن يكون للجدلي قدرة على جعل ما ليس بمشهور كالمشهور في تسليمه والاعتراف به، لئلا يعوزه مشهور ولا يقدر على ما يقوم مقامه فينقطع. ومن الحيل في ذلك أن يتبين وجود المحمول في جميع جزئيات الموضوع أو أكثرها، إذا لم يعرف أن الباقي بالخلاف، فإنه حينئذ يقبل ويكون كالمشهور، وإن لم يكن قد خطر بالبال قبل ذلك البتة، ولا يشك حينئذ أحد من الناس في صدق القضية كلية؛ إذ يظن أن حكم ما لم يعلم هو كما علم.

ومن الحيل أيضاً أن يقرن القضية بقضية يشبه بها مشهورة فتقبل؛ إذ من

المشهور أن حكم المتشابهين يجب أن يكون واحداً، مثال ذلك أنه إذا كان مشهوراً أن العلم بالمتضادات واحد فقرن به أن الحس بالمتضادات واحد، فالحس بالمتضادات واحد قبل ذلك وصار كالمشهور؛ إذ الحس يشبه العلم.

وكذلك إذا كانت قضية مشهورة كان سلب ضد محمولها عن موضوعها مقبولاً أيضاً، مثاله: كان مشهوراً أن العدل جميل فقرن به أن العدل ليس بقيح قبل ذلك؛ إذ من المشهور أن الضدين لا يجتمعان في شيء واحد، وأنه إذا وجد أحدهما في شيء وجب أن يرتفع الآخر.

ومن الحيل أيضاً إعطاء الضد حكم الضد، فإن من المشهور أن حكم الضد ضد حكم ضده، مثاله: كان مشهوراً أن العدل جميل، فيوجد أن الظلم قبيح، وينبغي أن تؤيد أمثال هذه القضايا بما يقويها ليكون قبولها أكثر، وذلك إما بأن تقرن بالمقدمة المشهورة كما ذكرناه أولاً، وهو أن يجعل لها كالتالي، وإما بأن يقرب إلى الحس بشيء من الاستقراء، أو بأن تعزى إلى قول فاضل مشهور أو جماعة من أهل العلم، وهذه الأشياء قد تستعمل وحدها في جعل المقدمة مقبولة.

الفصل الثامن

في الآلات التي تفيد القوة في الجدل

من أراد أن يكون ماهراً في الجدل، فعليه بأمر أربعة:

أحدها: حفظ القضايا المشهورة في كل صناعة، وخصوصاً من أقوال المتقدمين فيها المشهورين بزيادة العلم، كأبقراط في الطب، وبطليموس في النجوم، وفيثاغورس في الموسيقى، فإذا حصل المشهورات من المكتوب والمسموع فينبغي أولاً أن يفرد كل ما يقع منها في فن بعضه إلى بعض.

ويجتهد في أن يكون ذلك مأخوذاً عنده بوجهين:

أحدهما: أن يجمع كل كثرة منها في حكم واحد، والفقهاء يسمون ذلك الحكم قاعدة، والحكماء يسمونه قانوناً.

وفائدة ذلك: سهولة الحفظ، مثاله: أن يجمع قولنا في الطب: إن الامتلاء يجب أن يعالج بالاستفراغ، والاستفراغ بالامتلاء، إلى قولنا: إن الأمراض يجب أن

تعالج بالضد.

وثانيهما: أن تفصل الأقوال المشهورة إلى جزئياتها، فينفعه ذلك في الاستعمال، فإن الجزئيات أقرب إلى الحس وأقبل عن العامة، مثاله أن نفصل قولنا في الطب: إن سوء المزاج يجب أن يعالج بالضد إلى قولنا: إن الحرارة يجب أن تعالج بالبرودة، والبرودة بالحرارة، واليبوسة بالرطوبة والرطوبة باليبوسة، ومنفعة الجدلي بالتكثير من المشهورات ظاهرة، وكيف لا وقياسه ينتظم منها.

والآلة الثانية: أن يعتني بتفصيل معاني الألفاظ المشتركة والمتشابهة والمشكلة لئلا يغلط أو يغالط، فإن أصل الغلط في الأقيسة كما ستعلمه، إنما هو من اللفظ، وليكون له قدرة على أن يغالط غيره إذا دعت إلى ذلك حاجة، كما إذا علم من نفسه العجز عن حجة صحيحة أو لم يعجز، ولكنه أراد امتحان قوة غيره في الجدل.

وأيضاً ليكفي الجدلي الملاححة فيما لا نزاع فيه بينه وبين خصمه، وإنما وقع النزاع بينهما بسبب اشتراك اللفظ، كما يقع بين الأشاعرة والمعتزلة من المنازعات الكثيرة في رؤية الباري تعالى، وفي الحقيقة لا خلاف بينهما، فإن معنى قول المعتزلة: إنه لا يرى أنه لا يرى بالعين، ومعنى قول الأشاعرة: إنه يرى، أنه يرى بقوة أخرى، فلا منافاة بين قوليهما.

والآلة الثالثة: أن يعتني بالتدرب في التمييز بين المتشابهات، فيعينه ذلك في التحديد بمعرفة فصول الأشياء المتجانسة، وينفعه أيضاً في التفريق بين أحكام الأشياء المتشابهة. وفي المواضع المثبتة للغيرية المبطللة للوحدة.

والآلة الرابعة: أن يعتني بالتدرب في تشابه المتباعدات في الأجناس فينفعه ذلك في الاستقراء؛ إذ هو مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلي، وينفعه أيضاً في تحديد الشبيه؛ لأنه يكون شبيهاً بحد شبيهه؛ ولأن المطلوب في الحدود أولاً الأجناس وهي أصلاً التشابه الذاتي، وينتفع بذلك أيضاً في قياس الخلف وفي التشنيع، بأن يقول: لو كان حكم كذا لكان حكم الذي يشبهه كذلك. كقولهم: لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولاً إلى المبصر ليدرکه، لجاز أيضاً أن يرسل

اللمس رسولا إلى الملموس.

واعلم أن المجادل الفاضل ليس الذي يقطع كل من يجادله، بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به بقدر ما يمكن.

الفصل التاسع

في تقسيم القضايا الجدلية

إلى الموضع والنوع، والتفرقة بينهما

كل قضية إما حملية وإما شرطية، وعلى كلا التقديرين، إما أن يكون كل واحد من جزئيهما أو أحدهما عاماً لنظيره من قضية أخرى، أو لا يكون، فالتى كل واحد من جزئيهما عام لنظيره من قضية أخرى، والتي جزؤها الذي هو المحمول في الحملية والتالي في الشرطية عام لنظيره من أخرى يسمى موضعاً، كأنها مما يتوجه إليها الذهن عند الجدل، كما يتوجه المقصد إلى الموضع المكاني، وما ليس كذلك يسمى نوعاً.

وهي على قسمين: لأنه إما ألا يكون شيء من جزئيهما عاماً لنظيره من أخرى أو يكون جزؤها الذي هو الموضوع في الحملية، والمقدم في الشرطية عاماً لنظيره من أخرى، وأما جزؤها الآخر فليس بعام؛ لأن مثل هذه القضية تكون كأنها كبرى قياس منتج للتي ذلك الجزء منها أخص، فإن قولنا: الإنسان جسم لا يجعلونه نوعاً لقولنا: الحيوان جسم، بل نتيجة لقياس هو الإنسان حيوان. والحيوان جسم، فالإنسان جسم.

مثال القسم الأول من المواضع:

إما من الحملي: فكقولنا: كل مرض يعالج بضده. فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي قولنا: الحمى اليومية التعبية تعالج بالراحة، كل واحد لنظيره.

وأما من الشرطي: فكقولنا: إن كان الضد موجوداً لشيء فضده موجود لضده. فإن جزئي هذه القضية يعمان جزئي، قولنا إن كان اللذيذ خيراً فالموذي شر.

ومثال القسم الثاني من المواضع:

أما من الحملي: فكقولنا: ما هو أقدم زماناً فهو أفضل. فإن محمول هذه يعم محمول قولنا: ما هو أقدم زماناً فهو أثر، فإن الأفضل أعم من الأثر؛ لأن كل أثر أفضل ولا ينعكس. فإن اللباس والعلم كل واحد منهما عند العريان أفضل، إلا أن اللباس أثر.

وأما من الشرطي: فكقولنا: إن كان العدل جميلاً فالظلم قبيح، فإن تالي هذه يعم تالي قولنا: إن كان العدل جميلاً فسلب مال الغير بغير حق قبيح، فإن سلب المال أخص من الظلم.

ولما كانت المواضع تعم الأنواع وهما يقصدان لأجل الأوضاع، والأوضاع إنما هي أوضاع بمحمولاتها أو تواليها، وهي محصورة في الأقسام الأربعة التي هي: الجنس والحد والخاصة والعرض العام، وجب أن تكون المواضع والأنواع محصورة فيما يقصد لأجل هذه الأربعة.

وقد ذكر المعلم الأول مواضع آخر كمواضع الهو هو والغير، وهي في الحقيقة داخلية في هذه، فإن قولنا مثلاً: الإنسان والفرس واحد بالجنس وهو الحيوان، معناه في الحقيقة أن الحيوان جنس للإنسان والفرس، فيكون داخلًا في مواضع الجنس.

ونقول حيث قلنا: إن كذا هو كذا فهناك غيرية ما من وجه ووحدة ما من وجه آخر، وكلما كانت الوحدة كانت الغيرية أقل، وكلما كانت الغيرية أكثر كانت الوحدة أقل، والواحد بعينه يقال على وجوه، إلا أننا تقتصر منها هنا على ثلاثة: الواحد بالجنس، والواحد بالنوع، والواحد بالعدد.

وأكثر ما تكون الوحدة من هذه الثلاثة حيث يكون الهو هو بالعدد، كقولنا: هذا الكاتب هو زيد، وبعدها ما يكون الهو هو بالنوع، كقولنا: إن الرجل والمرأة واحد؛ أي: بالإنسانية، وبعدها ما يكون الهو هو بالجنس، كقولنا: إن الإنسان والفرس واحد؛ أي: بالحيوانية، وربما لا يكون بينهما تغاير في المعنى البتة، بل في اللفظ، كقولنا: إن الإنسان هو البشر. وهذا أحق ما يقال فيه هو هو.

ونقول: إن الأوضاع الجدلية لا تخلو من أحد أقسام ثلاثة:

إما منطقية: وهي التي تقصد لأجل إفادتها العصمة عن الغلط في تعلم غيرها، كقولنا: إن الشكل الثالث ينتج جزئياً.

وإما علمية: وهي التي تعلم لتعتقد فقط لا ليعمل بها، كقولنا: إن اللذة خير.

وإما عملية: وهي التي تعلم لتعلم كيف يعمل ليعمل: كقولنا: من به حمى دموية فينبغي أن يفصد إلى العُشي، ولما كانت الأوضاع محصورة في هذه، فكذاك المواضع والأنواع ولما كانت الأنواع هي مقدمات للأقيسة، وكانت الأقيسة كثيرة غير مضبوطة، فكذاك الأنواع، وأما المواضع فهي قضايا تعم الأنواع، فأمكن أن يكون تفصيل الكلام فيها.

الفصل العاشر

في تفصيل المواضع

قد علمت أن هذه المواضع منها تستخرج مقدمات الأقيسة، فبعضها يشارك البرهان فيها الجدل، وبعضها تختص بالجدل، ونحن نذكر منها ما هنا ما يليق بهذا المختصر، ونؤخر استقصاء الكلام فيها وفي أقسامها إلى الكتب المطولة.

ونقول: كل واحد من المحمولات الأربعة التي عرفتها، إما أن يكون المقصود في الوضع إثباته أو إبطاله على الإطلاق، كإثباتنا أن الحدوث خاصة للعالم، وإبطالنا أن اللون جنس للأبيض، وإبطال كل واحد من الأربعة على الإطلاق يبطله على الخصوص [ضرورية] كون الشيء ثابتاً أو باطلاً على الإطلاق أعم من كونه ثابتاً أو باطلاً خاصة أو عرضاً أو غيرهما، وإذا انتفى العام انتفى الخاص لا محالة.

وأما إبطاله على الخصوص: فلا يلزمه إبطاله على الإطلاق ضرورة أنه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وإثباته على الخصوص يلزمه ثبوته على الإطلاق، ضرورة أن ثبوت الخاص يلزمه ثبوت العام.

وأما إثباته على الإطلاق: فلا يلزمه إثباته على الخصوص، ضرورة أنه لا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص، فالمواضع المثبتة أو المبطلّة، على الإطلاق،

منها مواضع مأخوذة من التحليل، وذلك بأن يحل كل واحد من موضوع الوضع ومحموله إلى أنواعها، ولا تزال كذلك حتى تنتهي إلى الأنواع الحقيقية، وتحصل كل مرتبة على حدة.

ثم ينظر هل يمكن إثبات المحمول على أنواع الموضوع كلياً أو جزئياً؟ أو هل يمكن سلبه عنها كلياً أو جزئياً؟ أو هل يمكن إثبات أنواع المحمول على الموضوع أو سلبها عنه كلياً أو جزئياً؟ فهناك يمكنك الإثبات أو الإبطال وتركيب الحجج، وينبغي للجدلي الفاضل إذا عبر على ذلك أن يعتني بتكثير الحجج لتكون الثقة بدعواه أقوى، ونحن نشير إلى كيفية تأليفها فنقول: إما بثبوت المحمول لكل فرد من كل واحد من الأنواع التي في مرتبة من مراتب أنواع الموضوع، فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع كلياً.

بيانه: إما من القياس الاقتراني، فبالضرب الأول من القياس المقسم، ولتكن تلك الأنواع «ج» و «د» و «هـ» والموضوع «أ» والمحمول «ب»، كل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ»، وكل واحد من «ج ب»، وكل واحد من «د ب»، وكل واحد من «هـ ب» فكل «أ ب».

واما من القياس الاستثنائي فبوجهين:

أحدهما: أن يجعل ثبوت المحمول لكل فرد من كل واحد من تلك الأنواع مقدماً، وثبوته لكل واحد من الموضوع تالياً، ويستثنى عين المقدم، فينتج عين التالي، كلما كان كل «ج ب»، وكل «د ب»، وكل «هـ ب» فكل «أ ب»، ضرورة أن أفراد هذه الأنواع هي أفراد الموضوع، لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك.

وثانيهما: أن يجعل انتفاء المحمول عن بعض أفراد الموضوع مقدماً وانتفاؤه عن بعض أفراد تلك الأنواع تالياً، ويستثنى نقيض التالي، فينتج نقيض المقدم، كلما يكون لا كل «أ ب» يكون «ج» و «د» و «هـ ب» ضرورة أن أفراد الموضوع هي أفراد هذه، لكن التالي باطل فالمقدم مثله.

واما بقياس الخلف، فبوجهين:

أحدهما: أن يكون المحال اللازم لنقيض المطلوب هو كذب ما ثبت، إن لم

يكن كل «أ ب» وكل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ» فلا كل «ج» و «د» و «هـ ب».

وثانيهما: أن يكون المحال اللازم لنقيض المطلوب كذب انحصار الموضوع في تلك الأنواع، ولو كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» وكل «د ب» وكل «هـ ب» فبعض «أ» ليس «ج» ولا «د» ولا «هـ» وأما انتفاء المحمول عن كل فرد من كل واحد من تلك الأنواع فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع كلياً.

بيانه: إما من القياس الاقتراني كل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ» ولا شيء من «ج ب» ولا شيء من «د ب» ولا شيء من «هـ ب» فلا شيء من «أ ب».

وأيضاً كل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ» ولا شيء من «ب ج» ولا شيء من «ب د» ولا شيء من «ب هـ» بعكس ما ثبت، فلا شيء من «أ ب».

وإن شئت قلت: لا شيء من «ب ج» ولا شيء من «ب د» ولا شيء من «ب هـ» وكل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ»، فلا شيء من «ب أ»، فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

وأما بالقياس الاستثنائي فبالوجهين المذكورين:

أحدهما: أن يجعل ما ثبت مقدماً والمطلوب تالياً، ويستثنى عين المقدم، فينتج عين التالي، كلما كان لا شيء من «ج ب» ولا شيء من «د ب» ولا شيء من «هـ ب» يكون لا شيء من «أ ب» ضرورة أن أفرادهما واحدة، لكن المقدم حق فالتالي كذلك.

وثانيهما: أن يجعل نقيض المطلوب مقدماً، ونقيض ما ثبت تالياً ويستثنى نقيض التالي فينتج نقيض المقدم، كلما لا يكون لا شيء من «أ ب» لا يكون لا شيء من «ج ب» ولا شيء من «د ب» ولا شيء من «هـ ب»، ضرورة أن الأفراد واحدة، لكن التالي باطل فالمقدم كذلك.

وأما بالخلف فبوجهين:

أحدهما: أن يلزم نقيض المطلوب كذب ما ثبت، إن لم يكن لا شيء من «أ ب» فبعض «أ ب»، وكل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ».

فبالضرب الثالث من الشكل الثالث ينتج: بعض «ب» إما «ج» أو «د» أو

«ه»، وينعكس بعض «ج» أو «د» أو «ه ب» هذا خلف.

وبالضرب الرابع منه ينتج: بعض «ج» أو «د» أو «ه ب»، وكان لا شيء من «ج ب» ولا شيء من «د ب» ولا شيء من «ه ب» هذا خلف.

وثانيهما: أن يلزم نقيض المطلوب كذب تلك الأنواع على الموضوع، إن لم يكن لا شيء من «أ ب» فبعض «أ ب» ولا شيء من «ب ج» ولا شيء من «ب د» ولا شيء من «ب ه»، بعكس ما ثبت ينتج بعض «أ» ليس «ج» ولا «د» ولا «ه». وأيضاً إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ج ب» ولا شيء من «د ب» ولا شيء من «ه ب» فبعض «أ» لا «ج» ولا «د» ولا «ه».

وأما ثبوت المحمول لبعض أفراد كل واحد من تلك الأنواع أو بعضها أو كل فرد من بعضها، فإنه يلزمه ثبوت المحمول لبعض الموضوع، وكيفيك في إثبات ذلك إثبات المحمول لبعض: أي: نوع منها كان أسهل عليك، وليكن «ج».

وبيانه من الاقتراني: كل «ج أ» وبعض «ج ب» فبعض «أ ب».

وايضاً: بعض «ج ب» وكل «ج أ» فبعض «ب أ»، وينعكس بعض «أ ب».

وايضاً: بعض «ب ج» بالعكس وكل «ج أ» فبعض «ب أ» فبعض «أ ب».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، وكذلك من الخلف بوجهيه: إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وكل «ج أ» فلا شيء من «ج ب» أو كل «ج أ» ولا شيء من «ب أ»، بعكس نقيض المطلوب فلا شيء من «ج ب» أو لا شيء من «ب أ» وكل «ج أ» فلا شيء من «ب ج» فلا شيء من «ج ب» بالعكس، هذا خلف.

وايضاً: إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وبعض «ج ب» فلا كل «ج أ» أو بعض «ب ج» بعكس الثابت، ولا شيء من «ب أ» بعكس النقيض فبعض «ج» ليس «أ» هذا خلف.

وكذلك ايضاً: كيفيك في إثبات سلب المحمول عن الموضوع جزئياً أن تسلبه جزئياً عن أحد تلك الأنواع.

وبيانه أما من الاقتراني: كل «ج أ» ولا كل «ج ب» فلا كل «أ ب»، ومن

الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضاً، إن لم يكن لا كل «أ» ب» فكل «أ ب» وكل «ج أ» فكل «ج ب»، أو لا كل «ج ب» وكل «أ ب» فلا كل «ج أ».

واعلم أن فصول الأنواع وخواصها وحدودها ورسومها حكمها في ذلك حكمها، وأما أجناسها فمنها ما هي أنواع الموضوع المرتبة فوقها، فيكون حكمها إذا استغرقت تلك المرتبة حكم ما تحتها، ومنها ما هي فوق الموضوع فتكون أجناسه.

وسنذكر حكمها في مواضع التركيب، وأما ما كان منها ليس تحت الموضوع ولا فوقه، فهي الموضوع بعينه، وأما أعراضها فإن ثبوت المحمول لأعراض أنواع الموضوع كلياً يلزمه ثبوت المحمول للموضوع جزئياً؛ ولا يلزم كلياً لجواز كون تلك الأعراض غير عامة لأفراد تلك الأنواع.

وبيان الإيجاب الجزئي إما من الاقتراضي: فنقول: بعض «أ ج» وكل «ج ب» فبعض «أ ب»، أو بعض «ج أ» وكل «ج ب» فبعض «أ ب» وإنما لم نقل كل «ج أ» لجواز أن تكون أعراض الأنواع أعم من الجنس الذي هو الموضوع، أو كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «ب أ» فبانعكس، بعض «أ ب».

وأما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين: وكذلك بوجهي الخلف إن كذب بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وبعض «ج أ» فلا كل «ج ب»، أو وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب».

وأيضاً إن كان لا شيء من «أ ب» وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج».

وأما سلب المحمول عن كل أفراد أعراض أنواع الموضوع فيلزمه سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ولا يلزم عن كله لجواز كون تلك الأعراض غير عامة لأفراد الأنواع فلا تكون عامة لأفراد الموضوع.

وبيان السلب الجزئي إما من الاقتراضي: فلأن بعض «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب»، أو بعض «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

وأما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين: وكذلك بوجهي الخلف، لو لم يكن لا كل «أ ب» فكل «أ ب» وبعض «ج أ» فبعض «ج ب» وكان لا شيء من «ج ب»

ب» أو إن كان كل «أ ب» وبعض «أ ج».

فالبضرب الثالث من الشكل الثالث: بعض «ج ب».

وبالرباع منه: بعض «ب ج». وينعكس بعض «ج ب».

وايضاً: إن لم يكن لا كل «أ ب» فكل «أ ب» ولا شيء من «ج ب».

فبالضرب الأول من الشكل الثاني: لا شيء من «أ ج».

وبالثاني منه: لا شيء من «ج أ» هذا خلف.

وأما ثبوت المحمول لبعض أعراض الموضوع أو سلبه عن بعضها فلا يلزمه شيء. لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول من تلك الأعراض أو المسلوب عنه منها غير البعض المحمول على تلك الأنواع، ولتعتبر نسبة أنواع المحمول إلى الموضوع فنقول: إما بثبوت نوع ما من أنواع المحمول للموضوع كلياً، فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع كلياً.

بيانه من القياس الاقتراضي: كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين:

أحدهما: كلما كان كل «أ ج» كان كل «أ ب» ضرورة أن «ج» نوع «ب» فيكون أخص منه، وكلما ثبت الخاص ثبت العام، لكن المقدم حق فالتالي حق.

وثانيهما: إن لم يكن كل «أ ب» لم يكن كل «أ ج» ضرورة أنه يلزم من انتفاء العام انتفاء الخاص، لكن التالي باطل فالمقدم باطل.

ويوجهي الخلف: إن لم يكن كل «أ ب» فلا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج».

وايضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب».

وأما سلب نوع ما من أنواع المحمول عن الموضوع كلياً أو جزئياً: فلا يلزمه

شيء، ضرورة أنه لا يلزم من سلب الخاص سلب العام.

وأما سلب الأنواع كلها عن الموضوع كلياً: فيلزمه سلب المحمول عن

الموضوع كلياً.

وبيانه من الاقتراضي: كل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «هـ»، ولا شيء من «ج»

«أ» ولا شيء من «د أ» ولا شيء من «ه أ»، بعكس ما ثبت فلا شيء من «ب أ»،
 فبالعكس لا شيء من «أ ب» أو لا شيء من «أ ج» ولا شيء من «أ د» ولا شيء من
 «أ ه»، وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه»، فلا شيء من «أ ب»، أو كل «ب» إما
 «ج» وإما «د» وإما «ه»، ولا شيء من «أ ج» ولا شيء من «أ د» ولا شيء من «أ
 ه»، فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين ومن الخلف: إن لم يكن لا شيء من
 «أ ب» فبعض «أ ب» وكل «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه» فبعض «أ» إما «ج»
 وإما «د» وإما «ه».

وأيضاً إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «أ ج»، ولا شيء من «أ د» ولا
 شيء من «أ ه» فلا كل «ج أ» و «د أ» و «ه ب».

وأما سلب كل تلك الأنواع عن الموضوع جزئياً: فيلزمه سلب المحمول عن
 الموضوع جزئياً.

بيانه من الاقتراضي: لا كل «أ ج» ولا كل «أ د» ولا كل «أ ه» وكل «ب» إما
 «ج» وإما «د» وإما «ه»، فلا كل «أ ب».

ويوجهي الاستثنائي المعلومين، ويوجهي الخلف: إن كان كل «أ ب» وكل
 «ب» إما «ج» وإما «د» وإما «ه»، فكل «أ» إما «ج» وإما «د» وإما «ه».

وايضاً: إن كان كل «أ ب» ولا كل «أ ج» ولا كل «أ د» ولا كل «أ ه»، فبعض
 «ب» لا «ج» ولا «د» ولا «ه».

وأما ثبوت نوع من الأنواع لبعض أفراد الموضوع: فيلزمه ثبوت المحمول
 لبعض الموضوع.

بيانه من الاقتراضي: بعض «أ ج» وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

وايضاً: بعض «ج أ» بالعكس، وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

وايضاً: كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «ب أ» فبالعكس بعض «أ ب».

وبالاستثنائي بالوجهين المعلومين، وبالخلف بالوجهين أيضاً: إن لم يكن
 بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وكل «ج ب».

فبالضرب الثاني من الشكل الثاني: لا شيء من «أ ج» وبالأول منه لا شيء من «ج أ» ويعكس لا شيء من «أ ج».

وايضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «ج أ» فلا كل «ج ب» أو وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب» هذا خلف.

واعلم أن حكم فصول الأنواع وخواصها ورسومها وحدودها بمثل حكمها، وكذلك أجناسها التي هي تحت المحمول؛ لأن تلك هي أنواعه أيضاً، وأما التي فوق المحمول فهي أجناسه، وسنذكر حكمها في موضع آخر.

وأما أعراض الأنواع: فإن ثبوتها للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزمه شيء لجواز كون الثابت غير ما هو عارض للأنواع، وكذلك سلبها عنه كلياً أو جزئياً، لا يلزمه شيء لجواز أن يكون ما ليس بعرض له تلك الأعراض من أفراد الأنواع ثابتاً للموضوع كلياً أو جزئياً.

واعلم أن البرهان يشارك الجدل في استعمال هذه المواضع، إلا أن في البرهان لا يثبت شيء لشيء كلياً حتى يثبت لكل فرد منه، وكذلك في السلب.

وأما في الجدل: فإذا تبين ثبوت شيء لأكثر الأفراد أو انتفاؤه عن أكثرها، صح الحكم كلياً إذا لم يعرف ما ينقض به، فإن الناس يظنون أن حكم الأقل حكم الأكثر، حتى لو قال المجادل عندما بين خصمه ثبوت الحكم أو انتفاءه عن أكثر الأفراد، إني لا أسلم الكلية ولكن ليس عندي ما أنقضها به، ضحك منه وسخف به، ولا كذلك في البرهان، فإن للمعترض فيه أن يمنع الكلية، وإن لم يكن بقي من الأفراد مجهولاً إلا واحد فقط.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التركيب؛ وأعني: بهذا التركيب، أن نركب إلى كل واحد من الموضوع والمحمول جنس كل واحد منهما، وفصله وحده ورسومه وخاصته وعرضه، وما يحمل على كل واحد منها بأحد هذه الوجوه، ويستكثر منها ما أمكن، وتحصل كل مرتبة منها على حدة.

ثم ينظر فإن أمكن إثبات ثبوت المحمول لفصل الموضوع أو خاصته أو حده أو رسمه كلياً، فقد أمكن إثبات ثبوت المحمول للموضوع كلياً، ويتبين إما من

القياس الاقتراضي فبأن نجعل ذلك الفصل أو الخاصة أو الرسم أو الحد أوسط، وليكن ذلك الشيء «ج»، كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

وأما من القياس الاستثنائي فبالوجهين المعلومين:

أحدهما: أن يجعل ما ثبت مقدماً والمطلوب تالياً، ويستثنى عين المقدم لينتج عين التالي، كلما كان كل «ج ب» فكل «أ ب»، ضرورة أن أفراد «ج» واحدة، لكن المقدم حق فالتالي حق.

وثانيهما: أن نجعل نقيض المطلوب مقدماً، ونقيض ما يثبت تالياً، ويستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، كلما يكون لا كل «أ ب» يكون لا كل «ج ب»، ضرورة أن أفرادهما واحدة، لكن التالي باطل فكذلك المقدم.

وأما من قياس الخلف فبالوجهين أيضاً: إن لم يكن كل «أ ب» فلا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب».

وأيضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج» وأما سلب المحمول عن ذلك كلياً فيلزمه سلبه عن الموضوع كلياً.

وبيانه من الاقتراضي: كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب».

وأيضاً: كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا شيء من «أ ب»، أو لا شيء من «ب ج» وكل «أ ج» فلا شيء من «ب أ» بالعكس لا شيء من «أ ب».

وبوجهي الاستثنائي وبوجهي الخلف: إن كان بعض «أ ب» وكل «أ ج».

فبالضرب الرابع من الشكل الثالث بعض «ج ب» وبالثالث منه بعض «ب ج» وينعكس بعض «ج ب».

وأيضاً: إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا كل «أ ج»، أو لا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ج» بالضرب الثالث من الشكل الثاني. وأما ثبوت المحمول كذلك جزئياً فيلزمه ثبوته للموضوع جزئياً.

وبيانه من الاقتراضي: بعض «ب ج» بالعكس وكل «ج أ» فبعض «ب أ» وينعكس بعض «أ ب» أو كل «ج أ» وبعض «ج ب» فبعض «أ ب» أو بعض «ج ب» وكل «ج أ» فبعض «ب أ» فبعض «أ ب».

وبوجهي الاستثنائي وبوجهي الخلف: إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب» وكل «ج أ» فلا شيء من «ج ب».

وايضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «ج ب» فلا كل «ج أ» وأما سلب المحمول عن ذلك جزئياً فيلزمه سلبه عن الموضوع جزئياً.

وبيانه إما من الاقتراضي: فلأن كل «ج أ» ولا كل «ج ب» فلا كل «أ ب»

وأما بالاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما بالخلف فبالوجهين أيضاً: إن لم يكن لا كل «أ ب» فكل «أ ب» وكل «ج أ» فكل «ج ب».

وايضاً: إن كان كل «أ ب» وليس كل «ج ب» فلا كل «أ ج».

وأما جنس الموضوع وفصل جنسه وخاصته وحده ورسمه وأعراضه وأجناسه، فإن ثبوت المحمول لأيها كان كلياً يلزمه ثبوته كلياً.

بيانه من الاقتراضي: كل «أ ح» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

ومن الاستثنائي بوجهين:

أحدهما: كلما كان كل «ج ب» ضرورة أنه كلما لزم العام لزم الخاص. لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك.

وثانيهما: لو كان لا كل «أ ب» لكان لا كل «ج ب» ضرورة أن «أ» بعض أفراد «ج». لكن التالي كاذب فالمقدم مثله.

وأما بالخلف فبوجهين أيضاً: إن لم يكن كل «أ ب» فلا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب».

وايضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج».

وأما سلب المحمول عن أيها كان كلياً: فيلزمه سلبه عن الموضوع كلياً.

بيانه أما من الاقتراضي: كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب» أو كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا شيء من «أ ب»، أو لا شيء من «ب ج» وكل «أ ج» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب».

وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فبوجهين أيضاً: إن لم يكن لا شيء من «أ ب» فبعض «أ ب» وكل «أ ج» فبالضرب الرابع من

الشكل الثالث بعض «ج ب»، وبالثالث منه بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».

وايضاً: إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ج»، أو ولا شيء من «ب ج» بالعكس، فلا كل «أ ج».

وأما ثبوت المحمول لذلك جزئياً أو انتفاؤه عنه جزئياً فلا يلزمه شيء لجواز أن يكون البعض من ذلك الذي ثبت له المحمول أو انتفى عنه غير المحمول على الموضوع. وأما أعراض الموضوع فثبوت المحمول الواحد منها كلياً يلزمه ثبوته للموضوع جزئياً، ولا يلزم الثبوت الكلي لجواز ألا يكون ذلك العرض عاماً لأفراد الموضوع.

أما بيان الثبوت الجزئي فمن الاقتراضي: بعض «أ ج» وكل «ج ب» فبعض «أ ب»، وأيضاً بعض «ج أ» وكل «ج ب» فبعض «أ ب»، أو كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «ب أ» وينعكس بعض «أ ب».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين أيضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب».

وايضاً: إن كان لا شيء [من] «أ ب»^(١) وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج»، أو كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج أ» وأما سلب المحمول عن ذلك العرض كلياً، فيلزمه سلبه عن الموضوع جزئياً ولا يلزم كلياً، لجواز ألا يكون العرض عاماً لأفراد الموضوع.

بيانه من الاقتراضي: بعض «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

وايضاً: بعض «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف: إن كان كل «أ ب» وبعض «ج أ» فبعض «ج ب» أو بعض «أ ج».

فبالضرب الثالث من الشكل الثالث: بعض «ج ب».

وبالرابع: منه بعض «ب ج»، وينعكس بعض «ج ب».

وايضاً: إن كان كل «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فبالضرب الأول من الشكل الثاني لا شيء من «أ ج»، وبالتالي منه لا شيء من «ج أ».

وأما ثبوت المحمول لذلك العرض جزئياً أو انتفاؤه عنه جزئياً فلا يلزمه شيء، لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول أو المنفي عنه غير العارض الموضوع، ولنعتبر نسبة محمولات المحمول إلى الموضوع فنقول: أما فصله وخاصته وحده ورسمه، فإن ثبوت أيها كان الموضوع كلياً يلزمه ثبوت المحمول للموضوع كلياً.

بيانه من الاقتراضي: كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف بالوجهين ايضاً: لو كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج».

وايضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب» وأما سلب أيها كان عن الموضوع كلياً فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع كلياً.

بيانه من الاقتراضي: لا شيء من «أ ج» وكل «ب ج» فلا شيء من «أ ب»، أو كل «ب ج» ولا شيء من «أ ج» فلا شيء من «ب أ»، فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

ومن الاستثنائي بالوجهين المعلومين، ومن الخلف: إن كان بعض «أ ب» وكل «ب ج» فبعض «أ ج».

وايضاً: إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «أ ج» فلا كل «ب ج» وأما ثبوت أيها كان للموضوع جزئياً فيلزمه ثبوت المحمول للموضوع جزئياً.

وبيانه، أما من الاقتراضي: بعض «أ ج» وكل «ج ب» فبعض «أ ب» أو بعض «ج أ» بالعكس، وكل «ج ب» فبعض «أ ب» أو كل «ج ب» وبعض «ج أ» فبعض «أ ب» بالعكس.

وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف: إن لم يكن بعض «أ ب» فلا شيء من «أ ب»، وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج»، أو كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ج أ» فلا شيء من «أ ج» بالعكس.

وأيضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب» وأما سلب أيها كان عن الموضوع جزئياً فيلزمه سلب المحمول عن الموضوع جزئياً.
بيانه، أما من الاقتراضي: لا كل «أ ج» وكل «ب ج» فلا كل «أ ب».

وأما من الاستثنائي فبالوجهين المعلومين، وأما من الخلف فبالوجهين أيضاً: إن كان كل «أ ب» وكل «ب ج» فكل «أ ج» هذا خلف.

وأيضاً: إن كان كل «أ ب» ولا كل «أ ج» فلا كل «ب ج».
 وأما جنس المحمول فثبوته للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزمه شيء، لجواز أن يكون ما يثبت الموضوع هو البعض منه الذي لا يصدق على المحمول.

وأما سلبه عن الموضوع كلياً، فيلزمه سلب المحمول على الموضوع كلياً.
بيانه من الاقتراضي: لا شيء من «أ ج» وكل «ب ج» فلا شيء من «أ ب»، أو كل «ب ج» ولا شيء من «أ ج» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.
وأيضاً: كل «ب ج» ولا شيء من «ج أ» بالعكس، فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلف: إن كان بعض «أ ب» وكل «ب ج» فبعض «أ ج»، وإن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «أ ج»، فلا كل «ب ج».
 وأما سلب جنس المحمول عن الموضوع جزئياً، فيلزمه سلب المحمول عنه جزئياً، بعض «أ» ليس «ج» فكل «ب ج» فلا كل «أ ب».

وبوجهي انقياس الاستثنائي، ووجهي الخلف: وأما عرض المحمول فثبوته للموضوع كلياً أو جزئياً لا يلزمه شيء، لجواز كون الثابت للموضوع غير المحمول على المحمول، وكذلك سلبه عن الموضوع كلياً أو جزئياً فلا يلزمه شيء، لجواز أن يكون البعض من المحمول الذي لا يعرض له ذلك العرض محمولاً على كل الموضوع أو بعضه، وهذه المواضع أيضاً يشارك فيها البرهان الجدلي، إلا أن الجدل يختص بأنه يوجد فيه الأكثر مكان الكل إذا لم يوجد، نعرف ما ينقض به الكلية.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التحديد، وذلك بأن نجد الموضوع

والمحمول، ونجد كل واحد من أجزاء حديهما. ولا نزال كذلك حتى ننتهي إلى الأجزاء البسيطة التي لا يمكن تحديدها، ثم نعتبر فإن وجد جزء من أجزاء حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع منافياً لجزء من أجزاء حد من الحدود المنسوب إلى المحمول، لزم من ذلك أن يكون كل واحد من المحمول والموضوع مسلوباً عن الآخر سلباً كلياً، ضرورة أن المتنافيين يستحيل أن يوجب أحدهما على الآخر، وإذا استحال ثبوت جزء لجزء استحال ثبوت الكل للكل؛ لأن كل جملة فإنما توجد مطلقاً أو لشيء آخر بعد وجود أجزائها. ويجب أن يكون هذا السلب كلياً؛ إذ لو صدق الإيجاب في البعض لاجتمعت في ذلك البعض الجملتان فاجتمعت الأجزاء المتنافية. هذا خلف؛ ولأن كل «أ» الموضوع فهو «ج» الذي هو جزء الموضوع ولا شيء من «ج د» الذي هو جزء المحمول فلا شيء من «أ د» وكل «ب» المحمول «د» فلا شيء من «أ ب» وكذلك لا شيء من «ب أ» بعكس هذا البيان وتعكس النتيجة.

وايضاً بوجهي القياس الاستثنائي: كلما كان لا شيء من «ج د» يكون لا شيء من «أ ب» ضرورة أن ارتفاع الجزء يلزمه ارتفاع الكل، لكن المقدم ثابت فالتالي كذلك.

وايضاً: إن كان بعض «أ ب» فبعض «ج د» ضرورة أن وجود الجملتين يلزمه وجود أجزائهما، لكن التالي باطل فالمقدم كذلك، وبوجهي الخلف، لو كان بعض «أ ب» وكل «ب د» فبعض «أ د» وكل «أ ج».

فبالضرب الرابع من الشكل الثالث: بعض «ج د» وبالتالي منه بعض «د ج» وينعكس بعض «ج د» وكان لا شيء من «ج د» هذا خلف.

وايضاً: لو كان بعض «أ ب» وكل «ب د» فبعض «أ د» ولا شيء من «ج د» فلا كل «أ ج» وهو جزؤه، هذا خلف.

وهذا يشارك فيه البرهان الجدلي، إلا أن الجدل لا يشترط فيه أن تكون الحدود حقيقية بل مشهورة، وكذلك أجزاؤها وأما إن وجد المحمول داخلاً في حد من الحدود المنسوبة إلى الموضوع كان مقوماً له، فيكون موجباً عليه كلياً، وهذا

خاص بالجدل؛ إذ قد بينا أن المقومات لا تطلب في العلوم إلا في الصورتين اللتين استثنيناها هناك، وإن وجد الموضوع داخلاً في حد من الحدود المنسوبة إلى المحمولة، فالمحمول ثابت لبعض الموضوع، ولا يلزم أن تكون الجملة؛ إذ قد يكون الموضوع جزء حد أعم كالجنس وفصله.

ومن المواضع مواضع مأخوذة من التلازم، وهي إما مأخوذة من ملزومات الوضع جملة ولوازمه، أو من ملزومات أجزائه ولوازمها.

أما الأول: فإنه إذا أريد إثبات الوضع أثبت كل ما يمكن إثباته من ملزوماته؛ إذ يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم وإن أريد إبطاله، أبطل كل ما يمكن إبطاله من لوازم الوضع؛ إذ يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم.

وأما الثاني: أعني: ما يلزم من الأجزاء أو تلزمه الأجزاء، فينبغي أولاً أن تفحص عن لوازم كل واحد من الموضوع والمحمول وملزوماتهما، ويستكثر منها ما أمكن: فإن وجد المحمول ثابتاً لكل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو ثابت للموضوع كلياً.

بيانه، أما من الاقتراضي: وليكن ذلك اللازم «ج» كل «أ ج» وكل «ج ب» فكل «أ ب».

ويوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي: إن كان لا كل «أ ب» وكل «أ ج» فلا كل «ج ب».

وايضاً: إن كان لا كل «أ ب» وكل «ج ب» فلا كل «أ ج» وإن وجد المحمول مسلوباً عن كل فرد من لازم من لوازم الموضوع فهو مسلوب عن الموضوع كلياً.

بيانه من الاقتراضي: كل «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ب».

وايضاً: كل «أ ج» ولا شيء من «ب ج» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «أ ب» أو لا شيء من «ب ج» وكل «أ ج» فلا شيء من «ب أ» فلا شيء من «أ ب» بالعكس.

ويوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي: إن كان بعض «أ ب» وكل «أ ج» فبعض «ج ب» بالضرب الرابع من الشكل الثالث، وبعض «ب ج» بالضرب

الثالث منه، ثم يعكس بعض «ج ب».

وايضاً: إن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا كل «أ ج» ،
وإن كان بعض «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ج».

وأما إن وجد المحمول ثابتاً لبعض أفراد لازم من لوازم الموضوع أو مسلوباً
عن بعضه، لم يلزم ذلك شيء لجواز أن يكون البعض الثابت له المحمول أو
المسلوب عنه من ذلك اللازم غير البعض المحمول على الموضوع.

وايضاً: إن وجد المحمول ثابتاً لجميع أفراد ملزوم ما من ملزومات
الموضوع، فالمحمول ثابت لبعض أفراد الموضوع ولا يلزم لكـله. لجواز أن يكون
الموضوع أعم من ملزومه.

وبيان أنه ثابت لبعضه بالافتراضي: بعض «أ ج» بالعكس، وكل «ج ب»
فبعض «أ ب».

وايضاً: كل «ج أ»، وكل «ج ب» فبعض «أ ب».

وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي: لو كان لا شيء من «أ ب»
وبعض «أ ج» فلا كل «ج ب».

وايضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وكل «ج ب» فلا شيء من «أ ج»
بالضرب الثاني من الشكل الثاني.

وبالضرب الأول: كل «ج ب» ولا شيء من «أ ب» فلا شيء من «ب أ» فلا
شيء من «أ ب» بالعكس.

وكذلك إن وجد المحمول مسلوباً عن كل أفراد ملزوم الموضوع، فهو
مسلوب عن بعض أفراد الموضوع.

بيانه: بعض «أ ج» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

وايضاً: بعض «أ ج» ولا شيء من «ب ج» بالعكس فلا كل «أ ب».

وايضاً: كل «ج أ» ولا شيء من «ج ب» فلا كل «أ ب».

وبوجهي القياس الاستثنائي، ووجهي الخلفي: إن كان كل «أ ب» وكل «ج

أ» فكل «ج ب» أو وبعض «أ ج» فبالضرب الثالث من الشكل الثالث بعض «ج

ب» وبالضرب الرابع منه بعض «ب ج» وينعكس بعض «ج ب».

وأيضاً: إن كان كل «أ ب» ولا شيء من «ج ب» فلا شيء من «أ ج» بالضرب الأول من الشكل الثاني، ولا شيء من «ج أ» بالضرب الثاني منه، وإن وجد المحمول ثابتاً لبعض أفراد ملزوم الموضوع فهو ثابت لبعض أفراد الموضوع، كل «ج أ» أو بعض «ج ب» فبعض «أ ب» بالضرب الرابع من الشكل الثالث، وبعض «ب أ» بالضرب الثالث منه، وينعكس بعض «أ ب».

وبوجهي القياس الاستثنائي، وبوجهي الخلف: إن كان لا شيء من «أ ب» وكل «ج أ» فلا شيء من «ج ب».

وأيضاً: إن كان لا شيء من «أ ب» وبعض «ج ب» فلا كل «ج أ» وإن وجد المحمول مسلوباً عن بعض أفراد ملزوم الموضوع، فهو مسلوب عن بعض أفراد الموضوع.

بيانه من الاقتراضي كل «ج أ» وبعض «ج» ليس «ب» فلا كل «أ ب».

وبوجهي القياس الاستثنائي، وبوجهي الخلفي: إن كان كل «أ ب» وكل «ج أ» فكل «ج ب».

وأيضاً: إن كان [كل] ^(١) «أ ب» ولا كل «ج ب» فلا كل «ج أ».

وهذه المواضع برهانية أيضاً، لكن في الجدل ينزل الأكثر منزلة الكل، ومواضع أخر تركناها كراهة الإطالة، وينبغي أن تكون المواضع خاطرة عند الجدلي حتى إذا [أراد] ^(٢) إبطال وضع أو إثباته عرضه عليها ليلمح قياس ذلك عن قرب، ولا يحتاج إلى طول فكرة يقضي بها مجلس المناظرة.

فلنتكلم الآن في المواضع التي يحتاج إلى إثباتها أو إبطالها في إثبات الأوضاع، أو إبطالها على الخصوص، فنقول: إن كل واحد من المحمولات الأربعة التي هي الحد والجنس والخاصة والعرض، فله أوصاف تعمه وغيره، وأوصاف

(١) ما بين | | زيادة لتمام السياق.

(٢) ما بين | | زيادة لتمام السياق.

يختص بها، وإنما تثبت على الخصوص بإثبات جميع الأوصاف التي له، العامة والخاصة، وتبطل على الخصوص بإبطال أيها كان.

فعلى هذا يكون الإبطال أسهل من الإثبات؛ ونعني ها هنا بالحد: الحد الكامل، فلا بد وأن يكون صادقاً على الموضوع الذي هو المحدود، ودائم الصدق عليه، وسماوياً له في العموم وأن يكون مؤلفاً، وأن تكون أجزاؤه مغايرة للمحدود، وأعرف منه وذاتية له، وإن كان إثبات كونها ذاتية تغني عن إثبات كونها أعرف، ولا بد وأن يؤتى بجميع المقومات العامة له، وجميع الخاصة، وأن يقدم العامة على الخاصة؛ لأن ذلك تعريف الشيء على ما هو عليه، وأقرب إلى تفعله، وألا يكون مذكوراً فيه غير ذلك، فحينئذ يكون مساوياً للمحدود في مفهومه.

فهذه هي المواضع التي تفتقر إلى إثباتها ليثبت أن المحمول حد للموضوع، وأما إبطال ذلك فيكفي فيه إبطال واحد منها، وأما الجنس فيحتاج في إثباته إلى إثبات كل ما ذكرناه في أجزاء الحدود؛ وفي إبطال إلى إبطال واحد منها، وأما الخاصة فتحتاج في إثباتها إلى إثبات كونها صادقة على الموضوع، وشاملة لكله، ومساوية له في العموم، وخارجة عن حقيقته.

وقد علمت أن معنى الخاصة ها هنا يشتمل على بعض أصناف الخاصة المثبتة في إيساغوجي، وعلى الرسم؛ ونعني: بالرسم ها هنا الرسم التام، فيجب في إثباته إثبات جميع ما ذكرناه في الخاصة، مع زيادة إثبات أنه أعرف من الموضوع.

وأما العرض العام، فيحتاج في إثباته إلى إثبات أنه صادق على الموضوع، وخارج عن حقيقته وغير مساو له في العموم، وأما إبطال كل واحد من الأربعة المحمولات، فيكفي فيه إبطال واحد مما ذكرناه، وجواب إثباته فيه لكن يكفي في إبطال ما سوى العرض العام سلب أي واحد مما ذكرناه، وجوب إثباته له عن بعض أفراد الموضوع.

وأما في العرض العام فيحتاج أن يسلب سلباً كلياً، ولا يفتقر الجدلي إلى إثبات ذلك أو إبطاله بحسب الحقيقة، بل بحسب الشهرة.

الفصل الحادي عشر

في القدح في الحدود

أما القدح في المقدمات: فهو بإبطال محمولاتها؛ وقد عرفت أن كل محمول، فإنه يطل بإبطال شيء مما ذكرنا وجوب إثباته له حتى يثبت.

وأما القدح في الأقيسة: فإن القياس يطل إما بإبطال صغراه أو بإبطال كبراه أو بإبطالهما معاً أو بإبطال صورته بالألا تكون على هيئة شكل، أو إن كان منه على هيئة شكل لا يكون على هيئة ضرب منتج، وبأشياء أخر ذكرنا بعضها فيما مضى.

ونذكر باقيها فيما يستقبل، لكننا نذكر في القدح في الحدود من جملة المحمولات أمثلة إذا عرفت نفعت بأنفسها ونفعت بمعرفة فساد ما هو مثلها، فنقول: الحد يقدح فيه إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ فمن وجوه:

منها: أن يستعمل فيه لفظ مشترك كقولهم: الصحة هي اعتدال المزاج، فإن لفظ المعتدل مشترك بين معان كثيرة ذكرناها في كتابنا في شرح فصول الفاضل أبقرط، وفي كتابنا في شرح «القانون» للشيخ الرئيس أبي علي رحمة الله عليه، وهذا قادح في صحة الحد؛ لأنه مخل بالفهم.

والمراد بالحدود إيضاح ماهيات الأشياء، اللهم إلا أن يقرن باللفظ المشترك ما يصرفه إلى المعنى المقصود في الحد، فحينئذ إن كان لذلك المعنى لفظ مشهور غير مشترك كان استعمال ذلك المشترك مع القرينة قادحاً في جودة الحد فقط، وإن لم يكن له لفظ مشهور لم يكن استعمال ذلك المشترك مع القرينة قبيحاً.

ومن ذلك أن يستعمل في الحد لفظ مشكل، كقولهم: الكون هو مصير إلى الجوهر، فإن لفظ المصير مشكل، ومعناه الانتقال، لكن الانتقال المكاني أولى به، ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ مستعار، كقولهم: الأرض هي أم البشر، فإن هذا مستعار من حيث إن في الأرض مادة التكوّن كالأم.

ومن ذلك أن يستعمل فيه لفظ غريب وحشي كالألفاظ التي ليست بمشهورة، كاستعمال لفظ الغضنفر بدل الأسد، وكما يعبر عن الشيء بلازمه الغريب الذي ليس

بمشهور، كما يستعمل بدل لفظ الرتيلاء المعفنة للسعة^(١) وهذه الأشياء كلها قوادح في جودة التحديد؛ إذ الغرض بالتحديد الإيضاح، وهذه كلها مغلطة، بل يجب أن يستعمل في الحدود الألفاظ الناصة المعتادة، لكنه ربما اشتهرت المعاني المقصودة من الألفاظ المذكورة حتى صارت تسبق إلى الذهن عند إطلاق تلك الألفاظ.

وحينئذ لا يكون استعمالها قبيحاً، بل ربما كان استعمالها أولى من الألفاظ الموضوعية لتلك المعاني في الأصل، وأما القوادح من جهة المعنى، فبوجوه:

منها: ألا يكون ذلك الحد صادقاً على المحدود كقولهم: النضر هو الرسول الصادق، وهذا كاذب فإنه لا رسول ولا صادق.

ومنها: ألا يكون دائم الصدق عليه.

ومنها: أن يكون أعم منه، كقولهم: النقطة شيء ما لا جزء له، وأخص منه قولهم: السبب هو ما يوجب وجود حالة من أحوال بدن الإنسان.

ومنها: ألا يكون مؤلفاً، كقولنا: البشر هو الإنسان، فإن هذا تعريف للشيء بنفسه وهو غير جائز؛ لأن المعرفة لا بد وأن يكون معلوماً قبل العلم بالمعرف، ويستحيل كون الشيء معلوماً قبل كونه معلوماً، لكن إن أريد بهذا التعريف تعريف المفهوم اللغوي فهو صحيح، ولكنه لا يكون حذاً.

ومن ذلك أن يعرف الشيء بما لا يعرف إلا به، كقولهم: الشمس هي كوكب يطلع نهاراً، ولا يمكن تعريف النهار إلا بأنه زمان طلوع الشمس، وربما خفي هذا إذا كان تعريف المعرفة بالمعرف بوسائط، كقولهم: الإثنان هو الزوج الأول، ولا يمكن تعريف الزوج بأنه عدد منقسم بمتساويين، ولا يمكن تعريف المتساويين إلا بأنهما شيان كل واحد منهما يطابق الآخر، ولا يمكن تعريف الشينين إلا بأنهما اثنان.

ومن ذلك أيضاً: أن يكرروا شيئاً في الحدود، وذلك الشيء إما المحدود

(١) الرُتَيْلَاء: من فصيلة العناكب وتسمى عقرب الحيات؛ لأنها تقتل الحيات والأفاعي. وهي أنواع وشرها النوع المصري. ومنه ما له زغب، وأهل مصر يسمون ذلك النوع أبا صوفة. ونهشها كلها قريب من لسع العقرب وهو مؤرم ومؤلم.

نفسه، لقولهم: العدد هو كثرة مركبة من آحاد، فإن الكثرة هي نفس العدد، وهذا مع ما فيه من التكرار، فهو تعريف للشيء بنفسه.

وإما أن يكون المكرر بعض المحدود كقولهم: الإنسان هو الحيوان الجسماني الناطق، ومن الأشياء أشياء يجب أن تكون في حدودها تكرار، كما في تحديد الأمور الإضافية، كقولنا في تحديد الأب: إنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك.

فقولنا: من حيث هو كذلك معناه من حيث هو مولد لآخر من تلك الجهة، وهذا تكرار، ومن ذلك أن تكون أجزاء الحد أخفى من المحدود، وهذا لا يتصور إذا كانت الأجزاء ذاتيات للمحدود في الحقيقة، كقولهم: الأرض هي جرم بسيط موضعه وسط الكل، فإن الأرض أعرف عن الناس من كل واحد من هذه الأجزاء، ومن ذلك أن تكون بعض الأجزاء غير ذاتية، كقولهم: الإنسان هو الحيوان الضاحك، ومن ذلك أن نخل بذكر بعض الذاتيات، كقولهم: الحيوان هو الجسم الحساس.

الفصل الثاني عشر

في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتها

أما تأليف حجة السائل: وهي التي تسمى تبكيثاً وإشكالاً وسؤالاً فعلى وجهين:

أحدهما: أن يسأل عن المقدمات مقدمة مقدمة، فإذا سلم له المجيب جميع المقدمات التي يظن السائل أنها تكفي في إنتاج نقيض الوضع، أو يحتاج معها إلى مقدمات يظن أن المجيب لا يمتنع من تسليمها إذا خاطبه به على سبيل الإخبار، وحينئذ يؤلف منها تبكيثه، ولا يكون حينئذ للمجيب النظر في المقدمات التي قد تقدم له تسليمها، فإنه قد اعترف بصدقها، إلا أن يكون السائل قد حرفها عن الوجه الذي سلمها، وحينئذ له أن يمنعها إلى أن يردها السائل إلى الوجه الذي سلمها عليه المجيب، وله النظر في شكل القياس وشروط إنتاجه، وربما كان القياس بحيث إذا أخذت مقدماته على الوجه الذي سلمها المجيب بطلب صورته، وإذا أخذت على

الوجه الذي تصح معه صورة القياس، خرجت عن الوجه الذي سلمها المجيب، فحينئذ يكون للمجيب النظر في ذلك، والكشف عن حال المقدمات.

والوجه الثاني: وهو الطريقة المحدثه. أن يخبر السائل عن المقدمات من غير أن يسأل عنها وواحدة بعد أخرى، بل يخبر بمقدمات الحجة مرتبة حتى ينتهي إلى آخرها.

وحيئنذ يكون حال المجيب على وجهين:

أحدهما: أن يتظاهر بالإنصاف وقلة المعاندة، وغرضه إذا استوفى السائل مقدماته أن يفكر فيها ليتفطن لمواضع المنع والعناد، فإذا أبطل شكل القياس أو منع مقدمة أو عارضها وعجز السائل عن الذب عن ذلك، انقطع وبطل إشكاله.

والوجه الثاني: أن يظهر المجيب قصور السائل أو ضعف الإشكال، فيقصد معانده من أول كلامه لينقطع في أوله فيمنع مقدمة مقدمة، ويعانده فيها إلى أن ينقطع.

والوجه الأول: أولى؛ لأن المجيب مع ما يظهر منه من الإنصاف وحسن الاستماع والوقار، يجد مهلة في التفكير فيكون تفضنه لمواضع المنع والعناد أكثر، ويكون منوعه أشد وشغبه أقل.

ونقول: إن الطريقة الأولى أقوى في الإلزام لكن يفتقر مستعملها إلى أن يكون عارفاً بتفاصيل المقدمات حتى يسأل عنها واحدة بعد أخرى، وأن تكون له خبرة لمخادعة المجيب حتى لا يسأله أولاً عن المقدمات التي يظهر للمجيب نفعها في إبطال الوضع، فلذلك السائل الفاضل إنما يسأل عن ملزومات المقدمات أو عن المقدمات المنتجة لها أو المنتجة للمنتجة لها، وكلما كان ذلك أبعد عن الوضع، كان تطفن المجيب لنفعه في إبطال الوضع أقل.

والطريقة الثانية: يكون لمستعملها بهاء ورونق، ولكنه إذا أبطل المجيب مقدمة من مقدماته بطل كل ما سرده، واضطر إلى اختراع حجة أخرى، وأما المجيب فإنما يؤلف حجته على طريق الإخبار عن المقدمات؛ لأن مقدماته يجب أن تكون مشهورة فلا يتمكن السائل من منعها، ولو كانت غير مشهورة وسلمها

السائل لم ينفعه ذلك؛ لأنه يدعي أن الوضع حق وذلك لا يكفي فيه أن يكون واحد يسلم مقدماته.

وأما حال السائل عند تأليف المجيب حجته، فهي كحال المجيب إذا كان السائل يؤلف حجته على الطريقة الأولى، وليس يلزم المحتج أن يؤلف حجته على الترتيب الذي ذكرناه في كتاب القياس، ولا أن يحلل قياسه إلى الأشكال، بل عليه أن يؤلفها على وجه يعتقد إنتاجها في المشهور، وعلى المدعي فسادها وخروجها عن النظم الصواب، بيان ذلك، ولا يكفي به بيانه بوجه غير مشهور.

الفصل الثالث عشر

في أقسام السؤال الجدلي

السؤال عن المقدمات في الجدل يكون على وجهين:

أحدهما: عن المقدمات مع النتيجة جملة، كقولنا: أليس إذا كان كل «أ ب» وكل «ب ج» يكون كل «أ ج»، فهذا لا حيلة فيه إلا المنع أو التسليم.

والمنع: إما أن يكون لمقدمة أو لشكل القياس، ولكن إذا كان الشكل المذكور مشهور الإنتاج لم يسمع من المجيب مع إنتاجه إلا أن يبين فساده بأقوال مشهورة كما بيناه. وإما منع المقدمات فإن كانت المقدمات الظاهرة الصدق في المشهور لم يسمع منعها أيضاً، وإن لم تكن ظاهرة الصدق سمع منعها، ولا يلزمه ذكر المستند في المنع، بأن ينزع به حس ليكون منسوباً إلى الإنصاف؛ وعلى السائل نصرتها بحجة أو تركها وأخذ بدلها، ونصرتها أولى؛ لأن في تركها ظهور عجز ما وانقطاع.

والوجه الثاني: أن يكون السؤال عن المقدمات وحدها من غير نتيجة، وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: سؤال تقرير.

والثاني: سؤال تخيير.

وسؤال التقرير: هو أن يسأل عن أحد طرفي النقيض على التحصيل مقروناً به حرف أليس أو ما يقوم مقامها، كقولنا: أليس أن اللذة خير؟ وأليس أن العدل جميل؟

وسؤال التخيير: هو الذي يفوض فيه إلى المجيب أن يجيب بأي طرفي النقيض شاء. ولا بد فيه من التصريح بالجزئين، كقولنا: هل اللذة عندك خير أو ليس بخير؟ وهذا السؤال يحسن حيث لا يكون أحدهما مشهوراً، ويكون السائل [ممكّن] من تأليف التبكيت من أي الجزئين سلم له على السواء.

وأما إذا كان أحدهما مشهوراً، فالأولى أن يذكر على سبيل الإخبار؛ إذ في السؤال تنبيه على جواز المنع، فإن عدل عن ذلك واستعمل السؤال فليكن سؤال التقرير، وخصوصاً إذا كان التأليف من ذلك الجزء أسهل عليه، لئلا يعسر عليه التأليف لو سلم المجيب الجزء الآخر عندما يسأل سؤال التخيير. انتهى.

الفصل الرابع عشر

كالخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجيب، والسائل

أما المجيب، فينبغي له التحفظ من شيئين:

أحدهما: في تسلم المقدمات، فليجتهد حتى لا يسلم حداً مكرراً، فإنه إذا لم يكن في المقدمات حد مشترك، لم يكن المجموع قياساً.

وثانيهما: أن يجتهد إذا عجز عن منع المقدمات، أن يمنع إنتاج تأليفها، بأن يبطل شكل القياس، وإنما يتأتى له ذلك، إذا كان مستحضراً لشروط الأقيسة، وعدد ضروبها، فيجب أن يكون ذلك معلوماً عند الجدلي.

وأما السائل: فيجب أن يحتال في استعمال ما أوصى المجيب بالتحرز عنه، فيجتهد في إخفاء كون المقدمات التي يسأل عنها نافعة في إبطال الوضع، والحيلة في ذلك، ألا يسأل عن المقدمات القريبة، بل عن المقدمات المنتجة لها، أو المنتجة للمنتجة لها، وكلما كان ذلك أبعد عن الوضع، فهو أفضل.

ولنختم الكلام في الجدل مستعينين بالله وحده.

كتاب سوفسطيقا

ويشتمل على فصول:

الفصل الأول

في منفعة هذا الكتاب

كما أن الحق يُتعلّم ليعتقد، والخير يُتعلّم ليستعمل، كذلك الباطل يتعلم ليحترز عنه كما يتعلم الطبيب أمر الأركان والأمزجة وغير ذلك ليعلمها، ويتعلم كيفية حفظ الصحة وإزالة المرض ليستعملها، ويتعلم السموم والأشياء الضارة ليجنبها ويحترز عنها، بل ربما كان من الناس من يؤثر الشهرة بالعلم، وإن لم يكن عالماً على أن يكون عالماً غير مشهور، فيضطر لذلك إلى مغالطة العلماء والتمويه بالمساواة لهم أو التقدم عليهم ليظهر له بذلك ميزة عند العوام، فلذلك يضطر إلى استعمال المغالطات، بل قد يضطر الجدلي إلى ذلك إذا عجز عن قهر معاند الحق بطريقة الجدل.

كما أن الفيلسوف قد يضطر إلى الجدل إذا عجز عن البرهان، إما لتعذره في تلك المادة أو لقصوره عنه أو لقصور من يخاطبه، لكن المموه بالحكمة وليس بحكيم يسمى سوفسطائياً، والمموه بالجدل يسمى مشاغبياً ممارياً، وكل واحد منهما يسمى مغالطياً.

والغلط: هو أن يجهل الإنسان شيئاً ويجهل أنه يجهله، وغرضنا الآن إحصاء الأشياء المغلطة، ليكون لمتعلمها سبيل إلى اجتنابها، وسبيل إلى استعمالها عند إرادته تغليظ غيره.

الفصل الثاني في أسباب وقوع الغلط

الغلط يحدث:

إما: من قبل طبائع الأشياء المنظور فيها.

وإما: من قبل الناظر.

أما من قبل الناظر في الأشياء فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون في طبيعته نقص يقعده عن الكمال، كالذي تكون القوة التي بها يتصور الأشياء قاصرة أو مشوشة، فلا يتم له تصورهما على التمام، وربما تصورهما على غير ما هي عليه، أو تكون القوة التي بها تركيب صور الأشياء بعضها مع بعض، وتفصيل بعضها من بعض قاصرة أو مشوشة، أو القوة التي بها تحفظ المعاني وتذكر كذلك.

وكما أن الحس الظاهر قد يقع من قبله غلط، إما طبيعي كروية الكبير البعيد صغيراً، والصغير القريب جداً كبيراً، والساكن متحركاً والمتحرك ساكناً. وإما مدعى كالخيالات التي يراها من ابتداء به نزول الماء في العين، وقد يقع به نقصان، كضعف البصر عن رؤية الأشياء الدقيقة أو البعيدة، وقد يقع به بطلان كالعمى، فذلك لا يبعد أن يقع في القوى الباطنة نقصان أو بطلان أو تشوش، إما خلقه أو حدث بعد ذلك لمرض، فيقع بسبب ذلك غلط، وليس كلامنا الآن في مثل هذا.

والوجه الثاني: أن يكون عديم الملكة التي بها يميز بين صحيح الحدود من فاسدها، وصحيح الأقيسة من فاسدها، فلا يقوى على التمييز بينها، وإن كانت قواه كلها صحيحة.

وأما حدوث الغلط من قبل طبائع الأشياء: فإن الأشياء لو كانت كلها متباينة ظاهرة الاختلاف لم يبعد ألا يقع فيها غلط، وكذلك لو كانت كلها متحدة لم يبعد ألا يقع فيها أيضاً غلط، لكنها متحدة مختلفة، فإن الشيء الواحد قد تكون له جهات كثيرة يختلف بها، وقد تكون أشياء كثيرة تشترك في شيء واحد تتحد به، فلذلك وجب أن يقع الغلط كثيراً فيظن بالأشياء المختلفة أنها واحدة وبالشياء

الواحد أنه كثير.

ومن المغلطات أشياء تسمى المغلطات الخارجة: وهي أشياء خارجة عن النظر، كترذيل قول الخصم، أو قطع كلامه أو الاستهزاء به والإزراء بمرتبته أو الإعراب عليه في العبارة والخروج عن محل النزاع إلى غيره، وأسباب مغیظة أو مضجرة، فإن المباحث قد يعرض له عند الضجر والكلال أن يسلم كل ما يورد عليه، فيعرض بسبب ذلك غلط كثير.

ومن الناس من يوهم العوام تقدمه في العلم بالتزام شعار الصالحين من طأطأة الرأس. وخفض الصوت وحمل السبحة والسواك والسجادة.

ومنهم: من يوهمهم التقدم في العلوم الحكمية بارتكاب المعاصي، ومخالفة الشريعة ليوهم أنه اطلع على علوم الأوائل حتى عرف أن هذا التقيد بكلام الشريعة من الهذيان.

ومنهم: من يوهمهم بالتقرب إلى الملوك وقوة الجاه وغير ذلك.

الفصل الثالث

في مادة الأقيسة المغلطة

قد تقدم منا الكلام في وجوه الأغاليط الواقعة في الحدود الموقعة للتصور: ونحن الآن نشير إلى الأغاليط الواقعة في الأقيسة الموقعة للتصديق.

والغلط يقع في القياس:

إما من جهة مادته.

وإما من جهة صورته.

وإما من جهتهما معاً.

ومادة الأقيسة هي مقدماتها، والمقدمات يقع الغلط بسببها، إما؛ لأنها ليست غير النتيجة كما في مقدمات المصادرة على المطلوب، أو لأنها ليست بأعرف منها، وإن كانت غيرها.

وإما بسبب كذبها: ولا شك أن الكاذبة لا يقع بسببها غلط إلا إذا ظنت صادقة، وإنما يظن بالكاذب الصدق لمشابهته الصادق والتباسه به، فلذلك كانت

مادة قياس المغالطي هي الوهميات والمشبّهات بغيرها، ولا تكون هي هي.
والتباس الباطل والكاذب بالحق والصادق، إما من جهة اللفظ أو من جهة
المعنى، والأكثر هو الواقع من جهة اللفظ.

الفصل الرابع

في المغلطات اللفظية

أكثر الغلط الواقع بسبب اللفظ هو لكون اللفظ مشتركاً أو متشابهاً أو متشككاً
أو متبايناً، وأكثر هذه هو الواقع بسبب كون اللفظ مشتركاً، إما بسيطاً أو مركباً.
واللفظ البسيط يكون مشتركاً، إما باعتبار جوهره وإما باعتبار هيئته، والذي
باعتبار جوهره فكقول الشاعر:

بالمنطق اشتغلوا ويكفي قولهم إن البلاء موكل بالمنطق

فإن المراد بالمنطق الأول: العلم الذي نحن نتكلم الآن فيه.

وبالثاني: الكلام الذي هو اللفظ المقيد للمعنى.

وكقولنا: هذه الدار أرفع من الأرض، وكل ما هو أرفع من شيء فهو أعظم
منه، فهذه الدار أعظم من الأرض. فإن الأرفع مشترك بين العلو في المكان وبين
العلو في المكانة التي هي رفعة القدر، وكذلك الأعظم مشترك بين الأعظم في الكم
والأعظم في المنزلة.

فقولنا: هذه الدار أرفع من الأرض، يقبل لأنها أرفع في المكان، وقولنا: وكل
ما هو أرفع من شيء فهو أعظم منه، يقبل؛ لأنه يفهم من الأرفع والأعظم ما هو
كذلك في المنزلة، فإذا أتجنا أردنا بالأعظم ما هو كذلك في الكم.

ومن المعلوم أن مثل هذا إذا وقع في القياس، فإما ألا يكون الأوسط متحداً
أو لا يكون القياس قياساً على تلك النتيجة، والذي باعتبار هيئته، فكالمتشارك بين
المفرد والجمع كالفلك، وبالمتشارك بين الذكر والأنثى كالقملة.

وربما كانت بينة اللفظ للأثني، وهو لا يستعمل إلا للذكر كالخليفة وطلحة
وحمزة، وربما كان بالعكس كهند، وربما كان هذا الاشتراك واقعاً في الكتابة دون

التلفظ، كالحمل والحمل والإبل والإبل.

وأما الاشتراك الواقع في اللفظ المركب: فقد يكون بسبب إعرابه، كقولنا: غلام حسن بالسكون فيهما، فإن هذا يحتمل أن يكون حسن اسم سيدة، وقد يكون صفة للغلام، وكذلك ما قيل: لا يقتل قرشي صبراً، فإن اللام من يقتل إذا سكنت كان هذا أمراً، فإن رفعت كان إخباراً.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فإن أرجلكم إن خففت كان عطفاً على رؤوسكم، فيكون الواجب مسحهما، وإن نصبت كان عطفاً على الوجه واليدين فكان الواجب غسلهما.

وقد يكون بسبب الوقف كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ [آل عمران: ٧] فإنه إذا وقف على «إِلَّا اللَّهُ» كان معناه مغايراً لما إذا وقف على «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ».

وقد يكون باختلاف هيئة القائل، فإنه إذا قال قائل: إن زيدا فاضل، وهو على هيئة مستهتر كان هذا سبباً، وإن قاله على هيئة الوقار كان مدحاً، وقد يكون بسبب اختلاف عود الضمير، كقول بعضهم: إن الحجاج أمرني أن ألعن علياً فالعنوه، فإن الضمير يعود في إرادته إلى الحجاج وأوهم عوده إلى علي ﷺ وكقولنا: هذا الحكيم يتصور الحمار، وما يتصوره الحكيم فهو كما يتصوره، فهذا الحكيم حمار، فإن الضمير يعود تارة إلى الحمار، وتارة إلى الحكيم.

وقد يكون بسبب لفظ لا يعلم كونه جزءاً من الموضوع إلى المحمول أو خارجاً عنهما، كما إذا قلنا: الإنسان بالإمكان كاتب، فإنه يحتمل أن يكون الإمكان جزءاً من الموضوع، كأنا قلنا: الإنسان الذي إنسانيته بالإمكان هو كاتب.

ويحتمل أن يكون جزءاً من المحمول كأنا قلنا: الإنسان هو الذي بالإمكان كاتب، ويحتمل أن يكون خارجاً عنها، فيكون جهة للقضية، ولا شك أن المعنى مختلف حينئذ، وقد يكون بسبب تردد حرف العطف بين كونه لجميع الأجزاء أو لجميع الصفات، كقولنا: الخمسة زوج وفرد، فإن أردنا جميع الأجزاء كان هذا

صادقاً؛ لأن الخمسة لها جزء فرد وجزء زوج، وإن أردنا جمع الصفات كان المقول كاذباً.

فنعرف من هذا أنه قد يصدق الشيء مجتمعاً ولا يصدق متفرقاً، فإنك لو قلت: الخمسة زوج أو الخمسة فرد كذبت، وكذلك يصدق أن الشافعي كان موجوداً، ولا يصدق أن الشافعي موجود.

وقد يكون متفرقاً صادقاً، فإذا جمع كذب، كما إذا صدق أن زيدا طبيب، وكان غير فاره في الطب، وصدق أنه فاره؛ أي: في النجوم، فإذا جمع، وقيل: إن زيدا طبيب فاره كذب؛ لأن مفهومه أنه فاره في الطب، فهذا ما يقع بسبب اللفظ المشترك.

وأما ما يقع بسبب كون اللفظ متشابهاً، واللفظ المتشابه منه ما يسمى منقولاً، وهو أن الضمير [يكون] مجازة مشهوراً حتى يتبادر إلى الفهم، ويسمى حقيقة منقولة إما شرعية إن كان الناقل هو الشرع كاسم الصلاة والزكاة أو عرفية إن كان الناقل هو العرف.

أما العام كاسم الدابة، أو الخاص كاصطلاح النحاة وغيرهم من أرباب الصنائع، ومن المتشابهة المستعارة، وهو أن يطلق على الشيء اسم بما يشبهه، والفرق بينه وبين المنقولة أن المستعار يكون باقياً على مفهومه الأول ولا كذلك المنقول؛ مثال المستعار قولهم: إن الأرض أم، وأن المادة خاصته، وأم وأنثى، وأن الصورة ذكر، وهذه كلها توقع الغلط.

وأما المشكلة فكقولنا: الشر ينتفع به وكل ما ينتفع به فهو خير فالشر خير، فإن لفظ الانتفاع في الخير والشر بالتشكيك، فقولنا: الشر ينتفع به؛ أي: المنفعة التي تليق بالشر، وقولنا: وكل ما ينتفع به فهو خير؛ أي: ما ينتفع به الانتفاع المعتد به، فلا يكون الأوسط متحداً.

وكذلك قولهم: ابنك لك وكل ما يكون للإنسان فهو ملكه ينتج ابنك

مملوكك، فإن لفظ لك مشكل، وأما المتبائية فتوقع الغلط إذا كانت معانيها متقاربة فيوهم أنها مترادفة، ويستعمل بعضها مكان بعض كالخمر والسلافة، فإن السلافة يفهم منه مع معنى الخمر كونها رقيقة صافية، فهذه هي المغلطات اللفظية. انتهى.

الفصل الخامس

في المغلطات المعنوية

وأما الكاذب الشبيه بالصادق بسبب المعنى: فإما أن يكون كاذباً بالكل أو بالجزء.

والكاذب بالكل: إما أن يشبه الصادق لاندراجهما تحت كلي، كما قد يظن أن البياض مفرق للبصر؛ لأنه لون، فيحكم أن كل سواد مفرق للبصر. وكذلك قد يظن أن البياض والسواد لما صدق عليهما اللون وجب أن يصدق أحدهما على الآخر، فيحكم أن كل بياض سواد، وإما؛ لأن الوهم يوجب ذلك كما يظن أن البارئ تعالى محسوس وفي وجهه.

وأما ما يكون كذبه بالجزء: فإما بسبب إيهام أن الكلي الموجب ينعكس لنفسه، فيظن أنه لما صدق أن كل إنسان حيوان لزم أن يصدق أن كل حيوان إنسان، وكما يظن أن حكم لازم الشيء كحكمه حتى يظن أن الشكل الثالث ينتج كلياً كما إذا صدق أن هذا الحائط أبيض وأنه يابس، فقد يظن أنه يلزمه صدق أن كل أبيض يابس.

ومن الغلط بسبب المعنى، أن يقع خلل في شرط من شرائط النقيض، كما قد يظن أن قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿[المرسلات: ٣٥ - ٣٦].

مناقض لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] وهذا الوهم فاسد لجواز أن يكون الجدال لا مع الله تعالى، وعدم الإذن في الاعتذار معه أو يكون ذلك بحسب وقتين من ذلك اليوم، وقد يكون بسبب أخذ الكل مكان كل واحد، وبالعكس.

وكذلك أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل. كما إذا صدق أن الخمر الذي في

الذن مسكر بالقوة، يظن أنه مسكر بالفعل، وكذلك أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، كما يظن أن السقمونيا مبردة بذاتها إذا أسهلت الصفراء فبردت.

الفصل السادس

في الغلط الكائن من جهة صورة القياس

القياس الفاسد من جهة صورته: إما ألا يكون على سبيل شكل منتج أو إن كان على سبيل شكل منتج لا يكون على سبيل ضرب منه منتج. والذي لا يكون على سبيل شكل منتج إما ألا يكون فيه شيء مشترك. لا في اللفظ ولا في المعنى، أو لا يكون مشتملاً على موضوع النتيجة ومحمولها، وهذا لا يشته على من له فطنة، أو يكون فيه شيء مشترك في اللفظ فقط. بأن يكون الأوسط لفظاً مشتركاً، ويكون المعنى المنسوب إلى الأصغر غير المنسوب إلى الأكبر.

وقد ذكرنا مثل هذا فيما مضى، فلنتكلم الآن في الخطابة مستعينين

بالله وحده.

كتاب رطوبيقي

وهو كتاب الخطابة، ويشتمل على فصول:

الفصل الأول

في ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها

الخطابة: صناعة قياسية فائدتها إقناع الجمهور في الجزئيات، هل تفعل أو ليس، وهل هي عدل أو جور؟ وفي تكبير أمر أو تصغيره وكونه ممدوحاً أو مذموماً، وما يحصل في نفس السامع من القناعة، هو الغرض الأقصى من هذه الصناعة، وليس الخطيب الفاضل هو الذي يقنع كل أحد، بل الذي يستعمل في كل شيء ما يليق به، وإن تخلفت الغاية، كالطبيب فإنه إذا لم يقدر على إيجاد الصحة أو حفظها في كل شخص، لم يقدح ذلك في صناعته، ولما كانت طبائع الناس مختلفة، فينبغي أن يكون عند الخطيب صنوف من الطرق المقنعة، وضروب من الحيل في ذلك.

والقناعة: هي ظن ما، والظن قد عرفته، وهو أن يعتقد في الشيء أنه كذا مع الشعور بإمكان مقابله، فمن ذلك ما يظهر للظان ما يعانده به ذلك الظن لكنه أضعف من السبب الذي أوجب الظن، وهذا الظن يكون ضعيفاً.

ومن ذلك ما لا يظهر له ما يعانده به، فيكون ظنه ذلك أقوى لا محالة، ومنزلة هذه القناعة في الخطابة منزلة اليقين في العلوم، وإصغاء المستمع بمنزلة التعلم فيها؛ وإذ الخطابة موقعة للظن فيجب أن تكون مبادؤها ظنية؛ إذ اليقينية توقع اليقين لا محالة.

والمظنونات على قسمين:

منها: ما هي مشهورات في بادئ الرأي؛ أي: الذي لم يتعقب بالفكرة، فإذا تعقب بالفكرة والنظر عاد ذلك الظن تكذيباً، كقولنا: ينبغي أن تنصر صديقك ولو كان ظالماً، ومن المظنونات ما ليس كذلك، كظننا بمن يطوف بالليل خفية أنه لص،

وكما يظن الإنسان إذا رأى عبوساً يدنو منه بسرعة وبيده آلة للقتل في موضع مخيف أنه يقصد قتله.

الفصل الثاني

في الحجة الخطابية

والحجة الخطابية لما كانت مقنعة إقناعاً ظنياً، فيجب أن يكون فيها موضع عناد خفي، إذا لو كانت سالمة عن العناد لكانت برهاناً، ولو كان العناد فيها ظاهراً لكل أحد لم يقع بها إقناع.

والعناد: إما أن يكون في المقدمات، وقد علمته وهو أنها لا تكون قطعية، أو في شكل الحجة وتأليفها، فيجب أن تكون خارجاً عن الصواب خروجاً لا يظهر حتى تكون مقنعة في الظاهر، بحيث لو تعقبت لظهر فيها العناد، فلذلك كانت الخطابة تستعمل قياس الضمير والتمثيل.

وينبغي في قياس الضمير أن يضرر الكبرى لا الصغرى، فإن ذكرت الكبرى فلتذكر في الشكل الأول مهملة؛ لأن الكبرى إنما تضرر في الخطابة لئلا يظهر عنادها، لا لكونها بينة ظاهرة، فلو ذكرت كلية لظهر فيها العناد.

ويجوز أن تكون الصغرى في الشكل الأول سالبة، ويجوز أن تكون مقدمتا الشكل الثاني متحدة في الكيف، ويجوز أن يستعمل الشكل الثالث لإنتاج الكلي؛ لأن ذلك كله مقنع في بادئ الرأي، وإنما يتفطن لفساده المنطقي.

وأما في التمثيل فينبغي أن يكون الفرع شبيهاً بالأصل في بادئ الرأي، وأن يضرر المشترك، إلا أن يكون خفياً.

ومن المقنعات في الخطابة: إنه إذا لم يأت المدعي على دعواه بحجة فدعواه باطلة، وكذلك إذا أفسدت هيئة حجته أو منعت مقدماتها وعجز عن الانتصار لها، وكذلك فضيلة القائل ونقيصة خصمه مقنع موضع للظن، وإن لم يأت بحجة، فإن أتى بحجة ولو ضعيفة كان الإقناع أشد، وهذه الفضيلة والنقيصة معتبرة بحسب المشهور لا بحسب الحقيقة.

الفصل الثالث

في المقنعات الخارجة

إن ها هنا أشياء تسمى المقنعات الخارجة، وهي كمدح القائل نفسه، وقدحه في خصمه، وربما كان المدح والقدح في أشياء خارجة عن الصناعة التي يتخاطبون فيها، كما فعل جالينوس في كتاب «حيلة البرء» لجالينوس، حين ناقض بأسلس: بأن ذكر خسارة صناعة أبيه، وكما فعل في المقالة الأخيرة من كتاب «آراء أبقراط وأفلاطون» حين ناقض منديوس بأنه نشأ في قرى نائية عن المدن الكبار، وفضل نفسه بأنه أقام برومية الكبرى، وكذلك استماله الحاضرين إلى قوله بمدحهم وتعظيم من وافقه منهم، وسب من خالفه.

وتحريف قول الخصم إلى ما هو عندهم شنع منكر، وكذلك تعظيم الأمر الذي فيه القول وتفخيمه أو تصغيره وتهوينه أو تحسينه أو تقبيحه، فإن القائل إذا عظم ما في قوله من الصدق والخير، وصغر ما فيه من الكذب والشر وهونه، وعظم كذب قول مخالفه وشره قبل قوله واطرح قول خصمه.

وكذلك الفصاحة في القول، وتقريب المعنى إلى الفهم بعبارة بليغة وسمت حسن مما يوقع في الأنفس صدقه، وخصوصاً إذا استشهد على ذلك بقول القدماء، وكذلك الخلف على صدق قول القائل وكذب قول خصمه، وكذلك المراهنة على صدق قوله كما فعل جالينوس حين وضع الدنانير عند صاحب الهيكل لتكون لمن ثبت عنده أن العصب ينبت من القلب.

واعلم أن مثل هذه الأشياء إنما تحسن عند الخطابة، وأما ذكرها في العلوم كما فعل جالينوس فقبيح جداً.

كتاب قطوريقي

وهو فصل واحد

والقياس الشعري فائدته الحث أو القبض بالتخييل من غير اعتبار صدق، حتى لو استعمل فيه الصادق اليقيني لم يكن ذلك شعراً من جهة ما هو صادق، بل من جهة تخيله، وعليه حركات الجمهور في معاشهم وتصرفاتهم، ويتألف من المخيلات.

فالتخييل من الشاعر: بمنزلة الإقناع في الخطابة والتعليم في العلوم، وما يحصل عند السامع من التخييل كالقناعة في الخطابة واليقين في العلوم، وقد يتخيّل الإنسان لا من مخيل بل من نفس التخييل، كمن يتخيّل له المفزعات، فيخرج منها، وقد يصير الإنسان مخيلاً ومتخيلاً باعتبارين، كمن تخيل العسل بالمرّة السقيّة فينفر منه، وهذا كما يكون المفكر في العلوم معلماً لنفسه ومتعلماً.

وأكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعما يذرونه إقداماً وإحجاماً صادراً على هذا الوجه من غير رؤية أو ظن، وخصوصاً عند استحسان القول إما بجودة هيئته أو لبلاغته أو لقوة صدقه، وإن لم يكن يلزمه المطلوب، فإن القائل إذا كان قوله ظاهر الصدق أذعن له، وخصوصاً إذا روجه الوزن وحسن النظم، وخصوصاً إذا كان النعم موافقاً ولذيذاً.

وإذاً قد قلنا في فنون المنطق ما يليق بهذا الكتاب، فلنختمه

مستعينين بالله وحده تم الكتاب بحمد الله وعونه

والصلاة على سيدنا محمد ﷺ خير خلقه وعلى آله والسلام

فهرس بأهم المصادر والمراجع

(أ)

١. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر الشافعي المقديسي، ط/الثالثة مكتبة المدبولي سنة ١٩٩١م.
٢. الإشارات والتنبيهات لأبي علي ابن سينا، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، طبعة دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

(ب)

٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ أبي حفص محمد بن علي الأنصاري النشار، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط/عالم الكتب بيروت سنة ٢٠٠٦م.
٤. بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة للإمام عبد الرحمن السيوطي، ط الأولى ١٩٦٤م.

(ت)

٥. تاج العروس من جواهر القاموس/محمد مرتضى الزبيدي، ط/مطبعة الخيرية في مصر سنة ١٣٠٦ هـ.
٦. تحرير القواعد المنطقية/قطب الدين محمود بن محمد الرازي، على الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني، المعروف بالكاتب القزويني/ط: مصطفى البابي الحلبي ط:ثانية ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨م.
٧. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني/ط: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨م.

(ج)

٨. حاشية ابن قطلوبغا على المسامرة لزين الدين القاسم بن قطلوبغا الحنفي،

المتوفى عام ٨٧٩هـ الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ٢٠٠٢م.

(د)

٩. دراسات في المنطق القديم د/حسن محرم الحويني، ط/مطبعة الفجر الجديد، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
١٠. دائرة المعارف الإسلامية.

(ر)

١١. رحلة ابن بطوطة، تقديم وتعليق د/عبد الهادي التازي، ط/أكاديمية المملكة المغربية سنة ١٩٩٧ م.

(س)

١٢. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.

(ش)

١٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.
١٤. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، طبعة مكتبة وهبة، القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.
١٥. شرح التلويح على التوضيح للمولى سعد الدين التفتازاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٦م.

(ض)

١٦. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، للشيخ عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ط/دار القلم دمشق/ الطبعة السادسة ٢٠٠٢م.

(ط)

١٧. طوابع الأنوار من مطالع الأنظار للإمام القاضي ناصر الدين البيضاوي، تحقيق د. محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ/١٩٩٨م.

(غ)

١٨. غاية المرام في علم الكلام للإمام سيف الدين الأمدي، تحقيق د. حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م. وطبعة دار الكتب العلمية - بتحقيقنا.

(ف)

١٩. الفهرست لابن نديم، تعليق د/يوسف على طويل وأحمد شمس الدين، ط/دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٢٠. في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، د/إبراهيم مذكور، ط/مكتبة الدراسات الفلسفية، الطبعة الثانية.

(ك)

٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة مصطفى ابن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط/دار الفكر بيروت سنة ١٩٩٠م.
٢٢. كشف الترمويها على لباب إشارات ابن سينا، للرازي، لسيف الدين الأمدي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٣. الكامل في التاريخ لابن الأثير: ط/دار الطباعة المنيرية سنة ١٣٥٧ هـ.

(ل)

٢٤. لسان العرب، ابن منظور، ط/دار الكتب العلمية، بيروت.

(م)

٢٥. المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للإمام سيف الدين الأمدي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٦. محصل لأفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين/فخر الدين الرازي، تقديم د/سميح دغيم، طبعه دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
٢٧. مختار الصحاح/محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط مطبعة الأميرية/القاهرة سنة: ١٩٣٧م.

٢٨. مدخل لدراسة المنطق القديم د/أحمد الطيب، ط/دار الطبعة المحمدية بدون تاريخ.
٢٩. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ.
٣٠. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط/دار صادر بيروت بدون تاريخ.
٣١. معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.
٣٢. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م.

(ن)

٣٣. نهاية الإقدام في علم الكلام الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني تقديم الفرد جيوم. طبعة دار الكتب العلمية - بتحقيقنا.

(و)

٣٤. وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق وتقديم محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/الأولى النهضة المصرية سنة ١٩٤٨ م.

فهرس المحتويات

٣	مقدمة التحقيق.....
٤	- مفهوم المنطق.....
٤	- المنطق الأرسطي.....
٥	- العقل الأرسطي أو العقل السليم.....
٩	- نقد المنطق الأرسطي.....
١٠	- نقد القياس عند أرسطو.....
١٥	العلامة ابن النفيس.....
١٥	حياة ابن النفيس.....
١٧	مؤلفاته.....
٢١	مقدمة المصنف.....
٢١	الفصل الأول: في بيان الحاجة إلى المنطق.....
٢٣	الفصل الثاني: في حد المنطق ومنفعته وموضوعه.....
٢٤	الفصل الثالث: في ذكر شكوك وحلها.....
٢٧	كتاب إيساغوجي.....
٢٩	الفصل الأول.....
٣٠	الفصل الثاني: في اللفظ المفرد والمؤلف.....
٣١	الفصل الثالث: في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الجزئي.....
٣٢	الفصل الرابع: في الذاتي والعرضي.....

الفصل الخامس: في المقول في جواب "ما هو" والمقول في جواب	
"أيما هو" والمقول في طريق "ما هو" والداخل في جواب "ما هو" ... ٣٦	
الفصل السادس: في حد الجنس وأقسامه	٣٧
الفصل السابع: في ماهية النوع وأقسامه	٣٩
الفصل الثامن: في الفصل	٤٢
الفصل التاسع: في الخاصة	٤٣
الفصل العاشر: في العرض العام	٤٤
كتاب قاطيغورياس	٤٧
الفصل الأول: في تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى	٤٧
الفصل الثاني: في نسبة الموضوعات إلى المحمولات	٤٨
الفصل الثالث: في نسبة الأجناس إلى فصولها	٤٩
الفصل الرابع: في تقسيم تضبط به المقولات	٤٩
الفصل الخامس: في الجوهر وأقسامه	٥٠
الفصل السادس: في تحقيق العرض	٥١
الفصل السابع: في تحقيق أقسام العرض	٥٢
الفصل الثامن: في المتقابلات	٥٥
الفصل التاسع: في المتقدم والمتأخر ومعاً	٥٦
كتاب باريير مينياس وهو كتاب العبارات	٥٧
الفصل الأول	٥٧
الفصل الثاني: في أقسام اللفظ المفرد	٥٧
الفصل الثالث: في أقسام اللفظ المؤلف	٥٩
الفصل الرابع: في الخبر وتحقيقه	٥٩

٦٤	الفصل الخامس: في تفسير لفظ الجهة والمادة والتفرقة بينهما
٦٧	الفصل السادس: في ذكر أقسام القضايا بحسب الجهات
٧١	الفصل السابع: في تعديد أجزاء العملية وذكر مواضعها
٧٣	الفصل الثامن: في تحقيق الموضوع والمحمول
٧٦	الفصل التاسع: في تحقيق تقابل القضايا وشروطه
	الفصل العاشر: في القضية الواحدة والكثرة وما يصدق مجسوعاً، ومتفرقاً، وما لا يصدق
٧٧	
٧٨	الفصل الحادي عشر: في أقسام القضايا الشرطية
	الفصل الثاني عشر: في حصر الشرطيات، وإهمالها وخصوصها، وصدقها، وكذبها، وإيجابها، وسلبها
٨١	
	الفصل الثالث عشر: في القضايا المحرفة وفي هيئات تلحق القضايا
٨٤	تنفيذها أحكاماً زائدة
٨٦	كتاب أنولوطيقا الأولى
٨٦	الجملة الأولى
	الفصل الأول: في أقسام الحجة، وحد القياس وتفسير ألفاظ تستعمل في هذا الكتاب
٨٦	
٨٩	الفصل الثاني: في الشكل الأول
٩٨	الفصل الثالث: في الشكل الثالث
	الفصل الرابع: في القضية العدمية، والمحصلة والمعدولة من أصناف الحملات، والتفرقة بينها
١٠٣	
١١٢	الفصل الخامس: في تلازم ذوات الجهة
١١٤	الفصل السادس: في التناقض
١٢٢	الفصل السابع: في تحقيق أقسام الشرطية المنفصلة وتلازم الشرطيات

١٢٦	الفصل الثامن: في القياس الاستثنائي
١٣٠	الفصل التاسع: في قياس الخلف
١٣٢	الفصل العاشر: في العكس المستوي
١٤٣	الفصل الحادي عشر: في الشكل الثاني
١٤٩	الفصل الثاني عشر: في المختلطات في الشكل الأول
١٦٠	الفصل الثالث عشر: في المختلطات في الشكل الثاني والثالث
١٧٠	الفصل الرابع عشر: في بقية الكلام في القياس الاستثنائي
١٧٦	الفصل الخامس عشر: كلام كلي في القياس
١٧٦	الجملة الثانية
	الفصل الأول: في بيان ما هو أشرف المطالب وما هو أحسن وما هو
	منها أسهل وما هو منها أصعب وفي وجوه إبطال المطالب في
١٧٩	اكتساب الأقيسة واستفراد النتائج ومتى تكون صادقة أو كاذبة
	الفصل الثاني: في القياس البسيط والمركب وعدد المقدمات والحدود
١٨٣	والنتائج
١٨٦	الفصل الثالث: في تحليل القياس
	الفصل الرابع: في بيان الدور والعكس والقياس من مقدمات متقابلة
	والمصادرة على المطلوب وعكس النتائج لعكس المقدمات
١٩٢	والمقدمات لعكس النتائج في الأشكال الثلاثة
١٩٩	الفصل الخامس: في الأدلة الفقهية
٢٠٤	الفصل السادس: في الاستقراء ورده ورد التمثيل إلى هيئة القياس
٢٠٥	الفصل السابع: في قياس الضمير وقياس المساواة
٢٠٧	أنولوطيقا الثاني وهو كتاب البرهان
٢٠٧	المقدمة

الجملة الأولى ٢١١

الفصل الأول: في المبادئ الأولى للأقيسة بقول مجمل ٢١١

الفصل الثاني: في تحقيق أصناف المبادئ الأولى للأقيسة ٢١٣

الفصل الثالث: في البرهان العقلي والسمعي وما هو منهما أشرف ٢١٨

الفصل الرابع: في أقسام البرهان العقلي ٢٢٠

الفصل الخامس: في المتقدم والمتأخر وتفصيل القول في العلل

والمعلولات وبأيها يمكن جعله حداً أوسط وأيها لا يمكن ٢٢٣

الفصل السادس: في تحقيق الذاتي وأقسامه ٢٢٥

الفصل السابع: في تحقيق معنى الأولى ٢٢٦

الفصل الثامن: في تحقيق مقدمات البرهان ٢٢٨

الفصل التاسع: في تحقيق موضوع الصنائع البرهانية ٢٣٠

الفصل العاشر: في تحقيق مبادئ الصنائع النظرية البرهانية ٢٣١

الفصل الحادي عشر: في المسائل ٢٣٤

الفصل الثاني عشر: في المطالب في العلوم ونحوها ٢٣٧

الفصل الثالث عشر: في اشتراك العلوم وتباينها بالموضوع

والمبادئ، والمسائل ومراتبها ٢٤٠

الفصل الرابع عشر: في تعاون العلوم ونقل البرهان ٢٤٢

الفصل الخامس عشر: في اختلاف العلوم بالكلية والجزئية ٢٤٤

الفصل السادس عشر: في اختلاف العلوم في سهولة التعرف وصعوبته ... ٢٤٥

الجملة الثانية ٢٤٦

الفصل الأول: كلام كلي في الحد والرسم وأقسامهما ٢٤٦

الفصل الثاني: في تحقيق كل واحد من أصناف الحدود ٢٤٧

٢٤٩	الفصل الثالث: في لواحق الحدود في تقسيم الماهيات بحسب الحدود..
٢٥٢	الفصل الرابع: في تحقيق كل واحد من أقسام الرسم
٢٥٣	الفصل الخامس: أقسام المخاطبات البرهانية
٢٥٦	كتاب طوبيقا
٢٥٦	الفصل الأول: في ماهية الجدل ومرتبته
٢٥٧	الفصل الثاني: في منفعة الجدل
٢٥٩	الفصل الثالث: في المطالب الجدلية
٢٥٩	الفصل الرابع: في الأوضاع الجدلية
٢٦٢	الفصل الخامس: في الحجة الجدلية
٢٦٣	الفصل السادس: في مقدمات الحجة الجدلية
	الفصل السابع: في كيفية الاحتيال في جعل ما ليس بمشهور مقبولاً عند
٢٦٥	الناس يعترفون به كما يعترفون بالمشهورات
٢٦٦	الفصل الثامن: في الآلات التي تفيد القوة في الجدل
	الفصل التاسع: في تقسيم القضايا الجدلية إلى الموضوع والنوع، والتفرقة
٢٦٨	بينهما
٢٧٠	الفصل العاشر: في تفصيل المواضع
٢٨٨	الفصل الحادي عشر: في القدح في الحدود
٢٩٠	الفصل الثاني عشر: في كيفية تأليف السائل والمجيب حجتهما
٢٩٢	الفصل الثالث عشر: في أقسام السؤال الجدلي
	الفصل الرابع عشر: كالخاتمة لهذا الفن في ذكر وصية المجيب،
٢٩٣	والسائل
٢٩٤	كتاب سوفسطيقا
٢٩٤	الفصل الأول: في منفعة هذا الكتاب

٢٩٥	الفصل الثاني: في أسباب وقوع الغلط
٢٩٦	الفصل الثالث: في مادة الأقيسة المغلطة
٢٩٧	الفصل الرابع: في المغلطات اللفظية
٣٠٠	الفصل الخامس: في المغلطات المعنوية
٣٠١	الفصل السادس: في الغلط الكائن من جهة صورة القياس
٣٠٢	كتاب رطوبيقي
٣٠٢	الفصل الأول: في ماهية الخطابة وفائدتها ومبادئها
٣٠٣	الفصل الثاني: في الحجة الخطابية
٣٠٤	الفصل الثالث: في المقنعات الخارجة
٣٠٥	كتاب قطوريقي وهو فصل واحد
٣٠٦	فهرس بأهم المصادر والمراجع
٣١١	فهرس المحتويات

ŠARḤ AL-WŪRAYQĀT FĪ AL-MANTIQ

BY

AL-IMAM ALA'UDDIN IBN AN-NAFIS
(D. 687H.)

EDITED BY

AHMAD FARID AL-MAZIDI

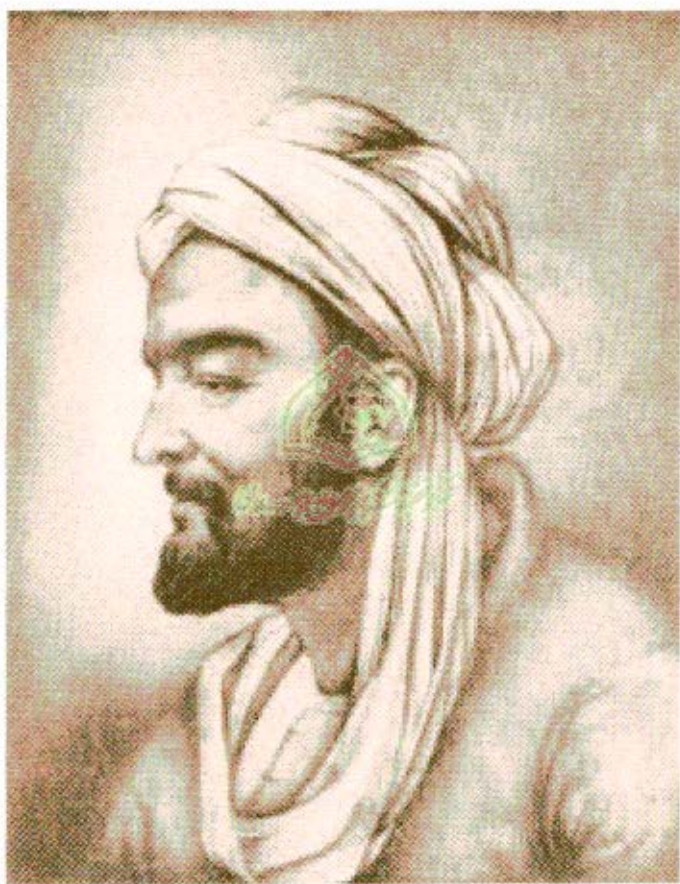


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKi

أسستها مكتبة رياض بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



العلامة ابن النفيس